

سُبُلُ السَّيْرِ إِلَى

مُؤَلِّف

السيد الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير

(١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ)

شرح بلوغ المرام، من جمع أدلة الأحكام.

للمحافظ شهاب الدين أبي الفضل

أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكافي العسقلاني القاهري

(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

وإليه

متن نخبة الفكر، في مصطلح أهل الأثر

مع تعليقات مختارة للإمام ابن حجر

الجزء الرابع

وَالرَّ

أحياء التراث العربي

بيروت - لبنان

واجهه وعلق عليه المرحوم الشيخ

محمد عبد العزيز الخولي

الأستاذ بدار العلوم بالقاهرة

الطبعة الرابعة

١٩٦٠ - ١٣٧٩ م

نَضَرَ اللهُ امْرَأَةً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعْتَهَا

• حديث ثريث •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

الحدود جمع حد ، والحد : أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما . سميت هذه العقوبات حدودا لكونها تمنع عن المعاودة . ويطلق الحد على التقدير ، وهذه الحدود مقلدة من الشارع . ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى - تلك حدود الله فلا تقربوها - وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله تعالى - ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه - •

باب حد الزاني

١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنشدك) قال في القتح : ضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء : أى أذكرك الله رافعا نشيدى : أى صوتى وهو بفتح أوله فنون ساكنة وضم الشين المعجمة : أى أسألك (الله إلا قضيت لى بكتاب الله تعالى) استثناء مفرغ إذ المعنى لا أنشدك إلا القضاء بكتاب الله (فقال الآخر وهو أفعه منه) كأن الراوى يعرف أنه أفعه منه أو من كونه سأل أهل الفقه (نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله واثذن لى ، فقال : قل ، قال : إن ابنى كان عسيفا ١) بالعين المهملة والسين المهملة فثناة تحية ففاء كأجير وزنا ومعنى (على هذا ٢ فزنى بامرأته ، وإنى أخبرت أن على ابنى الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبرونى أن ما على ابنى جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) كأنه قد علم صلى الله عليه وسلم أنه غير محصن ، وقد كان اعترف بالزنا (واغند يا أنيس) تصغير أنس ٣ رجل من الصحابة لا ذكر له إلا فى هذا الحديث (الى امرأة

(١) سمي عسيفا لأن المستأجر يعسفه فى العمل ، والعسف : الجور .

(٢) أى عنده كما فى رواية ، وفى أخرى « فى أهل هذا » .

(٣) وهو أنيس بن الضحاك الأسلمى ، وغلط من زعم أنه أنس بن مالك صغره النى

صلى الله عليه وسلم عند خطابه .

هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْتُجِمَ . متفق عليه . وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة وعليه دل القرآن وأنه يجب عليه تغريب عام ، وهو زيادة على ما دل عليه القرآن ، ودليل على أنه يجب الرجم على الزاني المحصن وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنى مرة واحدة كغيره من سائر الأحكام ، وإلى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون ، وذهبت الهاذوية والحنفية والحنابلة وآخرون إلى أنه يعتبر في الإقرار بالزنى أربع مرات مستدلين بما يأتي من قصة ماعز . ويأتي الجواب عنه في شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وسلم أنيساً برجمها بعد اعترافها دليل لمن قال يجوز حكم الحاكم في الحدود ونحوها بما أقر به الخصم عنده ، وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو ثور كما نقله القاضي عياض . وقال الجمهور : لا يصح ذلك . قالوا : وقصة أنيس يطرقها احتمال الأعذار وأن قوله « فارجمها » بعد إعلامه صلى الله عليه وسلم أو أنه فوض الأمر إليه . والمعنى فإذا اعترفت بحضرة من ثبت ذلك بقوله حكمت . قلت : ولا يخفى أن هذه تكلفات .

واعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى المرأة لأجل إثبات الحد عليها ، فانه صلى الله عليه وسلم قد أمر باستنار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ، ونهى عن التجسس ، وإنما ذلك لأنها لما قذفت المرأة بالزنى بعث إليها صلى الله عليه وسلم لتنكر فتطالب بحد القذف أو تقر بالزنى فيسقط عنه ، فكان منها الإقرار فأوجب على نفسها الحد . ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس « أن رجلاً أقر أنه زنى بامرأة فجلبه النبي صلى الله عليه وسلم مائة ، ثم سأل المرأة فقالت : كذب ، فجلبه جلد القرية ثمانين » وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي .

٢ - (وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا ، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَنِيُّ سَنَةٍ ، وَالْثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ . رواه مسلم) إشارة إلى قوله تعالى - أو يجعل الله لهن سبيلاً - بين به أنه قد جعل الله تعالى لهن السبيل بما ذكره من الحكم . وفي الحديث مستثنان : الأولى حكم البكر إذا زنى ، والمراد بالبكر عند الفقهاء : الحر البالغ الذي لم يجماع في نكاح صحيح ، وقوله « بالبكر » هذا خرج مخرج الغالب لأنه يراد به مفهومه فإنه يجب على البكر الجلد سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العفيف ، وقوله « نتي سنة » فيه دليل على وجوب التغريب للزاني البكر عاما وأنه من تمام الحد ، وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق . غيرهم وادعى فيه الإجماع . وذهبت الهاذوية والحنفية إلى أنه لا يجب التغريب ، واستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية النور ، فالتغريب زيادة على النص ، وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لأنه يكره ناسخا . وجوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة ، وقد عملت الحنفية بمثله بل بدونه كتنقص الوضوء من التمهقه وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه . وقال

ابن المنذر : اقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف أنه يقضي بكتاب الله ثم قال « إن عليه جلد مائة وتغريب عام » وهو المبين الكتاب الله ، وخطب بذلك عمر على رؤوس المنابر وكأن الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ، ثم قال في الثالثة فليبيعها » والبيع يفوت التغريب . قال : وإذا سقط عن الأمة سقطت عن الحرة لأنها في معناها . قال : ويتأكد بحديث « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » قال : وإذا انتفى عن النساء انتفى عن الرجال انتهى . وفيه ضعف لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبق دليلاً وهو ضعيف كما عرف في الأصول . ثم نقول الأمة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عاماً في حكمه للذكر والأنثى والأمة والعبد ، فخصت منه الأمة وبقي ما عداها داخل تحت الحكم . واستدل الهادوية بما ذكره المهدي في البحر من قوله : قلت : التغريب عقوبة لاحد لقول علي « جلد مائة وحبس سنة » ولنبي عمر في الخمر ولم ينكر ثم قال : لأنني بعدها أحدا والحدود لا تسقط . انتهى . ولا يخفى ضعف ما قاله . أما كلام علي عليه السلام فانه مؤيد لما قاله الجماهير فانه جعل الحبس عوضاً عن التغريب فهو نوع منه . وأما نبي عمر في الخمر فاجتهاد منه زيادة في العقوبة ، ثم ظهر له أن لا ينبي أحداً باجتهاده والنبي بالزنى بالنص ، ويروى عن علي عليه السلام . وقال مالك والأوزاعي : إن المرأة لا تغرب ، قالوا لأنها عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة ، ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ، ولا يخفى أنه لا يرد ما ذكر ، ولأنه قد شرط من قال بالتغريب أن تكون مع محرماً وأجرته منها إذ وجبت بمخائباتها . وقيل في بيت المال كأجرة الجلاد . وأما الرقيق فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنه لا ينبي ، قالوا لأن نفيه عقوبة لما لكه لمنعه نفعه مدة غربته ، وقواعد الشرع قاضية أن لا يعاقب إلا الجاني ، ومن ثمة سقط فرض الجهاد والحج عن المملوك . وقال الثوري وداود : ينبي لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى : فعلمين نصف ما على الحصانات من العذاب . وينصف في حق المملوك لعموم الآية . وأما مسافة التغريب فقالوا أقلها مسافة القصر لتحصل الغربية ، وغرب عمر من المدينة إلى الشام ، وغرب عثمان إلى مصر ، ومن كان غريباً لا وطن له غرب إلى غير البلد التي واقع فيها المعصية . المسئلة الثانية في قوله « والثيب بالثيب » المراد بالثيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله ، وهذا الحكم يستوي فيه المسلم والكافر . والحكم هو ما دل له قوله « جلد مائة والرجم » فانه أفاد أنه يجمع للثيب بين الجلد والرجم ، وهو قول علي كما أخرجه البخاري « أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة » ، وقال : جلدها بكتاب الله ، ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الشعبي : قبل لعلي جمعت بين حديثين فأجاب بما ذكر . قال الحازمي : وذهب إلى هذا أحمد وإسحاق وداود وابن المنذر وهو مذهب الهادوية ، وذهب غيرهم إلى أنه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا : وحديث عبادة منسوخ بقصة معاذ والغامدية واليهودية ، فانه صلى الله عليه وسلم رجمهم ولم يرو أنه جلدهم . قال الشافعي : فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب . قالوا وحديث

عبادة مقدم . وأجيب بأنه ليس في قصة ماعز ومن ذكر معه على تقدير تأخرها تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الأصل . وقد احتج الشافعي بنظر هذا حين عرض في إيجاب العمرة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سألته أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة . فأجاب بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه إلا أنه قد يقال إن جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وسلم لوقوع مع كثرة من يحضر عداهما من طوائف المؤمنين يبعد أنه لا يرويه أحد ممن حضر فعدم إثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل أنه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وجوبه وفعل على ظاهر أنه اجتهد منه لقوله جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ظاهر أنه عمل باجتهاده بالجمع بين الدليلين ، فلا يتم القول بأنه توقيف أولان كان في قوله : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما يشعر بأنه توقيف . قلت : ولا يتحقق قوة دلالة حديث عبادة على إثبات جلد الثيب ثم رجمه ، ولا يتحقق ظهور أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلد من رجمه فأنا أتوقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين ، وكنت قد جزمت في منحة الغفار بقوة القول بالجمع بين الجلد والرجم ثم حصل لي التوقف هنا .

٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني زنت ، فأعرض عنه ، فتنحى تلقاء وجهه) أى انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال : يا رسول الله إني زنت ، فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أَيْكَ جُنُونٌ ؟ قال لا ، قال : فَهَلْ أَحْصَيْتَ ؟) بفتح الحمة فحاء مهملة فصاد مهملة : أى تزوجت (قال نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ . متفق عليه) الحديث اشتمل على مسائل : الأولى أنه وقع منه إقرار أربع مرات ، فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزنى أربعاً أولاً . ذهب من قدمنا ذكرهم وهم الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الأصل عدم اشتراطه في سائر الأقارير كالقتل والسرقة ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأنيس : « فإن اعترفت فأرجمها » ولم يذكر له تكرار الاعتراف ، فلو كان شرطاً معتبراً لذكره صلى الله عليه وسلم لأنه في مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة . وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الإقرار بالزنى أربع مرات مستدلين بحديث ماعز هذا . وأجيب عنهم بأن حديث ماعز هذا اضطرب فيه الروايات في عدد الإقرارات ، فجاء فيها أربع مرات ، ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم ، ووقع في طريق أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً ، ووقع في حديث عنده أيضاً في طريق أخرى فاعترف بالزنى ثلاث مرات ، وقوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات : « قد شهدت على نفسك أربع مرات » حكاية لما وقع منه ، فالمفهوم غير معتبر ، وما كان ذلك إلا زيادة في الاستنابات والتبيين ، ولذلك سألته صلى الله عليه وسلم هل به جنون أو هو شارب خمر ، وأمر من يشم رائحته وجعل يستنفسه عن الزنى

كما سيأتى بالفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التى عرضت فى أمره ، ولأنها قالت بالجهنية :
أتريد أن تردنى كما رددت ماعزا ، فعلم أن التردد ليس بشرط فى الإقرار . وبعد فلو سلمنا أنه
لما اضطراب وأنه أقر أربع مرات ، فهذا فعل أمر من غير أمره صلى الله عليه وسلم ولا طلبه
للتكرار لإقراره ، بل فعله من تلقاء نفسه وتقريره عليه دليل على جوازه لاعلى شرطية . واستدل
الجمهور بالقياس على أنه قد اعتبر فى الشهادة على الزنا أربعة ، ورد بأنه استدلال واضح
البطلان لأنه قد اعتبر فى المال عدلان والإقرار به يكفى مرة واحدة اتفاقا . المسئلة الثانية دلت
ألفاظ الحديث على أنه يجب على الإمام الاستفصال عن الأمور التى يجب معها الحد ، فانه
قد روى فى هذا الحديث ألفاظ كثيرة دالة عليه ، فى حديث بريدة أنه قال « أشربت خرا ؟
قال لا ، وأنه قام رجل يستنكه فلم يجد فيه ريحا » وفى حديث ابن عباس « لعلك قبلت أو
فمزت » وفى رواية « هل ضاجعتها ؟ قال نعم ، قال : فهل باشرتها ؟ قال نعم ، قال : هل
جامعتها ؟ قال نعم ، وفى حديث ابن عباس « أنكها » لا يكتفى . رواه البخارى . وفى حديث
هريرة « أنكها ؟ قال نعم ، قال : دخل ذلك منك فى ذلك منها ؟ قال نعم ، قال : كما
يغيب المروء فى المكحلة والرشاء فى البئر ؟ قال نعم ، قال : تدرى ما الزنى ؟ قال نعم ، أنيت
منها خراما ما يأتى الرجل من امرأته حللا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال تطهرنى ، فأمر
به فرجم ، فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستفصال والتبين ، وأنه يندب تلقين . يسقط
الحد ، وأن الإقرار لابد فيه من اللفظ الصريح الذى لا يحتمل غير الواقعة . وقد روى عن
جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبى الدرداء . وعن على عليه السلام
فى قصة شراحة ، فانه قال لها على « استكرهت ؟ قالت لا ، قال : فلعل أناك فى نومك »
الحديث . وعند المالكية أنه لا تلقن من اشهر بانهاك الحرمات . وفى قوله « أشربت خرا »
دليل على أنه لا يصح إقرار السكران ، وفيه خلاف . وفيه دليل على أنه يحفر للرجل عند رجمه
لأن فى حديث بريدة عند مسلم فحفر له حفيرة . وفى الحديث عند البخارى « أنها لما
أزلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرة » فرجناه . زاد فى رواية « حتى مات »
وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وسلم ، يعنى حين أخبر بهربه « هلا رددتموه إلى »
وفى رواية « تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » وأخذ من هذا المهادية والشافعية وأحمد أنه
يصح رجوع المقر عن الإقرار فاذا هرب ترك لعله يرجع . وفى قوله صلى الله عليه وسلم
« لعله يتوب » إشكال لأنه ما جاء إلا تابيا يطلب تطهيره من الذنب . وقد أخرج أبو داود
أنه قال صلى الله عليه وسلم فى قصة ماعز « والذى نفسى بيده إنه الآن لى أهار الجنة
ينغمس فيها » ولعله يحاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فيغفر
له أو المراد يتوب عن إكذابه نفسه .

واعلم أن قوله « فأمر به فرجمه » يدل أنه صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم وأنه لا يجب
أن يكون أول من يرمي الإمام فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعية
(١) بلغت منه الجهد حتى قلق ، (٢) أرض بظاهر المدينة بها حجارة سود كثيرة .

والهادي ، والأولى حمل ذلك على الندب ، وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام أنه قال : « أيما امرأة بغى عليها ولدها أو كان اعتراف فالإمام أول من يرمم ، فان ثبت بالبينة فالشهود أول من يرمم » .

٤ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال له : لَعَنَّكَ قَبَلْتُ أَوْ تَعَمَّزْتُ) بفتح الغين المعجمة والميم فزأى . في النهاية أنه فسر الغمز في بعض الأحاديث بالإشارة كالرمز بالعين والحاجب ، ولعل المراد هنا الجس باليد لأنه ورد في بعض الروايات « أو لمست » عوضا عنه (أو تَعَمَّزْتُ؟ قال لا يارسول الله . رواه البخاري) والمراد استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنى على أى هذه مجازا وذلك كما جاء « العين تزنى وزناها النظر » والحديث دليل على الثبوت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من التصريح في الزنى باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير ذلك .

٥ - (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال : إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ^١ قرأناها ووعيناها وعقلناها ، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وربنا بعده ، فأخشي إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، وإن الرجم حق في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل) بفتح المهملة والموحدة (أو الاعتراف . متفق عليه) زاد الإسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف « وقد قرأناها » الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » وبين في رواية عند النسائي محلها من السورة وأنها كانت في سورة الأحزاب . وكذلك أخرج هذه الزيادة في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب . وفي رواية زيادة « إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم » وفي رواية « لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي » وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، وقد عده الأصوليون قسما من أقسام النسخ . وفي الحديث دليل على أنها إذا وجدت المرأة الخالية من الزوج أو السيد حبل ، ولم تذكر شبهة أنه يثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر وإليه ذهب مالك وأصحابه . وقالت الهاديوية والشافعية وأبو حنيفة : إنه لا يثبت الحد إلا ببينة أو اعتراف لأن الحدود تسقط بالشبهات . واستدل الأولون بأنه قاله عمر على المنبر ولم ينكر عليه فينزل منزلة الإجماع . قلت : لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلته .

٦ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَتَسْتِزْنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا) بمشاة تحبة فثلاثة فراء فوحدة : التعنيف لفظا ومعنى (ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَتَسْتِزْنَاهَا فَلْيَسْبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ) (١) إذا كان الرجم باقيا مفروضا في الشريعة فلماذا تنسخ آيته ؟ .

متفق عليه ، وهذا لفظ مسلم) فيه مسائل : الأولى دل قوله «فتبين زناها» أنه إذا علم السيد بزنى أمته جلدوها وإن لم تقم شهادة وذهب إليه بعض العلماء ؛ وقيل المراد إذا تبين زناها بما يتبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الإقرار ، والشهادة تقام عند الحاكم عند الأكثر . وقال بعض الشافعية : تقام عند السيد . وفي قوله « فليجلدها » دليل على أن ولاية جلد الأمة إلى سيدها وإليه ذهب الشافعي ، وعند الهادوية أن ذلك إذا لم يكن في الزمان إمام وإلا فالحدود إليه والأول أقوى ، والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى - فمليهن نصف ما على المحصنات من العذاب - . المسئلة الثانية قوله « ولا يثرب عليها » ورد في لفظ النسائي « ولا يعنفها » وهو بمعنى ما هنا ، وهو نهى عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد ، ومن قال المراد أنه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد . قال ابن بطال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعزر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام التحذير والتخويف ، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ، ويؤيد هذا نهيه صلى الله عليه وسلم عن سبه الذي أقيم عليه حد الحمر ، وقال « ولا تكونوا عوناً للشيطان على أخيكم » وفي قوله « ثم إن زنت » إلى آخره دليل على أن الزاني إذا تكرر منه الزنى بعد إقامة الحد عليه تكرر عليه الحد وأما إذا زنى مرارا من دون تحلل إقامة الحد لم يجب عليه إلا حد واحد . ويؤخذ من ظاهر قوله « فليبعها » أنه كان عليها الحد . قال المصنف في الفتح : الأرجح أنه يجلدها قبل البيع ثم يبيعها ، والسكوت عنه للعلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه . المسألة الثالثة : ظاهر الأمر وجوب بيع السيد للأمة ، وأن إمساك من تكررت منه الفاحشة محرم ، وهذا قول داود وأصحابه . وذهب الجمهور إلى أنه مستحب لا واجب . قال ابن بطال : حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مباحة من تكرر منه الزنى لثلاث يظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوتا ، وقد ثبت الوعيد على من انتصف بالديانة . وفيه دليل على أنه لا يجب فراق الزانية لأن لفظ أمة أحدكم عام لمن يوطؤها مالهكا ومن لا يوطؤها ، ولم يجعل الشارع مجرد الزنى موجبا للفراق ، إذ لو كان موجبا له لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجبه إلا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأتباعه ، وهذا الإيجاب لا مجرد الزنى بل لتكريره لثلاث يظن بالسيد الرضا بذلك فيتنصف بالصفة القبيحة ، ويجرى هذا الحكم في الزوجة أنه لا يجب طلاقها وفراقها لأجل الزنى بل إن تكرر منها وجب لها عرفت . قالوا : وإنما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريبا ، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنى . قال وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يشتغل به ، وقد ثبت النهى عن إضاعة المال . فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيرة بالحقير اه . قلت ولا يخفى أن الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب . قوله وقد ثبت النهى عن إضاعة المال قلنا وثبت هنا مخصص لذلك النهى وهو هذا الأمر ، وقد وقع الإجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالشيء الحقير إذا كان البائع عالما به وكذلك إذا كان جاهلا عند الجمهور ، وقوله ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا فقال : ليس في الأمر ببيعها قطع لذلك ، إذ

لا ينقطع إلا بتركها له ، وليس في بيعها ما يصيرها تاركة له ، وقد قيل في وجه الحكم في الامر ببيعها مع أنه ليس من موانع الزنى أنه جواز أن تستغنى عند المشتري وتعلم بأن إخراجها من ملك السيد الأول بسبب الزنى فتركه خشية من تنقلها عند الملاك أو لأنه قد يعفها بالتسرى لها أو بتزويجها . المسألة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري بسبب بيعها لئلا يدخل تحت قوله « من غشنا فليس منا » فان الزنى عيب ، ولذا أمر بالخط من القيمة ، يحتمل أنه لا يجب عليه ذلك لأن الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ، ثم إن هذا العيب ليس معلوما بثبوته في الاستقبال ، فقد يتوب الفاجر ويفجر البار ، وكونه قد وقع منها وأقيم عليها لحد قد صيره كغير الواقع ، ولهذا نهى عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف ، وهل يندب له ذكر سبب بيعها ؟ فلعلة يندب ويدخل تحت عموم المناصحة . المسألة الخامسة في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الأمة مطلقا سواء أحصنت أولا ، وفي قوله تعالى - فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب - دليل على شرطية الإحصان ، ولكن يحتمل أنه شرط للتنصيف في جلد المحصنة من الإماء وأن عليها نصف الجلد لا الرجم إذ لا يتنصف فيكون فائدة التقييد في الآية . وصرح بتفصيل الإطلاق قول علي عليه السلام في خطبته « يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن » رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور . وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحد من العبيد إلا من أحصن وهو مذهب ابن عباس ، ولكنه يؤيد كلام الجمهور إطلاق الحديث الآتي .

٧ - (وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم . رواه أبو داود ، وهو في مسلم موقوف) علي رضي الله عنه ، وأخرجه البيهقي مرفوعا وقد غفل الحاكم فظن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما . قلت : يمكن أنه استدركه لكون مسلم لم يرفعه ، وقد ثبت عند الحاكم رفعه . والحديث دل على ما دل عليه الحديث الأول من إقامة الملاك الحد على المماليك ، إلا أن هذا يعم ذكورهم وإناشهم فهو أعم من الأول ، ودل على إقامة الحد عليهم مطلقا أحصنوا أولا ، وعلى أن إقامته إلى المالك ذكرنا كان أو أنثى . واختلف في الأمة المزوجة ، فالجمهور يقولون إن حدها إلى سيدها . وقال مالك : حدها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبدا لمالكها فأمرها إلى السيد . وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها . قال ابن حزم : يقيمه السيد إلا أن يكون كافرا ، قال لأنهم لا يقرون إلا بالصغار ، وفي تسليطه على إقامة الحد على ممالكه منافاة لذلك . ثم ظاهر الحديث أن للسيد إقامة حد السرقة والشراب . وقد خالف في ذلك جماعة بلا دليل ناهض . وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، أن ابن عمر قطع يد غلام له سرق ، وجلد عبدا له زنى من غير أن يرضعها إلى الولي ، وأخرج مالك في الموطأ بسنده « أن عبدا لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعترف ، فأمرت به عائشة فقطعت يده » وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسندهما إلى الحسين بن محمد بن علي « أن

فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت ، ورواه ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار « أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد ولديها خمسين إذا زنت » . وذهبت الهادوية إلى أنه لا يقيم الحد عليه إلا للإمام إلا أن لا يوجد إمام أقامه السيد . وذهبت الحنفية إلى أنه لا يقيم الحدود مطلقا إلا الإمام أو من أذن له . وقد استدلل الطحاوى بما أخرجه من طريق مسلم بن يسار قال : كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنسب وإجمعة إلى السلطان . قال الطحاوى : ولا نعلم له مخالفا من الصحابة ، وقد تعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة . وقد سمعت ما روى عن الصحابة وكفى به ردا على الطحاوى . ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن عمرو ابن مرة . وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت بقايا الأنصار وهم يضربون الوليدة من ولائهم في مجالسهم إذا زنت . قال الشافعي : وكان ابن مسعود يأمر به وأبو برة يحد وليدته .

٨ - (وعن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة) هي المعروفة بالغامدية (أنت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبل من الزنى فقالت : يا نبي الله أصبت حدا فأقمه على ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولها فقال أحسن لئليها فاذا وضعت فائتني بها ففعل فأمر بها فحُكَّتْ) مبنى للمجهول : أى شددت . وورد في رواية (عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت) . صلى عليها ، فقال عمر : أتصلى عليها يا رسول الله وقد زنت ؟ فقال لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهن ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله ؟ . (رواه مسلم) ظاهر قوله « فاذا وضعت فائتني بها ففعل » أنه وقع الرجم عقيب الوضع ، إلا أنه قد ثبت في رواية أخرى أنها رجمت بعد أن فعلت ولدها وأنت به وفي يده كسرة خبز ، ففي رواية الكتاب على واختصار . قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما الاختلاف فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخبز ، والأولى أنه رجمها عقيب الولادة فيجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية ، فيكون قوله في الرواية الأولى « قام رجل من الأنصار فقال إلى رضاعه » إنما قاله بعد الفطام ، وأراد برضاعه كفاله وتربيته وسماه رضاعا مجازا انتهى باختصار . والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه . وأما شد ثيابها عليها فلاجل أن لا تنكشف عند اضطرابها من مس الحجارة . واتفق العلماء أنها ترجم المرأة قاعدة والرجل قائما إلا عند مالك فقال قاعدا ، وقيل يتخير الإمام بينهما . وفي الحديث دليل أنه صلى الله عليه وسلم صلى على المرأة بنفسه إن صحت الرواية فصلى بالبناء للمعلوم إلا أنه قال الطبري إنها بضم الصاد وكسر اللام ، قال وكذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود . وفي رواية لأبي داود فأمرهم أن يصلوا ولكن أكثر الرواة لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام ، وظاهر قول عمر صلى عليها أنه صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الصلاة بنفسه ، وهو يؤيد رواية الأكثر لمسلم ، والقول بأن المراد من صلى أمر

بأن يصلى وأنه أسند إليه صلى الله عليه وسلم لكونه الأمر خلاف الظاهر فإن الأصل الحقيقة ، وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وسلم عليها أو أمر بالصلاة ، فالقول بکراهة الصلاة على المرجوم يصادم النص إلا أن تخص الكراهة بمن رجم بغير الإقرار لجواز أنه لم يتب فهذا ينزل على الخلاف فى الصلاة على الفساق ، فالجمهور أنه يصلى عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم . وفى الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشاذلية والجمهور . والخلاف فى حد الحارب إذا تاب قبل القدرة عليه فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى - إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم - .

٩ - (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم) يريد ماعز بن مالك (ورجلاً من اليهود وامراً) يريد الجهنية (رواه مسلم وقصة اليهوديين فى الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ماعز والجهنية فتقدما . وفى الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر إذا زنى وهو قول الجمهور . وذهب المالكية ومعظم الحنفية إلى اشتراط الإسلام وأنه شرط للإحصان الموجب للرجم . ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، وردّ قوله بأن الشافعى وأحد لا يشترطان ذلك ، ودليلهما وقوع التصريح بأن اليهوديين اللذين زنيا كانا قد أحصنا . وقد أجاب من اشترط الإسلام عن الحديث هذا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما رجمهما بحكم التوراة وليس من حكم الإسلام فى شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهما بما فى كتابهما ، فان فى التوراة الرجم على المحصن وعلى غيره . قال ابن العربى : إنما رجمهما لإقامة الحجة عليهما بما لا يردّه فى شرعه مع قوله - وأن احكم بينهم بما أنزل الله - ومن ثمة استدعى شهودهما لتقوم عليهما الحجة منهم ، وردّه الخطائى بأن الله تعالى قال - وأن احكم بينهم بما أنزل الله - وإنما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كما دلت عليه الرواية ، فنبههم على ما كتموه من حكم التوراة ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك ، لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ ، فدل على أنه إنما حكم بالناسخ انتهى . قلت ولا يخفى احتمال القصة للأمرين ، والقول الأول مبنى على عدم صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، والثانى مبنى على جوازه وفيه خلاف معروف . وقد دلت القصة على صحة أنكحة أهل الكتاب ، لأن ثبوت الإحصان فرع عن ثبوت صحته وأن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل . قلت : أما الخطاب بفروع الشرائع ففيه نظر لتوقفه على أنه حكم صلى الله عليه وسلم بشرعه لا بما فى التوراة على أحد الاحتمائين .

١٠ - (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو أنصارى . قال الواقدى : صحبته صحيحة ، كان والياً لعلى بن أبى طالب على اليمن (قال : كان بين أبياتنا) جمع بيت (رويجل) تصغير رجل (ضعيف فخبث) بالخاء المعجمة فوحدة فثلثة : أى فجر (بأمة من إمائهم ، فذكر ذلك سعيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اضربوه حدةً ، فقالوا : يا رسول الله إنه أضعف من ذلك ، قال : خذوا عشكالا) بكسر العين فثلثة بزنة قرطاس وهو العذق

(فِيهِ مِائَةٌ شِمْرَاخ) بالشين المعجمة أوله وراء آخره خاء معجمة بزنة عثكال ، وهو غصن دقيق في أصل العثكال (ثُمَّ اضْرَبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ففعلوا . رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن ، لكن اختلفوا في وصله وإرساله) قال البيهقي : المحفوظ عن أبي أمامة : أي ابن سهل بن حنيف كونه مرسلا ، وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عباد موصولا . وقد أسلفنا لك غير مرة أن هذا ليس بعلة قاذحة بل روايته موصولا زيادة من ثقة مقبولة . والمراد هنا بالعثكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان صفار وهو للخل كالعنقود للعنب ، وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخا . وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفا لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالاعتاد أقيم عليه بما يحتمله مجموعا دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العثكول ونحوه ، وإلى هذا ذهب الجماهير ، قالوا ولا بد أن يباشر المحدود جميع الشماريخ . ليقع المقصود من الحد ، وقبل يجزئ وإن لم يباشر جميعه وهو الحق ، فانه لم يخلق الله العثاكيل مصفوفة كل واحد إلى جنب الآخر عرضا منتشرة إلى تمام مائة قط ومع عدم الانتشار يمتنع مباشرة كل هود منها ، فان كان المريض يرجي زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد أخر الحد عليه إلى زوال ما يخاف .

١١ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ وَجَدَ تَمَوْهُ يَعْمَلْ قَوْمٌ لُوطٌ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ ، وَمَنْ وَجَدَ تَمَوْهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ . رواه أحمد والأربعة ورجالة موثقون إلا أن فيه اختلافا) ظاهره أن الاختلاف في الحديث جميعه لافي قوله « ومن وجد تموه الخ » فقط ، وذلك أن الحديث قد روى عن ابن عباس مفردا ، وهو مختلف في ثبوت كل واحد من الأمرين . أما الحكم الأول فانه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس « في البكر يوجد على اللوطية ؟ قال يرجم » وأخرج عنه أنه قال « ينظر أعلى بناء في القرية فيرى به منكسا ثم يتبع الحجارة » وأما الثاني فانه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي ذر عن ابن عباس « أنه سئل عن الذي يأتي البهيمة ؟ قال لاحد عليه » فهذا الاختلاف عنه دل أنه ليس عنده سنة فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما تكلم باجتهاده ، كذا قيل في بيان وجه قول المصنف إن فيه اختلافا . والحديث فيه مسألتان : الأولى فيمن عمل عمل قوم لوط ولأريب أنه ارتكب كبيرة . وفي حكمها أقوال : الأول أنه يجد حد الزاني قياسا عليه بجماع لإبلاج محرم في فرج محرم ، وهذا قول المأدوية وجماعة من السلف والخلف وإليه رجع الشافعي واعتدروا عن الحديث بأن فيه مقالا فلا ينتهض على إباحتها دم المسلم ، إلا أنه لا يخفى أن هذه الأوصاف التي جمعوها علة لإلحاق اللواط بالزنا لادليل على علتها . والثاني يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كانا أو غير محصنين للحديث المذكور وهو للناصر وقديم قول الشافعي ، وكان طريقة الفقهاء أن يقولوا في القتل فعل ولم ينكر ، فكان لإجماعا سيما مع تكريره من أبي بكر وعلي وغيرهما ، وتعجب في النار من قلة الذاهب إلى هذا مع وضوح دليله لفظا

وبلوغه إلى حد يعمل به سندا . الثالث أنه يحرق بالنار ، فأخرج البيهقي أنه اجتمع رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به ، وفيه قصة وفي إسناده لإرسال . وقال الحافظ المنذرى : حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبوبكر الصديق وعليّ ابن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك . الرابع أنه يرى به من أعلى بناء في القرية منكساً ثم يتبع الحجارة ، رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما . المسألة الثانية فيمن أتى بهيمة ، دل الحديث على تحريم ذلك وأن حدّ من يأتيها قتله وإليه ذهب الشافعي في أخير قوله وقال : إن صح الحديث قلت به وروى عن القاسم . وذهب الشافعي في قول له أنه يجب حد الزنا قياساً على الزاني . وذهب أحمد بن حنبل والمزيد والناصر وغيرهم إلى أنه يعزر فقط إذ ليس بزنا . والحديث قد تكلم فيه بما عرفت ودلّ على وجوب قتل البهيمة مأكولة كانت أولاً ، وإلى ذلك ذهب علي رضي الله عنه وقول الشافعي . وقيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً ، ولكن أرى أنه كره أن يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك العمل ، ويروى أنه قال في الجواب : إنها ترى فيقال هذه التي فعل بها ما فعل ، وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه يكره أكلها ، فظاهره أنه لا يجب قتلها . قال الخطابي : الحديث هذا معارض لنهي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لما أكله . قال المهدي : فيحتمل أنه أراد عقوبته بقتلها إن كانت له وهي مأكولة جمعا بين الأدلة .

١٢ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وأن أبا بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب . رواه الترمذي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه) وأخرج البيهقي أن علياً عليه السلام جلد وننى من البصرة إلى الكوفة ومن الكوفة إلى البصرة ، وتقدم تحقيق ذلك في التغريب ، وكأنه ساقه المصنف رداً على من زعم نسخ التغريب . .

١٣ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال ، لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَنَثَيْنِ) جمع خنث بالخاء المعجمة فنون فثلاثة اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما (من الرجالِ والمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، وقال : أَخْرَجُوهُمْ مِنْ بَيْوتِكُمْ . رواه البخاري) اللعن منه صلى الله عليه وسلم على مرتكب المعصية دالّ على كبرها ، وهو يحتمل الإخبار والإنشاء كما قدمنا ، والخنث من الرجال المراد به من تشبه بالنساء في حركاته وكلامه وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء ، والمراد من تخلق بذلك لامن كان ذلك من خلقته وجبلته ، والمراد بالمترجلات من النساء التشبهات بالرجال ، هكذا ورد تفسيره في حديث آخر أخرجه أبو داود . وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء وبالعكس . وقيل لادلالة اللعن على التحريم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأذن في الخنثين بالدخول على النساء ، وإنما ننى من ممع منه وصف المرأة بما لا يفتن له إلا من كان له إربة فهو لأجل تتبع أوصاف الأجنبية . قلت :

يحتمل أن من أذن له كان ذلك صفة له خلقة لا تخلقا . هذا ، وقال ابن التين : أما من انتهى في التشبه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في دبره ، وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحن فان لهذين الصنفين من اللوم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك . قلت : أما من يؤتى من الرجال في دبره فهو الذى سلف حكمه قريبا .

١٤ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا ، أخرجه ابن ماجه باسناد ضعيف . وأخرجه الترمذى والحاكم من حديث عائشة بلفظ : اذْرَوْا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ . وهو ضعيف أيضا . ورواه البيهقى عن علي رضى الله عنه من قوله بلفظ : اذْرَوْا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ) وذكره المصنف في التلخيص عن علي رضى الله عنه مرفوعا ، وتماه « ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود » قال وفيه المختار بن نافع وهو منكر الحديث قاله البخارى ، إلا أنه ساق المصنف في التلخيص عدة روايات موقوفة صحح بعضها وهى تعاضد المرفوع ، وتدل على أن له أصلا في الجملة وفيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة التى يجوز وقوعها كدعوى الإكراه أو أنها أثبت المرأة وهى نائمة فيقبل قولها ويدفع عنها الحد ، ولا تكلف البينة على ما زعمته .

١٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ) جمع قاذورة ، والمراد بها الفعل القبيح والقول السيئ مما نهى الله تعالى عنه (الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلْيَسْتَسْتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ وَلْيَتَّئِبْ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدِلْ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمِ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . رواه الحاكم) ، وقال على شرطهما (وهو فى الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر : لأعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه . ومراده بذلك حديث مالك . وأما حديث الحاكم فهو مسند مع أنه قال لإمام الحرمين فى النهاية : إنه صحيح متفق على صحته . قال ابن الصلاح : وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله أشباه لذلك كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التى يفترق إليها كل فقيه وعالم . وفى الحديث دليل على أنه يجب على من ألم بمعصية أن يستتر ولا يفضح نفسه بالإقرار ويبادر إلى التوبة ، فان أبدى صفحته للإمام ، والمراد بها هنا حقبة أمره ، وجب على الإمام إقامة الحد . وقد أخرج أبو داود مرفوعا « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغنى من حد فقد وجب » .

باب حد القذف

القذف لغة : الرى بالشئ ، وفى الشرع : الرى بوطء يوجب الحد على المذنوب .

١ - (عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما نزل عنرى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن) من قوله - إن الذين جاءوا بالإفك - إلى آخر

ثماني عشرة آية على إحدى الروايات في العدد (فلما نزل أمر برجلين) هما حسان ومسطح (وامرأة) هي حنة بنت جحش (فضربوا الحد . أخرجه أحمد والأربعة وأشار إليه البخاري) في الحديث ثبوت حد القذف وهو ثابت لقوله تعالى - والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - الآية ، وظاهره أنه لم يثبت القذف لعائشة إلا من الثلاثة المذكورين ، وقد ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول ، ولكن لم يثبت أنه جلده صلى الله عليه وسلم حد القذف ، وقد ذكر ذلك ابن القيم ، وعد أعزرا في تركه صلى الله عليه وسلم لحدّه ، ولكنه قد أخرج الحاكم في الإكلیل أنه صلى الله عليه وسلم حده من جملة القذفة . وأما قول الماوردي أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلد أحدا من القذفة لعائشة ، وعلمه بأن الحد إنما يثبت ببينة أو إقرار فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن ، وحد القاذف يثبت بعدم ثبوت ما قذف به ولا يحتاج في إثباته إلى بينة . قلت : ولا يخفى أن القرآن لم يعين أحدا من القذفة ، وكأنه يريد ما ثبت في تفسير الآيات ، فانه ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول ، وأن مسطحا من القذفة ، وهو المراد بنزول قوله تعالى - ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى - الآية .

٢ - (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أول لعان كان في الإسلام أن شريك ابن سماء قذفه هلال بن أمية بامرأته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : البينةُ وإلاَّ فحدَّ في ظَهْرِكَ . الحديث أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات . وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله « أول لعان » قد اختلفت الروايات في سبب نزول آية اللعان ، ففي رواية أنس هذه أنها نزلت في قصة هلال ، وفي أخرى أنها نزلت في قصة عويمر العجلاني ، ولا ريب أن أول لعان كان بنزولها لبيان الحكم ، وجمع بينهما بأنها نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر العجلاني ، وقيل غير ذلك . والحديث دليل على أن الزوج إذا عجز عن البينة على ما ادعاه من ذلك الأمر وجب عليه الحد ، إلا أنه نسخ وجوب الحد عليه بالملاعنة ، وهذا من نسخ السنة بالقرآن إن كانت آية جلد القذف ، وهي قوله - والذين يرمون المحصنات - الآية سابقة نزولا على آية اللعان وإلا فآية اللعان إما ناسخة على تقدير تراخي النزول عند من يشترطه لقذف الزوج أو مخصصة إن لم يتراخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على أنه أريد بالعموم في قوله تعالى - والذين يرمون المحصنات - الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجته من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل . والتحقيق أن الأزواج القاذفين لأزواجهن باقون في عموم الآية ، وإنما جعل الله تعالى شهادة الزوج أربع شهادات قائمة مقام الأربعة الشهداء ، ولذا سمي الله لعنانه شهادة فقال - فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله - فإذا نكل عن الإيمان وجب جلده جلد القذف كما أنه إذا رمى أجنبى أجنبية ولم يأت بأربعة شهداء جلد للقذف فالأزواج باقون في عموم - والذين يرمون المحصنات - داخلون في حكمه ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم « البينة وإلا فحد في ظهرك » ، وإنما أنزل الله آية اللعان لإفادة أنه إذا قذف الزوج البينة وهم الأربعة الشهداء ، فقد جعل الله تعالى عوضهم لأربع الإيمان وزاد

الخامسة للتأكيد والتشديد وجلد الزوج بالنكول قول الجمهور ، فكأنه قيل في الآية الأولى - ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - ولم يحلفوا إن كانوا أزواجاً لمن رموا ، وغايته أنها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الأولى بقيد زائد عوضاً عن القيد الأول إذا فقد الأول والله أعلم .

٣ - (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر القاري الشامي ، كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه ، في الطبقة الثانية من التابعين ، أحد القراء السبعة ، روى عن وثالة ابن الأسقع وغيره ، وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان ، ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة ، ومات سنة ثمانى عشرة ومائة (قال : لقد أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم ، فلم أرهم يضربون المملوك) ذكرنا كان أو أنثى (في القذف إلا أربعين . رواه مالك والثوري في جامعه) دل على أن رأى من ذكر تنصيف حد القذف على المملوك ، ولا يخفى أن النص ورد في تنصيف حد الزنى في الإمام بقوله تعالى - فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب - فكأنهم قاسوا عليه حد القذف في الأمة إذ كانت قاذفة وخصصوا بالقياس عموم - والذين يرمون المحصنات - ثم قاسوا العبد على الأمة في تنصيف الحد في الزنى والقذف بجامع الملك ، وعلى رأى من يقول بعدم دخول المماليك في العمومات لا تخصيص ، إلا أنه مذهب مردود في الأصول وهذا مذهب الجماهير من علماء الأمصار ، وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز إلى أنه رأى الظاهرية ، والتحقيق أن القياس غير تام هنا لأنهم جعلوا العلة في إلحاق العبد بالأمة الملك ، ولا دليل على أنه العلة إلا ما يدعونه من السير والتقسيم والحق أنه ليس من مسالك العلة ، وأى مانع من كون الأنوثة جزء العلة لنقص حد الأمة ، لأن الإمام يمتن ويغلبن ، ولذا قال تعالى - ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم - أى هن ، ولم يأت مثل ذلك في الذكور إذ لا يغلبون على أنفسهم ، وحينئذ نقول إنه لا يلحق العبد بالأمة في تنصيف حد الزنا ولا القذف ، وكذلك الأمة لا ينصف لها حد القذف بل يحدها كحد الحرة ثمانين جلدة ، ودعوى الإجماع على تنصيفه في حد الزنا غير صحيحة لخلاف داود . وأما في القذف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره

٤ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ . متفق عليه) فيه دليل على أنه لا يحده المالك في الدنيا إذا قذف مملوكه وإن كان داخلاً تحت عموم آية القذف بناء على أنه لم يرد بالإحصان الحرية ولا الزوج وهو لفظ مشترك يطلق على الحر

(١) قوله : لقد أدركت أبا بكر الخ ، كيف يدرك أبا بكر مع أنه ولد في سنة ٢١ ، ووفاة أبي بكر في سنة ١٣ ، ووفاة عمر في سنة ٢٣ . والذي في الموطأ : قال أبو الإناء : سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة فقال : أدركت عثمان بن عفان والخلفاء الحديث . وفي شرح الموطأ : إن المراد بالخلفاء من عهد عثمان إلى عهد عمر بن عبد العزيز ، وبهذا تعلم خطأ ما هنا ،

وعلى المحصن وعلى المسلم ، لأنه صلى الله عليه وسلم أخير . أنه يحذر لقذفه مملوكه يوم القيامة ولو وجب حده في الدنيا لم يجب حده يوم القيامة ، إذ قد ورد أن هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا إجماع . وأما إذا قذف العبد غير مالكه فانه أيضا أجمع العلماء على أنه لا يحذر قاذفه إلا أم الولد ففيها خلاف ، فذهب الهادي والشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا حد أيضا على قاذفها لأنها أيضا مملوكة قبل موت سيدها ، وذهب مالك والظاهرية إلى أنه يحذر وصح ذلك عن ابن عمر .

باب حد السرقة

١ - (عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا) نصب على الحال ويستعمل بالفاء وبثم ولا يأتي بالواو . وقيل معناه ولوزاد وإذا زاد لم يكن إلا صاعدا فهو حال مؤكدة (متفق عليه واللفظ لمسلم . ولفظ البخاري : تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا . وفي رواية لأحمد) أي عن عائشة ، وهي :

٢ - (افقطعوا في رُبْعٍ دِينَارٍ ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك) إيجاب حد السرقة ثابت بالقرآن - والسارق والساقة فاقطعوا أيديهما - الآية ، ولم يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه ، فاختلف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أولا ؟ ذهب الجمهور : إلى اشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة ، وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لإطلاق الآية ، ولما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة أنه قال صلى الله عليه وسلم « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » . وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره . والحديث بيان لها وبأن المراد من حديث البيضة غير القطع بسرقتها بل الإخبار بتحقيق شأن السارق وخسارة ما ربحه من السرقة ، وهو أنه إذا تعاطى هذه الأشياء الحقيرة وصار ذلك خلقا له جرأه على سرقة ما هو أكثر من ذلك مما يبلغ قدره ما يقطع به ، فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك ، ذكر هذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه . ونظيره حديث « من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة » وحديث « تصدق ولو بظلف » محرق ومن المعلوم أن مفحص القطاة لا يصح تسبيله ولا التصديق بالظلف المحرق لعدم الانتفاع بهما ، فاقصد صلى الله عليه وسلم إلا المألغة في الترهيب . الثانية : اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولا ، والذي قام الدليل عليه

(١) محلها ومبيضا الذي فحصته وكشفته .

(٢) الظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل والحلف للبعير .

منها قولان : الأول أن النصاب الذي تقطع به ربع دينار من الذهب ، وثلاثة دراهم^٢ من الفضة ، وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذكور فانه بيان لإطلاق الآية ، وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في ربع الدينار ، قالوا : والثلاثة الدراهم قيمتها ربع دينار^٣ ولما يأتي من أنه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . قال الشافعي : إن الثلاثة دراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع واحتج له أيضا بما أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بائني عشر فقطع . وأخرج أيضا « أن عليا عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا » . وقال الشافعي : ربع الدينار موافق الثلاثة الدراهم ، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما بدينار وكان كذلك بعده ، ولهذا قومت الدية اثني عشر ألفا من الورق وألف دينار من الذهب . القول الثاني للهادوية وأكثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع إلا سرقة عشرة دراهم ولا يجب في أقل من ذلك . واستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق محمد بن إسحاق من حديث ابن عباس « أنه كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » وروى أيضا محمد بن إسحاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . قالوا : وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن » وإن كان فيهما أن قيمته ثلاثة دراهم ، لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين ، والواجب الاحتياط فيما يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بحقه ، فيجب الأخذ بالمتيقن وهو الأكثر . وقال ابن العربي : ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد محرمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه ، والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على دون ذلك . قلت : قد استفيد من هذه الروايات لاضطراب في قدر قيمة المجن من ثلاثة دراهم أو عشرة أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته ، ورواية ربع دينار في حديث عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب ، على أن الراجح أن قيمة المجن ثلاثة دراهم لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه ، وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً . وأما الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لا فيما عداه ، على أن رواية التقدير لقيمة المجن بالعشرة جاءت من طريق ابن إسحاق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف ، وإن كنا لانرى القدر في ابن إسحاق إنما ذكروه كما قررنا في مواضع آخر . المسألة الثالثة اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور : يقوم بالدراهم لأربع الدينار : يعني إذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً . وقال الشافعي : الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب

(١) ربع الدينار - ٢ : ١٣ من الجنيه الإنجليزى أو ١٥ قرشا صحيحا تقريبا .

(٢) الثلاثة دراهم : ثلاثة أثمان ريال مصرى أو ٥ و ٧ قروش صحيحة .

(٣) هذا حسب المعروف في الصلر الأول كما يأتي .

لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها . قال الخطابي : ولذلك فإن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها ، حتى قال الشافعي إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما قدمناه . وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والأوزاعي وداد . وقال أحمد بقول مالك في التقويم بالدراهم ، وهذا القولان في قدر النصاب تفرعا عن الدليل كما عرفت . وفي الباب أقوال كما قدمنا لم ينهض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقيـل .

٣ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . متفق عليه) المجن بكسر الجيم : الترس مفعل من الاجتنان وهو الاستئثار والاختفاء ، وكسرت ميمه لأنه آلة في الاستئثار قال :

وكان مجنى دون من كنت أتى ثلاث شخصوس كاعبان ومغفري

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ، ويدل له قوله : وفي رواية لأحمد « ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » بعد أن ذكر القطع في ربع الدينار ، ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وسلم قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا لأنها ربع دينار ، وإلا لنا في قوله « ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » وقوله هنا « قيمته » هذا هو المعبر أعنى القيمة . وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ « ثمنه ثلاثة دراهم » قال ابن دقيق العيد : المعبر القيمة ، وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن ، فكأنه لتساويهما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باعتبار الغلبة ، وإلا فلو اختلفت القيمة والثمن الذي شراه به مالكم لم يعتبر إلا القيمة .

٤ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعنَ الله السارقَ يسرقُ البيضةَ فتقطعُ يدهُ ، ويسرقُ الحبلَ فتقطعُ يدهُ متفق عليه أيضا) تقدم أنه من أدلة الظاهرية ولكنه مؤول بما ذكر قريبا ، والموجب لتأويله ما عرفت من قوله في المتفق عليه « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار » وقوله فيما أخرجه أحمد « ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » فتعين تأويله بما ذكرناه . وأما تأويل الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح ، لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق لتفويته العظيم بالحقير . قيل فالوجه في تأويله أن قوله « فتقطع » خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل ، لجواز أن يريد صلى الله عليه وسلم أنه يقطعه من لايراعى النصاب أو بشهادة على النصاب ، ولا يصح إلا دونه أو نحو ذلك .

٥ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) مخاطبا لأسماء (أتشفعُ في حدٍّ من حدودِ الله ؟) ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناسُ ! إنما أهلكَ الذينَ من قبلكم أنهم كانوا إذا سرقَ فيهم الشريفُ تركوه ، وإذا سرقَ فيهم الضعيفُ أقاموا عليه الحدَّ . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . وله (أى لمسلم) من

وجه آخر عن عائشة : كانت امرأة تستعير المتاع وتجعله ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها (الخطاب في قوله « أتشفع » لأسامة بن زيد كما يدل له ما في البخاري « أن قریشا أهمهم المرأة المخزومية التي سرقت » قالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أتشفع » الحديث . وهذا استفهام إنكار ، وكأنه قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعاة في حد . وفي الحديث مسئلتان : الأولى النهي عن الشفاعاة في الحدود وترجم البخاري في « بيباب كراهية الشفاعاة في الحد إذا رفع إلى السلطان » وقد دل لما قبله من أن الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث ، فانه صلى الله عليه وسلم قال لأسامة « لما تشفع لا تشفع في حد » فان الحدود إذا انتهت إلى فليست بمتروقة ، وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه « تعافوا الحدود فيما بينكم » فما بلغني من حد فقد وجب « وصححه الحاكم . وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره » وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفا . وفي الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « فقد ضاد الله في ملكه » وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولا بلفظ « اشفعوا ما لم يصل إلى الوالي » فاذا وصل إلى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه . وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال « لقي الزبير سارقا فشفع فيه فقبل حتى يبلغ الإمام فقال : إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع » قيل وهذا الموقوف هو المعتمد ، وتأتى قصة الذي سرق رداء صفوان ورفع له صلى الله عليه وسلم ثم أراد أن لا يقطعه فقال صلى الله عليه وسلم « هلا قبل أن تأتيني به » ويأتى من أخرجه . وهذه الأحاديث متعاضدة على حریم الشفاعاة بعد البلوغ إلى الإمام ، وأنه يجب على الإمام إقامة الحد . وادعى ابن عبد البر الإجماع على ذلك ، ومثله في البحر . ونقل الخطابي عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال : لا يشفع في الأول مطلقا ، وفي الثاني تحسن الشفاعاة قبل الرفع . وفي حديث عن عائشة « أقبلوا ذوى الهيئات إلا في الحدود » ما يدل على جواز الشفاعاة في التعزيرات لا في الحدود . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك . المسئلة الثانية في قوله « كانت امرأة تستعير المتاع وتجعله » وأخرجه النسائي بلفظ « استعارت امرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف فباعته وأخذت ثمنه » وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن أن امرأة جاءت فقالت : إن فلانة تستعير حليا فأعارتها إياه فكشفت لاتراه ، فجاءت إلى التي استعارت لها ، فسألها ، فقالت ما استغرثك شيئا ، فرجعت إلى الأخرى فأنتكرت ، فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعاها فسألها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئا ، فقال : « اذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها فاتوه وأخذوه » فأمر بها بقطع « والحديث دليل على أنه يجب القطع على جحد العارية وهر مذهب أحمد وإسحاق والظاهرية ، ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فإنه صلى الله عليه وسلم رتب القطع على جحد العارية . وقال ابن دقيق العيد : إنه لا يثبت الحكم المرتب على الجحد

حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت جاحدة على رواية من روى أنها كانت سارقة .
 وذهب الجماهير إلى أنه لا يجب القطع في جحد العارية . قالوا : لأن في الآية السارق والجاحد
 لا يسمى سارقا ، ورد هذا ابن القيم وقال : إن الجحد داخل في اسم السرقة . قلت : أما دخول
 الجاحد تحت لفظ السارق لغة فلا تساعد عليه اللغة . وأما الدليل فثبت قطع الجاحد بهذا
 الحديث . قال الجمهور : وحديث المخزومية قد ورد بلفظ أنها سرقت من طريق عائشة
 وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الأسود ، أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحا
 بذكر السرقة . قالوا : فقد تقرر أنها سرقت . ورواية جحد العارية لا تدل على أن القطع كان
 لها ، بل إنما ذكر جحدها العارية لأنه قد صار خلقا لها معروفا فعرفت المرأة به والقطع كان
 للسرقة وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه ، ثم هو مبنى على أن المعبر عنه
 امرأة واحدة ، وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك ،
 فإنه جعل الذي ذكره ثانيا رواية وهو يقتضى من حيث الإشعار العادى أنهما حديث واحد
 أشار إليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة ، والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة
 في سياق الحديث ، ثم قال الجمهور : ويؤيد ما ذهبنا إليه الحديث الآتى ، وهو قوله :

٦ - (وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ
 وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلَسٍ قَطْعٌ » . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى وابن حبان)
 قالوا : وجاحد العارية خائن ، ولا يخفى أن هذا عام لكل خائن ، ولكنه مخصص بجاحد
 العارية ، ويكون القطع فيمن جحد العارية لا غيره من الخونة . وقد ذهب بعض العلماء إلى
 أنه يخص القطع بمن استعار على لسان غيره مخادعا للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها
 لما طوبى بها قال : فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية .
 والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث ، وقد صححه من سمعت . وهذا دال على أن الخائن
 لا قطع عليه ، والمراد بالخائن الذى يضم ما لا يظهره في نفسه ، والخائن هنا هو الذى يأخذ المال
 خفية من مالكة مع إظهاره له النصيحة والحفظ . والخائن أعم ، فإنها قد تكون الخيانة في غير
 المال ، ومنه - خائنة الأعين - وهى مسارقة الناظر بطرفه ما لا يحل له نظره . والمنتهب المغير
 من النبهة وهى الغارة والسلب ، وكأن المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر . والمختلس :
 السالب من اختلسه إذا سلبه .

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرعية أن تكون السرقة في حرز ، فذهب أحمد بن حنبل
 وإسحاق وهو قول للناصر والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل باشتراطه من السنة
 ولإطلاق الآية ، وذهب غيرهم إلى اشتراطه مستدلين بهذا الحديث ، إذ مفهومه لزوم القطع
 فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية . وأجيب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة
 يقيد بها القرآن ويؤيد عدم اعتباره أنه صلى الله عليه وسلم قطع يد من أخذ رداء صفوان من
 تحت رأسه من المسجد الحرام ، وبأنه صلى الله عليه وسلم قطع يد المخزومية وإنما كانت تجحد

ما تستعيه . وقال ابن بطال : الحرز مأخوذ من مفهوم السرقة لغة ، فإن صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اعتبار الحرز فالمسئلة كما ترى والأصل عدم الشرط وأنا أستخير الله وأتوقف حتى يفتح الله .

٧ - (وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تقطع في ثمر ولا كثير) هو بفتح الكاف وفتح المثلثة جمار النخل ، وهو شحمه الذى فى وسط النخلة كما فى النهاية (رواه المذكورون) وهم أحمد والأربعة (وصححه أيضا الترمذى وابن حبان) كما صححا ما قبله . قال الطحاوى : الحديث تلقته الأمة بالقبول . والثر المراد به ما كان معلقا فى النخل قبل أن يجذ ويحرز ، وعلى هذا تأوله الشافعى وقال : حوائط المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها ، والثر اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما فى البدر المنير . وأما الكثر فوقع تفسيره فى رواية النسائى بالجمار ، والجمار بالجم آخره راء بزنة رمان ، وهو شحم النخل الذى فى وسط النخلة كما فى النهاية . والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع فى سرقة الثمر والكثر وظاهره سواء كان على ظهر النبات له أو قد جذ ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . قال فى نهاية المجتهد : قال أبو حنيفة : لا قطع فى طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش وعمدته فى منعه القطع فى الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وسلم « لا قطع فى ثمر ولا كثير » وعند الجمهور أنه يقطع فى كل حرز سواء كان أصله باقيا أو قد جذ سواء كان أصله مباحا كالخشيش ونحوه أولا . قالوا : لعموم الآية والأحاديث الواردة فى اشتراط النصاب . وأما حديث « لا قطع فى ثمر ولا كثير » فقال الشافعى : إنه أخرج على ما كان عليه عادة أهل المدينة من عدم إحراز حوائطها ، فترك القطع لعدم الحرز فإذا أحرزت الحوائط كانت كغيرها .

٨ - (وعن أبي أمية المخزومى رضى الله عنه) لا يعرف له اسم ، عداة فى أهل الحجاز وروى عنه أبو المنذر مولى أبى ذر هذا الحديث (قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما إنك سرقْتَ ؟ قال بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا ، فأمر به فقطع ، وجيء به فقال : استغفر الله وتب إليه ، فقال استغفر الله وأتوب إليه ، فقال : اللهم تب عليه ثلاثا . أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائى ورجاله ثقات) وقال الخطائى : فى إسناده مقال والحديث إذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق : أبو المنذر المذكور فى إسناده لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة . وفى الحديث دليل على أنه ينبغى للإمام تلقين السارق الإنكار . وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لسارق : « أسرت ؟ قل لا » قال الرافعى لم يصححوا هذا الحديث . وقال الغزالى : قوله « قل لا » لم يصححه الأئمة . وروى البيهقى موقوفا على أبى الدرداء أنه أتى بجارية سرق ، فقال : أسرت ؟ قولى لا فقالت لا فخلى سبيلها . وروى عبد الرزاق عن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله أسرت ؟ قل لا

فقال لا ، فتركه . وساق روايات عن الصحابة دالة على التلقين ^١ واختلف في إقرار السارق . فذهب الهاذوية وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بد في ثبوت السرقة بالإقرار من إقراره مرتين وكن هذا دليلهم ولا دلالة فيه لأنه خرج مخرج الاستنبات وتلقين المسقط ، ولأنه تردد الراوى هل مرتين أو ثلاثا ، وكان طريق الاحتياط لهم أن يشترطوا الإقرار ثلاثا ولم يقولوا به . وذهب الفريقان وغيرهم إلى أنه يكفى الإقرار مرة واحدة كسائر الأقاير ، ولأنها قد وردت عدة روايات لم يذكر فيها اشتراط عدد الإقرار .

٩ - (وأخرجه) أى حديث أبى أمية (الحاكم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه فساقه بمعناه وقال فيه : اذْهَبُوا بِهِ فاقْطَعُوهُ ثُمَّ احْشِمُوهُ) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضا) أى من حديث أبى هريرة (قال : ولا بأس باسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع ، والحسم : الكى بالنار : أى يكوى محل القطع لينقطع الدم ، لأن منافذ الدم تنسد وإذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدى إلى التلف . وفى الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الإمام ، وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال ، وقيمة الدواء الذى يحسم به منه ، لأن ذلك واجب على غيره .

(فائدة) من السنة أن تعلق يد السارق فى عنقه لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد « أنه سئل أرأيت تعليق يد السارق فى عنقه من السنة ؟ قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا ثم أمر بيده فعلق فى عنقه » وأخرج بسنده أن عليا رضى الله عنه قطع سارقا فمر به ويده معلقة فى عنقه . وأخرج عنه أيضا « أنه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها فى عنقه » قال الراوى : فكأنى أنظر إلى يده تضرب صدره .

١٠ - (وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ . رواه النسائي وبين أنه منقطع . وقال أبو حاتم : هو منكر) رواه النسائي من حديث المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف ، والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف . قال النسائي : هذا مرسل وليس بثابت ، وكذا أخرجه البيهقي وذكر له علة أخرى . وفى الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت فى يد السارق لم يغرمها بعد أن وجب عليه القطع سواء أتلّفها قبل القطع أو بعده ، وإلى هذا ذهب الهاذوية ورواه أبو يوسف عن أبى حنيفة . وفى شرح الكنز على مذهبه تعليل ذلك بأن اجتماع حقين فى حق واحد مخالف للأصول ، فصار القطع بدلا من الغرم ، ولذلك إذا ثنى سرقة ما قطع به لم يقطع . وذهب الشافعى وأحمد وآخرون ورواية عن أبى حنيفة إلى أنه يغرم لقوله صلى الله عليه وسلم « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه ، ولقوله تعالى - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - « ولا يحل مال امرئ مسلم

(١) كيف تلقن السارق الذى ينهك حرمان الأموال الإنكار ؟ وهل هذا إلا تعطيل للحدود وإغراء للسارقين على أن يعيشوا فى الأرض فسادا .

إلا بطيئة من نفسه ، ولأنه اجتمع في السرقة حقان حق الله تعالى وحق للآدمي ، فاقضى كل حق موجه ، ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجودا بعينه أخذ منه ، فيكون إذا لم يوجد في ضمانه قياسا على سائر الأموال الواجبة ، وقوله اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة فإن الحقين مختلفان فإن القطع بحكمة الزجر ، والتغريم لتفويت حق الآدمي كما في الغصب ولا تخفى قوة هذا القول .

١١ - (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن التمر المعلق فقال : مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مَتَّخِذٍ خُبْنَةً) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون وهو معطف الإزار وطرف الثوب (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ) هو موضع التمر الذي يحفف فيه (فَبَلَغَ ثَمَنُ الْحَجْنِ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ) قال المنذرى : المراد بالتمر المعلق ما كان معلقا في النخل قبل أن يجذ ويحزن ، والتمر اسم جامع للطرب واليابس من التمر والعنب وغيرهما . وفي الحديث مسائل : الأولى أنه إذا أخذ المحتاج بفیه لسد فاقتته فانه مباح له . والثانية أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه ، فان خرج بشيء منه فلا يخلو أن يكون قبل أن يجذ ويؤويه الجرين أو بعده فان كان قبل الجذ فعليه الغرامة والعقوبة وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين له فعلية القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله عليه وسلم « فبلغ ثمن الحجن » وهذا مبني على أن الجرين حرز كما هو الغالب إذ لا قطع إلا من حرز كما يأتي . الثالثة أنه أجل في الحديث الغرامة والعقوبة ، ولكنه قد أخرج البيهقي تفسيرها بأنها غرامة مثلية ، وبأن العقوبة جلدات نكالا . وقد استدلل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال ، فان غرامة مثلية من العقوبة بالمال ، وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال : لاتضاعف الغرامة على أحد في شيء إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال ، وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الماشية بالليل أن ما أتلقت فهو ضامن : أي مضمون على أهلها . قال وإنما يضمّنونه بالقيمة ، وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديث بهز في الزكاة . الرابعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وسلم « بعد أن يؤويه الجرين » وقوله في الحديث الآخر « لا قطع في ثمر ولا في حريسة الجبل ، فاذا آواه الجرين أو المراح فالقطع فيما بلغ ثمن الحجن » أخرجه النسائي . قالوا : والإحراز مأخوذ في مفهوم السرقة ، فان للسرقة والاستراق هو الحجيء مستترا في خفية لأخذ مال غيره من حرز كما في القاموس وغيره ، فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة ، ولذا لا يقال لمن خان أمانته سارق ، هذا مذهب الجمهور : وذهبت الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عملا باطلاق الآية الكريمة ، إلا أنه لا ينبغي أنه إذا كان الحرز مأخوذا في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية والله أعلم .

واعلم أن حريسة الجبل بالحاء المهمل مفتوحة فراء فشناة تحتية فسين مهملة ، والجبل بالجميم فوحدة ، قيل هي المحروسة : أى ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بموضع حرز . وقيل حريسة الجبل : الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها ، والمراح الذى تأوى إليه الماشية ليلا كذا فى جامع الأصول ، وهذا الأخير أقرب بمراد الحديث ، والله أعلم .

١٢ - (وعن صفوان بن أمية رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أمر بقطع الذى سرق رداءه فشفع فيه : هَلَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِنِي بِهِ ؟ أخرجه أحمد والأربعة ، ونصححه ابن الجارود والحاكم) الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان وزججها ابن عبد البر وقال : إن سماع طاوس من صفوان ممكن لأنه أدرك عثمان وقال : أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : وللحديث قصة ، أخرج البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال « بينا صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء إذ جاء إنسان ، فأخذ بردائه من تحت رأسه فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطعه ، فقال : إني أعزو وأتجاوز ، فقال : فهلا قبل أن تأتيني به » وله ألفاظ فى بعضها « أنه كان فى المسجد الحرام » وفى أخرى « فى مسجد المدينة نائما » وفى الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان مالكة حافظا له وإن لم يكن مغلقا عليه فى مكان . قال الشافعي : رداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه ، وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية . قال فى نهاية المجتهد : وإذا توضع الثائم شيئا فتوسده له حرز على ما جاء فى رداء صفوان يقال فى الكنز للحنفية : ومن سرق من المسجد متاعا ورثه عنده يقطع وإن كان غير محرز بالحائط لأن المسجد ما بنى لإحراز الأموال فلم يكن المال محرزا بالمكان انتهى . وتقدم الخلاف فى الحرز . واختلف القائلون بشرطيته فقال الشافعي ومالك والإمام يحيى : إن لكل مال حرزا يخصه ، فحرز الماشية ليس حرز الذهب والفضة : وقال الهادوية والحنفية : ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره ، إذ الحرز ما وضع لمنع الداخل أن لا يدخل والخارج أن لا يخرج ، وما كان ليس كذلك فليس بحرز لالغة ولا شرعا ، وكذلك قالوا : المسجد والكعبة حرزان لآلاتهما وكسوتهما . واختلفوا فى القبر هل هو حرز للكفن فيقطع آخذه أو ليس بحرز ؟ فذهب إلى أن النبش سارق جماعة من السلف والهادى والشافعي ومالك وقالوا : يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرز له . وقد روى عن علي عليه السلام وعائشة وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يقطع النبش لأن القبر ليس بحرز . وفى المنار : هذه المسألة فيها صعوبة لأن حرمة الميت كحرمة الحي ، لكن حرمة يد السارق كذلك الأصل منعها ولم يدخل النبش تحت السارق لغة ، والقياس الشرعى غير واضح ، وإذا توقفنا امتنع القطع انتهى . واختلف فى السارق من بيت المال فذهبت الهادوية والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر . وذهب مالك إلى أنه يقطع . وانفقوا على أنه لا يقطع من سرق من الغنمة والخمس وإن لم يكن من أهلها قالوا : لأنه قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس .

١٣- (وعن جابر رضى الله عنه قال : جىء بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : **اقتلوه** ، فقالوا : إنما سرق يا رسول الله ، قال : **اقطعوه** فقطع ، ثم جىء به الثانية فقال : **اقتلوه** ، فذكر مثله ، ثم جىء به الثالثة فذكر مثله ، ثم جىء به الرابعة كذلك ، ثم جىء به الخامسة فقال : **اقتلوه** . أخرجه أبو داود والنسائي (تمامه عندهما « فقال جابر : فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة » (واستنكره) أى النسائي فانه قال : الحديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بقوى في الحديث ، قيل لكن يشهد له الحديث الآتى ، وهو قوله :

١٤- (وأخرج) أى النسائي (من حديث الحارث بن حاطب نحوه) وأخرج حديث الحارث الحاكم . وأخرج في الحلية لأبي نعيم عن عبد الله بن زيد الجهني . قال ابن عبد البر : حديث القتل منكر لأصل له (وذكر الشافعي أن القتل في الخامسة منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعي : لا خلاف فيه بين أهل العلم . وفي النجم الوهاج : أن ناسخه حديث « لا يخل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث » تقدم . قال ابن عبد البر : وهذا يدل على أن حكاية أبي مصعب عن عثمان وعمر بن عبد العزيز أنه يقتل لأصل له . وجاء في رواية النسائي « بعد قطع قوائمه الأربع ، ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر رضى الله عنه فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقال : اقتلوه ، فقتلوه » قال النسائي : لأعلم في هذا الباب حديثا صحيحا . والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة ، وأن قوائم الأربع تقطع في الأربع المرات ، والواجب قطع اليمين في السرقة الأولى إجماعا ، وقراءة ابن مسعود مبينة لأجمال الآية فانه قرأ - فاقطعوا أيماهما - . وفي الثانية الرجل اليسرى عند الأكثر لفعل الصحابة ، وعند طاوس اليد اليسرى لقربها من اليمنى ، وفي الثالثة يده اليسرى ، وفي الرابعة رجله اليمنى وهذا عند الشافعي ومالك أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق « إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله ، ثم إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله » وفي إسناده الواقدي وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا . وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه من عصمة بن مالك وإسناده ضعيف . وخالف الخادوية والحنفية فقالوا : يحبس في الثالثة لما رواه البيهقي من حديث علي رضى الله عنه أنه قال بعد أن قطع رجله وأتى به في الثالثة « بأى شيء يتمسح وبأى شيء يأكل » لما قيل له تقطع يده اليسرى ثم قال « أقطع رجله ؟ على أى شيء يمشى إلى لأستحي من الله ، ثم ضربه وخلد في السجن » وأجاب الأولون بأن هذا رأى لا يقاوم النصوص وإن كان النصوص فيه ضعف فقد عاضدته الروايات الأخرى . وأما محل التقطع فيكون من مفصل الكف إذ هو أقل ما يسمى يدا ، ولفعله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو ابن شعيب « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقطع يده من مفصل الكف » وفي إسناده مجهول . وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع

من المفصل ، وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن رجاء عن عدى رفعه وعن جابر رفعه وأخرجه سعيد بن منصور عن عمر . وقالت الإمامية : ويروى عن عليه على السلام أنه يقطع من أصول الأصابع إذ هو أقل ما يسمى يدا . ورد ذلك بأنه لا يقال لمن قطعت أصابعه مقطوع اليد لالغة ولا عرفاً وإنما يقال مقطوع الأصابع . وقد اختلفت الروايات عن علي عليه السلام ، فروى أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى ، وقال الزهري والخوارج : إنه يقطع من الإبط إذ هو اليد حقيقة ، والأقوى الأول لدليله المأثور . وأما محل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم . وروى عن علي عليه السلام أنه كان يقطع الرجل من الكعب . وروى عنه وهو للإمامية أنه من معقد الشراك .

(خاتمه) أخرج أحمد وأبو داود عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ، وقد دعت علي سارق سرقها ملحفة « لاتسبحني عنه بدعائك عليه » ومعناه لاتخفى عنه الإثم الذي يستحقه بالمسقة ، وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : بلغني أن الرجل ليظلم مظلمة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفى حقه ويكون للظالم الفضل عليه . وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من دعا على من ظلمه فقد انتصر » فان قيل : قد مدح الله المنتصر من البغي ومدح العافي عن الجرم ، قال ابن العربي : فالجواب أن الأول محمول على ما إذا كان الباغي وقحا ذا جرأة وفجور ، والثاني على من وقع منه ذلك نادرا فتقال عثرته بالعفو عنه وقال الملاحظي : إن كان الانتصار لأجل الدين فهو محمود وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه . واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال : كان ابن المسيب لا يحلل أحدا من عرض ولا مال ، وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحلان منها ، ورأى مالك التحليل من العرض دون المال .

باب حد الشارب وبيان المسكر

١ - (عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريرتين نحو أربعين قال) أي أنس (وفعله أبو بك ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف : أخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر . متفق عليه) الخمر مصدر خمر كضرب ونصر ، خمرأ يسمى به الشراب المعتصر من العنب إذا غلى وقذف بالزبد وهى مؤنثة وتذكر . ويقال خمرة ، وفي الحديث مسائل : الأولى أن تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعا ، وتطلق على ما هو أعم من ذلك ، وهو ما أسكر من العصير أو من النبيذ أو من غير ذلك ، وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لاقال صاحب القاموس : العموم أصح لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى . وكأنه يريد أن العموم حقيقة : وسميت خمرأ ، قيل لأنها تخمر العقل : أى تستره فيكون بمعنى اسم الفاعل : أى الساترة للعقل ، وقيل لأنها تغطي حتى تشتد يقال خمره .

أى غطاء فيكون بمعنى اسم المفعول ، وقيل لأنها تخالط العقل من خامره إذا خالطه وسه
 — هنيئا مريئا غير داء مخامر — أى مخالط ، وقيل لأنها ترك حتى تدرك ، ومنه اختمر
 العين : أى بلغ إدراكه ، وقيل مأخوذ من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها . قال ابن عبد البر :
 الأوجه كلها موجودة فى الخمر لأنها نزع حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالطت
 العقل حتى تغلب عليه وتغويه . قلت فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة إجماعا .
 نفى النجم الوهاج : الخمر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد . واشترط
 أبو حنيفة أن يقذف وحينئذ لا يكون مجمعا عليه . واختلف أصحابنا فى وقوع الخمر على
 الأنثذة فقال المزني وجماعة بذلك لأن الاشتراك فى الصفة يقتضى الاشتراك فى الاسم وهو
 قياس فى اللغة وهو جائز عند الأكثر وهو ظاهر الأحاديث ، ونسب الرافعي إلى الأكرين
 أنه لا يقع عليها إلا مجازا . قلت : وبه جزم ابن سيده فى المحكم وجزم به صاحب الهداية
 من الحنفية حيث قال : الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد ، وهو المعروف
 عند أهل اللغة وأهل العلم ، ورد ذلك الخطاى وقال : زعم قوم أن العرب لاتعرف الخمر
 إلا من العنب فيقال لهم : إن الصحابة الذين سمو غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ،
 فلو لم يكن الاسم صحيحا لما أطلقوه . وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره
 على صحتها وكثرها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لاتكون إلا من العنب وما كان
 من غيره لايسمى خمرأ ولا يتناوله اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب للسنة الصحيحة
 ولفهم الصحابة ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل
 مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وحرما
 ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد
 لتوقفوا عن الإراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم . ويأتى حديث عمر ؓ أنه نزل تحريم
 الخمر وهى من خمسة ، الحديث : وعمر من أهل اللغة ، وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما تعلق
 به التحريم لأنه المسمى فى اللغة لأنه بصدد بيان الأحكام الشرعية ، ولعل ذلك صار اسما
 شرعيا لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية ، ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : كل مسكر خمر وكل خمر حرام ، قال الخطاى ، إن الآية لما نزلت
 فى تحريم الخمر وكان مسماها مجهولا للمخاطبين بين أن مسماها هو ما أسكر ، فيكون مثل
 لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى . قلت : هذا يخالف ما سلف عنه
 قريبا ، ولا يخفى ضعف هذا الكلام ، فان الخمر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها
 أشهر من كل شئ عندهم ، وليست كالصلاة والزكاة ، وأشعارهم فيها لا تخصى ، فكأنه
 يريد أنه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروفا عندهم فعرفهم به الشرع ،
 فانهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالإمراز يضيفونها إلى ما يتخذ
 منه من ذرة وشعير ونحوهما بل يطلقون عليه لفظ الخمر ، فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل
 مسكر . فتحصل مما ذكر جميعا أن الخمر حقيقة لغوية فى عصير العنب المشتد الذى يقذف

بالزبد ، وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة. أو مجاز ، فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره إما بنقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره . وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر . وهم أهل اللسان والأصل الحقيقة ، فقد أحسن صاحب القاموس بقوله : والعموم أصح . وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنز فما أظنها إلا بعد تقرر هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقده ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لأهل اللغة . المسئلة الثانية قوله « فجلد بجريدتين نحو أربعين » فيه دليل على ثبوت الحد على شارب الخمر ، وادعى فيه الإجماع ، ونوزع في دعواه لأنه قد نقل عن طائفة من أهل العلم أنه لا يجب فيه إلا التعزير لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينص على حد معين وإنما ثبت عنه الضرب المطلق ، وفيه دليل على أنه يكون الجلد بالجريد وهو سعف النخل . وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد على ثلاثة أقوال : أقرها جواز الجلد بالعود غير الجريد ، ويجوز الاقتصار على الضرب باليدين والنعال . قال في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازه بالسوط . وقال المصنف : توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتمردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم ، وقد عين قوله في الحديث « نحو أربعين » ما أخرجه البيهقي وأحمد بلفظ « فأمر قريبا من عشرين رجلا فجلده كل واحد جلدتين بالجريد والنعال » قال المصنف : وهذا يجمع ما اختلف فيه على شعبه وأن جملة الضربات كانت أربعين لأنه جلده بجريدتين أربعين . المسئلة الثالثة قوله « فلما كان عمر استشار » إلى آخره . سبب استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي « أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر : إن الناس قد أنهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين » وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد « أن عمر استشار في الخمر ، فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام : نرى أن نجلده ثمانين ، فانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى . فجلد عمر في الخمر ثمانين » وهذا حديث معضل ، ولهذا الأثر عن علي طرق ، وقد أنكره ابن حزم كما سلف ، وفي معناه نكارة لأنه قال « إذا هذى افترى » والهاذى لا يعد قوله فرية لأنه لا عمد له ولا فرية إلا عن عمد . وقد أخرج عبدالرزاق قال : جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئا ، ولا يخفى أن الحديث الآتي يؤيده .

٢ - (ولمسلم عن علي في قصة الوليد بن عقبة) حققناها في منحة الغفار على ضوء النهار ، وفيها « أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر : اجلده فجلده ، فلما بلغ أربعين قال أمسك » (جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين . وكل سنة ، وهذا أحب إلى » وفي الحديث : أن رجلا شهد عليه أنه رآه يتقيأ الخمر فقال عثمان : إنه لم يتقيأها حتى

شربها) يريد أنه أحب إليه مع جرأة الشاربين لأنه أحب إليه مطلقا ، فلا يرد أنه كيف يحبل فعل عمر أحب إليه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ، ولكنه يقال إن ظاهر قوله « أمسك » بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل الأحب إليه . وأجيب عنه بأن في صحيح البخارى من رواية عبد الله بن عدى بن الحيار « أن عليا جلد الوليد ثمانين » والقصة واحدة ، والذي في البخارى أرجح ، وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بتمام الثمانين ، وهذه أولى من الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوط له رأسان فضربه أربعين فكانت الحملة ثمانين ، فإن هذا ضعيف لعدم مناسبة سياقه له . والروايات عنه صلى الله عليه وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة ، إلا أن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال ، فكأنه فهم الصحابة أن ذلك يتقدر بنحو أربعين جلدة . واختلف العلماء في ذلك ، فذهب الهادوية وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولى الشافعى أنه يجب الجلد على السكران ثمانين جلدة قالوا : لقيام الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم ينكر عليه أحد . وذهب الشافعى في المشهور عنه وداود أنه أربعون ، لأنه الذى روى عنه صلى الله عليه وسلم فعله ، ولأنه الذى استقر عليه الأمر في خلافة أبى بكر رضى الله عنه . ومن تتبع ما فى هذه الروايات والاختلافها علم أن الأحوط الأربعون ولا يزداد عليها ، وفي هذا الحديث « أن رجلا شهد على الوليد أنه رآه يتقيا الخمر ، فقال عثمان : إنه لم يتقيا حتى شربها » فى مسلم « أنه شهد عليه رجلا أن أحدهما يحران أنه شرب الخمر ، وشهد عليه آخر أنه رآه يتقيا » قال النووى فى شرح مسلم : هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقيا الخمر يحد حد شارب الخمر . ومذهبنا أنه لا يحد بمجرد ذلك الاحتمال أنه شربها جاهلا كونهما خمرًا أو مكرها عليه وغير ذلك من الأعذار المسقطه للحدود ، ودليل مالك هنا قوى لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور فى هذا الحديث اهـ . قلت : وبمثل ما قاله مالك قالت الهادوية ، ثم لا يخفى أن اقتصار المصنف على الشاهد بالتيء وحده تقصير لإيهامه أنه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيؤ .

٣ - (وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فى شارب الخمر : إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه ، ثم إذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه . أخرجه أحمد ، وهذا لفظه ، والأربعة) اختلفت الروايات فى قتله ، هل يقتل إذا شرب الرابعة أو إن شرب الخامسة ؟ فأخرج أبو داود من رواية أبان القصار وذكر الجلد ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال « فإن شربوا فاقتلوه » وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه أنه قال : وأحسبه قال فى الخامسة « فإن شربها فاقتلوه » وإلى قتله فيها ذهب الظاهرية ، واستمر عليه ابن حزم واحتج له وادعى عدم الإجماع على نسخه ، والجمهور على أنه منسوخ ولم يذكروا ناسخا صريحا إلا ما يأتى من رواية أبى داود عن الزهري « أنه صلى الله عليه وسلم ترك القتل فى الرابعة » وقد يقال القون أقوى

مع الترك ، فلعله صلى الله عليه وسلم تركه لعذر (وذكر الترمذى ما يدل على أنه منسوخ ، وأخرج ذلك أبو داود صريحاً عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شرب الخمر فاجلدوه ، إلى أن قال : ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه ، قال : فأقضى رجل قد شرب فجلده ، ثم أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به الرابعة فجلده ، فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة » وقال الشافعي هذا « يريد نسخ القتل » مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذى والله أعلم .

٤ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَقِرِّ الْوَجْهَ : متفق عليه) الحديث دليل على أنه لا يجلد ضرب الوجه في حد ولا غيره ، وكذلك لا يضرب الحدود في المراق والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام أنه قال للجلاد « اضرب في أعضائه ، وأعط كل عضو حقه ، واتق وجهه ومذاكيره » وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من طرق عن علي عليه السلام . وإنما نهى عن المراق والمذاكير لأنه لا يؤمن عليه مع ضربها . واختلف في ضربه في الرأس ، فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يضرب فيه إذ هو غير مأمن . وذهب الهادوية وغيرهم إلى جواز ضربه فيه قالوا : لقول علي عليه السلام « للجلاد اضرب الرأس » ولقول أبي بكر رضي الله عنه « اضرب الرأس فان الشيطان فيه » أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف وانقطاع . وذهب مالك أنه لا يضرب إلا في رأسه .

(فائدة) في الحديث « أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يحثى عليه التراب ويكت ، فلما ولي شرع القوم يسبون ويدعون عليه ويقول القائل : اللهم العنه ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا هذا ولكن قولوا : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » وأوجب المازري التثريب والتبكي . وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلاً « أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يجلد رجلاً فأقضى بسوط خلق ، فقال : فوق هذا ، فأقضى بسوط جديد ، فقال : دون هذا » فيكون بين الجديد والخلق . وذكر الرافعي عن علي عليه السلام « سوط الحد بين سوطين وضربه بين ضربين » قال ابن الصلاح : السوط هو المتخذ من سيورتلوى وتلف .

٥ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقام الحدود في المساجد . رواه الترمذى والحاكم) وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف من قبل حفظه . وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من حديث حكيم بن حزام ، ولا بأس بإسناده . وله طرق أخر والكل متناضدة وقد عمل به الصحابة ، فأخرج ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال « أتى عمر ابن الخطاب برجل في حد ، فقال : أخرجاه من المسجد ثم اضرباه » وأسنده على شرط الشيخين ، وأخرج عن علي عليه السلام « أن رجلاً جاء إليه فساره . فقال : يا قنبر أخرجه

من المسجد فأقم عليه الحد ، وفي سنده مقال . وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل . وذهب ابن أبي ليلى والشعبي إلى جوازه ، ولم يذكر له دليلا ، وكأنه حمل النهي على التنزيه . قال ابن بطال : وقول من نزه المسجد أولى يريد قول الأولين .

٦ - (وعن أنس رضي الله عنه قال : أنزل الله تعالى تحريم الخمر ، وما بالمدينة شراب يشرب إلا من تمر . أخرجه مسلم) فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمرًا عند نزول آية التحريم .

٧ - (وعن عمر رضي الله عنه قال : قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير . والخمر ما خامر العقل . متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضا . ولا يقال إنه معارض بحديث أنس ، لأن حديث أنس لإخبار عما كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقا . وقوله « والخمر ما خامر العقل » إشارة إلى وجه التسمية ، وظاهره أن كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمرًا لغة ، سواء كان مما ذكر أو من غيره ، ويدل له أيضا الحديث الآتي :

٨ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ . أخرجه مسلم) فانه دال على أن كل مسكر يسمى خمرًا ، وفي قوله « كل مسكر حرام » دليل على تحريم كل مسكر ، وهو عام لكل ما كان من عهبر أو نبيذ . وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم ما تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الاستنكار . ذهب إلى تحريم القليل والكثير مما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعا مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا ، وبما أخرجه أبو داود من حديث عائشة « كل مسكر حرام » ، وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام » وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره » وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أسانيدنا لكنها تعضد بما سمعت . قال أبو مظفر السمعاني : الأخبار في ذلك كثيرة لا مساغ لأحد في العدول عنها ، وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير العنب والرطب . وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكنز حيث قال : إن أبا حنيفة قال : الخمر هو التيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد حرم قليلها وكثيرها ، وقال : إن الغليان من آية الشدة وكماله بقذف الزبد ويسكونه إذ به يتميز الصا من الكدر ، وأحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود وإكفار المستحل وحرمة البيع والنجاسة وعند صاحبيه إذا اشتد صار خمرًا ، ولا يشترط القذف بالزبد لأن الاسم يثبت به ، والمعنى المقتضى للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة . وأما الطلاء بكسر الطاء وهو العصير من العنب إن طيخ حتى يذهب أقل من ثلثيه ، والسكر بفتح الحين وهو التيء من ماء

الربط ، ونقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب ، فالكل حرام إن غلى واشتد وحرمها دون الخمر . والحلال منها أربعة : نبيذ التمر والزبيب إن طبخ أذنى طبخ وإن اشتد إذا شرب ما لا يسكر بلا هو ولا طرب ، والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ، ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة طبخ أولا ، والمثلث العنبي ، انتهى كلامه ببعض تصرف فيه . فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلت لها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة تحريم الخمر ، وتؤول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث قال بعضهم : المراد به ما يقع السكر عنده ، قال ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل ، قال : ويدل له حديث ابن عباس يرفعه « حرمت الخمر قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب » أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على أنه تقدير صحته ، فقد قال أحمد وغيره : إن الراجح أن الرواية فيه ، والسكر : بضم الميم وسكون السين ، لا السكر بضم السين أو بفتحتين ، وعلى تقدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقيم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها ، وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاذح فلا تنهض على المدعى ، ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عوممه لكل مسكر كما قاله مجد الدين ، فقد تناول ما ذكر دليل للتحريم . وقد أخرج البخاري عن ابن عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة ، وقيل المكسورة . وهو فارسي معرب أصله باذه وهو الطلاء ، فقال ابن عباس : سبق محمد الباذق ، ما أسكر فهو حرام ، الشراب الحلال الطيب ، ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث . وأخرج البيهقي عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس : وما طلائكم هذا ، إذا سألتوني فينبؤا لي الذي تسألوني عنه ، فقالوا : هو العنب يعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان ، قال وما الدنان ؟ قالوا : دنان مقيرة ^١ ، قال مزقة ؟ قالوا نعم ، قال يسكر ؟ قالوا : إذا أكثر منه ، قال فكل مسكر حرام . وأخرج عنه أيضا أنه قال في الطلاء « إن النار لا تحل شيئا ولا تحرمه » وأخرج أيضا عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شرابا لهم : يعني أهل الشام ، يقال له الطلاء ، قالت : صدق الله وبلغ جي ^٢ ، سمعت جبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن أناسا من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها » وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها وتنسب على رؤوسهم المحازف ينخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنزير » وأخرج عن عمر أنه قال « إني وجدت من فلان ريح شراب ، فزعم أنه يشرب الطلاء ، وإني سألت عما يشرب فان كان يسكر جلده ، فجلده الحد تاما » وأخرج عن أبي عبيد أنه قال : جاءت في الأشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكل له تفسير . فأولها الخمر وهي

(١) المقيرة : المطلية بالقار ، شيء أسود تطل به السفن والإبل ، أو هو الزفت قاله في القاموس فهو القطران على التفسير الأول .

(٢) الحب بكسر الحاء : الحبيب .

ما غلى من عصير العنب، فهذه مما لا اختلاف في تحريمها من المسلمين إنما الاختلاف في غيرها ومنها السكر : يعنى بفتحين ، وهو نقيع التمر الذى لم تمسه النار ، وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال : السكر خم . ومنها البتع بكسر الباء الموحدة والمثناة : أى القوية الساكنة والمهملية : وهو نبيذ العسل . ومنها الجعة بكسر الجيم : وهى نبيذ الشعير . ومنها المنزر : وهو من الذرة ، جاء تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر رضى الله عنه ، وزاد ابن المنذر فى الرواية عنه قال : والخمر من العنب والسكر من التمر . ومنها السكركة : يعنى بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة عن أبى موسى أنها من الذرة . ومنها الفضيخ : يعنى بالفاء والضاد المعجمة والخاء المعجمة : ما افتضح من البسر من غير أن تمسه نار ، وسماه ابن عمر الفضوخ . قال أبو عبيد : فان كان مع البسر تمر فهو الذى يسمى الخليطين . قال أبو عبيد : بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء . قال عبيد بن الأبرص : هى الخمر تكنى الطلاء كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال : وكذلك الخمر سمي الباذق ، إذا عرفت فهذه آثار تؤيد العمل بالعموم ، ومع التعارض فالترجيح للمحرم على المباح . ومن أدلة الجمهور الحديث الآتى :
 ٩ - (وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أسكر كثيره فقليله حرام . أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه الترمذى وحسنه ورجاله ثقات . وأخرج النسائى والدارقطنى وابن حبان من طريق عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبىه بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قليل ما أسكر كثيره ، وفى الباب عن على عليه السلام وعن عائشة رضى الله عنها وعن نجات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد ابن ثابت كلها مخرجة فى كتب الحديث ، والكل تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه .
 (فائدة) ويحرم ما أسكر من أى شيء وإن لم يكن مشروباً كالخشيشة . قال المصنف : من قال إنها لا تنسكر وإنما تخدر فهى مكابرة ، فإنها تحدث ما تحدث الخمر من الطرب والنشوة . قال : وإذا سلم عدم الإسكار فهى مفترية ، وقد أخرج أبو داود أنه نهى رسول الله عن كل مسكر ومفتر . قال الخطائى : المفتر كل شراب يورث الفتور والخور فى الأعضاء حكى العراقى وابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيشة وأن من استحلها كفر . قال ابن تيمية : إن الخشيشة أول ما ظهرت فى آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهى من أعظم المنكرات ، وهى شر من الخمر من بعض الوجوه ، لأنها تورث نشأة ولذة وطرباً كالخمر ، ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر (١) ، وقد أخطأ القائل :

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

وأما البتع فهو حرام . قال ابن تيمية : إن الحد فى الخشيشة واجب . قال ابن البيطار : إن الخشيشة وتسمى القنب توجد فى مصر مسكرة جداً إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين . وقبائح خصائصها كثيرة ، وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية (١) كذا فى الأصل ، ولعله : ويصعب القطام عنها .

ودنيوية ، وقبائح خصالها موجودة في الأفيون ، وفيه زيادة مضار . قال ابن دقيق العيد في الجوزة : إنها مسكرة ، ونقله عنه متأخرو علماء الفريقين (١) واعتمدوه .

١٠ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد ، فإذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه فان فضل) بفتح الضاد وكسرهما (شيء أهرقه . أخرجه مسلم) هذه الرواية لإحدى روايات مسلم ، وله ألفاظ أخرى قريبة من هذه في المعنى . وفيه دليل على جواز الابتذال ولا كلام في جوازه ، وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله في رواية أخرى « سقاه الخادم أو أمر بصبه » فان سقيه الخادم دليل على جواز شربه ، وإنما تركه صلى الله عليه وسلم تنزهاً عنه . وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار ، وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من حموضة أو نحوها ، فسقاه الخادم مبادرة لحشية الفساد ، ويحتمل أن تكون أول للتنويع كأنه قال سقاه الخادم أو أمر به فأهريق : أى إن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه الخادم وإن اشتد أمر بآهراقه ، وبهذا جزم النووي في معنى الحديث .

١١ - (وعن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم . أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقا عن ابن مسعود ، ويأتى ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر . والحديث دليل على أنه يحرم التداوى بالخمير لأنه إذا لم يكن فيه شفاء فتحريم شربها باق لا يرفعها تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس ، وإلى هذا ذهب الشافعي . وقالت الهادوية : إلا إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر جاز . وادعى في البحر الإجماع على هذا ، وفيه خلاف . وقال أبو حنيفة : يجوز التداوى بها كما يجوز شرب البول والدم وسائر النجاسات للتداوى . قلنا : القياس باطل ، فان المقيس عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل محرم . (فائدة) في النجم الوهاج قال الشيخ : كل ما يقول الأطباء من المنافع في الخمر وشربها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل . وأما بعد نزول آية المائدة ، فان الله تعالى الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملة فليس فيها شيء من المنافع (٢) . وبهذا تسقط مسألة التداوى بالخمير ، والذي قاله منقول عن الربيع والضحاك ، وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى لما حرم الخمر سلبها المنافع » .

١٢ (وعن وائل) هو ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم (الحضرمي أن طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال : إنما ليست بدواء ولكن كسها داء . أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أ الحكم الذي دل عليه الحديث الأول وهو تحريم التداوى بالخمير وزيادة الأخبار بأنها داء .

(١) أى الشافعية والمالكية ، لأن ابن دقيق العيد فقيه المذهبين .

(٢) تحريم الخمر بتاتا لا يمنع أن فيها بعض المنافع كما جاء في آية البقرة ، ولكن هذه المنافع مهذرة في جانب مضارها الصحية والمالية والعقلية والاجتماعية ، فمن أجل هذا حرمت قطعاً .

وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد عن شربها أدواء كثيرة ، وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء ، فقبح الله وصفها من الشعراء الخلقاء ووصاف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها ، كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيما حرم ، ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرمه الله تعالى ورسوله

باب التعزير وحكم الصائل

التعزير مصدر عزز من العزر : وهو الرد والمنع ، وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه ، وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه : الأول أنه يختلف باختلاف الناس ، فتعزير ذوى الهيئات أخف ، ويستون في الحدود مع الناس . والثاني أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود . والثالث التالف به مضمون خلافاً لأبي حنيفة ومالك . وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم الفرق ، ويسمى تعزيراً لدفعه وردّه عن فعل القبائح ، ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل . وقوله « وحكم الصائل » الصائل اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال .

١ - (عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يُجْلَدُ ») روى مبنياً للمعلوم ومبنياً للمجهول ومجزوماً على النهي ومرفوعاً على النفي (فوق عشرة أسواط إلا في حدٍّ من حدود الله تعالى . متفق عليه) وفي رواية « عشر جلدات » وفي رواية « لا عقوبة فوق عشر ضربات » والمراد بحدود الله : ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع والرجم ، وهذان داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذ السياق في الضرب . وقد اتفق العلماء على حد الزنى والسرقة وشرب الخمر ، وحد المحارب وحد القذف بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس . واختلفوا في القصاص في الأطراف هل يسمى حداً أم لا ؟ كما اختلفوا في عقوبة جحد العارية واللواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق ١ وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير لغير ضرورة والسحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلاً والأكل في رمضان هل يسمى حداً أولاً ؟ فن قال يسمى حداً أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة الأسواط . ومن قال لا يسمى لم يجزه ، إلا أنه قد اختلف العمل بحديث الباب ، فذهب إلى الأخذ به الليث وأحمد وإسحاق وجماعة من الشافعية . وذهب مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة ، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود . وذهب القاسم والهادي إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد جنسه لما يأتي من فعل على عليه السلام . قلت لا دليل لهم إلا فعل بعض الصحابة كما روى أبي علي عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط إلا سوطين ، وأن عمر رضي الله عنه ضرب من نقش على

(١) هو فعل النساء بعضهن ببعض ما يفعل الرجل مع المرأة .

خاتمه مائة سوط ، وكذا روى عن ابن مسعود ، ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح ، وأن ما نقل عن عمر لا يتم لهم دليلا ، ولعله لم يبلغ الحديث من فعل ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب التقريب معتذرا لو بلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، ومثله قال الداودي معتذرا لمالك لم يبلغ مالكا هذا الحديث فرأى العقوبة بقتل الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به .

٢ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أقبِلُوا ذَوِي الهَيْئَاتِ عَتَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي) وللحديث طرق كثيرة لا تخلو عن مقال . والإقالة : هي موافقة البائع على نقض البيع ، وأقبلوا هنا مأخوذ منها والمراد هنا موافقة ذى الهيئة على ترك المؤاخذه له أو تخفيفها ، وفسر الشافعي ذوى الهيئات بالذين لا يعرفون بالشرف فيزل أحدهم الزلة . والعثرات جمع عثرة ، والمراد هنا الزلة : وحكى الماوردي في ذلك وجهين : أحدهما أنهم أصحاب الصفات أدون الكبائر . والثاني من إذا أذنب قاب . وفي عثراتهم وجهان : أحدهما الصفات . والثاني أول معصية يزل فيها مطيع .

واعلم أن الخطاب في أقبلوا للأئمة لأنهم الذين إليهم التعزيز لعموم ولايتهم ، فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصلح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي وليس له أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره ، وليس التعزيز لغیر الإمام إلا لثلاثة : الأب فان له تعزيز ولده الصغير للتعليم والزجر عن مئىء الأخلاق . والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا في كفالاته لما ذلك وللأمر بالصلاة والضرب عليها ، وليس للأب تعزيز البالغ وإن كان سفيها . والثاني السيد يعزز رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح . والثالث الزوج له تعزيز زوجته في أمر النشوز كما صرح به القرآن ، وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها ؟ الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر لأنه من باب إنكار المنكر ، والزوج من جملة من يكلف بالإنكار باليد أو اللسان أو الجنان ، والمراد هنا الأولان .

٣ - (وعن علي رضي الله عنه قال : ما كنت لأقيم على أحد حدا فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخمر فإنه لو مات ودينه) بتخفيف الدال المهملة وسكون المثناة التحتية أى غرمت دينه (أخرجه البخارى) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محدود من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من باب التعزيرات ، فإن مات ضمنه الإمام ، وكذا كل معزز يموت بالتعزيز يضمه الإمام ، وإلى هذا ذهب الجمهور . وذهب الهادوية إلى أنه لا شيء من مات بح . أو تعزيز قياسا منهم للتعزيز على الحد بجامع أن الشارع قد أذن فيهما قالوا : وقول على عليه السلام إنما هو للاحتياط ، وتقدم الجواب بأنه إذا أعنت في التعزير دل على أنه غير مأذون فيه من أصله بخلاف الإعانت في الحد فإنه لا يضمن لأنه مأذون في أصله ، فان أعنت فإنه للخطأ في صفته ، وكأنهم يريدون أنه لم يكن مأذونا في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلا وإلا فهو مأذون في مطلق التعزير ، وتأويلهم لقول على عليه السلام ساقط فإنه صريح في أن ذلك واجب لامن باب الاحتياط ، ولأن في تمام حديثه : لأن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم يسته ، وأما قوله « جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، إلى قوله : وكل سنة ، وقد تقدم ، فعله يريد أنه جلد جلدًا غير مقدر ولا تقرررت صفته بالحرید والنعال والأيدى ، ولنا قال أنس « نحو أربعين » . قال النووى فى شرح مسلم ما معناه : وأما من مات فى حد من الحدود غير الشرب فقد أجمع العلماء على أنه إذا جلده الإمام أو جلاده فمات فإنه لادية ولا كفارة على الإمام ولا على جلاده ولا بيت المال . وأما من مات بالتعزير فذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة ، وذكر تفاصيل فى ذلك مذهبية .

٤ - فى قتال الصائل الذهى ذكره فى الترجمة (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء المعجمة فوحدة مشددة فألف فوحدة ، وهو خباب بن الارت صحابى ، تقدمت ترجمته (قال : سمعت أبى يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تكونُ فِتْنٌ فَكُنْ » فيها ياعبد الله المقتول ولا تكن القتيل . أخرجه ابن أبى خيثمة) بالخاء المعجمة مفتوحة فتنة تحتية ساكنة فثلاثة (والدارقطنى . وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفطة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الطاء وبالفاء المهملة ، وخالد صحابى عداة فى أهل الكوفة ، روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه ، ولاه سعد بن أبى وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين . والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها راو لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم . وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل إن الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذعرا يجر رداءه ، فقال : والله أرفعتمونى مرتين ، قالوا : أنت عبد الله بن خباب ؟ قال نعم ، قالوا : هل سمعت من أبىك شيئا تحدثنا به ؟ قال : سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر فتنة القاعد ، فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى ، فان أدركك ذلك فكن عبد الله المقتول ، قالوا : أنت سمعت هذا من أبىك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم ، فقدموه على ضفة النهر ففرضوا عنقه وبقرؤا أم ولده عما فى بطنها . والحديث قد أخرجه أحمد والطبرانى وابن قانع من غير طريق المجهول ، إلا أن فيه على بن زيد بن جدعان وفيه مقال ، ولفظه عن خالد بن عرفطة « ستكون فتنة بعدى وأحداث واختلاف ، فان استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القتال فافعل » وأخرج أحمد والترمذى من حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال « فان دخل على بيتى وبسط يده ليقتلنى » قال « كن كابن آدم » وأخرج أحمد من حديث ابن عمر يلفظ « ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل ابنى آدم القتال فى النار والمقتول فى الجنة » وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبى موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى الفتنة « كسروا فيها قسيكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة ، فان دخل على أحدكم بيته فليكن كخير ابنى آدم » وصححه القشيرى فى الاقتراح على شرط الشيخين . والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها . قال القرطبى : اختلف السلف فى ذلك ، فذهب سعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة

وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة ، فنهى من قال إنه يجب عليه أن يلزم بيته . وقالت طائفة : يجب عليه التحول من بلد الفتنة أصلاً . ومنهم من قال : يترك المقاتلة وهو قول الجمهور وشذ من أوجه حتى لو أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه . ومنهم من قال : يدافع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قتل أو قتل ١ . وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين ، وحملوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة الحق . وقال بعضهم بالتفصيل : وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لإمام لهم ، فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي وقال الطبري : إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه ، فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المبتطل أخطأ ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها . وقيل إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لطلب الملك . وفيه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس ٢ ، وقوله : إن استطعت بدل على أنها لا تحرم المدافعة وأن النهي للتنزيه للتحريم .

٥ - في الصائل (وعن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ . رواه الأربعة وصححه الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور ، وشذ من أوجه فاذا قتل فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث ، وحديث مسلم عن أبي هريرة « أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه ، قال فان قاتلني قال : فاقتله ، قال أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال أرأيت إن قتلته ؟ قال : فهو في النار ، قالوا فان قتلته فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره وقد أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم « من قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » وفي الصحيحين ذكر المال فقط . ووجه الدلالة أنه لما جعله صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على أن له القتل والقتال . قال في النجم الوهاج : ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأً كحصن ونحوه أو لم يستطع الحرب وإلا وجب عليه . قلت : لا أدري ما وجه وجوب الحرب عليه ؟ قالوا : ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم ، إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره ، فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال ، ويجب الدفع عن البضع لأنه لاسبيل إلى إباحته . قالوا : وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر ٣ إذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قريباً في شرح الحديث الأول . وصح أن عثمان رضي الله عنه منع عبيده أن يدفعوا عنه وكانوا

(١) هذا هو المعقول دون ما قبله ، فان الله يقول - ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل - .

(٢) عدم الدفاع عن النفس يعرض على الهلاك والله يقول - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة - .

أربعمائة وقال : من أتى سلاحه فهو حر . قالوا : وخالف المضطر فإن في القتل شهادة ، بخلاف ترك الأكل وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب ؟ فيه خلاف .

كتاب الجهاد

الجهاد مصدر جاهدت جهادا : أى بلغت المشقة ، هذا معناه لغة : وفي الشرع : بذل الجهد في قتال الكفار أو البغاة .

- ١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ . رواه مسلم) فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد وألحقوا به فعل كل واجب . قالوا : فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند إمكانه ، وإن كان من الواجبات المؤقتة وجب العزم على فعله عند دخول وقته ، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الأصول ، وفي المسألة خلاف معروف ، ولا يخفى أن المراد من الحديث هنا أن من لم يغز بالفعل ولم يحدث نفسه بالغزو مات على خصلة من خصال النفاق ، بقوله « ولم يحدث نفسه » لا يدل على العزم الذى معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله أن يغزو ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره ، ولو حدثها به وأخطر الخروج للغزو بباله حبنا من الأحيان خرج من الانصاف بمخلة من خصال النفاق ١ وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم « ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه » أى لم يخطر بباله شئ من الأمور ، وحديث النفس غير العزم وعقد النية ، ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلا .
- ٢ - (وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنسيتكم . رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم) الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار . وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه ، وهذا هو المقاد من عدة آيات في القرآن - جاهدوا بأموالكم وأنفسكم - والجهاد باللسان باقامة الحجة عليه ودعائهم إلى الله تعالى ، وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكاية للعدو - ولا يتلون من عدو نيل إلا كتب لهم به عمل صالح - وقال صلى الله عليه وسلم لحسان « إن هجو الكفار أشد عليهم من وقع التبل » .
- ٣ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله على النساء جهاد ؟) هو خبر في معنى الاستفهام ، وفي رواية « أعلى النساء » (قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة . رواه ابن ماجه وأصله في البخارى) بلفظ « قالت عائشة : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال : جهاد كن الحج » وفي لفظ له آخر « فسأله نساؤه عن الجهاد ؟ فقال نعم ، الجهاد حج » وأخرج النسائي عن أبي هريرة « جهاد الكبير : أى (١) الذى أراه في الحديث أن التحديث لا يكون كأنغزو إلا عند العجز عن الغزو .

العاجز والمرأة والضعيف الحج ، دل ما ذكر على أنه لا يجب الجهاد على المرأة ، وعلى أن الثواب الذى يقوم مقام ثواب جهاد الرجال حج المرأة وعمرتها ، ذلك لأن النساء مأمورات بالستر والسكون والجهاد يتنافى ذلك ، إذ فيه مخالطة الأقران والمبارزة ورفع الأصوات . وأما جواز الجهاد لمن فلا دليل فى الحديث على عدم الجواز . وقد ردف البخارى فى هذا الباب بباب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك . وأخرج مسلم من حديث أنس : أن أم سليم اتخذت خنجرا يوم حنين ، وقالت للنبي صلى الله عليه وسلم : اتخذته إن دنا منى أحد من المشركين بقرت بطنه ، فهو يدل على جواز القتال وإن كان فيه ما يدل على أنها لا تقاتل إلا مدافعة وليس فيه أنها تقصد العدو إلى صفه وطلب مبارزته . وفى البخارى ما يدل على أن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد سقى الماء ومداواة المرضى ومناولة السهام .

٤ - (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن فى الجهاد ، فقال : أحيى واليداك ؟ قال نعم ، قال : فقبيهما فجاهد . متفق عليه) ،سمى إتعاب النفس فى القيام بمصالح الأبوين وإزعاجها فى طلب ما يرضيهما وبذل المال فى قضاء حوائجهما جهادا من باب المشاكلة لما استأذنه فى الجهاد من باب قوله تعالى - وجزاء سيئة سيئة مثلها - ويحتمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدية لأن الجهاد فيه إزال الضرر بالأعداء واستعمل فى إزال النفع بالوالدين . وفى الحديث دليل على أنه يسقط فرض الجهاد مع وجود الأبوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية ابن جهمية : أن أباه جاهمة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أردت الغزو وجئت لأستشيرك ، فقال : هل لك من أم ؟ قال نعم . قال : ألزمها ، وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية وسواء تضرر الأبوان بخروجه أولا . وذهب الجماهير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا . فان قيل برّ الوالدين فرض عين أيضا والجهاد عند تعيينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد ؟ قلت : لأن مصلحته أعم إذ هى لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين فصلحته عامة مقدمة على غيرها وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن ، وفيه دلالة على عظم برّ الوالدين فانه أفضل من الجهاد وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة . وأنه ينبغى له أن يستفصل من مستشيريه ليدله على ما هو الأفضل .

٥ - (ولأحمد وأبى داود من حديث أبى سعيد نحوه) فى الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالداه فى الحياة إلا باذنهما كما دل له قوله (وزاد) أى أبو سعيد فى رواية (أرجع فاستأذنتهما فان أذنا لك) بالخروج للجهاد (وإلا فخيرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتها .

٦ - (وعن جرير البجلي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ . رواه الثلاثة وإسناده صحيح ، ورجع البخاري لإرساله (وكذا رجع أيضا أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني لإرساله إلى قيس ابن أبي حازم ، ورواه الطبراني موصولا . والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة ، وهو مذهب الجمهور لحديث جرير ، ولما أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا « لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين » ولعموم قوله تعالى - إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم - الآية . وذهب الأقل إلى أنها لا تنجب الهجرة ، وأن الأحاديث منسوخة للحديث الآتي وهو قوله :

٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية . متفق عليه) قالوا : فانه عام ناسخ لوجوب الهجرة الدال عليه ماسبق ، وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ، ولم ينكر عليهم مقامهم ببلدهم ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال لأمرهم « إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال ، فأيتهم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين ، وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله تعالى الذى يجرى على المؤمنين » الحديث سيأتى بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة . والأحاديث غير حديث ابن عباس محمولة على من لا يأمن على دينه . قالوا : وفي هذا جمع بين الأحاديث . وأجاب من أوجب الهجرة بأن حديث « لا هجرة » يراد به نفيها عن مكة كما يدل له قوله بعد الفتح ، فإن الهجرة كانت واجبة من مكة قبله . وقال ابن العربي : الهجرة هى الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام ، وكانت فرضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمرت بعده لمن خاف على نفسه والى انقطعت بالأصالة هى القصص إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان . وقوله « ولكن جهاد ونية » قال الطيبي وغيره : هذا الاستدراك يقتضى مخالفة حكم ما بعده لما قبله ، والمعنى أن الهجرة التى هى مفارقة الوطن التى كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة قد انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية ، وكذلك المفارقة بسبب نية الصالحة كالفرار من دار الكفر ، والخروج فى طلب العلم ، والفرار من الفتن ، والنية فى جميع ذلك معتبرة . وقال النووي : إن المعنى أن الخير الذى انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة ، وجهاد معطوف بالرفع على محل اسم لا .

٨ - (وعن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . متفق عليه) وفى الحديث هنا اختصار ، ولفظه « عن أبي موسى أنه قال أعرابى للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل للذكر والرجل يقاتل لئيرى مكانه » ، فن فى سبيل الله ؟ قال : من

قاتل ، الحديث . والحديث دليل على أن القتال في سبيل الله يكتب أجره لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، ومفهومه أن من خلا عن هذه الخصلة فليس في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط ، ويبقى الكلام فيما إذا انضم إليها قصد غيرها وهو المغنم مثلا هل هو في سبيل الله أو لا؟ قال الطبري : إنه إذا كان أصل المقصد إعلاء كلمة الله تعالى لم يضر ما حصل من غيره ضمنا وبذلك قال الجمهور . والحديث يحتمل أنه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصد التشريك لأنه قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، ويتأيد بقوله تعالى - ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - فان ذلك لا ينافي فضيلة الحج فكذلك في غيره ، فعلى هذا العدة الباعث على الفعل ، فان كان هو إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه ضمنا . وبقي الكلام فيما إذا استوى القصدان ، فظاهر الحديث والآية أنه لا يضر إلا أنه أخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة رضى الله عنه باسناد جيد قال « جاء رجل فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا غزا يلتمس الأجر والذكر ، ماله ؟ قال : لا شيء له ، فأعادها ثلاثا ، كل ذلك يقول لا شيء له ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا وابتغى به وجهه » . قلت : فيكون هذا دليلا على أنه إذا استوى الباعثان الأجر والذكر مثلا بطل الأجر ، ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر لأنه انقلب عمله للرياء والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المغنم فانه لا ينافي الجهاد بل إذا قصد بأخذ المغنم إغاطة المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر فانه تعالى يقول - ولا ينالون من عدو ئيلا إلا كتب لهم به عمل صالح - والمراد النيل المأذون فيه شرعا . وفي قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلا فله سلبه » قيل القتال دليل على أنه لا ينافي قصد المغنم القتال بل ما قاله إلا ليجتهد السامع في قتال المشركين . وفي البخارى من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسولى أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة » ولا يخفى أن هذه الأخبار دليل على جواز تشريك النية إذ الإخبار به يقتضى ذلك غالبا . ثم إنه قد يقصد المشركون لمجرد نهب أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه في غزاة بدر لأخذ عير المشركين ، ولا ينافي ذلك أن تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من إعلاء كلمة الله تعالى ، وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال تعالى - وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم - ولم يذمهم بذلك مع أن في هذا الإخبار إخبارا لهم بمحبتهن للمال دون القتال ، فأعلاء كلمة الله يدخل فيه إخافة المشركين وأخذ أموالهم وقطع أشجارهم ونحوه . وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود « أن رجلا قال : يا رسول الله يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغى عرضا من الدنيا فقال لا أجر له ، فأعاد عليه ثلاثا كل ذلك يقول : لا أجر له » فكأنه فهم صلى الله عليه وسلم أن الحامل هو العرض من الدنيا فأجابه بما أجاب ، وإلا فإنه قد كان تشريك الجهاد بطلب الغنيمة أمرا معروفا في الصحابة ، فانه أخرج الحاكم والبيهقي باسناد صحيح « أن عبد الله ابن جحش يوم أحد قال . اللهم ارزقني رجلا شديدا أقاتله ويقاكنى ثم ارزقني عليه الصبر

حتى أقتله وأخذ سلبه . فهذا يدل على أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمراً معلوماً جوازاً للصحابة فيدعون الله ببيله .

٩ - (وعن عبد الله بن السعدى رضى الله عنه) هو أبو محمد عبد الله بن السعدى وفى اسم السعدى أقوال وإنما قيل له السعدى لأنه كان مسترضعاً فى بنى سعد ، سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة خمسين على قول . له صحبة ورواية قاله ابن الأثير ، ويقال فيه ابن السعدى نسبة إلى جده ويقال فيه ابن الساعدى كما فى أبى داود (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ ما قُوِيَ الْعَدُوُّ . رواه النسائى وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق إلى يوم القيامة ، فان قتال العدو مستمر إلى يوم القيامة ، ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام فى ثوابها مع حصول مقتضيتها ، وأما وجوبها ففيه ما عرفت .

١٠ - (وعن نافع) هو مولى ابن عمر يقال له أبو عبد الله نافع بن سرجس بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم ، كان من كبار التابعين من أهل المدينة . سمع ابن عمر وأبا سعيد ، وهومن الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم . مات سنة سبع عشرة ومائة ، وقيل عشرين (قال : أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق (بضم الميم) وسكون المهمله وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف : بطن شهير من خزاعة (وهم غارون) بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار أى غافلون ، فأخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم . حدثني بذلك عبد الله بن عمر . متفق عليه . وفيه : وأصاب يومئذ جويرية) فيه مستثان : الأولى الحديث دليل على حواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام فى حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إنذار وهذا أصح الأقوال الثلاثة فى المسئلة وهى عدم وجوب الانذار مطلقاً ، ويرد عليه حديث بريدة الآتى . والثانى وجوبه مطلقاً ، ويرد عليه هذا الحديث . والثالث يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغتهم ولكن يستحب . قال ابن المنذر : وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تظاهرت الأحاديث الصحيحة وهذا أحدها . وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبى الحقيق وغير ذلك ، وادعى فى البحر الإجماع على وجوب دعوة من تبلغه دعوة الإسلام . والثانية فى قوله « فسبى ذراريهم » دليل على جواز استرقاق العرب لأن بنى المصطلق عرب من خزاعة ، وإليه ذهب جمهور العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعى . وذهب آخرون إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض ، ومن طالع كتب السير والمغازى علم يقيناً استرقاقه صلى الله عليه وسلم للعرب غير الكتابيين كهوازن وبنى المصطلق وقال لأهل مكة « اذهبوا فأنتم الطلقاء » وفادى أهل بدر ، والظاهر أنه لافرق بين الفداء والقتل والاسترقاق لثبوتها فى غير العرب مطلقاً . وقد ثبت ولم يصح تخصيص ولا نسخ . قال أحمد بن حنبل : لا أذهب إلى قول عمر ليس على عربى ملك ، وقد سبى النبى صلى الله عليه وسلم من العرب كما ورد

في غير حديث ، وأبو بكر وعلى رضى الله عنهما سيانين ناجية . ويدل له الحديث الآتي :

١١ - (وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش) هم الجند أو السائرون إلى الحرب أو غيره في نسخة لا غيرها (أو سرية) هي القطعة من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع إليه (أو صاه في خاصته بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال : اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا) بالغين المعجمة ، والغلول : الخيانة في المغنم مطلقا (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تمثلوا) من المثلة ، يقال مثل بالقتل إذا قطع أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئا من أطرافه (ولا تقتلوا وليدا) المراد غير البالغ سن التكليف (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال) أى إلى إحدى ثلاث خصال ، وبينها بقوله (فأيتهم أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم) أى القتال ، وبينها بقوله (ادعهم إلى الإسلام فان أجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم إلى التحوّل من دارهم إلى دار المهاجرين فان أبوا فأخبرهم بأنهم يكونون كأعراب المسلمين) وبيان حكم أعراب المسلمين تضمنه قوله (ولا يكون لهم في الغنيمة) الغنيمة : ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيال والركاب (والى) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شئ إلا أن يجهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا) أى الإسلام (فاسألهم الجزية) وهى الخصلة الثانية من الثلاث (فان هم أجابوك فاقبل منهم ، وإن هم أبوا فاستعين عليهم بالله تعالى وقاتلهم) وهذه هى الخصلة الثالثة (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك) علل النهى بقوله (فانكم إن تخفروا) بالخاء المعجمة والفاء والراء ، من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه (ذممكم أهون من أن تخفروا ذمة الله ، وإذا أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل به بل على حكمك) علل النهى بقوله (فانك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا . أخرجه مسلم) فى الحديث مسائل : الأولى دل على أنه إذا بعث الأمير من يغزو أوصاه بتقوى الله وبمن يصحبه من المجاهدين خيرا ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنيمة وتحريم الغدر وتحريم المثلة وتحريم قتل صبيان المشركين ، وهذه محرمات بالإجماع . ودل على أنه يدعو الأمير المشركين إلى الإسلام قبل قتالهم ، وظاهره وإن كان قد بلغهم الدعوة لكنه مع بلوغها يحمل على الاستحباب كما دل له إغارته صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون وإلا وجب دعاؤهم . وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد إسلامهم وهو مشروع ندبا بدليل ما فى الحديث من الإذن لهم فى البقاء وفيه دليل على أن الغنيمة والى لا يستحقهما إلا المهاجرون ، وأن الأعراب

لاحق لهم فيها إلا أن يحضروا الجهاد ، وإليه ذهب الشافعى . وذهب غيره إلى خلافه وادعوا
نسخ الحديث ولم يأتوا ببرهان على نسخه . المسئلة الثانية فى الحديث دليل على أن الجزية
تؤخذ من كل كافر كتابى أو غير كتابى عربى أو غير عربى لقوله « عدوك » وهو عام ،
وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعى وغيرهما . وذهب الشافعى إلى أنها لا تقبل إلا من أهل
الكتاب والمجوس عربا كانوا أو عجماء لقوله تعالى - حتى يعطوا الجزية - بعد ذكر أهل الكتاب
ولقوله صلى الله عليه وسلم « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وما عداهم داخلون فى عموم قوله
تعالى - وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة - وقوله - فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم - واعتزلوا
عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحويل والهجرة والآيات بعد الهجرة ،
فحديث بريدة منسوخ أو متأول بأن للمواد بعدوك من كان من أهل الكتاب . قلت : والذي
يظهر عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بريدة . وأما الآيات فأفادت أخذ
الجزية من أهل الكتاب ولم تتعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين أخذها
من غيرهم ، وحمل عدوك على أهل الكتاب فى غاية البعد ، وإن قال ابن كثير فى الإرشاد :
إن آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدية الأوثان ولم يبق بعد نزولها
إلا أهل الكتاب ، قاله نقوة لمذهب إمامه الشافعى ، ولا يخفى بطلان دعواه بأنه لم يبق
بعد نزول آية الجزية إلا أهل الكتاب بل بقى عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد
الأصنام من أهل الهند . وأما عدم أخذها من العرب فلأنها لم تشرع إلا بعد الفتح ، وقد دخل
العرب فى الإسلام ولم يبق منهم محارب ، فلم يبق فيهم بعد الفتح من يسبى ولا من تضرب
عليه الجزية ، بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم فليس إلا السيف أو الإسلام كما
أن ذلك الحكم فى أهل الردة . وقد سبى صلى الله عليه وسلم قبل ذلك من العرب بنى المصطلق
وهوازن ، وهل حديث الاستبراء إلا فى سبايا أو طاس ؟ واستمر هذا الحكم بعد عصره
صلى الله عليه وسلم ففتحت الصحابة رضى الله عنهما بلاد فارس والروم وفى رعاياهما
العرب خصوصا الشام والعراق ولم يبحثوا عن عربى من عجمى بل عمموا حكم السبى والجزية
على جميع من استولوا عليه . وبهذا يعرف أن حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية
وفرضها كان بعد الفتح ، فكان فرضها فى السنة الثانية عند نزول سورة براءة ، ولذا نهى
فيه عن المثلة ولم ينزل النهى عنها إلا بعد أحد ، وإلى هذا المعنى جنح ابن القيم فى الهدى^١
ولا يخفى قوته . المسئلة الثالثة تضمن الحديث النهى عن إجابة العدو إلى أن يجعل لهم
الأمير ذمة الله وذمة رسوله بل يجعل لهم ذمته ، وقد علله بأثر الأمير ومن معه إذا أخفروا
ذمتهم : أى نقضوا عهدهم فهو أهون عند الله من أن يخفروا ذمته تعالى ، وإن كان نقض
الذمة محرما مطلقا . قيل وهذا النهى للتنزيه للتحريم ، ولكن الأصل فيه التحريم . ودعوى
الإجماع على أنه للتنزيه لانتهم ، وكذلك تضمن النهى عن إنزالهم على حكم الله وعلله بأنه
لا يدرى أيصيب فيهم حكم الله أم لا ؟ فلا ينزلهم على شىء لا يدرى أيقع أم لا ؟ بل ينزلهم
(١) أى كتابه زاد الميعاد فى هدى خير العباد وهو أنفس ما ألف فى السيرة النبوية والفقه .

على حكمه ، وهو دليل على أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كل مجتهد مصيبه للحق ، وقد أقمنا أدلة حقية هذا القول في محل آخر .

١٢ - (وعن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد غزوة ورى) بفتح الواو وتشديد الراء أى سترها (بغيرها . متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك بلفظ « إلا في غزوة تبوك فانه أظهر لهم مراده » وأخرجه أبو داود وزاد فيه « ويقول : الحرب خدعة » وكانت توريته أنه إذا أراد قصد جهة سأل عن طريق جهة أخرى إيهاما أنه يريد بها ، وإنما يفعل ذلك لأنه أتم فيما يريد من إصابة العدو وإتيانهم على غفلة من غير تأهبهم . وفيه دليل على جواز مثل هذا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « الحرب خدعة » .

١٣ - (وعن معقل بن النعمان بن مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون ، ولم يذكر ابن الأثير معقل بن مقرن في الصحابة إنما ذكر النعمان بن مقرن وعزا هذا الحديث إليه ، وكذلك البخارى وأبو داود والترمذى أخرجه عن النعمان بن مقرن فينظر ١ ، فما أظن لفظ معقل إلا سبق قلم ، والشارح وقع له أنه قال : هو معقل بن النعمان بن مقرن المزنى ، ولا يخفى أن النعمان هو ابن مقرن ، فاذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لابن النعمان . قال ابن الأثير : إن النعمان هاجر ومعه سبعة إخوة له يريد أنهم هاجروا كلهم معه ، فراجعت التقريب للمصنف ، فلم أجد فيه صحابيا يقال له معقل بن النعمان ولا ابن مقرن ، بل فيه النعمان بن مقرن فتعين أن لفظ معقل في نسخ بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأيناه من نسخه (قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر . رواه أحمد والثلاثة وصححه الحاكم وأصله في البخارى) فانه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ « إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح ٢ وتحضر الصلاة » قالوا : والحكمة في التأخير إلى وقت الصلاة مظنة إجابة الدعاء . وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الأحزاب كما قال تعالى - فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها - فكان توخى هبوبها مظنة للنصر ، وقد علل بأن الرياح تهب غالبا بعد الزوال فيحصل بها تبريد حد السلاح للحرب والزيادة للنشاط ، ولا يعارض هذا ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغير صباحا ، لأن هذا في الإغارة وذلك عند المصادفة للقتال .

١٤ - (وعن الصعب بن جثامة) تقدم ضبطها في الحج (قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) ووقع في صحيح ابن حبان السائل هو الصعب ، ولفظه « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وساقه بمعناه (عن الدار من المشركين يَبْسُتُونَ) بصيغة المضارع

(١) أورده المزنى في أطرافه عن معقل بن يسار المزنى عن النعمان بن مقرن ثم نقل عن الترمذى أنه قال : حسن صحيح ، ووجدت في نسخ صحيحة من بلوغ المرام فيها عن معقل أن النعمان ابن مقرن قال الخ ، فلعلة تصحيف (أن) أو (عن) إلى (ابن) أفاده في هامش فتح العلام (٢) جمع الريح : رياح وأرياح . وأرواح قليل .

من بيته مبنى للمجهول (فيصيدون من نسائهم وذراريهم فقال هُم مِّنْهُمْ . متفق عليه)
وفي لفظ البخارى « عن أهل الدار » وهو تصريح بالمضاف المحذوف والتبيت الإغارة عليهم
فى الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم ، فيصاب النساء والصبيان من غير قصد
لقتلهم ابتداء . وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب وزاد فيه « ثم نهى
عنهم يوم حنين » وهى مدرجة فى حديث الصعب وفى سنن أبى داود زيادة فى آخره :
قال سفيان . قال الزهرى « ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء
والصبيان » ويؤيد أن النهى فى حنين مافى البخارى . قال النبى صلى الله عليه وسلم
لأحدهم : « الحق خالدا فقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفا » وأول مشاهد خالد معه صلى الله
عليه وسلم غزوة حنين كذا قيل ، ولا يخفى أنه قد شهد معه صلى الله عليه وسلم فتح مكة
قبل ذلك . وأخرج الطبرانى فى الأوسط من حديث ابن عمر قال « لما دخل النبى صلى الله
عليه وسلم مكة أتى بامرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه تقاتل ، ونهى عن قتل النساء »
وقد اختلف العلماء فى هذا ، فذهب الشافعى وأبو حنيفة والجمهور إلى جواز قتل النساء
والصبيان فى البيات عملا برواية للمصحيحين . وقوله « هم منهم » أى فى إباحة القتل تبعا
لأقصدا إذا لم يمكن انفصالهم عن يستحق القتل . وذهب مالك والأوزاعى إلى أنه لا يجوز
قتل النساء والصبيان بحال حتى إذا ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا بحصن
أو سفينة هما فيهما معهم لم يجوز قتالهم ولا تحريقهم ، وإليه ذهب الهادوية إلا أنهم قالوا
فى الترس : يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترسا ، ولا يجوز إذا ترسوا بمسلم إلا مع
خشية استئصال المسلمين ، ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد
إلى قتل النساء والصبيان للنهى عن ذلك . وفى قوله « هم منهم » دليل باطلا لى قال :
هم من أهل النار ، وهو ثالث الأقوال فى المسألة . والثانى أنهم من أهل الجنة ، وهو الراجح
فى الصبيان والأولى الوقف .

١٥ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لرجل) أى مشرك
(تبعه يوم بدر : ارجع فكن أستعين بمشرك . رواه مسلم) ولفظه عن عائشة قالت
« خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان
تذكر فيه جرأة ونجدة ، ففرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه ، فلما أدركه
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : جئت لأتبعك وأصيب معك ، قال : أتؤمن بالله ؟
قال : لا ، قال : فارجع فلن أستعين بمشرك ، فلما أسلم أذن له ، والحديث من أدلة من قال
لا يجوز الاستعانة بالمشركين فى القتال ، وهو قول طائفة من أهل العلم . وذهب الهادوية
وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا : لأنه صلى الله عليه وسلم استعان بصفوان بن أمية
يوم حنين واستعان بيهود بنى قينقاع ورضخ لهم . أخرجه أبو داود فى المراسيل ، وأخرجه
الترمذى عن الزهرى مرسلًا ومراسيل الزهرى ضعيفة . قال الذهبى : لأنه كان خطاء فى
إرساله شبهة تدليس . وصحح البيهقى من حديث أبى حميد الساعدى أنه ردهم . قال المصنف :

ويجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر نفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه ، أو أن الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب ، وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين تألفهم بالغنائم ، وقد اشترط الهادوية أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في إمضاء الأحكام . وفي شرح مسلم أن الشافعي قال : إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره . ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانتهم صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي وأصحابه .

١٦ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، فأفكر قتل النساء والصبيان . متفق عليه ، وقد أخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة أتى بامرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه تقاتل ، أخرجه عن ابن عمر ، فيجتمل أنها هذه . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ؟ من صاحبها ؟ فقال رجل : يارسول الله أردفتها فأرادت أن تصرّ عني فتقتلني فقتلتها ، فأمر بها أن توارى ، ومفهوم قوله « تقاتل » وتقريه لهذا القتال يدل على أنها إذا قتلت قتلت وإليه ذهب الشافعي . واستدل أيضاً بما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن ربيع التميمي قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرأى الناس مجتمعين ، فرأى امرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه لتقاتل . »

١٧ - (وعن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبْقُوا شَرَحَهُمْ » بالشين المعجمة وسكون الراء والخاء المعجمة : هم الصغار الذين لم يذكروا ، ذكره في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال : حسن غريب ، وفي نسخة صحيح ، وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما قدمناه ، والشيخ من استبانته فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كما في القاموس ، والمراد هنا الرجال المسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد الهرم . ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً فيقتل ، ومن كان صغيراً لا يقتل ، فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان . ويحتمل أنه أريد بالشرح من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسان :

إن شرح الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا
فانه يستبق رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل : الشيخ لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام ، فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تقريره على الكفر بالجزية .

١٨ - (وعن علي كرم الله وجهه أنهم تبارزوا يوم بدر . رواه البخاري وأخرجه أبو داود مطولاً) وفي المغازي من البخاري عن علي كرم الله وجهه أنه قال : أنا أول من يمشو للخصومة يوم القيامة . قال قيس : وفيهم أنزلت - هذان خصمان اختصموا في ربهم - قال هم الذين تبارزوا في بدر حمزة وعلي وعبيدة ابن الحارث رضي الله عنهم وشية بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة . وتفصيله ما ذكره ابن إسحاق أنه برز عبيدة لعبنة وحزرة

لشيب وسى للوليد . وعند موسى بن عقبة : فقتل على حمزة من بارزاهما ، واختلف عبيده ومن بارزه بضربتين ف وقعت الضربة في ركة عبيدة فأت منها لما رجعوا بالصفراء . ومال على حمزة على من بارز عبيدة فأعاناه على قتله . والحديث دليل على جواز المبارزة وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وذهب الحسن البصري إلى عدم جوازها وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق إذن الأمير كما في هذه الرواية .

١٩ - (وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال : إنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار يعني - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة - قاله ردا على من أنكروا على من حمل على صف الروم حتى دخل فيهم . رواه الثلاثة وصححه الترمذي) وقال حسن صحيح غريب (وابن حبان والحاكم) أخرجه المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبي عمران قال : كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم من الروم ، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع فيهم مقبلا ، فصاح الناس : سبحان الله أتى بيده إلى التهلكة ، فقال أبو أيوب : أيها الناس إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل ، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار ، إنما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلنا بيننا سرا : إن أموالنا قد ضاعت فلو أنا قمنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية فكانت التهلكة الإقامة التي أردنا ، وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية . قيل وفيه دليل على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو ظن الهلاك . قلت أما ظن الهلاك فلا دليل فيه إذ لا يعرف ما كان ظن من حمل هنا وكان القاتل يقول إن الغالب في واحد يحمل على صف كبير أنه يظن الهلاك . وقال المصنف في مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو : إنه صرح الجمهور أنه إذا كان لفرط شجاعته وظنه أنه يرهب العدو بذلك أو يجرئ المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن ، ومتى كان مجرد تهوّر فممنوع لاسيما إن ترتب على ذلك ومن المسلمين . قلت : وأخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب - قال ابن كثير ولا بأس به - عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه فعلم ما عليه ، فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى أهريق دمه » قال ابن كثير : والأحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب وشدة وسطوة .

٢٠ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وقطع . متفق عليه) يدل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع المصلحة وفي ذلك نزلت الآية - ما قطعتم من لينة - الآية . قال المشركون : إنك تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع الأشجار وتحريقها ؟ قال في معالم التنزيل : اللينة فعلة من اللون ويجمع على ألوان ، وقيل من اللبن ، ومعناه النخلة الكريمة وجمعها لبن . وقد ذهب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي وأبو ثور واحتجوا بأن أبا بكر رضى الله عنه وصى جيوشه أن لا يفعلوا ذلك . وأجيب بأنه رأى المصلحة في بقائها ، لأنه قد علم

أنها نصير للمسلمين ، فأراد إبقاءها لهم ، وذلك يدور على ملاحظة المصلحة .

٢١ - (وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغلُّوا فإنَّ الغلُولَ) بضم الغين المعجمة وضم اللام (نارٌ وعارٌ على أصحابيه في الدنيا والآخرة . رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان تقدم أن الغلول الحيانة . قال ابن قتيبة : سمى بذلك لأن صاحبه يغله في متاعه : أى يخفيه وهو من الكبائر بالإجماع كما نقله النووي ، والعار : الفضيحة ، فى الدنيا أنه إذا أظهر افتضح به صاحبه ، وأما فى الآخرة فلعل العار ما يفيد ما أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال : لا أفنين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نغاء ، على رقبته فرس له حمحة يقول : يا رسول الله أغثنى ، فأقول : لا أملك لك من الله شيئا قد أبلغتك » الحديث . وذكر فيه البعير وغيره . فإنه دل الحديث على أنه يأتى الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رموس الأشهاد ، فلعل هذا هو العار فى الآخرة للغال ، ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا ، ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أملك لك من الله شيئا » ويحتمل أنه أورده فى محل التغليظ والتشديد ، ويحتمل أنه يغفر له بعد تشهيره فى ذلك الموقف . والحديث الذى سقناه ورد فى خطاب العالمين على الصدقات ، فدل على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد وهو مشترك بين الغال وغيره . فان قلت هل يجب على الغال رد ما أخذ ؟ قلت : قال ابن المنذر : إنهم أجمعوا على أن الغال بعيد ما غل قبل القسمة . وأما بعدها فقال الأوزاعى والليث ومالك : يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي ، وكان الشافعى لا يرى ذلك وقال : إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به ، وإن كان لم يملكه لم يتصدق به ، فليس له التصديق بما لا غيره والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة .

٢٢ - (وعن عوف بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل . رواه أبو داود وأصله عند مسلم) فيه دليل على أن السلب الذى يؤخذ من العدو الكافر يستحقه قاتله سواء قال الإمام قبل القتال : من قتل قتيلا فله سلبه أولا ، وسواء كان القاتل مقبلا أو منهزما ، وسواء كان ممن يستحق السهم فى المغنم أو لا ، إذ قوله « قضى بالسلب للقاتل » حكم مطلق غير مقيد بشيء من الأشياء . قال الشافعى : وقد حفظ هذا الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مواطن كثيرة : منها يوم بدر ، فانه صلى الله عليه وسلم حكم بسلب أبى جهل لمعاذ بن الجموح لما كان هو المؤثر فى قتل أبى جهل . وكذا فى قتل حاطب ابن أبى بلتعة لرجل يوم أحد أعطاه النبى صلى الله عليه وسلم سلبه . رواه الحاكم . والأحاديث فى هذا الحكم كثيرة ، وقوله صلى الله عليه وسلم فى يوم حنين « من قتل قتيلا فله سلبه » بعد القتال لا ينافى هذا بل هو مقرر للحكم السابق ، فان هذا كان معلوما عند الصحابة من قبل حنين ، ولذا قال عبد الله بن جحش : اللهم ارزقنى رجلا شديدا ، إلى قوله : أقتله وأخذ

صلبه كما قدمناه قريبا . وأما قول أبي حنيفة والهادوية إنه لا يكون السلب للقاتل إلا إذا قال الإمام قبل القتال مثلا : من قتل قتيلًا فله سلبه ، وإلا كان السلب من جملة الغنيمة بين الغانمين فإنه قول لا توافقه الأدلة . وقال الطحاوي : ذلك موكول إلى رأى الإمام ، فإنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أبى جهل لمعاذ بن الجموح بعد قوله له ولمشاركه فى قتله : كلا كما قتله لما أرياه سيفيهما . وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أعطاه معاذًا لأنه الذى أثر فى قتله لما رأى عمق الجناية فى سيفه . وأما قوله « كلا كما قتله » فإنه قال تطيبيا لنفس صاحبه . وأما تخميس السلب الذى يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه ، وبه قال أحمد وابن المنذر وابن جرير وآخرون كأنهم يخصون عموم الآية ، فإنه أخرج حديث عوف ابن مالك أبو داود وابن حبان بزيادة « ولم يخمس السلب » وكذلك أخرجه الطبرانى واختلفوا هل تلزم القاتل البينة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه ؟ فقال الليث والشافعى وجماعة من المالكية : إنه لا يقبل قوله إلا بالبينة لورود ذلك فى بعض الروايات بلفظ « من قتل قتيلًا له عليه بيته فله سلبه » وقال مالك والأوزاعى : يقبل قوله بلا بينة ، قالوا : لأنه صلى الله عليه وسلم قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله ، وذلك فى قصة معاذ بن الجموح وغيرها فيكون مخصصا لحديث الدعوى والبينة .

٢٣ - (وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فى قصة قتل أبى جهل) يوم بدر (قال : فابتدراه) تسابقا إليه (بسيفيهما) أى ابنى عفراء (حتى قتلاه) ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره . فقال : أَيْكُمَا قَتَلَهُ ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا ؟ قال لا ، قال : فنظر فيهما (أى فى سيفيهما) فقال : كِلَا كُمَا قَتَلَهُ ، قضى صلى الله عليه وسلم بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح (بفتح الجيم آخره حاء مهملة بزنة فعول) متفق عليه) استدله على أن للإمام أن يعطى السلب لمن شاء وأنه مفوض إلى رأيه ، لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن ابنى عفراء قتلا أباهما جهل ثم جعل سلبه لغيرهما . وأجيب عنه أنه إنما حكم به صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجموح لأنه رأى أثر ضربته بسيفه هى المؤثرة فى قتله لعنقه ، فأعطاه السلب وطيب قلب ابنى عفراء بقوله « كلا كما قتله » وإلا فالجناية القاتلة له ضربة معاذ بن عمرو ونسبة القتل إليهما مجاز . أى كِلَا كُمَا أراد قتله ، وقرينة المجاز إعطاء سلب المقتول لغيرهما ، وقد يقال هذا محل النزاع .

٢٤ - (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامى ، كان من سبي كابل ، وكان مولى لامرأة من قيس وكان سنديا لا يفسح ، وهو عالم الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا فى زمانه ، سمع من أنس بن مالك وواثلة وغيرهما ، ويروى عنه الزهرى وغيره وربيعة الرأسي وعطاء الخراسانى ، مات سنة ثمان عشر ومائة (أن النبى صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف . أخرجه أبو داود فى المراسيل ورجاله ثقات ، ووصله العقيلي باسناد ضعيف عن على رضى الله عنه) . وأخرجه الترمذى عن ثور راويه عن مكحول ، ولم يذكر مكحولًا فكان من قسم المعضل . وقال السهيلي : ذكر الرمى بالمنجنيق الواقدي

كما ذكره مكحول ، وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي . وروى ابن أبي شيبة من حديث عبد الله بن سنان ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وسلم حاصرهم خمسا وعشرين ليلة ولم يذكر أشياء من ذلك . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « حاصر أهل الطائف شهرا » وفي مسلم من حديث أنس « أن المدة كانت أربعين ليلة » . وفي الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها .

٢٥ - (وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالغين المعجمة ففاء . في القاموس : المغفر كمنبر وبهاء وككتابة : زرد من اندرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنع بها المسلح (فلما نزع المغفر جاءه رجل فقال : ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة (متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقلوه . متفق عليه) فيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة غير محرم يوم الفتح لأنه دخل مقاتلا ، ولكن يختص به ذلك فانه محرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه وسلم « وإنما أحلت لي ساعة من نهار » الحديث ، وهو متفق عليه . وأما أمره صلى الله عليه وسلم بقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وسلم بقتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة ، فأسلم منهم ستة وقتل ثلاثة منهم ابن خطل ، وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا وبعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه مسلما ، فنزل منزلا وأمر مولاه أن يذبح له تيسا ويصنع له طعاما ، فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا ، وكانت له قينتان تغنيانه بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقتلهما معه ، فقتلت إحداهما واستؤمن للأخرى فأمنها . قال الخطابي : قتله صلى الله عليه وسلم بحق ما جناه في الإسلام ، فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخره عن وقته انتهى . وقد اختلف الناس في هذا ؛ فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحدود والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصة . وذهب الجمهور من السلف والخلف وهو قول الهادوية إلى أنه لا يستوفى فيها حد لقوله تعالى - ومن دخله كان آمنا - ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا يسفك بها دم » وأجابوا عما احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مقيدة بما ذكرناه من الحديث وهو متأخر ، فانه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود . وأما قتل ابن خطل ومن ذكر معه فانه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر ، وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمر والمقام . وهذا الكلام فيمن ارتكب حدا في غير الحرم ثم التجأ إليه . وأما إذا ارتكب إنسان في الحرم ما يوجب الحد ، فاختلف القائلون بأنه لا يقيم فيه حد ؛ فذهب بعض الهادوية أنه يخرج من الحرم ولا يقام عليه الحد وهو فيه . وخالف ابن عباس فقال : من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم . رواه أحمد عن طاوس عن ابن عباس . وذكر الأثرم عن ابن عباس أيضا « من أحدث حدا في الحرم أقيم عليه الحد ما أحدث فيه من شيء » والله تعالى يقول - ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم - ودل كلام

ابن عباس رضى الله عنهما أنه يقام . وفرقوا بينه وبين الملتجئ إليه بأن الجاني فيه هاتك لحرمة والملتجئ معظم لها ، ولأنه لو لم يقم الحد على من جنى فيه من أهله لعظم الفساد في الحرم وأدى إلى أن من أراد الفساد قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما تقتضاه شهورته . وأما الحد بغير القتل فيما دون النفس من القصاص فقيه خلاف أيضا . فذهب أحمد في رواية أنه يستوفى ، لأن الأدلة إنما وردت فيمن سفك الدم وإنما ينصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريره في الحرم تحريم مادونه لأن حرمة النفس أعظم والانتهاك بالقتل أشد ، ولأن الحد فيما دون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع منه . وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملا بعموم الأدلة . ولا يخفى أن الحكم للأخص حيث صح أن سفك الدم لا ينصرف إلا إلى القتل . قلت : ولا يخفى أن الدليل خاص بالقتل والكلام من أوله في الحدود فلا بد من حملها على القتل ، إذ حد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقام عليه .

٢٦ - (وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فثناة فراء الأسدي ، مولى بنى والبة بطن من بنى أسد بن خزيمة كوفى ، أحد علماء التابعين . سمع ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنسا ، وأخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب . قتله الحجاج سنة خمس وتسعين في شعبان منها ، ومات الحجاج في رمضان من السنة المذكورة (أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا) في القاموس : صبر الإنسان وغيره على القتل أن يحبس ويرمى حتى يموت ، وقد قتله صبرا وصبره عليه ، ورجل صبورة مصبور للقتل انتهى (أخرجه أبو داود في المراسيل ، ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدى والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط ، ومن قال بدل طعيمة المطعم بن عدى فقد صحف كما قاله المصنف . وهذا دليل على جواز قتل الصبر ، إلا أنه قد روى عنه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم برجال ثقات ، وفي بعضهم مقال « لا يقتلن قرشى بعد هذا صبرا » قاله صلى الله عليه وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الفتح .

٢٧ - (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قذى رجلين من المسلمين برجل مشرك . أخرجه الترمذى وصححه وأصله عند مسلم) فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين ، وإلى هذا ذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا تجوز المفاداة ، ويتعين إما قتل الأسير أو استرقاقه . وزاد مالك : أو مفاداته بأسير . وقال صاحبنا أبو حنيفة : تجوز المفاداة بغيره أو بمال أو قتل الأسير أو استرقاقه ، وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط ، وفداؤه بالمال كما في أسارى بدر ، والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقتل ، فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله ، وقال في حقه « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وسلم لأهل مكة ثم أعتقهم .

٢٨ - (وعن صخر) بالصاد المهملة فحاء معجمة ساكنة فراء (ابن العيلة) بالعين المهملة مفتوحة وسكون المثناة التحتية ، ويقال ابن أوى العيلة ، عداؤه في أهل الكوفة وحديثه

صدهم ، وروى عنه عثمان بن أبي جازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال .
 إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَزُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ . أخرجه أبو داود ورجاله موثقون)
 وفي معناه الحديث المتفق عليه « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها
 أحرزوا دماءهم وأموالهم » الحديث . وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه
 وماله ، وللعلماء تفصيل في ذلك ، قالوا : من أسلم طوعاً من دون قتال ملك ماله وأرضه
 وذلك كأرض اليمن ، وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم . وأما أموالهم فالمنفقول
 غنيمة وغير المنفقول فيء . ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فينا للمسلمين على
 أقوال : الأول لمالك ونصره ابن القيم أنها تكون وفقاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأرزاق
 المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير ، إلا أن يرى الإمام في وقت من
 الأوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك . قال ابن القيم : وبه قال جمهور العلماء وكانت
 عليه سيرة الخلفاء الراشدين ، ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا لعمر : اقسم الأرض التي
 فتحوها في الشام ، وقالوا له : خذ خمسها واقسمها ، فقال عمر : هذا غير المال ولكن أحبسها
 فينا يجرى عليكم وعلى المسلمين ، ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه . وكذلك جرى
 في فتوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة ، فلم يقسم منها
 الخلفاء الراشدون قرية واحدة ، ثم قال : وواقفه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية
 بقائها بلا قسمة ، فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام غير فيها تخيير
 مصلحة لا تخيير شهوة ، فإن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها ، وإن كان الأصلح أن
 يقفها على المسلمين وقفها عليهم ، وإن كان الأصلح قسمة البعض ووقف البعض فعلة ، فإن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الأقسام الثلاثة فانه قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة
 مكة ، وقسم بعض خيبر وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين . وذهب المادونية إلى
 أن الإمام غير فيها بين الأصلح من الأربعة الأشياء : إما القسم بين الغانمين ، أو يتركها
 لأهلها على خراج ، أو يتركها على معاملة من غلبها ، أو يمن بها عليهم . قالوا : وقد فعل
 مثل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٩ - (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغرا (ابن مطعم) بزنة اسم الفاعل : أي
 ابن عدى . وجبير صحابي عارف بالأنساب . مات سنة ثمان أو تسع وخمسين) أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال في أسارى بدر : لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بَنِي عَدِي حَيًّا (هو والد جبير
) ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنِي (جمع نتن بالنون والمثناة الفوقية) كَلَّمَنِي عَنْهُمْ لَهُ .
 رواه البخاري (المراد بهم أسارى بدر ، وصفهم بالنتن لما هم عليه من الشرك كما وصف
 الله تعالى المشركين بالنجس ، والمراد لو طلب مني تركهم وإطلاقهم من الأسر بغير فداء
 لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك أنه صلى
 الله عليه وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وسلم في جوار المطعم بن عدى إلى

مكة، فان المطعم بن عدى أمر أولاده الأربعة فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند الركن من الكعبة، فبلغ ذلك قريشا فقالوا له: أنت الرجل الذي لا تخفر ذمتك. وقيل إن اليد التي كانت له أنه أعظم من سعى في نقض الصحيفة التي كانت كتبها قريش في قطيعة بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصروهم في الشعب. وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه الطبراني. وفيه دليل على أنه يجوز ترك أخذ الفداء من الأسير والسماحة به لشفاعة رجل عظيم وأنه يكافأ المحسن وإن كان كافرا.

٣٠ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصبنا سبايا يوم أوطاس منهن أزواج فتخرجوا، فأنزل الله تعالى - والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم - الآية. أخرجه مسلم) قال أبو عبيد البكري: أوطاس واد في ديار هوازن. والحديث دليل على انفساخ تكاح المسيية، فالاستثناء على هذا متصل، وإلى هذا ذهب الحادوية والشافعية، وظاهر الإطلاق سواء سبي معها زوجها أولا. ودلت أيضا على جواز أوطاء وهو قبل إسلام المسيية سواء كانت كتابية أو وثنية إذ الآية عامة، ولم يعلم أنه صلى الله عليه وسلم عرض على سبايا أوطاس الإسلام ولا أخبر أصحابه أنها لا توطأ مسيية حتى تسلم، مع أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرباض بن سارية «أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن» فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام. وما أخرجه في السنن مرفوعا «لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» ولم يذكر الإسلام أخرجه أحمد، وأخرج أحمد أيضا «من كان يث من بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئا من السبايا حتى تحيض حيضة» ولم يذكر الإسلام، ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسيية في حديث واحد. وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره. وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسيية بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كتابية، وسبايا أوطاس هن وثنيات، فلا بدّ عندهم من التأويل بأن حلهن بعد الإسلام، ولا يتم ذلك إلا لحجج الدعوى، فقد عرفت أنه لم يأت دليل بشرطية الإسلام.

٣١ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد إلباء) وأنا فيهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي جهة (نجد فغنموا إلبا كثيرة وكانت سمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب (اثني عشر بعيرا، ونفلوا بعيرا بعيرا. متفق عليه) السرية: قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه، وهي من مائة إلى خمسمائة، والسرية التي تخرج بالليل، والسرية التي تخرج بالنهار والمراد من قوله «سمانهم» أي أنصباؤهم: أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر. أعني اثني عشر بعيرا. والنفل زيادة يزاها الغازي على نصيبه من المغنم. وقوله «نفلوا» مبني للمجهول فيحتمل أنه نفلهم أميرهم وهو أبو قتادة، ويحتمل أنه النبي صلى الله عليه وسلم، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن القسم والتنفيل كان من أمير الجيش، وقرر النبي

صلى الله عليه وسلم ذلك لأنه قال : ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم . وأما رواية ابن عمر عند مسلم أيضا بلفظ « ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا » فقد قال النووي : نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما كان مقررا لذلك ، ولكن الحديث عند أبي داود بلفظ « فأصبنا نعما كثيرا وأعطانا لغيرنا بعيرا لكل إنسان » ثم قدمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل اثني عشر بعيرا بعد الخمس » فدل على أن التنفيل من الأمير والقسم منه صلى الله عليه وسلم . وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بعد الوصول قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين الجيش وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة ، ثم قسم ذلك على أصحابه ، فمن نسب ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلكونه الذي قسم أولا ، ومن نسب ذلك إلى الأمير فباعتبار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخر . وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ، ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليه بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه صلى الله عليه وسلم . في هذه القصة دليل على عدم الاختصاص ، وقول مالك إنه يكره أن يكون التنفيل بشرط من الأمير بأن يقول من فعل كذا فله كذا ، قال : لأنه يكون القتال للدنيا فلا يجوز ، يرده قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلًا فله سلبه » سواء قاله صلى الله عليه وسلم قبل القتال أو بعده فإنه تشريع عام إلى يوم القيامة . وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه فانه لا يصير قول الإمام : من فعل كذا فله كذا قتاله للدنيا بعد الإعلام له أن المجاهد في سبيل الله من جاهد لتكون كلمة الله هي العليا . فمن كان قصده إعلاء كلمة الله لم يضره أن يريد مع ذلك المغنم والاسترزاق كما قال صلى الله عليه وسلم « واجعل رزقي تحت ظل رمحي » واختلف العلماء هل يكون التنفيل من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس ؟ قال الخطابي : أكثر ما روى من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة .

٣٢ - (وعنه) أي ابن عمر (قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهما . متفق عليه ، واللفظ للبخاري . ولأبي داود) أي عن ابن عمر (أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهما له) . الحديث دليل على أنه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهام من الغنيمة له سهم ولفرسه سهمان . وإليه ذهب الناصر والقاسم ومالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل إنسان سهما ، فكان للفارس ثلاثة أسهم » ولما أخرجه النسائي من حديث الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم « ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهما له وسهما لقربته » يعني من النبي صلى الله عليه وسلم . وذهبت الهاذوية والخنفية إلى أن الفرس له سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ « فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهما » وهو من حديث مجمع بن جارية ، ولا يقاوم حديث الصحيحين . واختلفوا إذا حضر بفرسين ، فقال الجمهور : لا ينهم إلا لفرس واحد ، ولا يسهم ما إلا إذا حضر بها القتال .

٣٣ - (وعن معن) بفتح الميم وسكون العين المهملة : هو ابو يزيد معن بن يزيد السلمى بضم السين المهملة . له ولأبيه ولجده صحبة ، شهدوا بدرًا كما قيل ، ولا يعلم من شهد بدرًا هو وأبوه وجده غيرهم ، وقيل لا يصح شهوده بدرًا ، يعدُّ في الكوفيين (ابن يزيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تَنَقَّلَ) بفتح النون وفتح الفاء هو الغنيمة (إِلَّا بَعْدَ الْحَمْسِ . رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوى) المراد بالنقل هو ما يزيد الإمام لأحد الغانمين على نصيبه . وقد اتفق العلماء على جوازِهِ ، واختلفوا هل يكون من قبل القسمة أو من الخمس ، وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين ، بل غاية ما دل عليه أنها تخمس الغنيمة قبل التنفيل منها . وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دالة على أن التنفيل من أصل الغنيمة . واختلفوا في مقدار التنفيل ، فقال بعضهم لا يجوز أن ينقل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه قوله :

٣٤ - (وعن حبيب بن مسلمة) بالخاء المهملة المفتوحة وموحدين بينهما مثناة تحتية . هو عبد الرحمن بن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري ، وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم ، ولأه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية واذريجان ، وكان فاضلاً مجاب الدعوة . مات بالشام أو بأرمينية سنة اثنتين وأربعين (قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البداية) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة . رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجاوز الثلث في التنفيل . وقال آخرون للإمام أن ينقل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى - قل الأنفال لله والرسول - فقوضها إليه صلى الله عليه وسلم . والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينقل أكثر من الثلث .

واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث ، فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر : أنه صلى الله عليه وسلم بين البداية والقفول حين فضل لإحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهر عند دخولهم وضعفه عند خروجهم ، ولأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والإمعان في بلاد العدو وأجمل وهم عند القفول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم لطول عهدهم بهم وحبيهم للرجوع ، فيرى أنه زادهم في القفول لهذه العلة والله سبحانه وتعالى أعلم . قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر : هذا ليس بالبين لأن فحواه يوم أن الرجعة هي القفول إلى أوطانهم وليس هو معنى الحديث ، والبداية إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة للعسكر ، فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه ، فان قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث ، لأن نهوضهم بعد القفول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى . وما قاله هو الأقرب .

٣٥ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة عامة الجيش . متفق عليه) فيه أنه

صلى الله عليه وسلم لم يكن ينقل كل من بيعته بل بحسب ما يراه من المصلحة في التنفيل .
 ٣٦ - (وعنه) أى ابن عمر (قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه ، رواه البخارى : ولأبى داود) أى عن ابن عمر (فلم يؤخذ منها الخمس وصححها ابن حبان) لانرفعه لانحمله على سبيل الادخار ، أو لانرفعه إلى من يتولى أمر الغنيمة ونستأذنه في أكله اكتفاء بما علم من الإذن في ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للغنائم أخذ القوت وما يصلح به وكل طعام اعتيد أكله عموما وكذلك علف الدواب قبل القسمة سواء كان باذن الإمام أو بغير إذنه . ودليلهم هذا الحديث وما أخرجه الشيخان من حديث ابن مغفل قال « أصبت جراب شحم يوم خيبر فقلت لأعطي منه أحدا ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشم » وهذه الأحاديث مخصصة لأحاديث النهى عن الغلول ، ويدل له أيضا الحديث الآتى ، وهو قوله :

٣٧ - (وعن عبد الله بن أبى أوفى رضى الله عنه قال : أصبنا طعاما يوم خيبر ، فكان الرجل يحسب فيأخذ منه قدر ما يكفيه ثم ينصرف . أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فانه واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة . وقبل التخميس قاله الخطابى : وأما سلاح العدو ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها . فأما إذا انقضت الحرب فالواجب ردها في المغنم . وأما الثياب والحرث والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل إنه إذا احتاج إلى شيء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمله مثل أن يشتد البرد فيستدفئ بثوب ويتقوى به على المقام في بلاد العدو مرصدا له لقتالهم . وسئل الأوزاعى عن ذلك فقال : لا يلبس الثوب إلا أن يخاف الموت . قلت : الحديث الآتى :

٣٨ - (وعن روفيع بن ثابت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ قَوْمِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ قَوْمِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ . أخرجه أبو داود والدارمى ، ورجاله لا بأس بهم) يؤخذ منه جواز الركوب ولبس الثوب ، وإنما يتوجه النهى إلى الإعجاف والإخلاق وللثوب ، فلو ركب من غير إعجاف ولبس من غير إخلاق وإتلاف جاز .

٣٩ - (وعن أبى عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يُجِيرُ ») بالجيم والراء بينهما مثناة تحتية من الإجارة : وهى الأمان (على المسلمين بعضهم . أخرجه ابن أبى شيبه وأحمد ، وفى إسناده ضعف) لأن فى إسناده الحجاج بن أرطاة ، ولكنه يجبر ضعفه الحديث الآتى ، وهو قوله :

٤٠ - (وللطالسى من حديث عمرو بن العاص : « يُجِيرُ على المسلمين أدناهم ») وما فى الصحيحين وهو :

٤١ - (عن على رضى الله عنه : ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم . زاد ابن ماجه)

من حديث علي أيضا (من وجه آخر : ويحبر عليهم أقصاهم) كالدفع لتوهم انه لا يحبر إلا أذنهم ، فتدخل المرأة في جواز إجارتها على المسلمين كما أفاده الحديث الآتي :

٤١ - (وفي الصحيحين من حديث أم هانئ) بنت أبي طالب ، قيل اسمها هند ، وقيل فاطمة وهي أخت علي بن أبي طالب عليه السلام (قد أجزنا من أجزرت) وذلك أنها أجزرت رجلين من أمائها « وجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تخبره أن عليا أخاها لم يحز لإجارتها فقال صلى الله عليه وسلم : قد أجزنا ، الحديث . والأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أم عبد مأذون أم غير مأذون لقوله « أذنهم » فانه شامل لكل وضيع ، وتعلم صحة أمان الشريف بالأولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك فانهم قالوا : لا يصح أمان المرأة إلا باذن الإمام ، وذلك لأنهم حملوا قوله صلى الله عليه وسلم لأم هانئ « قد أجزنا من أجزرت » على أنه إجازة منه ، قالوا : فلو لم يحز لم يصح أمانها بحمله الجمهور على أنه صلى الله عليه وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد انعقد أمانها لأنه صلى الله عليه وسلم سماها مجيرة ، ولأنها داخلية في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعض أئمة الأصول أو من باب التغليب بقرينة الحديث الآتي :

٤٣ - (وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا . رواه مسلم) وأخرجه أحمد بزيادة « لئن عشت إلى قابل » وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم أوصى عند موته بثلاث « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » وأخرج البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » قال ابن شهاب : فقخص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج واليقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر » قال مالك : وقاله أجلى يهود نجران وفدك أيضا . والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب لعموم قوله « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » وهو عام لكل دين ، والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرفت . وأما حقيقة جزيرة العرب فقال مجد الدين في القاموس : جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات ، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولا . ومن جدة إلى أطراف ريف العراق عرهما انتهى . وأضيفت إلى العرب لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم . وبما تضمنته الأحاديث من وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب . قال مالك والشافعي وغيرهما ، إلا أن الشافعي والمهادوية خصوا ذلك بالحجاز . قال الشافعي : وإن سأل من يعطي الجزية أن يعطيها ويحبر عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك ، والمراد بالحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها كلها . وفي القاموس : الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليقها كأنها حجزت بين نجد وتبامة أو بين نجد والسرارة

أولاً لأنها احتجرت بالحرار الخمس حرة بنى سليم وراقم وليلى وشوران والنار. قال الشافعي: ولا أعلم أحدا أجلى أحدا من أهل الذمة من اليمين وقد كانت بها ذمة وليس اليمين بحجاز فلا يجلبهم أحد من اليمين ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمين. قلت: لا يخفى أن الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب والحجاز بعض جزيرة العرب. وورد في حديث أبي عبيدة الأمر بإخراجهم من الحجاز وهو بعض مسمى جزيرة العرب، والحكم على بعض مسمياتها بحكم لا يعارض الحكم عليها كلها بذلك الحكم كما قرر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخصص العام وهذا نظيره، وليست جزيرة العرب من ألفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء. وغاية ما أفاده حديث أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الحجاز لأنه دخل لإخراجهم من الحجاز تحت الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب، ثم أفرد بالأمر زيادة تأكيد لأنه تخصيص أو نسخ، وكيف وقد كان آخر كلامه صلى الله عليه وسلم «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» كما قال ابن عباس «أوصى عبد موته». وأخرج البيهقي من حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يقين دينان بأرض العرب» وأما قول الشافعي إنه لا يعلم أحدا أجلاهم من اليمين فليس ترك إجلالهم بدليل، فإن أعذار من ترك ذلك كثيرة. وقد ترك أبو بكر رضي الله عنه إجلاء أهل الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلالهم لشغله بجهاد أهل الردة، ولم يكن ذلك دليلا على أنهم لا يجلبون، بل أجلاهم عمر رضي الله عنه. وأما القول بأنه صلى الله عليه وسلم أقرهم في اليمين بقوله لمعاذ «خذ من كل حالم دينارا أو عدله معايريا» فهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وسلم بإخراجهم فإنه كان عند وفاته كما عرفت. فالحق وجوب إجلالهم من اليمين لوضوح دليله، وكذا القول بأن تقريرهم في اليمين قد صار إجماعا سكوتيا لا ينض على دفع الأحاديث، فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد أو من خليفة أو غيره من فعل محظور أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك، فإنه إن كان الواقع فعلا أو تركا لمنكر وسكتوا لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر، لما علم من أن مراتب الإنكار ثلاث: باليد أو اللسان أو القلب، وانتفاء الإنكار باليد واللسان لا يدل على انتفائه بالقلب، وحينئذ فلا يدل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه إجماعا سكوتيا، إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكت إلا إذا علم رضاه بالواقع، ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب. وبهذا يعرف بطلان القول بأن الإجماع السكوتي حجة، ولا أعلم أحدا قد حرر هذا في رد الإجماع السكوتي مع وضوحه والحمد لله المنعم المتفضل، فقد أوضحناه في رسالة مستقلة. فالعجب ممن قال: ومثله قد يفيد للقطع، وكذلك قول من قال: إنه يحتمل أن حديث الأمر بالإخراج كان عند سكوتهم بغير جزية باطل، لأن الأمر بإخراجهم عند وفاته صلى الله عليه وسلم والخزبة فضت في التاسعة من الهجرة عند

تزول براءة فكيف يتم هذا ؟ ثم إن عمر أجلى أهل نجران وقد كان صالحهم صلى الله عليه وسلم على مال واسع كما هو معروف وهو جزية . والتكلف لتقويم ما عليه الناس ورد ما ورد منصوص بمثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف . قال النووي : قال العلماء رحمهم الله تعالى : ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين إلى الحجاز ولا يمكنون فيه أكثر من ثلاثة أيام . قال الشافعي ومن وافقه : إلا مكة وحرمة فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال ، فإن دخل في خفية وجب إخراجه ، فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير ، وحبته قوله تعالى - إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام - . قلت : ولا يحق أن الباذيان هم الجوس ، واخوس حكمهم من حكم أهل الكتاب لحديث « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب ، وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت « لا يجتمع دينان في أرض العرب » .

٤٤ - (وعنه) أى عمر رضى الله عنه (قال : كانت أموال بني النضير) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها مثناة تحتية (مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب) الإيجاب من الوجف ، وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء : الإبل (فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما يبق يجعله في الكراع) بالراء والعين المهملة بزنة غراب : اسم لجمع الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله تعالى . متفق عليه) بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يحاربوه وأن لا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم بناحية المدينة فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكبا إلى قريش فحالفهم وكان ذلك على رأس ستة أشهر من وقعة بدر كما ذكره الزهري ، وذكر ابن إسحاق في المغازي : أن ذلك كان بعد قصة أحد وبئر معونة وخرج إليهم النبي صلى الله عليه وسلم يستعينهم في دية رجلين قتلها عمرو بن أمية الضمري من بني عامر ، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنب جدار لهم ، فمالتوا على إلقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار ، وقام بذلك عمرو ابن جحاش بن كعب ، فأتاه الخبر من السماء ، فقام مظهرا أنه يقضى حاجة وقال لأصحابه : لا تبرحوا ورجع مسرعا إلى المدينة ، فاستبطأه أصحابه ، فأخبروا أنه رجع إلى المدينة ، فلهجوا به ، فأمر بحربهم والمسير إليهم فتحصنوا ، فأمر بقطع النخل والتجريق وحاصرهم ست ليال ، وكان ناس من المنافقين يبعثوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا ، فإن قوتلتم قاتلنا معكم ، فربصوا فقتلهم الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم ، فسألوا أن يجلوا من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فخرجوا على ذلك إلا الحلقة : بفتح الحاء المهملة وفتح اللام فقف ، وهى السلاح ، فخرجوا إلى أفرعات وأريحاء من الشام وآخرون إلى الحيرة ، ولحق آل أبي الحقيق وآل حبي بن الخطب بخير وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال تعالى - لأول الخشر - والخشر الثاني من خير في أيام عمر رضى الله عنه ، وقوله - مما أفاء الله على رسوله - الآية : ما أخذ بعبر قتال . قال في نهاية المجتهد : إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء ، وإما لم يوجب عليها بخيل ولا ركاب

لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة ، فمشوا إليها مشاء غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ركب جملاً أو حماراً ولم تنل أصحابه صلى الله عليه وسلم مشقة في ذلك . وقوله « كان ينفق على أهله » أى مما استبقاه لنفسه ؛ والمراد أنه يعزل لهم نفقة سنة ، ولكنه كان ينفق قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا يتم عليه السنة ، ولهذا توفي صلى الله عليه وسلم ودرعه موهونة على شعير استدانته لأهله . وفيه دلالة على جواز ادخار قوت سنة وأنه لا ينافي التوكل . وأجمع العلماء على جواز الادخار مما يستغله الإنسان من أرضه . وأما إذا أراد أن يشتريه من السوق ويدخره ، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجوز بل يشتري مما لا يحصل به تضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر ، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت السنة ، وهذا التفصيل قلله القاضي عياض عن أكثر العلماء .

٤٥ - (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، فأصابنا فيها غنا ، فقسم فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم . رواه أبو داود ، ورجاله لأبأس بهم) الحديث من أدلة التنفيل ، وقد سلف الكلام فيه ، فخلو ضمه المصنف رحمه الله إليها لكان أولى .

٤٦ - (وعن أبي رافع رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني لأخيسُ) بالخاء المعجمة فمئة تحتية فسين مهملة ، في النهاية : لا أنقض (بالعهد ولا أخيسُ الرُّسل . رواه أبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان) في الحديث دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لكافر ، وعلى أنه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه ، فكان وصوله أمان له فلا يجوز أن يحبس بل يرد .

٤٧ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيما قرية أتيتنموها فأقمتم فيها فسهمكم فيها ، وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن تخمسها الله ورسوله ثم هي لكم . رواه مسلم) قال القاضي عياض في شرح مسلم : يحتمل أن يكون المراد بالقرية الأولى هي التي لم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنها أهلها وصالحوا ، فيكون سهمهم فيها : أى حقهم من العطاء كما تقرر في النوى ، ويكون المراد بالثانية ما أخذت عنوة فيكون غنيمة يخرج منها الخمس والباقي للغنائم ، وهو معنى قوله : « هي لكم » أى باقيا ، وقد احتج به من لم يوجب الخمس في النوى . قال ابن المنذر : لانعم أحدا قبل الشافعي قال بالخمسة في النوى .

باب الجزية والهدنة

الأظهر في الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء ، لأنها تكن من توضع عليه في عصمة دمه . والهدنة : هي مشاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة ، ومشروعية الجزية سنة تسع على الأظهر ، وقيل سنة ثمان .

١ - (عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها : يعنى الجزية من مجوس هجر . رواه البخارى ، وله طريق فى الموطأ فيها انقطاع) وهى ما أخرجه الشافعى عن ابن شهاب أنه بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين » قال البيهقى وابن شهاب : إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب ، وابن المسيب حسن المرسل ، فهذا هو الانقطاع الذى أشار إليه المصنف . وأخرج الشافعى من حديث عبد الرحمن أن عمر ابن الخطاب ذكر المجوس فقال : لأدرى كيف أصنع فى أمرهم ، فقال عبد الرحمن : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وأخرج أبو داود والبيهقى عن ابن عباس قال « جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما خرج قلت له : ما قضى الله ورسوله فيكم ؟ قال : شرا . قلت : مه ، قال : الإسلام أو القتل » قال : وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية . قال ابن عباس : وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت . قلت : لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة ، ورواية ابن عباس هى عن مجوسى لاتقبل اتفاقا . وأخرج الطبرانى عن مسلم بن العلاء الحضرمى فى آخر حديثه بلفظ « سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب » وأخرج البيهقى عن المغيرة فى حديث طويل مع فارس وقال فيه « فأمرنا نبيينا صلى الله عليه وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية » وكان أهل فارس مجوسا . فدللت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا ، كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى . قال الخطابى : وفى امتناع عمر رضى الله عنه من أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر ، دليل على أن رأى الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الأوزاعى وإنما تقبل من أهل الكتاب . وقد اختلف العلماء فى المعنى الذى من أجله أخذت الجزية منهم . فذهب الشافعى فى أغلب قوليهِ إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنه : وقال أكثر أهل العلم : إنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى . قلت : قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة ، ولا يخفى أن فى قوله « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ما يشعر بأنهم ليسوا بأهل كتاب ويدل لما قدمناه قوله :

٢ - (وعن عاصم بن عمر) هو أبو عمرو عاصم بن عمرو بن الخطاب رضى الله عنه المدوى القرشى ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين وكان وسيما جسيما خيرا فاضلا شاعرا . مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبدالله بأربع سنين . وهو جد عمر ابن عبد العزيز لأمه ، روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير (عن أنس) أى ابن مالك (وعن عثمان بن أبى سليمان) أى ابن جبير بن مطعم القرشى المكى . سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر) بضم الهمزة بعد الكاف مثناة تحتية فдал مهملة فراء (ذومة)

بضم الدال المهملة وسكون الواو. ودومة الجندل اسم محل (الجندل فأخذوه فأتوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية . رواه أبو داود) قال الخطابي : أكيدر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان ففي هذا دليل على أخذ الجزية من العرب كجوازه من العجم انتهى . قلت : فهو من أدلة ماقدمناه » وكان صلى الله عليه وسلم بعث خالدًا من تبوك والنبي صلى الله عليه وسلم بها في آخر غزاة غزاها وقال لخالد : إنك تجده يصيد البقر ، ففضى خالد حتى إذا كان من حصنه بمبصر العين في ليلة مقمرة أقام وجاءت بقر الوحش حتى حكّت قرونها بباب القصر ، فخرج إليها أكيدر في جماعة من خاصته ، فتلقتهم جند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذوا أكيدرا وقتلوا أخاه حسان ، فحقن رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه وكان نصرانيا ، واستلب خالد من حسان قباء ديباج مخصوصا بالذهب وبعث به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجار خالد أكيدرا من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ، ففعل ، وصالحه على ألني بغير وثمانمائة رأس وألني درع وأربعمائة رمح . فعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيه خالصا ثم قسم الغنيمة » الحديث . وفيه « أنه قدم خالد بأكيدر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه إلى الإسلام فأبى فأقره على الجزية » .

٣ - (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل حالم دينارا أو عدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر : المثل ، وقيل بالفتح ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه ، وقيل بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة (معافريا) بفتح الميم فعين مهملة بعدها ألف ففاء وراء بعدها ياء النسبة إلى معافر ، وهى بلد باليمن تصنع فيها الثياب فنسبت إليها ، فالمراد أو عدله ثوبا معافريا (أخرجه الثلاثة ، وصححه ابن حبان والحاكم) وقال الترمذى : حديث حسن ، وذكر أن بعضهم رواه مرسلًا وأنه أصح ، وأعله ابن حزم بالانقطاع وأن مسروقًا لم يلق معاذًا ، وفيه نظر . وقال أبو داود : إنه منكر ، قال : وبلغنى عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكارا شديدا قال البيهقي : إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ . فأما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق فإنها محفوظة قد رواها عن الأعمش جماعة ، منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمرا وأبو عوانة ويحيى بن شعبة وحفص بن غياث ، وقال بعضهم : عن معاذ ، وقال بعضهم : إن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن أو معناه ، والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حالم : أى بالغ ، وفي رواية : محتلم ، وظاهر إطلاقه سواء كان غنيا أو فقيرا : والمراد أنه يؤخذ الدينار ممن ذكر في السنة ، وإلى هذا ذهب الشافعى فقال : أقل ما يؤخذ من أهل الذمة دينار عن كل حالم ، وبه قال أحمد فقال : الجزية دينار أو عدله من المعافرى لايزاد عليه ولاينقص ، إلا أن الشافعى جعل ذلك حدا في جانب القلة . وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران على ألني

حالة النصف في محرم والنصف في رجب يؤدونها إلى المسلمين ، وعارية ثلاثين درعا وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزو بها المسلمون ضامين لها حتى يردوها عليهم إن كان باليمن كيد » قال الشافعي : وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل النعمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذوا من كل واحد أكثر من دينار . وإلى هذا ذهب عمر فانه أخذ زائدا على الدينار ، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا توقيف في الجزية في القلة ولا في الكثرة وأن ذلك موكول إلى نظر الامام ، ويجعل هذه الأحاديث محمولة على التخيير والنظر في المصلحة . وفي الحديث دليل على أنها لا تؤخذ الجزية من الأنثى لقوله « حالم » قال في نهاية المجتهد . اتفقوا على أنه لا تجب الجزية إلا بثلاثة أوصاف الذكورة والبلوغ والحرية . واختلفوا في المجنون والمقعد والشيخ وأهل الصوامع والفقير قال . وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها توقيف شرعي قال : وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا اه . هذا ، وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى معاذ باليمن « على كل حالم أو حاملة دينار أو قيمته » فاسنادها منقطع . وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ « فعلى كل حالم دينار أو عدله من المعافر ذكر أو أنثى حر أو عبد دينار أو عوضه من الثياب » لكنه قال البيهقي : أبو شيبة ضعيف ، وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع ، وعن عروة ، وفيه انقطاع ، وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ وفيه « وحاملة » لكن قال أئمة الحديث : إن معمر إذا روى عن غير الزهري غلط كثيرا . وبه يعرف أنه لم يثبت في أخذ الجزية من الأنثى حديث يعمل به ، وقال الشافعي : سألت محمد بن خالد وعبد الله ابن عمرو بن مسلم وعددا من علماء أهل اليمن ، وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم كان لأهل الذمة باليمن على دينار كل ستة ، ولا يثبتون أن النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية . وقال عامتهم : ولم يؤخذ من زروعهم ، وقد كان لهم زروع ولا من مواشيهم شيئا علمناه ، قال : وسألت عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن ، فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم : أن معاذ أخذ منهم دينارا عن كل بالغ منهم ، وسموا البالغ حالما . قالوا : وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذ « أن على كل حالم دينارا » .

واعلم أنه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم أنه يجب قبول الجزية ممن بذلها ويحرم قتله وهو المفهوم من قوله تعالى - حتى يعطوا الجزية - الآية أنه ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى - قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر باعطاء الجزية وأما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية ، وهو إعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد إعطائها د

- (وعن عائذ بن عمرو المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الإسلام يعلو ولا يعلى عليه) (أخرجه الدارقطني) فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر .

لإطلاقه ، فالحق لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل كما أشير إليه في إلحائهم إلى مضايق الطرق ، ولا يزال دين الحق يعلو ويزداد علواً والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار^١ .

٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ . رواه مسلم) فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهود والنصارى بالسلام لأن ذلك أصل النهى وحمله على الكراهة خلاف أصله وعليه حمله الأقل . وإلى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف ، وذهب طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية ، إلا أنه قال المازرى إنه يقال : السلام عليك بالافراد ، ولا يقال السلام عليكم ، واحتج لهم بعموم قوله تعالى - وقولوا للناس حسنا - وأحاديث الأمر بإفشاء السلام والجواب أن هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب ، وهذا إذا كان الذي منفردا ، وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوي به المسلم ، لأنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سلم على مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين ، ومفهوم قوله « لا تبدءوا » أنه لا ينهى عن الجواب عليهم إن سلموا ، ويدل له عموم قوله تعالى - وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أوردوها - وأحاديث « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » وفي رواية « إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم : السام عليكم ، فقولوا : وعليك » وفي رواية « قل وعليك » أخرجهما مسلم . واتفق العلماء على أنه يرد على أهل الكتاب ولكنه يقتصر على قوله : وعليكم . وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات . قال الخطابي : عامة المحدثين يروون هذا الحرف بالواو . قالوا : وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو ، وقال الخطابي : هذا هو الصواب لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة ، وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما قالوه . قال النووي : لإثبات الواو وحذفها جائز إذا صحت به الروايات ، فإن الواو وإن اقتضت المشاركة فالموت هو علينا وعليهم ولا امتناع . وفي الحديث دليل على إلحائهم إلى مضايق الطرق إذا اشترطوا هم والمسلمون في الطريق فيكون واسعة للمسلمين ، فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا حرج عليهم . وأما ما يفعله اليهود في هذه الأزمنة من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق فشيء ابتدئوه لم يرو فيه شيء ، وكأنهم يريدون التفاؤل بأنهم من أصحاب التين فينبغي منعهم مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومصاداة المسلم .

٦ - (وعن المسور بن مخرمة ومروان أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عام الحديبية

(١) إنما يعلو شأن الإسلام إذا عملنا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الشارحة له ، ومن ذلك أن نعد لأعدائنا ما استطعنا من قوة فنجاريهم أو نسبقهم في فنون الحرب والآلها . قال تعالى - وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة - الآية .

فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ المرام بأفراد ذكر ، وكان الظاهر فذكر بضمير التثنية ليعود إلى المسور ومروان وكأنه أراد فذكر : أى الراوى (بطوله وفيه : هذا ما صالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ بِأَمْنٍ فِيهَا النَّاسُ وَيَكْفَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ . أخرجه أبو داود وأصله في البخارى) الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة معلومة يراها الإمام كره ذلك أصحابه ، فانه ذكر في المهادنة ما يفيد الحديث الآتى ، وهو قوله :

٧ - (وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس ، وفيه : أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا) أى من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن جاء من أهل مكة إليه صلى الله عليه وسلم رده إليهم فكره المسلمون ذلك (فقالوا : أتكتب هذا يا رسول الله ؟ قال : نَعَمْ . إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلَ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا) فانه صلى الله عليه وسلم كتب هذا الشرط مع مافيه من كراهة أصحابه له والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيرا من الفوائد . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم رد إليهم أبا جندل بن سهيل ، وقد جاء مسلما قبل تمام كتابه الصلح ، وأنه بعد رده إليهم جعل الله له فرجا ومخرجا ، ففر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم وانضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم ، والقصة مبسطة في كتاب السير . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد النساء الخارجات إليه ، ، فقليل لأن الصلح إنما وقع في حق الرجال دون النساء ، وأرادت قريش تعميم ذلك في الفريقين . فانها لما خرجت أم كلثوم بنت أبى معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأنزل الله تعالى الآية وفيها - فلا ترجعوهن إلى الكفار - الآية . والحديث دليل على جواز الصلح على رد من وصل إلينا من العدو كما فعله صلى الله عليه وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل منا إليهم .

٨ - (وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرْحَ) بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح : أى لم يجد (رَاحَةً الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا . أخرجه البخارى) وفى لفظ للبخارى « من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله » الحديث . وفى لفظ له تقييد ذلك « بغير جرم » وفى لفظ « له بغير حق » : وعند أبى داود والنسائى بغير حلها والتقييد معلوم من قواعد الشرع . وقوله « من مسيرة أربعين عاما » وقع عند الاسماعيلى سبعين عاما ، ووقع عند الترمذى من حديث أبى هريرة وعند البيهقى من رواية صفوان بن سليم

عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ «سبعين خريفا» وعند الطبراني من حديث أبي^١ سيرة مائة عام ، وفيه من حديث أبي بكر خمسمائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند الفردوس عن جابر «إن ربح الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام» وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة . قال المصنف ما حاصله : إن ذلك الإدراك في موقف القيامة ، وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب الأشخاص فالذي يدرك من مسيرة خمسمائة أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك ، وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذى ، ورأيت نحوه في كلام ابن العربي^٢ . وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد ، وتقدم الخلاف في الاقتصاد من قتله . وقال المهلب : هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد أو الذمى لا يقتص منه ، قال : لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد الأخرى دون الدينوى هذا كلامه .

باب السبق والرمى

السبق بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر ، وهو المراد هنا ، ويقال بتحريك الموحدة : وهو الرهن الذى يوضع لذلك . والرمى مصدر رمى ، والمراد به هنا المناضلة بالسهم للسبق .

١ - (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سابق النبي صلى الله عليه وسلم بالخيال التي قد ضُمَّرت) من التضمير وهو كما في النهاية أن يظهر عليها بالعلف حتى تسمن ثم لا تغلف إلا قوتها لتخف . زاد في الصحاح : وذلك في أربعين يوما . وهذه المدة تسمى المضمار ، والموضع الذى يضم فيه الخيل أيضا مضمار ، وقيل تشد عليها سروجها وتجعل بالأجلة حتى تعرق فيذهب رهلها ويشد لحمها (من الخفاء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية محدودة ، وقد تقصر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالبدال المهملة : أى غايتها (ثنية الوداع) محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يمشى معه المودعون إليها (وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بنى زريق ، وكان ابن عمر فيمن سابق . متفق عليه . زاد البخارى) من حديث ابن عمر (قال سفيان : من الخفاء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ، ومن الثنية إلى مسجد بنى زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية السباق وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد ، وهى دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك . قال القرطبي : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام وكذا الرأى بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب . وفيه دليل على جواز تضمير الخيل المعدة للجهاد ، وقيل إنه يستحب .

٢ - (وعنه) أى ابن عمر رضى الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين

(١) الذى فى فتح العلام : أبى هريرة .

(٢) هذا التوفيق قول على الغيب بغير علم .

الخيول (فضل القرح) جمع قارح ، والقارح : ما كملت سنه كالبازل في الإبل (في الغاية ، رواه أحمد وأبو داود ، وصححه ابن حبان) فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل ، وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها ، وهو المراد من قوله « فضل القرح » .

٣ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا سَبَقَ) بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة هو ما يجعل للسابق على السبق من جعل (إلاً في خَفٍّ أو نَصَلٍ أو حافِرٍ . رواه أحمد والثلاثة ، وصححه ابن حبان) وأخرجه الحاكم من طرق ، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد ، وأعل الدارقطني بعضها بالوقف . قوله « إلا في خف » المراد به للإبل والحافر والخيل ، والنصل : السهم : أى ذى خف أو ذى حافر أو ذى نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . والحديث دليل على جواز السباق على جعل ، فان كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف ، وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من القمار . وظاهر الحديث أنه لا يشرع السبق إلا فيما ذكر من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازوه عطاء في كل شيء ، وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أولا ، ومن أجازوه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات .

٤ - (وعنه) أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ) مغير الصيغة : أى يسبقه غيره (فلا بأس به فان آمنَ فَهُوَ قِمَارٌ . رواه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف^١) ولأنه الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير ، حتى قال أبو حاتم : أحسن أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب ، فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله انتهى . وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد ، وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عنه فقال : هذا باطل وضرب على أبي هريرة ، وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة . وفي قوله « وهو لا يأمن أن يسبق » دلالة على أن المحلل وهو الفرس الثالث في الرهان يشترط عليه أن لا يكون متحقق السبق وإلا كان قمارا ، وإلى هذا الشرط ذهب البعض ، وبهذا الشرط يخرج عن القمار . ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختبار للخيول ، فإذا كان معلوم السبق فات الغرض الذى يشرع لأجله . وأما المسابقة بغير جعل فباحة إجماعا .

٥ - (وعن عتبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقرأ - وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة - ومن رباط الخيل الآية - ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي^٢ . رواه مسلم) أفاد الحديث تفسير

(١) الكلام في علة هذا الحديث كان مذكورا للحديث السابق وهو خطأ . راجع تلخيص

الحبير للمصنف تجد فيه ذلك .

(٢) ولا يزال الرمي للآن هو القوة ولكنه بالقنابل والغازات الخائفة .

القوة في الآية بالرمي بالسهم، لأنه المعتاد في عصر النبوة، ويشمل الرمي بالبنادق للمشركون والبقاء، ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الإعداد إنما يكون مع الاعتقاد، إذ من لم يحسن الرمي لا يسمى معدا للقوة.

كتاب الأطعمة

١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكُلَهُ حَرَامٌ. رواه مسلم) دل الحديث على تحريم ماله ناب من سباع الحيوانات. والناب: السن خلف الرباعية كما في القاموس. والسبع: هو المفترس من الحيوان كما في القاموس أيضا، وفيه الافتراض: الاصطيد. وفي النهاية أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع: هو ما يفترس الحيوان ويأكله قهرا وقسرا كالأسد والثعب والنمر ونحوها. واختلف العلماء في المحرم منها، فذهب الهاديون والشافعية وأبو حنيفة وأحمد وداود إلى ما أفاده الحديث، ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة، فقال أبو حنيفة: كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع واليربوع والسنور. وقال الشافعي: يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والثعب والنمر دون الضبع والثعلب لأنهما لا يعدوان على الناس. وذهب ابن عباس فيما حكاه عنه ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف والشعبي وسعيد ابن جبير إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى - قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما - الآية فالحرم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال. وأجيب بأن الآية مكية وحديث أبي هريرة بعد الهجرة فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة، وبأن الآية خاصة بثمانية الأزواج من الأنعام ردا على من حرم بعضها كما ذكر الله تعالى قبلها من قوله - وقالوا ما في بطون هذه الأنعام - إلى آخر الآيات. فقليل في الرد عليهم - قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما - الآية: أي أن الذي أحللتهموه هو المحرم، والذي حرمتهموه هو الحلال، وأن ذلك افتراء على الله وقرن بها لحم الخنزير لكونه مشاركا لها في علة التحريم وهو كونه رجسا. فالآية وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع. وكان الغرض من الآية بيان حالهم وأنهم يضادون الحق، فكانه قليل ما حرم إلا ما أحللتهموه مبالغة في الرد عليهم. قلت: ويحتمل أن المراد قل لا أجد الآن محرما إلا ما ذكر في الآية، ثم حرم الله من بعد كل ذي ناب من السباع^١ ويروى عن مالك أنه إنما يكره أكل كل ذي ناب من السباع لأنه محرر.

(١) ويرد عليه أن آية البقرة والمائدة مدنية، وهي مثل آية الأنعام المكية في حصر المحرمات في الأربعة فقط، فكيف تستقيم دعوى نسخ آية الأنعام، أو دعوى أن حصرها إضافي للرد على المشركين، فالظاهر أن الآيات الأربع في البقرة والمائدة والأنعام والنحل محكمة صريحة في حصر المحرمات في الأربعة، والحديث يجوز أن يكون روى بالمعنى وأن أصله نهى فرواه راويه بلفظ حرم ظنا منه أن النهي للتحريم والله أعلم.

٢ - (وأخرجه) أى أخرج معنى حديث أبى هريرة (من حديث ابن عباس بلفظ :
 نهى) أى عن كل ذى ناب من السباع (وزاد) أى ابن عباس (وكل ذى مخلب) بكسر
 الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة (من الطير) وأخرج الترمذى من حديث
 جابر تحريم كل ذى مخلب من الطير . وأخرجه أيضا من حديث العرياض بن سارية ، وزاد
 فيه : يوم خير : فى القاموس . المخلب : ظفر كل سبع من الماشى والطيائر ، أو هو لما
 يصيد من الطير : والظفر : لما لا يصيد . وإلى تحريم كل ذى مخلب من الطير ذهب المأدوية ،
 ونسبه النووى إلى الشافعى وأبى حنيفة وأحمد وداود والجمهور . وفى نهاية المجتهد نسب
 إلى الجمهور القول بحل كل ذى مخلب من الطير ، وقال : وحرماها قوم ، ونقل النووى
 أثبت ، لأنه المذكور فى كتب الفريقين وأحمد ، فإن قيل فى الطالب على مذهب أحمد
 ما لفظه : ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثيرا
 من ذلك ، ومثله فى المنهاج للشافعية ، ومثله للحنفية ، وقال مالك : يكره كل ذى مخلب من
 الطير ولا يحرم . وأما النسب فقالوا : ليس بذى مخلب لكنه محرم لاستخباته . قالت الشافعية :
 ويحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب أبقع وحدأة وفأرة وكل سبع ضار . واستدلوا
 بقوله صلى الله عليه وسلم « خمس فواسق يقتلن فى الحل والحرم » وتقدم فى كتاب الحج ،
 قالوا : ولأن هذه مستخبات شرعا وطبعا . قلت : وفى دلالة الأمر بقتلها على تحريم أكلها
 نظر ، ويأتى لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم ، وقد قالت الشافعية : إن الأذى إذا
 وطئ بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها ، قالوا : ولا يحرم أكلها ، فدل على
 أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم .

٣ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير
 عن لحوم الحمر الأهلية وأذن فى لحوم الخيل ، متفق عليه . وفى لفظ البخارى) لرواية جابر
 هذه (ورخص) عوض أذن ، وقد ثبت فى روايات « أنه صلى الله عليه وسلم وجد القلور
 تغلى بلحمها فأمر بارتاقها وقال : لاتأكلوا من لحومها شيئا » والأحاديث فى ذلك كثيرة ،
 وفى رواية « إنها رجس » أو « نجس » وفى لفظ « إنها رجس من عمل الشيطان » . وفى الحديث
 مسألان : الأول أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية ، إذ النهى أصله التحريم
 وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا ابن
 عباس فقال : ليست بحرام . وفى رواية ابن جريج عن ابن عباس . وأبى ذلك البحر^١
 وتلا قوله تعالى - قل لأجد فيما أوحى إلى محرما - الآية . وروى عن عائشة وعن مالك
 روايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة . وأما ما أخرجه أبو داود عن غالب بن أبجر قال
 « أصابتنا سنة فلم يكن فى مالى ما أطعم أهلى إلا سمان حمر ، فأتيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت : إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية ، وقد أصابتنا سنة ، فقال : أطعم
 أهلك من سمين حرك ، فانما حرمتها من جهة جوال القرية » يعنى الجلالة فقد قال الخطائى

أما حديث ابن أبيجر فقد اختلف في إسناده . قال أبو داود : رواه شعبة عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزينة « أن سيد مزينة أبيجر أو ابن أبي أبيجر سأل النبي صلى الله عليه وسلم » ورواه مسعر فقال عن ابن عيينة « عن أبي معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر ، وقد ثبت التحريم من حديث جابر ، يريد هذا ، وساقه من طريق أبي داود متصلاً قال : وأما قوله « إنما حرمتها من أجل جوال القرية » فإن الجوال هي التي تأكل العذرة وهي الجلة ، إلا أن هذا لا يثبت ، وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس ، وساق سنده إلى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال « لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر أصبنا حمراً خارجة من القرية فنحزنا وطبخنا منها ، فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ورسوله ينهيانكم عنها وإنما رجس من عمل الشيطان فأكفثت القدور » انتهى . وبهذا يبطل القول بأنها إنما حرمت مخافة قلة الظهر كما أخرجه الطبراني وابن ماجه عن ابن عباس « إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الأهلية مخافة قلة الظهر » وفي رواية البخاري عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال قال ابن عباس : لأدرى أنهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنها حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم أو حرمتها ألبتة يوم خيبر ؟ فانه يقال قد علم بالنص أنه حرمتها لأنها رجس ، وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في نقله النهى ، وإذا قد ثبت النهى وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته . وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أم نصر المخارية « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية فقال : أليس ترعى الكلاً وتأكل الشجر ؟ قال : فأصب من لحومها » فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الأحاديث الصحيحة . المسألة الثانية : دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل وإلى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجماهير السلف والخلف لهذا الحديث ، ولما في معناه من الأحاديث الصحيحة . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج : لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله ؟ قال نعم ، ويأتى حديث أنباء « نحزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً فأكلناه » . وذهبت المأدوية ومالك وهو المشهور عند الحنفية إلى تحريم الخيل . واستدلوا بحديث خالد بن الوليد « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذى ناب من السباع » وفي رواية بزيادة « يوم خيبر » وأجيب عنه بأنه قال البيهقي فيه : هذا إسناد مضطرب مخالف لرواية الثقات . وقال البخاري : يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم وفيه نظر . وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق ، واستدلوا بقوله تعالى - لتركبوها وزينة - وتقرير الاستدلال بالآية بوجوه : الأول أن العلة المنصوصة تقتضي الحصر فإباحة أكلها خلاف ظاهر الآية . وأجيب عنه بأن كون العلة منصوصة لا يقتضي الحصر فيها فلا تفيد

الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بها في غيرهما اتفاقا ، وإنما نص عليهما لكونهما اغلب ما يطلب ، ولو سلم الحصر لامتنع حمل الأثقال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به . الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف البغال والحمير فانه دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم ، فمن أفرد حكمهما عن حكم ما عطف عليه احتاج إلى دليل . وأجيب عنه بأن هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة . الثالث من وجوه دلالة الآية أنها سبقت للامتنان ، فلو كانت مما يؤكل لكان الامتنان به أكثر لأنه يتعلق ببقاء البنية والحكيم لا يمتن بأدنى النعم ويترك أعلاها سيما وقد امتن بالأكل فيما ذكر قبلها . وأجيب بأنه تعالى خص الامتنان بالركوب لأنه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند العرب فخطبوا بما عرفوه وألفوه كما خطبوا في الأنعام بالأكل وحمل الأثقال لأنه كان أكثر انتفاعهم بها لذلك فاقتصر في كل من الصنفين بأغلب ما ينتفع به فيه . الرابع من وجوه دلالة الآية لو أبيض أكلها لفاتت المنفعة التي امتن بها وهي الركوب والزينة . وأجيب عنه بأنه لو لزم من الإذن في أكلها أن تنفي لزم مثله في البقر ونحوها مما أبيض أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى . وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب إجمالي وهو أن آية النحل مكية اتفاقا . والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين ، وأيضا فإن آية النحل ليست نصافي تحريم الأكل والحديث صريح في جوازه ، وأيضا لو سلم ما ذكر كان غايته الدلالة على ترك الأكل وهو أعم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه أو لخلاف الأولى ، وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التمسك ، فالتمسك بالأدلة المصرحة بالجواز أولى . وأما زعم البعض أن حديث جابر دال على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة ، والرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل أنه رخص لهم فيها بسبب الخمصة فلا يدل على الحل المطلق فهو ضعيف ، لأنه رد بلفظ أذن لنا ولفظ أطعنا ، فعبر الراوى بقوله « رخص لنا عن أذن » لأنه أراد الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة ، فلا فرق بين العبارتين « أذن ورخص » في لسان الصحابة .

٤ - (وعن ابن أبي أوفى قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد) وهو اسم جنس والواحدة جرادة يقع على الذكر والأنثى كحمامة (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد . قال النووي وهو إجماع . وأخرج ابن ماجه عن أنس قال « كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يتهادين الجراد في الأطباق : وقال ابن العربي في شرح الترمذى : إن جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض ، فإذا ثبت ما قاله فتحريمها لأجل الضرر كما تحرم السموم ونحوها . واختلفوا هل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجراد أم لا ؟ وحديث الكتاب يحتمل أنه كان يأكل معهم ، إلا أن في رواية البخارى زيادة لفظ « نأكل الجراد معه » قيل وهي محتملة أن المراد غزونا معه فيكون تأكيدا لقوله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن المراد نأكل معه . قلت : وهذا الأخير هو الذى يحسن حمل الحديث عليه إذ للناسيس أبلغ من التأكيد . ويؤيده ما وقع في الطب

هند أبي نعيم بزيادة ويأكل معنا . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث سليمان « أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال : لا تأكله ولا أحرمه » فقد أعله المنذرى بالإرسال ، وكذلك ما أخرجه ابن عدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال : لا تأكله ولا أحرمه » وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك ، فانه قال النسائي : ثابت ليس بثقة ويؤكل عند الجماهير على كل حال ولو مات بغير سبب ١ لحديث « أحل لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » أخرجه أحمد والدارقطنى مرفوعاً من حديث ابن عمر وقال : إن الموقف أصح ورجح البيهقى الموقف وقال : له حكم الرفع . واختلف فيه هل هو من صيد البحر أم من صيد البر . وورد حديثان ضعيفان أنه من صيد البحر . وورد عن بعض الصحابة أنه يلزم الحرم فيه الجزاء ، فدل أنه عنده من صيد البر ، والأصل فيه أنه برى حتى يقوم دليل على أنه بحرى .

٥ - (وعن أنس رضى الله عنه في قصة الأرنب قال : فذبحها فبعث بوركها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله . متفق عليه) وفي القصة أنه قال أنس « أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران ، فسعى القوم وتعبوا فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة ، فبعث بوركها ، أو قال بفخذها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبلها ، وهو لا يدل أنه أكل منها ، لكن في رواية البخارى في كتاب الهبة : قال الراوى وهو هشام بن زيد : « قلت لأنس وأكل منها ؟ قال وأكل منها ثم قال فقبله . » والإجماع واقع على حل أكلها إلا أن الهادوية وعبد الله بن عمر وعكرمة وابن أبي ليلى قالوا : يكره أكلها لما أخرجه أبو داود والبيهقى من حديث ابن عمر أنها جيء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه عنها ، وزعم : أى ابن عمر « أنها تحيض ، وأخرج البيهقى عن عمر وعمار مثل ذلك وأنه أمر بأكلها ولم يأكل منها . قلت : ولكنه لا يحنى أن عدم أكله صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهيتها وحكى الراوى عن أبي حنيفة تحريمها .

(فائدة) ذكر الدميرى في حياة الحيوان أن الذى يحيض من الحيوان المرأة والضبع والخفاش والأرنب ، ويقال إن الكلبة كذلك .

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصراد . رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) قال البيهقى : رجاله رجال الصحيح قال البيهقى : هو أقوى ما ورد في هذا الباب . وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ، ويؤخذ منه تحريم أكلها ، لأنه لو حل لما نهى عن القتل ، وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحريم أكلها رأى الجماهير وفي كل واحد خلاف إلا النملة ، فالظاهر أن تحريمها إجماع .

(١) واشترط المالكية ذكاته بقتل الآدمى من ضرب أو حريق أو طبخ . أفاده في هامش فتح العلام .

(وعن ابن أبي عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ، ويسمى القس لعبادته ، ووهب ابن عبد البر في إعلاله ، وقال البيهقي : إن الحديث صحيح (قال : قلت لجابر : الضبع صيد هو ؟ قال : نعم ، قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . رواه أحمد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل أكل الضبع : وإليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع . وأخرج أبو داود من حديث جابر مرفوعا « الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسنن ويؤكل » وأخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد . قال الشافعي : وما زال الناس يأكلونها ويبيعونها . الصفا والمروة من غير نكير . وحرمة الهادوية والحنفية عملا بالحديث العام كما أشرنا إليه ، ولكن أحاديث التحليل تخصصه . وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيمة بن جزء وفيه قال صلى الله عليه وسلم « أو يأكل الضبع أحد » أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق على ضعفه .

٨ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن القنفذ) بضم القاف وفتحها وضم الفاء (فقال : قل لأجد فيما أوحى إلى محرمنا ، الآية فقال شيخ عنده . سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنها خبيثة من الخبائث . فقال ابن عمر : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا فهو كما قال . أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف) ضعف بجهاالة الشيخ المذكور قال الخطابي : ليس إسناده بذلك وله طرق . قال البيهقي : لم يرد إلا من وجه ضعيف ، وقد ذهب إلى تحريمه أبو طالب والإمام يحيى . وقال الرافعي : في القنفذ وجهان : أحدهما أن يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روى في الخبر أنه من الخبائث ، وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى أنه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل عليه ، مع القول بأن الأصل الإباحة في الحيوانات . وهي مسألة خلافية معروفة في الأصول فيها خلاف بين العلماء .

٩ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قياس قاعدته وعنه (قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وألبانها . أخرجه الأربعة إلا النسائي ، وحسنه الترمذي) وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمرو بن العاص نحوه ، وقال « حتى تعلق أربعين ليلة » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « نهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها » ولأبي داود « أن يركب عليها وأن يشرب ألبانها » والجلالة هي التي تأكل العذرة والنجاسات سواء كانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج . والحديث دليل على تحريم الجلالة وألبانها وتحريم الركوب عليها . وقد جزم بن حزم أن من وقف في عرفات راكبا على جلالة لا يصح حجه . وظاهر الحديث أنه إذا ثبت أنها أكلت الجللة فقد صارت محرمة ، وقال النووي : لا تكون جلالة إلا إذا غلب على علفها النجاسة ، وقيل بل الاعتبار بالرائحة والنتن ، وبه جزم النووي والإمام يحيى وقال : لا تطهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل

وإن زال الريح ، لأن ذلك تغطية لاستحالة ، وقال الخطابي : كرهه أحمد وصحاب الرأي والشافعي وقالوا : لا تؤكل حتى تحبس أياما . قلت : قد عين في الحديث حبسها أربعين يوما ، وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة ولم ير مالك بأكلها بأسا من غير حبس . وذهب الثوري ورواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال : يكره ولا يحرم قال : لأن النهي الوارد فيه إنما كان لتغير اللحم ، وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكي إذا جف ، ولا يخفى أن هذا رأى في مقابلة النص ، ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي في البحر : المذهب والفريقان وندب حبس الجلالة قبل الذبح ، الدجاجة ثلاثة أيام ، والشاة سبعة ، والبقرة والثقة أربعة عشر . وقال مالك : لا وجه له . قلنا : لتطيب أجوافها والعمل بالأحاديث هو الواجب ، وكأنهم حملوا النهي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل . وأما مخالفتهم للتوقيت فلم يعرف وجهه .

١٠ - (وعن أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي : فأكل منه النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه) تقدم ذكر قصة الحمار هذا الذي أهده أبو قتادة في كتاب الحج . وفي هذا دلالة على أنه يحل أكل لحمه وهو إجماع ، وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالأهلي .

١١ - (وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه . متفق عليه) وفي رواية « ونحن بالمدينة » وفي رواية الدارقطني « هنا فرسا فأكلناه نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم » والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل ، وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم علم ذلك وقرره ، كيف وقد قالت : إنه أكل منه أهله صلى الله عليه وسلم وقالت هنا : « نحرنا » وفي رواية الدارقطني « ذبحنا » فليل فيه دليل على أن النحر والذبح واحد ، قيل ويجوز أن يكون أحد اللفظين مجازا إذا النحر للإبل خاصة وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى تفرى أوداجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الإبل . قال ابن التين الأصل في الإبل النحر وفي غيرها الذبح وجاء في القرآن في البقرة - فذبحوها - وفي السنة نحرها . وقد اختلف العلماء في نحر ما يذبح وذبح ما ينحر . فأجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية . وقوله في الحديث « ونحن بالمدينة » يرد على من زعم أن حلها قبل فرض الجهاد فانه فرض أول دخولهم بالمدينة .

١٢ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه) فيه دليل على حل أكل الضب وعليه الجماهير ، وحكي عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وقال النووي : أظنه لا يصح عن أحد ، فإن صح فهو محجوج بالنص وبإجماع من قبله . وقد احتج للقائلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الضب » وفي إسناده إسماعيل بن عياش ورجاله شاميون وهو قوي في الشاميين ، فلا يتم قول الخطابي : ليس إسناده بذلك ، ولا قول ابن حزم : فيه ضعف ومجهولون ، فإن رجاله ثقات كما قاله المصنف ، ولا قول

البيهقي : فيه إسماعيل بن عياش وليس بحجة لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين وهو حجة في رواه عنهم . وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حسنة « أنهم طبخوا ضبابا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأخشي أن تكون هذه . فآلقوها » وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين . وأجيب عن الأول بأن النهي وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « كلوه فانه حلال ولكنه ليس من طعامي » وهذه الرواية ترد ما رواه مسلم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الضب « لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحرمه » ولهذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال « بنسبا ما قلتم ما بعث نبي الله إلا محروما أو محلا » كذا في مسلم . وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك أعنى خشية أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلمه الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل . وقد أخرج الطحاوي من حديث ابن مسعود قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنزير أهى مما مسخ ؟ قال : إن الله لم يهلك قوما أو يمسح قوما فيجعل لهم نسلا ولا عاقبة » وأصل الحديث في مسلم ، ولم يعرفه ابن العربي فقال : قولهم إن الممسوخ لا ينسل دعوى ، فانه لا يعرف بالعقل وإنما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه . وأجيب أيضا بأنه لو سلم أنه ممسوخ لا يقتضى تحريم أكله ، فان كونه كان آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا ، وإنما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله سبحانه كما كره الشرب من مياه ثمود . قلت : ولا يخفى أنه لو لم ير تحريمه لما أمر بالقائها أو بتقريبهم لأنه إضاعة مال ولأذن لهم في أكله فالجواب الذي قبله هو الأحسن ويستفاد من المجموع جواز أكله وكراهته للنهي .

١٣ - (وعن عبد الرحمن بن عثمان) هو ابن عبد الله التيمي القرشي رضى الله عنه ابن أخى طلحة ابن عبد الله الصحابي، قيل إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليست له رؤية. أسلم يوم الفتح ، وقيل يوم الحديبية ، وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد ، روى عنه ابنه وابن المنكدر (أن طيبيا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع) بزنة الخنصر (يجعلها في دواء ، فهى عن قتلها . أخرجه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود والنسائي) والبيهقي بلفظ « ذكر طيب عند النبي صلى الله عليه وسلم ودواء وذكر الضفدع يجعلها فيه ، فهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفادع » قال البيهقي : هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع . وأخرج من حديث ابن عمر « لا تقتلوا الضفادع فان نقيها تسبيح ، ولا تقتلوا الخفاش فانه لما خرب بيت المقدس قال : يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم » قال البيهقي إسناده صحيح . وعن أنس « لا تقتلوا الضفادع فانها مرت على نار إبراهيم فجعلت في أنفائها الماء وكانت ترش على النار » ١ والحديث دليل على تحريم (١) كون الخنثاش أغرق والضفادع أطنأت لا يثبت إلا بخبر يقين .

الذبح والنحر ، فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمدا مستدلين بقوله تعالى - ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - وبالحديث هذا . قالوا : وقد عني عن الناسي بحديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ « فان نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل » وسيأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى . وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى - إلا ما ذكيتم - قالوا : فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية . ولقوله تعالى - وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم - وهم لا يسمون ، والحديث عائشة الآتي « أنهم قالوا يارسول الله : إن قوما يأتوننا بلحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا أفأكل منه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سموا عليه أنتم وكلوا » وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله - ولا تأكلوا - المراد به ما ذبح للأصنام كما قال تعالى - وما ذبح على المنصب - وما أحل لغير الله به - لأنه تعالى قال - وإنه لفسق - وقد أجمع المسلمون على أن من أكل مترك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب حملها على ما ذكر جمعا بينه وبين الآيات السابقة وحديث عائشة . وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يسم عليه ولو كان تاركها ناسيا لظاهر الآية الكريمة . وحديث عدى رضى الله عنه فإنه لم يفصل . قالوا : وأما حديث عائشة وفيه « أنهم قالوا : يارسول الله » إن قوما حديث عهدهم بالجاهلية يأتون بلحمان » الحديث ، فقد قال ابن حجر إنه أعله البعض بالارسال . قال الدارقطني : الصواب أنه مرسل على أنه لاحجة فيه لأنه أدار الشارع الحكم على المظنة وهي كون الذابح مسلما ، وإنما شكك على السائل حدائنة إسلام القوم فألغاه صلى الله عليه وسلم ، بل فيه دليل على أنه لا بد من التسمية وإلا يبين له عدم لزومها وهذا وقت الحاجة إلى البيان ، وأما حديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » فهم متفقون على تقدير رفع الإثم أو نحوه ولا دليل فيه . وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيتحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ماتيقن أنه لم يسم عليه . وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وسلم « اذكروا اسم الله وكلوا » . المسألة الثالثة في قوله « فان أدركته حيا فاذبحه » فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجد حيا ولا يحل إلا بها وذلك اتفاق . فان أدركه وفيه بقية حياة فان قد قطع حلقومه أو مريته أو جرح أعضاءه أو أخرج حشوه فيحل بلا ذكاة . قال النووي : بالإجماع : وقال المهدي . للهادوية إنه إذا بقي فيه رمق وجب تذكيته . والرمق : إمكان التذكية لو حضرت آلة . ودل قوله « وإن أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله » أنه إذا أكل حرم أكله ، وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل ، فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم . وقد ورد في الحديث الآخر تعليل ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « فاني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وهو مستفاد من قوله - فكلوا مما أمسكن عليكم - فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه ، وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وإذا أرسلت الكلب فأكل

الصبيد فلا تأكل فانما أمسك على نفسه . وإذا أرسلته ولم يأكل فكل فانما أمسك على صاحبه ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء . وروى عن علي رضي الله عنه وجماعة من الصحابة حله وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود بإسناد حسن « أنه قال : يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة فأقتني في صيدها ، قال : كل مما أمسكن عليك ، قال : وإن أكل ؟ قال : وإن أكل ، وفي حديث سلمان « كله وإن لم تترك منه إلا نصفه » قيل فيحمل حديث عدى على أن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل فخرج عن التعليم ، وقيل إنه محمول على كراهة التزنية ، وحديث أبي ثعلبة ليان أصله اسئل ، وقد كان عدى موسراً فاختار صلى الله عليه وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة معسراً فأقتناه بأصل الحل . وقال الأولون : الحديثان تعارضاً ، وهذه الأجوبة قد لا ينبغي ضعفها ف يرجع إلى الترجيح . وحديث عدى أرجح لأنه مخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية ، وقد صرح صلى الله عليه وسلم بأنه يخاف أنه إنما أمسك على نفسه فيترك ترجيحاً بلحبة الحظر كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث « إن وجدت مع كلبك كلباً آخر » إلى قوله : « فلا تأكل » فانه نهى عنه لاحتمال أن المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل فيتركه ترجيحاً بلحبة الحظر . وقوله « فان غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهك فكله إن شئت » اختلفت الأحاديث في هذا ، فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يترك صيده بعد ثلاث أنه قال صلى الله عليه وسلم « كل ما لم ينتن » وزوى مسلم أيضاً من حديثه أنه قال صلى الله عليه وسلم « إذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يبت » ولاختلافها اختلف العلماء ، فقال مالك : إذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فانه يأكله ما لم يبت ، فإذا بات كره . وفيه أقوال أخر . والتعليل بما لم ينتن وما لم يبت هو النص ، ويحمل ذكر الأوقات على التقيد به وترك الأكل للاحتياط وترجيح جنبه الحظر . وقوله « وإن وجدته غريباً فلا تأكل » ظاهره وإن وجد به أثر السهم ، لأنه يجوز أنه ما مات إلا بالفرق . المسألة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب ، واختلف فيما يعلم من غيره كالفهد والثمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما . فذهب مالك وأصحابه إلى أنه يحل صيد كل ما قبل التعليم حتى السنور . وقال جماعة منهم مجاهد : لا يحل إلا صيد الكلب . وأما ما صاده غير الكلب فيشترط إدراك ذكاته ، وقوله تعالى - من الجوارح مكلبين - دليل للثاني بناء على أنه الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ، ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ، والمراد بالجوارح هنا الكواسب على أهلها وهو عام . قال في الكشاف : الجوارح الكواسب من سباع البهائم والطيور والكلب والفهد والثمر والعقاب والبازي والصقر والشاهين ، والمراد بالكلب معلم الجوارح ومضراها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك بما علم من الحيل وطرق التأديب والتثقيف واشتقاقه من الكلب ، لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب ، فاشتق له منه لكثرتة في جنسه ، أو لأن السبع يسمى كلباً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك » فأكله

الأسد ، أو من الكلب الذى هو بمعنى الضراوة ، يقال : هو كلب بكذا إذا كان ضاريا به .
فدل كلامه على شموله الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ، ولا شك أن
الآية نزلت والعرب تصيد بالكلاب والطيور وغيرها . وقد أخرج الترمذى من حديث عدى
ابن حاتم « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازى فقال : ما أمسك عليك
فكل » وقد ضعف بمجالد ، ولكن قد أوضحنا فى حواشى ضوء النهار أنه يعمل بما رواه .

٣ - (وعن عدى قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد المعارض)
بكسر الميم وسكون المهملة آخره معجمة يأتى تفسيره (فقال : إذا أصبَتْ بِجَدَّةٍ فَكُلْ ،
وإذا أصبَتْ بِعَرَضِهِ فَقَسِّلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ) بفتح الواو وبالقفاف فثناة وذال معجمة بزنة
عظيم يأتى بيانه (فلا تأْكُلْ . رواه البخارى) اختلف فى تفسير المعارض على أقوال ، لعل
أقربها ما قاله ابن التين أنه عصا فى طرفه حديد يرمى به الصائد ، فإصاب بجده ذكى يؤكل
وما أصاب بعرضه فهو وقيد : أى موقوذ ، والموقوذ : ما قتل بعضا أو حجر أو ما لا حد فيه ،
والموقوذة : المضروبة بخشبة حتى تموت من وقذته ضربته . وفى الحديث إشارة إلى آلة من
آلات الاصطياد وهى المحدد ، فانه صلى الله عليه وسلم أخبره أنه إذا أصاب بجده المعارض
أكل فانه محدد ، وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل . وفيه دليل أنه لا يحل صيد المثلث ، وإلى
هذا ذهب مالك والشافعى وأبو حنيفة وأحمد والثورى . وذهب الأوزاعى ومكحول وغيرهما
من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعارض مطلقا ، وسبب الخلاف معارضة الأصول فى هذا
الباب بعضها لبعض ، ومعارضة الأثر لها ، وذلك أن من الأصول فى هذا الباب أن الوقيد
محرم بالكتاب والإجماع ، ومن أصوله أن العقر ذكاة الصيد ، فمن رأى أن ما قتله المعارض
وقيد منعه على الإطلاق ، ومن رآه عقرا مختصا بالصيد وأن الوقذ غير معتبر فيه لم يمنعه على
الإطلاق ، ومن فرق بين ما خزق من ذلك وما لم يخزق نظر إلى حديث عدى هذا هو
الصواب . هذا ، وقوله « فانه وقيد » أى كالوقيد ، وذلك لأن الوقيد المضروب بالعصا
من دون حد ، وهذا قد شاركه فى العلة وهى القتل بغير حد .

٤ - (وعن أبى ثعلبة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ
فَغَابَ عَنْكَ فَأَذْرِكْتَهُ فَكُلْ مَا لَمْ يَنْتَن . أخرجه مسلم) تقدم الكلام فيما غاب عن
مصرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جارح . وفى الحديث دلالة على تحويم أكل ما أنتن
من اللحم ، قبل ويحمل على ما يضر الآكل أو صار مستخبثا أو يحمل على التنزيه ، ويقاس
عليه سائر الأطعمة المنتنة .

٥ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن قوما قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم : إن قوما
يأتوننا باللحم لاندري أذكروا اسم الله عليه) أى عند ذكاته (أم لا ؟ قال : سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ
أَنَّهُمْ وَكُلُّهُ . رواه البخارى) تقدم أن فى رواية « إن قوما حديث عهدهم بالجاهلية » وهى
هنا فى البخارى من تمام الحديث بلفظ « قالت : وكانوا حديثى عهد بالكفر » وفى رواية

مالك زيادة » وذلك في أول الإسلام ، والحديث قد أعل بالإرسال وليس بعلة عندنا على ما عرفت سيما وقد وصله البخارى . وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك ، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين ، كذا ما ذبحه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية . قال ابن عبد البر : لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير ، إلا أن يتبين خلاف ذلك ، ويكون الجواب عنهم بقوله « فسموا » الخ من الأسلوب الحكيم ، وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه يقول الذى يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكلوا منه ، وهذا يقرر ما قدمنا من وجوب التسمية إلا أن نحمل أمور المسلمين على السلامة . وأما ما اشتهر من حديث « المؤمن يذبح على اسم الله سمي أم لم يسم » وإن قال الغزالي في الإحياء ^١ أنه صحيح فقد قال النووي : إنه مجمع على ضعفه ، وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال : إنه منكر لا يحتج به ، وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السدوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر » فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل ، وقولنا فيما تقدم أنه ليس بالإرسال علة نريد إذا أعلوا به حديثا موصولا ، ثم جاء من جهة أخرى مرسلا .

٦ - (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف)
يفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة ففاء (وقال : لأنها) أنث الضمير مع أن مرجحه الخذف ، وهو مذكر نظرا إلى المحذوف به وهى الحصاة (لاتصيد صيدا ولا تنكأ) يفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره (عدواً ولكنها تكسر السن وتقفأ العين . متفق عليه ، واللفظ لمسلم) الخذف : رمى الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوها يجعلها بين أصبعيه السبائتين أو السبابة والإبهام . وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذى مضى فى صيد المثقل ، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بجده ، والحديث نهى عن الخذف لأنه لافائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة ويلحق به كل ما فيه مفسدة . واختلف فيما يقتل بالبندق فقال النووي : إنه إذا كان الرمي بالبندق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فانه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمى الطيور الكبار بالبندق . وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول « المقتولة بالبندق تلك الموقودة » فهذا فى المقتولة بالبندق ، وكلام النووي فى الذى لا يقتلها وإنما يجلسها على الرمي حتى يذكيها ، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبندق وذلك لأنه قتل بالمثقل . قلت : وأما البنادق المعروفة الآن فانها ترمى بالرصاص فخرج وقد صيرته نار البارود كالليل فيقتل بجده لا بصدمه فالظاهر حل ما قتلته ^٢ .

(١) كتاب الإحياء مملوء بالأحاديث الضعيفة والى لأصل لها .

(٢) وإلى حله ذهب الشوكانى فى قيل الأوطار والسيد صديق حسن خان اه هامش فتح العلام .

٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تَتَخَذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا) بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاء معجمة ، هو في الأصل المهدف يرمى إليه ، ثم جعل اسما لكل غاية يتحرى إدراكها (رواه مسلم) الحديث نهى عن جعل الحيوان هدفا يرمى إليه والنهى للتحريم لأنه أصله ، ويؤيده قوة حديث « لعن الله من فعل هذا » لما مر صلى الله عليه وسلم وطائر قد نصب وهم يرمونه . ووجه حكمة النهى أن فيه إيلاما للحيوان وتضييعا لماليته وتقويتا لذكائه إن كان مما يذكى ولنفعته إن كان غير مذكى .

٨ - (وعن كعب بن مالك أن امرأة ذبحت شاة بحجر ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمر بأكلها . رواه البخارى) الحديث دليل على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير ، وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له . ودليل على صحة التذكية بالحجر الحادث إذا فرى الأوداج ، لأنه جاء في رواية « أنها كسرت الحجر وذبحت به » والحجر إذا كسر يكون فيه الحد ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك وخالف فيه إسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم . واحتجوا بأمره صلى الله عليه وسلم باكتفاء ما في قنور ما ذبح من المغنم قبل القسمة بذى الخليفة كما أخرجه الشيخان . وأجيب بأنه إنما أمر بباراقة المرق ، وأما اللحم فباق جمع ورد إلى المغنم . فان قيل لم ينقل جمعه ورده إليه . قلنا : ولم ينقل أنهم أثلّفوه وأحرقوه ، فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية . قلت : لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لو كان حلالا لما أمر بباراقته فانه من إضاعة المال . وأما الاستدلال على المدعى بشاة الأسارى فأنها ذبحت بغير إذن مالِكها ، فأمر صلى الله عليه وسلم بالتصدق بها على الأسارى كما هو معروف فانه استدلال غير صحيح ، وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستحل أكلها ولا أباح لأحد من المسلمين أكلها ، بل أمر أن تطعم الكفار المستحلين للميتة . وقد أخرج أبو داود من حديث رجل من الأنصار قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد ، فأصابوا غنما فأنتهبوها ، فان قنورنا لتغلى إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ قنورنا ، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال : إن النهبة ليست بأحل من الميتة » فهذا مثل الحديث الذى أخرجه الشيخان وفيه التصريح بأنه حرام ، وفيه إتلاف اللحم لأنه ميتة فغرقت قوة كلام أهل الظاهر . وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالِكه فانه لا يرد على أهل الظاهر ، لأنهم لا يقولون بحل ما ذبح بغير إذن مالِكه مخافة أن يموت أو نحوه . وفيه دليل على أن يجوز تمكين الكفار ممن هو محرم على المسلمين ، ويدل له « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عمر عن لبس الخلعة من الحرير فبعث بها عمر لأخيه المشرك إلى مكة ، كما في البخارى وغيره . قال المصنف في الفتح : ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أوتى عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة ، لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فخشيت على الشاة أن تموت فذبحتها . ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك .

٩ - (وعن رافع بن خديج رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج : يا رسول الله إنا لاقو العدو غدا وليس معنا مدى ، فقال صلى الله عليه وسلم (ما أتهر الدم) بفتح الهمزة فنون ساكنة فهاء مفتوحة فراء : أى ما أساله وصبه بكثرة من النهر (وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فعدى) بضم الميم وفتحها وفتح الدال المهملة فألف مقصورة جمع مدية مثلثة الميم : وهى الشفرة : أى السكين (الحبشة . متفق عليه) فيه دلالة صريحة بأنه يشترط فى الذكاة ما يقطع ويجرى الدم .

واعلم أنه تكون الذكاة بالنحر للإبل ، وهو الضرب بالحديد فى لبة البدنة حتى يفرى أوداجها ، واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة : موضع القلادة فى الصدر ، والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج : أى الودجين ، وهما عرقان يحيطان بالخلقوم ، فقولهم الأوداج تغليب على الخلقوم والمرئ ، فسميت الأربعة أوداجا . واختلف العلماء ، فقيل لابد من قطع الأربعة ، وعن أبى حنيفة يكفى قطع ثلاثة من أى جانب ، وقال الشافعى : يكفى قطع الأوداج والمرئ ، وعن الثورى يجزئ قطع الودجين ، وعن مالك يشترط قطع الخلقوم والودجين لقوله صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم » وإنهاره : لإجراؤه ، وذلك يكون بقطع لأوداج لأنها مجرى الدم . وأما المرئ فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره . والحديث دليل على أنه يجزئ الذبح بكل محدد فيدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة . والنهى عن السن والظفر مطلقا من آدمى أو غيره منفصل أو متصل ولو كان محمدا . وقد بين صلى الله عليه وسلم وجه النهى فى الحديث بقوله « أما السن فعظم » فالعلة كونها عظما ، وكأنه قد سبق منه صلى الله عليه وسلم النهى عن الذبح بالعظم ، وقد علل النوى وجه النهى عن الذبح بالعظم أنه ينجس به وهو من طعام الجن فيكون كالاستجمار بالعظم . وعلل فى الحديث النهى عن الذبح بالظفر بكونه مدى الحبشة : أى وهم كفار ، وقد نهيت عن التشبه بهم ، وأورد عليه بأن الحبشة تذبح بالسكين أيضا ، فيلزم المنع من ذلك التشبه . وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع لما فيه من التعذيب للحيوان ، ولا يحصل به إلا الحق الذى ليس على صفة الذبح . وفى المعرفة للبيهقى رواية عن الشافعى أنه حمل الظفر فى هذا الحديث على النوع الذى يدخل فى الطيب وهو من بلاد الحبشة ، وهو لا يفرى فيكون فى معنى الحق ، وإلى تحريم الذبح بما ذكر ذهب الجمهور . وعن أبى حنيفة ، سماحيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين . واحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث عدى بن حاتم « أفر الدم بما شئت » والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج .

١٠ - (وعن جابر رضى الله عنه قال . هى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل

شيء من الدواب صبرا . رواه مسلم) هو دليل على تحريم قتل أى حيوان صبرا ، وهو إمساكه حيا ثم يرمى حتى يموت ، وكذلك من قتل من الآدميين فى غير معركة ولا حرب ولا خطبا فانه مقتول صبرا ، والصبر : الحبس .

١١ - (وعن شداد بن أوس) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملتين هو أبو يعلى شداد بن أوس بن ثابت النجارى الأنصارى وهو ابن أخى حسان بن ثابت لم يصح شهوده بدرا ، نزل بيت المقدس وعداده فى أهل الشام ، مات به سنة ثمان وخسين ، وقيل غير ذلك . قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء : كان شداد ممن أوتى العلم والحلم (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَاذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ**) بكسر القاف مصدر نوعى (**وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ**) بزنة القتلة (**وَلْيُحَدِّثْ أَحَدُكُمْ شَفَرَتَهُ وَلْيُرِجْ ذَبِيحَتَهُ** . رواه مسلم) قوله « كتب الاحسان » أى أوجبه كما قال تعالى - **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ** - وهو فعل الحسن ضد القبيح ، فيتناول الحسن شرعا والحسن عرفا ، وذكر ما هو أبعد شيء عن اعتبار الإحسان ، وهو الإحسان فى القتل لأى حيوان من آدمى وغيره فى حد وغيره . ودل على نقي المثلة مكافأة إلا أنه يحتمل أنه مخصص بقوله - **فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ** - مثل ما اعتدى عليكم - وقد تقدم الكلام فى ذلك ، وأبان بعض كيفية إحسانها بقوله « وليحد » بضم حرف المضارعة من أحد السكين أحسن حدها ، والشفرة بفتح المعجمة : السكين العظيمة وما عظم من الحديد وحدد . وقوله « وليرج » بضم حرف المضارعة أيضا من الإراحة ويكون بإحدا السكين وتعجيل إمرارها وحسن الصنعة .

١٢ - (وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **ذَكَاءُ الْجَنَيْنِ ذَكَاءُ أُمِّهِ** . رواه أحمد وصححه ابن حبان) الحديث له طرق عند الترمذى وأبى داود والدارقطنى ، إلا أنه قال عبد الحق : إنه لا يحتج بأسانيده كلها . وقال الجوينى : إنه صحيح لا يتطرق احتمال إلى منته ولا ضعف إلى سنده ، وتابعه الغزالى ، والصواب أنه بمجموع طرقه يعمل به ، وقد صححه ابن حبان وابن دقيق العيد . وفى الباب عن جابر وأبى الدرداء وأبى أمامة وأبى هريرة قاله الترمذى . وفيه عن جماعة من الصحابة مما يؤيد العمل به : والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتا بعد ذكائها فهو حلال مذكى بذكاة أمه ، وإلى هذا ذهب الشافعى وجماعة حتى قال ابن المنذر : لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه إلا ما يروى عن أبى حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه ، فى لفظ « ذكاة الجنين بذكاة أمه » أخرجه البيهقى فالباء سببية أى أن ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه ، أو ظرفية ليوافق ما عند البيهقى أيضا « ذكاة الجنين فى ذكاة أمه » واشترط مالك أن يكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا « **إِذَا أَشْعَرَ الْجَنِينَ فَذَكَاهُ ذَكَاءَ أُمِّهِ** »

لكنه قال الخطيب . تفرد به أحمد بن عاصم وهو ضعيف ، وهو في الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح . وعورض بما رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر » وفيه ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى ، ولكنه أخرج البيهقي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر » روى عن أوجه عن ابن عمر مرفوعا قال البيهقي : ورفعته عن ضعيف والصحيح أنه موقوف . قلت : والموقوفان عنه قد صححا وتعارضا فيطرحان ، ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه . وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتا من المذكاة فانه ميتة لعموم - حرمت عليكم الميتة - وكذا لو خرج حيا ثم مات ، وإليه ذهب ابن حزم . وأجابوا عن الحديث بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حيا فهو ذكاة أمه ، قاله في البحر . قلت : ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة ، فانه معلوم أن ذكاة الحى من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره ، كيف ورواية البيهقي بلفظ « ذكاة الجنين في ذكاة أمه » فهي مفسرة لرواية « ذكاة أمه » وفي أخرى « بذكاة أمه » .

١٣ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المُسْلِمُ بِكَفْيِهِ اسْمُهُ (١)) الضمير للمسلم ، وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه « فان المسلم فيه اسم من أسماء الله (٢) » (فان نسي أن يُسمي حين يذبح فليُسم ثم ليأكل كل) . أخرجه الدارقطني ، وفيه راو في حفظه ضعف (بينه بقوله (وفي إسناده محمد ابن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ . وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفا عليه . وله شاهد عند أبي داود في مراسيله بلفظ : ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أم لم يذكر . ورجاله موثقون) وفي الباب مرسل صحيح ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا ، إلا أنها تفت في عضد وجوب التسمية مطلقا ، وتجعل ترك أكل ما لم يسم عليه من باب التورع .

باب الأضاحي

الأضاحي : جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة وفتح الضاد كأنها اشتقت من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه ، وبها سمي اليوم يوم الأضحي .

١ - (عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين ويسمى ويكبر ويضع رجله على صفاحهما) بالمهملتين الأولى مكسورة . في النهاية : صفحة كل شيء وجهه وجانبه (وفي لفظ : ذبحهما بيده . وفي

(١ و ٢) مثل هذه الأحاديث لا يطمئن القلب إلى ذكرها في الاستدلال على شيء من الدين فانه غنى عنها بالأحاديث الصحيحة .

لفظ : سمينين . ولأبي عوانة في صحيحه) أى عن أنس رضى الله عنه (ممينين بالمثلثة بدل السين) هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبى عوانة أو المصنف (وفي لفظ لمسلم) من رواية أنس (ويقول : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ) الكبش هو النقي إذا خرجت رباعيته والأملح الأبيض الخالص ، وقيل الذى يخالط بياضه شئ من سواد ، وقيل الذى يخالط بياضه حمرة ، وقيل هو الذى فيه بياض وسواد واليباض أكثرها . والأقرن : هو الذى له قرنان . واستحب العلماء التوضحية بالأقرن لهذا الحديث ، وأجازوها بالأجم الذى لاقرن له أصلا ، واختلفوا فى مكسور القرن ، فأجازه الجمهور ، وعند الهادوية لايجزئ إذا كان القرن الناهب مما تحله الحياة ، واتفقوا على استحباب الأملح . قال الثوري : إنه أفضلها عند الصحابة البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهى التى لا يصفو بياضها ، ثم البلقاء وهى التى بعضها أسود وبعضها أبيض ، ثم السوداء . وأما حديث عائشة « يطاء فى سواد ويرك فى سواد وينظر فى سواد » فعناه أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود . قلت : إذا كانت الأفضلية فى اللون مستندة إلى ماضى به صلى الله عليه وسلم فالظاهر أنه لم يتطلب لونا معينا حتى يحكم بأنه الأفضل بل ضحى بما اتفق له وتيسر حصوله ، فلا يدل على أفضلية لون من الألوان . وقوله « ويسمى ويكبر » فسر لفظ مسلم بأنه « بسم الله والله أكبر » أما التسمية فتقدم الكلام فيها ، وأما التكبير فكأنه خاص بالتوضحية والهدى لقوله تعالى - ولتكبروا الله على ما هداكم - وأما وضع رجليه صلى الله عليه وسلم على صفحة العنق وهى جانبه فليكون أثبت له وأمكن لثلاث تضطرب الضحية : ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح بنفسه ندبا .

٢ - (وله من حديث) أى لمسلم من حديث (عائشة رضى الله عنها أمر بكبش أقرن يطاء فى سواد ويرك فى سواد وينظر فى سواد ، فأتى به ليضحى به فقال لها : يا عائشة هلمى المديبة ثم قال : اشحذىها) أى المديبة تقدم ضبطها وهو بمعنى وليحد أحدكم شفرته (بِحَجَرٍ ففعلت ثم أخذها) أى المديبة (وأخذها ، فأضجعه) أى الكبش (ثم ذبحه ، ثم قال : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي مُحَمَّدٌ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ، ثم ضحى به) فيه دليل على أنه يستحب لإضجاع الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لأنه أرفق بها وعليه أجمع المسلمون ويكون الإضجاع على جانبها الأيسر لأنه أيسر للذابح فى أخذ السكين باليمنى وإمساك رأسها باليسار . وفيه أن يستحب الدعاء بقبر الأضحية وغيرها من الأعمال ، وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت - ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم - وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال عند التضحية وتوجيهها للقبلة - وجهت وجهى الآية - ودل قوله « وآل محمد » وفى لفظ « عن محمد وآل محمد » أنه تجزئ التضحية من الرجل عن أهل بيته وبشرهم فى ثوابها وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره فى فعل الطاعات وإن لم يكن من الغير أمر ولا وصية ، فيصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها ، وقد تقدم ذلك ودل له ما أخرجه الدارقطني من حديث جابر « أن رجلا قال : يا رسول الله إنه كان

لى أبوان أبرهما فى حال حياتهما فكيف لى ببرهما بعد موتهما ، فقال صلى الله عليه وسلم : إن من البر بعد البر أن تصلى لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ، (١) .

٣ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَصُحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا . رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأئمة غيره) أى غير الحاكم (وقفه) وقد استدلل به على وجوب التضحية على من كان له سعة ، لأنه لما نهى عن قربان المصلى دل على أنه ترك واجبا كأنه يقول لافائدة فى الصلاة مع ترك هذا الواجب ، ولقوله تعالى - فصل لربك وانحر - ولحديث مخنف ابن سليم مرفوعا « على أهل كل بيت فى كل عام أضحية » دل لفظه على الوجوب . والوجوب قول أبى حنيفة فانه أوجبها على المعدم والموسر ، وقيل لا تجب ، والحديث الأول موقوف فلا حجة فيه ، والثانى ضعف بأبى رملة قال الخطابى : إنه مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله - وانحر - بوضع الكف على النحر فى الصلاة ، أخرجه ابن أبى حاتم وابن أبى شاهين فى سننه وابن مردويه والبيهقى عن ابن عباس ، وفيه روايات من الصحابة مثل ذلك ، ولو سلم فهى دالة على أن النحر بعد الصلاة فهى تعيين لوقته لالوجوبه كأنه يقول : إذا نحرت فبعد صلاة العيد ، فانه قد أخرج ابن جرير عن أنس « كان النبى صلى الله عليه وسلم ينحر قبل أن يصلى ، فأمر أن يصلى ثم ينحر » ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة ، بل قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة . وقد أخرج مسلم وغيره من حديث أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشره شيئا » قال الشافعى : إن قوله « فأراد أحدكم » يدل على عدم الوجوب . ولما أخرجه البيهقى من حديث عبد الله بن عمر « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت بيوم الأضحى عيدا جعله الله لهذه الأمة ، فقال الرجل : فان لم أجد إلا منيحة أنثى أو شاة أهلى ومنيحتهم أذبحها ؟ قال لا » الحديث . ولما أخرجه البيهقى أيضا من حديث ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وسلم « ثلاث هن على فرض ولكم تطوع وعد منها الضحية » وأخرجه أيضا من طريق أخرى بلفظ « كتب على النحر ولم يكتب عليكم » وبما أخرجه أيضا من « أنه صلى الله عليه وسلم لما ضحى قال : بسم الله والله أكبر ، اللهم غنى وعمن لم يضح من أمتى » وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب . فأخرج البيهقى عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما . وأخرج عن ابن عباس أنه كان إذا حضر الأضحى أعطى مولى له درهمين

(١) كيف يتفق هذا مع قوله تعالى - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - وغيرها من الآية للدالة على أن العبادة ما هى إلا وصلة بين العبد وربّه بشخصه . وكيف نترك القرآن والعمل بمثل هذا الذى يناقض صريح القرآن .

فقال اشتر بهما لحما ، وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس . وروى أن بلالا ضحى بديك ، ومثله روى عن أبي هريرة . والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة .

٤ - (وعن جندب بن سفیان) هو أبو عبد الله جندب بن سفیان البجلي العلقمي الأحمسي ، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ، ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال : شهدت الأضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال : مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَاتَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ . متفق عليه) فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله ، والمراد صلاة المصلى نفسه . ويحتمل أن المراد صلاة الإمام وأن اللام للعهد في قوله « الصلاة » يراد به المذكورة قبلها وهي صلاته صلى الله عليه وسلم ، وإليه ذهب مالك فقال : لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه . ودليل اعتبار ذبح الإمام مارواه الطحاوي من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم النحر بالمدينة ، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نحر فأمرهم أن يعيدوا » . وأجيب بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ، ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقييدها بصلاته صلى الله عليه وسلم ، وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه . ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه . وقال الشافعي وداود : وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحي . قال القرطبي : ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لاصلاة عليه مخاطب بالتضحية حمل الصلاة على وقتها . وقال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار قبل الصلاة ، وهو قوله في رواية « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى » قال لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أنها لا تجزئ الأضحى في حق من لم يصل العيد . فان ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث . وقد أخرج الطحاوي من حديث جابر « أن رجلاً ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » صححه ابن حبان . وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال . وهذا الكلام في ابتداء وقت الضحية . وأما انتهائهما فأقوال فعند المادوية العاشر ويومان بعده ، وبه قال مالك وأحمد . وعند الشافعي أن أيام الأضحى أربعة يوم النحر وثلاثة بعده . وعند داود وجماعة من التابعين يوم النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام . وعند جماعة أنه في آخر يوم من شهر ذي الحجة . قال في نهاية الجهد : سبب اختلافهم شيئان : أحدهما الاختلاف في الأيام المعنومات ما هي في قوله تعالى - ليشهدوا منافع لهم - الآية ، فقبل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العشر الأول من ذي الحجة . والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث

جبير بن مطعم مرفوعا أنه قال صلى الله عليه وسلم « كل فجاج مكة منحر وكل أيام التشريق ذبح » فن قال في الأيام المعلومات إنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية رجع دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور ، وقال لانحر إلا في هذه الأيام ، ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لامعارضة بينهما ، إذ الحديث اقتضى حكما زائدا على ما في الآية ، مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك ، قال : يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق . ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، إلا ما يروى عن سعيد بن جبير أنه قال : يوم النحر من أيام التشريق . وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين . وأما من قال يوم النحر فقط فبناه على أن المعلومات العشر الأول . قالوا : وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر وهو محل الذبح المنصوص عليه ، فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى .

(فائدة) في النهاية أيضا ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر ، وذهب غيره إلى جواز ذلك . وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واليلة نحو قوله - تمتعوا في داركم ثلاثة أيام - ويطلق على النهار دون الليل نحو - سبع ليال وثمانية أيام - فعطف الأيام على الليالي والعطف يقتضى المغايرة ، ولكن بقي النظر في أيهما أظهر واحتج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم اللقب ولم يقل به إلا الدقاق . إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذبح الحظر ، فيبقى الليل على الحظر والدليل على تجويزه في الليل اهـ . قلت : لاحظر في الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أى وقت ، وإنما كان الحظر عقلا قبل إباحة الله تعالى لذلك .

٥ - (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا : الْعَوْرَاءُ الْبَسِينُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَسِينُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَسِينُ ضِلْعُهَا ، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقَى) بضم المثناة الفوقية وإسكان النون وكسر القاف : أى التى لاتنقى لها بكسر النون وإسكان القاف : وهو المخ (رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى وابن حبان) وصححه الحاكم وقال على شرطهما ، وصوب كلامه المصنف وقال : لم يخرجها البخارى ومسلم في صحيحيهما ، ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة . وحسنه أحمد بن حنبل فقال : ما أحسنه من حديث . وقال الترمذى : صحيح حسن . والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مانعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب . فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة . وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساويا لها كالعمياء ومقطوعة الساق . وقوله « البين عورها » قال في البحر إنه يعنى عما إذا كان للذاهب الثالث فما دون وكذا في العرج . قال الشافعى : العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لأجله فهو بين . وقوله « ضلعها » أى اعوجاجها .

٦ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَدْجُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَدْجُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ . رواه مسلم) المسنة : الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قلنا . والحديث دليل على أنه لا يجرى الجذع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنة . وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك ، ولكنه غير صحيح لما يأتي . وحكى عن ابن عمر والزهرى أنه لا يجرى ولو مع التعسر . وذهب كثيرون إلى إجزاء الجذع من الضأن مطلقا ، وحلوا الحديث على الاستحباب بقريئة حديث أم بلال أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ضحوا بالجذع من الضأن » أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقى . وأشار الترمذى إلى حديث « نعمت الأضحية الجذع من الضأن » وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بلفظ « ضحيننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجذع من الضأن » قلت : ويحتمل أن ذلك كله عند تعسر المسنة .

٧ - (وعن على رضى الله عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن) أى نشرف عليهما ونأملهما لئلا يقع نقص وعيب (ولا نضحى بعوراء ولا مقابلة) بفتح الموحدة : ما قطع من طرف أذنها شيء ثم بقي معلقا (ولا مدابة) والمدابة بالذال المهملة وفتح الموحدة : ما قطع من مؤخر أذنها شيء وترك معلقا (ولا خرقاء) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء ساكنة : المشقوقة الأذنين (ولا ثرمى) بالثالثة فراء وميم وألف مقصورة هى من الثرم : وهى سقوط الثنية من الأسنان ، وقيل الثنية والرابعة ، وقيل هو أن تنقطع السن من أصلها مطلقا ، وإنما نهى عنها لنقصان أكلها ، قاله فى النهاية ووقع فى نسخة الشرح شرقاء بالشين المعجمة والراء والقاف وعليها شرح الشارح ، ولكن الذى فى نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثرمى كما ذكرناه (أخرجه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم) فيه دليل على أنها تجزئ الأضحية إلا ما ذكر وهو مذهب الهادوية . وقال الإمام يحيى : تجزئ وتكره وقواه المهدى ، وظاهر الحديث مع الأول . وورد النهى عن التضحية بالمصفرة بضم الميم وإسكان الصاد المهملة ففاء مفتوحة فراء ، أخرجه أبو داود والحاكم وهى المهزولة كما فى النهاية ، وفى رواية المصفورة قيل هى المستأصلة الأذن ، وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر السلمى أنه قال « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرة والمستأصلة والنجقاء والمشيمة والكسراء » فالمصفرة : التى تستأصل أذنها حتى يبدو صماخها ، والمستأصلة التى استؤصل قرنها من أصله ، والنجقاء التى تنجق عينها ، والمشيمة التى لاتتبع الغنم عجفا أو ضعفا ، والكسراء الكسيرة . هذا لفظ أبى داود . وأما مقطوع الألية والذنب فانه يجرى لما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقى من حديث أبى سعيد قال « اشتريت كبشا لأضحى به ، فعدا الذنب فأخذ منه الألية ، فسألت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به » وفيه جابر الجعفى وشيخه محمد بن فرطه مجهول ، إلا أنه له شاهد عند البيهقى . واستدل ابن تيمية

في المنتهى على ان العيب الحادث بعد تعيين الأضحية لا يضر . وذهبت المأذوية إلى عدم إجزاء مسلوب الألية . وفي نهاية المجتهد أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان متعارضان فذكر النسائي عن أبي بردة أنه قال « يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والأذن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك » ثم ذكر حديث على رضي الله تعالى عنه « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين » الحديث ، فمن رجح حديث أبي بردة قال لا تنتق إلا العيوب الأربعة وما هو أشد منها ، ومن جمع بين الحديثين حمل حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين ، وحديث على على الكثير البين .

(فائدة) أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام ، وإنما اختلفوا في الأفضل والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعله صلى الله عليه وسلم وأمره : وإن كان يحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة لهم ، ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبي عن واحد ، وما روى عن أسماء أنها قالت : « ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخليل » وما روى عن أبي هريرة « أنه ضحى بديك » .

٨ - (وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه وأن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين ولا أعطي في جزارتها شيئا منها . متفق عليه) هذا في بدنه صلى الله عليه وسلم التي ساقها في حجة الوداع وكانت مع التي أتى بها على رضي الله عنه من اليمن مائة بدنة نحرها صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمنى نحر بيده صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين ونحر بقيتها على رضي الله عنه . وقد تقدم في كتاب الحج ، والبدن : تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم ، إلا أنها هنا للإبل وهكذا استعمالها في الأحاديث وفي كتب الفقه في الإبل خاصة . ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم ، وأنه لا يعطى الجزار منها شيئا أجرة ، لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة . وحكم الأضحية حكم الهدى في أنه لا يباع لحمها ولا جلدها ولا يعطى الجزار منها شيئا . قال في نهاية المجتهد : العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها ، واختلفوا في جلدها وشعرها مما ينتفع به . فقال الجمهور : لا يجوز . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم : يعني بالعروض . وقال عطاء : يجوز بكل شيء درهم وغيره . وإنما فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعارضة في العروض هي من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به .

٩ - (وعن جابر بن عبد الله قال : نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . رواه مسلم) دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يجزيان عن سبعة وهذا في الهدى ، ويقاس عليه الأضحية ، بل قد ورد فيها نص . فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ، فحضر الأضحية فاشتركتا في البقرة سبعة ، وفي البعير عشرة »

وقد صح اشترك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف ، وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى ، والفريقان قال النووي : سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين أو متطوعين أو بعضهم متقربا وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد ، وذهب مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى إلا في هدى التطوع : وهدى الإحصار عندى من هدى التطوع . واشترطت الهادوية في الاشتراك اتفاق الغرض ، قالوا : ولا يصح مع الاختلاف لأن الهدى شيء واحد فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجبا وبعضه غير واجب ، وقالوا : إنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس ، وقاسوا الهدى على الأضحية : وأجيب بأنه لا قياس مع النص ، وادعى ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة . قال : وإن كان روى من حديث رافع بن خديج « أن النبي صلى الله عليه وسلم عدل البعير بعشر شياه » أخرجه في الصحيحين . ومن طريق ابن عباس وغيره « البدنة عن عشرة » قال الطحاوى : وإجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة اهـ . ولا يخفى أنه لا إجماع مع خلاف من ذكرنا وكأنه لم يطلع عليه . واختلفوا في الشاة ، فقال الهادوية تجزئ عن ثلاثة في الأضحية ، قالوا : وذلك لما تقدم من تضحية النبي صلى الله عليه وسلم بالكبش عن محمد وآل محمد . قالوا : وظاهر الحديث أنها تجزئ عن أكثر لكن الإجماع قصر الإجزاء على الثلاثة . قلت : وهذا الإجماع الذى ادعوه يباين ما قاله في نهاية المجتهد فانه قال : إنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد وعن أهل بيته لفعله صلى الله عليه وسلم ، ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب الأنصارى قال « كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبجها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهى الناس بعد » .

(فائدة) من السنة لمن أراد أن يضحى أن لا يأخذ من شعره ولا من أظافره إذا دخل شهر ذى الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحى فلا يمس من شعره وبشره شيئا » وأخرج البيهقي من حديث عمرو بن العاص أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل سأله عن الضحية وأنه قد لا يجدها فقال « قلم أظافرك ، وقص شاربك ، واحلق عانتك ، فذلك تمام أضحيتك عند الله عز وجل » وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية وإن لم يترك من أول شهر الحجة . وذهب أحمد وإسحاق أنه يحرم للنهي ، وإليه ذهب ابن حزم وقال : من لم يحرمه . قل قامت القرينة على أن النهى ليس للتحريم ، وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة قالت « أنا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ، ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء بما أحله الله حتى نحر الهدى » قال الشافعى : فيه دلالة على أنه لا يحرم على المرء شيء يبعثه بهديه . والبعث بالهدى أكثر من إرادة التضحية . قلت : هذا قياس منه ، والنص قد خص من يريد التضحية بما ذكر .

(فائدة أخرى) يستحب للمضحى أن يتصدق وأن يأكل ، واستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثاً : ثلثاً للادخار ، وثلثاً للصدقة ، وثلثاً للأكل ، لقوله صلى الله عليه وسلم « كلوا وتصدقوا وادخروا » أخرجه الترمذى بلفظ « كنت نهيتكم عن لحوم الأصاحى فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لا طول له ، فكلوا ما بدا لكم ، تصدقوا وادخروا » . ولعل الظاهرية توجب التجزئة . وقال عبد الوهاب : أوجب قوم الأكل وليس بواجب في المذهب .

باب العقيقة

العقيقة : هي الذبيحة التي تذبح للمولود . وأصل العق : الشق والقطع ، وقيل للذبيحة عقيقة لأنه يشق حلقها ، ويقال عقيقة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه . وجعله الزمخشري أصلاً ، والشاة المذبوحة مشتقة منه .

١ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً . رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق ، لكن رجح أبو حاتم إرساله) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة « يوم السابع وسماهما وأمر أن يماط عن رأسيهما الأذى » وأخرج البيهقي من حديث عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين رضى الله عنهما يوم السابع من ولادتهما » وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام » قال الحسن البصري : إمطة الأذى حلق الرأس . وصححه ابن السكن بآتم من هذا ، وفيه « وكان أهل الجاهلية يجعلون قطة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً » ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة وسنده صحيح ، ويؤيد هذه الأحاديث الحديث الآتي ، وهو قوله :

٢ - (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة . واختلف فيها مذاهب العلماء ، فعند الجمهور أنها سنة ، وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة . واستدل الجمهور بأن فعله صلى الله عليه وسلم دليل على السنية ، وبحديث « من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل » أخرجه مالك . واستدلت الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بها ، والأمر دليل الإيجاب وأجاب الأولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله « فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل » وقوله في حديث عائشة : يوم سابعه دليل أنه وقتها ، وسيأتي فيه حديث بمره وأنه لا يشرع قبله ولا بعده . وقال النووي : إنه يقع قبل السابع : وكذا عن الكبير فقد أخرج البيهقي من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد البعثة » ولكنه قال منكر . وقال النووي : حديث باطل . وقيل تجزئ في السابع والثاني والثالث لما أخرجه البيهقي عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة

ولإحدى وعشرين ، ودل الحديث على أنه يجزئ عن الغلام شاة لكن الحديث الآتي ، وهو قوله :

٣ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان) وفي رواية « مكافئتان » قال النووي : بكسر الفاء وبعدها همزة ، وبأني تفسيره (وعن البخارية شاة . رواه الترمذى وصححه) وقال حسن صحيح إلا أنى لم أجد لفظة « أن يعق » في نسخ الترمذى . قال أحمد وأبو داود : معنى مكافئتان : متساويتان أو متقاربتان . وقال الخطائى : المراد التكافؤ فى السن فلا تكون إحداهما مسنة والأخرى غير مسنة بل يكونان مما يجزئ فى الأضحية ، وقيل معناه أن يذبح إحداهما مقابلة للأخرى . دل الحديث على أنه يعق عن الغلام بضعف ما يعق عن البخارية ، وإليه ذهب الشافعى وأبو ثور وأحمد وداود لهذا الحديث . وذهبت المادوية ومالك إلى أنه يجزئ عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضى . وأجيب بأن ذلك فعل وهذا قول ، والقول أقوى ، وبأنه يجوز أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن الذكر كبشاً لبيان أنه يجزئ وذبح الاثنين مستحب ، على أنه أخرج أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ « كبشين كبشين » ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحينئذ فلا تعارض . وفى إطلاق لفظ الشاة دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط فى الأضحية ، ومن اشترطها فبالقياس .

٤ - (وأخرج أحمد والأربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبة) المكية صحابة لها أحاديث قاله المصنف فى التقريب (نحوه) أى نحو حديث عائشة ، ولفظه فى الترمذى : عن سباع بن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال : عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم أذكرانا كن أم إناثا » قال أبو عيسى : يعنى الترمذى : حسن صحيح ، وهو يفيد ما يفيد الحديث الثالث .

٥ - (وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . كَلُّ غُلَامٍ مُّرْتَهِنٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُحْلَقُ وَيُسَمَّى . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى) وهذا هو حديث العقبة الذى اتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة . واختلفوا فى سماعه لغيره منه من الأحاديث . قال الخطائى : اختلف فى قوله « مرتهن بعقيقته » فذهب أحمد ابن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه لا يشفع لأبويه . قلت : ونقله الحليمى عن عطاء الخراسانى ومحمد بن مطرف وهما إمامان عالمان متقدمان على أحمد . وقيل إن المعنى العقبة لازمة لا بد منها ، فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهن فى يد المرتهن ، وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب . وقيل المراد أنه مرهن بأذى شعره ، ولذلك جاء « فأبسطوا عنه الأذى » ويقوى قول أحمد ما أخرجه البيهقى عن عطاء الخراسانى وأخرجه ابن حزم عن بريدة الأسلمى قال « إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقبة كما يعرضون على الصلوات الخمس » وهذا دليل . لو ثبت . لمن قال بالوجوب . وتقدم أنها مؤقنة

باليوم السابع كما دل له ما مضى ، ودل له هذا أيضا . وقال مالك : نفوت بعده ، وقال : من مات قبل السابع سقطت عنه العقبة . وللعلماء خلاف في العتق بعده وفي قولها (١) أمرهم : أى المسلمين بأن يعق كل مولود له عن ولده ، فعند الشافعى يتعين على كل من تلزمه النفقة للمولود وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أو يمتنع ، وأخذ من لفظ تدبىح بالبناء للمجهول أنه يجوز أن يعق عنه الأجنبي ، وقد تأيد بأنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسين كما سلف إلا أنه يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أبوهما كما ورد به الحديث بلفظ « كل بنى أم ينتمون إلى عصبة إلا ولد فاطمة رضى الله عنها فأنا وليهم وأنا عصبتهم » وفي لفظ « وأنا أبوه » أخرجه الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها ومن حديث عمر رضى الله تعالى عنه . وأما ما أخرجه أحمد من حديث أنس رافع « أن فاطمة رضى الله عنها لما ولدت حسنا قالت : يا رسول الله ألا أعق عن ولدى بدم ؟ قال : لا ، ولكن احلقى رأسه وتصدق بوزن شعره فضة » فهو من الأدلة على أنه قد أجزأ عنه ما ذبحه النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، وأنها ذكرت هذا فنعمها ، ثم عاق عنه وأرشدتها إلى تولى الحلق والتصديق وهذا أقرب لأنها لا تستأذنه إلا قبل ذبحه وقبل عجمي وقت الذبىح وهو السابع . وفي قوله في حديث سمرة « ويحلق » دليل على شرعية حلق رأس المولود يوم سابعه ، وظاهره حلق رأس الغلام والجارية . وحكى المازرى كراهة حلق رأس الجارية . وعن بعض الحنابلة تحلق لإطلاق الحديث . وأما تنقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحلى فيها الذى يفعله الناس في هذه الأعصار وقبلها ، فقال للزلى في الإحياء إنه لا يرى فيه رخصة ، فإن ذلك جرح مؤلم ومثله موجب للقصاص فلا يجوز إلا الحاجة مهمة كالفصد والحجامة والختان والزين بالحلى غير مهم ، فهذا وإن كان معتادا فهو حرام اهـ . وفي كتب الحنابلة أن تنقيب آذان الصبايا للحلى جائز ويكره للصبيان . وفي فتاوى قاضى خان من الحنفية : لا بأس بتنقيب آذن الطفل لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكره عليهم النبي صلى الله عليه وسلم . قوله « ويسمى » هذا هو الصحيح في الرواية . وأما روايته بلفظ « ويدى » من الدم : أى يفعل في رأسه من دم العقبة كما كانت تفعله الجاهلية فقد وهم راويها بل المراد تسمية المولود . وينبغى اختيار الاسم الحسن له لما ثبت من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغير الاسم القبيح ، وصح عنه « إن أخرج الأسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه ، ملك الأملاك لا ملك إلا الله تعالى » (٢) فتحرم التسمية بذلك وألحق به تحريم التسمية بقاضى القضاة ، وأشنع منه حاكم الحكام نص عليه الأوزاعى ، ومن الألقاب القبيحة ما قاله الرغزبى : إنه توسع الناس في زماننا حتى لقبوا السفلة بألقاب العلية ، وهب أن العذر مبسوط فما أقول في تلقيب من ليس من

(١) يعنى عائشة في الحديث الثالث .

(٢) أخرجه البخارى عن أبى هريرة بلفظ « أخرج الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الملوك » ثم حكى عن صفيان أنه قال : يقول غير أبى الزناد تفسيره شاهان شاه .

الدين في قبيل ولادير بفلان الدين هي لعمرى والله للغصة التي لاتساغ . وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ونحوهما ، وأصدقها حارث وهمام ، ولانكره التسمية بأسماء الأنبياء ويس وطه خلافا لمالك ، وفي مسند الحارث بن أبي أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهما بمحمد فقد جهل » (١) فينبغي التسمية باسمه صلى الله عليه وسلم فقد أخرج في كتاب الخصائص لابن سبيع عن ابن عباس « أنه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة تكرامة لنبه محمد صلى الله عليه وسلم » (٢) ، وقال مالك . سمعت أهل المدينة يقولون : ما من أهل بيت فيهم اسم محمد إلا رزقوا رزق خير (٣) وقال ابن رشد : يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أثر .

(فائدة) روى أبو داود والترمذى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا » ورواه الحاكم (٤) والمراد الأذن اليمنى ، وفي بعض المسانيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود سورة الإخلاص » وأخرج ابن السني عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان » (٥) وهي التابعة من الجن .

ويستحب تحنيكه بتمر لما في الصحيحين من حديث أبي موسى قال « ولد لي غلام فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم وحنكه بتمر ودعا له بالبركة » والتحنيت (١) هذا الحديث في إسناده الليث بن أبي سليم وهو متروك ، وذكر الحديث في كتب الموضوعات .

(٢) مجرد التسمية باسم الرسول (صلى الله عليه وسلم) - بأبي هو وأمي - لا يكفي في دخول الجنة ، وإنما الاقتداء به في آدابه وأخلاقه وأعماله هو السبب الصحيح لدخول الجنة : وفي القرآن مئات الآيات المنادية بأن الجنة إنما هي لمن آمن وعمل صالحا . وهل يقضى على الدين إلا بمثل هذه الأحاديث المفتراة التي تغري الناس بترك كل عمل صالح اتكالا على اسم صمامهم به الآباء ولم يكن لهم فيه مدخل ؟ .

(٣) الرزق إنما هو بالسعي والجد وتقوى الله في العمل كما نطق بذلك القرآن - فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه - فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله - ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب - .

(٤) في إسناده عاصم بن عبيد الله ضعيف .

(٥) قال في النهاية : أم الصبيان الريح التي تعرض لهم فرما غشى عليهم منها . والحديث إسناده ضعيف كما في الجامع الصغير « وبعده » فان المسلمين ما وصلوا إلى ما وصلوا إليه من الضعف والدلة وسيطرة الأجني عليهم إلا من تركهم للقرآن والسنة الصحيحة والاعتماد على أمثال هذه الأكاذيب وقراءة الكتب المحشوة بها .

أن يضع التمر ونحوه في حنك المولود حتى ينزل إلى جوفه منه شيء ، ويلبى أن يكون الحنك من أهل الخير ممن ترجى بركته .

كتاب الأيمان والنذور

الأيمان بفتح الهمزة : جمع يمين ، وأصل اليمين في اللغة : اليد ، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه . والننور : جمع نذر ، وأصله الإنذار بمعنى التخويف ، وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحديث أمر :

١ - (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أدرك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب : ركبان الإبل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا ، وقد يكون للخن (وعمر يحلف بأبيه فتاداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفا فليحلف بالله) ليس المراد أنه لا يحلف إلا بهذا اللفظ بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف بغيره نحو « مقلب القلوب » كما يأتي (أو ليصنعت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه) .

٢ - (وفي رواية لأبي داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعا : لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد) الند بكسر أوله المثل ، والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم إياها وحلفهم بها نحو قولهم : والللات والعزى (ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى وهو للتحريم كما هو أصله ، وبه قالت الحنابلة والظاهرية . وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع ، وفي رواية عنه : إن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها . وقوله : لا يجوز بيان أنه أراد بالكرهية التحريم كما صرح به أولا . وقال الماوردي : لا يجوز لأحد أن يحلف أحدا بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر ، وإذا حلف الحاكم أحدا بذلك وجب عزله . وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية أنه للكرهية ، ومثله للهادوية ما لم يسو في التعظيم . قلت : لا يخفى أن الأحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ له من حديث ابن عمر أنه قال صلى الله عليه وسلم « من حلف بغير الله كفر » وفي رواية للحاكم « كل يمين يحلف بها دون الله تعالى شرك » ورواه أحمد بلفظ « من حلف بغير الله فقد أشرك » وأخرج مسلم « من حلف منكم فقال في حلفه : والللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله » وأخرج النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه حلف بالللات والعزى ، قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، وانفث عن يسارك ثلاثا ، وسو بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد » فهذه الأحاديث الأخيرة تقوى القول بأنه محرم لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل ، ولذا أمر بتجديد الإسلام والإتيان

بكلمة التوحيد . واستدل القائل بالكراهة بحديث « أفلح وأبيه إن صدق » أخرجه مسلم . وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد البر : إن هذه اللفظة غير محفوظة ، وقد جاءت عن راويها « أفلح والله إن صدق » بل زعم بعضهم أن راويها صحف « والله » إلى « وأبيه » . وثانيها أنها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الكلام الذي يحرى على الألسنة مثل تربت يده ونحوه . وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكراهة فانه تأويل قوله « فقد أشرك » بما قاله الترمذى : قد حمل بعض العلماء مثل هذا على التغليب كما حمل بعضهم قوله « الرياء شرك » على ذلك . وأجيب بأن هذا إنما يرفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يرفع التحريم كما أن الرياء محرم اتفاقا ، ولا يكفر من فعله كما قال ذلك البعض . واستدل القائل بالكراهة بأن الله تعالى قد أقسم في كتابه بالمخلوقات من الشمس والقمر وغيرهما . وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء بالرب تعالى ، فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كلها مؤولة بأن المراد ورب الشمس ونحوه . ووجه التحريم أن الحلف يقتضى تعظيم المحلوف به ، ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره . ويحرم الحلف بالبراءة من الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودى أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائى بإسناد على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من حلف فقال : إني برئ من الإسلام ، فان كان كاذبا فهو كما قال ، وإن كان صادقا فلن يرجع إلى الإسلام سالما » والأظهر عدم وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات . إذ الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يحلف به لافيا نهى عنه ، ولأنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير .

٣ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَمَيِّنْكَ عَلَى مَا يَصْدَقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ . وفي رواية : التَّيَمُّنُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ . أخرجهما مسلم) الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية المحلف ، ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره ، وظاهره الإطلاق سواء كان المحلف له الحاكم أو المدعى للحق . والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله « على ما يصدقك به صاحبك » فانه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقا فما ادعاه على الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف . واعتبرت الشافعية أن يكون المحلف الحاكم وإلا كانت النية نية الحالف . قال النووي : وأما إذا حلف بغير استحلاف وورى فتنفعه ولا يحنث سواء حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضى أو غير نائبه ، ولا اعتبار في ذلك بنية المحلف بكسر اللام غير القاضى . والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال إلا إذا استحلفه القاضى أو نائبه في دعوى توجهت عليه ، فتكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث . أما إذا حلف بغير استحلاف القاضى أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية الحالف . وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق

والتعاق ، إلا أنه إذا حلفه القاضى بالطلاق والتعاق فتنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لأن القاضى ليس له التحليف بالطلاق والتعاق وإنما يستحلف بالله اه . قلت : ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث بالقاضى أو نائبه ، بل ظاهر الحديث أنه إذا استحلفه من له الحق فالنية نية المستحلف مطلقا .

٤ - (وعن عبد الرحمن بن ممرة) بن حبيب بن عبد شمس العبشمى أبى سعيد صحابى من مسلمة الفتح ، افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ**) أى على مخلوف منه ، سماه يمينا مجازا (**وَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ**) وأنت الذى هو خير . متفق عليه . وفى لفظ البخارى : **فَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ** . وفى رواية لأبى داود) عن عبد الرحمن أيضا (**فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ** . وإسنادهما) بالثنية : أى لفظ البخارى ورواية أبى داود ، والأولى لإفراد الضمير ليعود إلى رواية أبى داود فقط لما علم من عرفهم أن ما فى الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال إسناداه (صحيح) الحديث دليل على أن من حلف على شيء وكان تركه خيرا من التمادى على اليمين وجب عليه التكفير وإتيان ما هو خير كما يفيد الأمر ، ولكنه صرح الجماهير بأنه إنما يستحب له ذلك لأنه يجب ، وظاهره وجوب تقديم الكفارة ، ولكنه ادعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث ، وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين . ودلت رواية « **ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ** » على أنه يقدم الكفارة قبل الحنث لاقتضاء « **ثُمَّ** » الترتيب ، ورواية الواو تحمل على رواية « **ثُمَّ** » حملا للمطلق على المقيد ، فإن تم الإجماع على جواز تأخيرها وإلا فالحديث دال على وجوب تقديمها ، ومن ذهب إلى جواز تقديمها على الحنث مالك والشافعى وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول جماهير العلماء ، لكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث . وظاهره أن هذا جار فى جميع أنواع الكفارة وذهب الشافعى إلى عدم إجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال : لا يجوز قبل الحنث لأنها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان . وأما التكفير بغير الصوم فجائز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال . قالت الهادوية : لأن سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب الوجوب . وعند الحنفية السبب الحنث ولا يفتى أن الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا إليه ، فالقول الأول أقرب إلى العمل به .

٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ** . رواه أحمد والأربعة ، وصححه ابن حبان) قال الترمذى : لانعلم أحدا رفعه غير أبواب السخيتانى . قال ابن على : كان

أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه. قال البيهقي: لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه. قلت: كأنه يريد أنه رفعه تارة ووقفه أخرى. ولا يخفى أن أيوب ثقة حافظ لا يضره تفرد برفعه، وكونه وقفه تارة لا يقدح فيه لأن رفعه زيادة عدل مقبولة. وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأيوب بن موسى وحسان بن عطية وكلهم عن نافع مرفوعا، فقوى رفعه على أنه وإن كان موقوفا، فله حكم الرفع إذ لا مسرح للإجتهد فيه. وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وقال ابن العربي: أجمع المسلمون بأن قوله «إن شاء الله» يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال: ولو جاز منفصلا كما قال بعض السلف لم يحنث أحد في يمين ولم يحتج إلى الكفارة. واختلفوا في زمن الاتصال، فقال الجمهور: هو أن يقول إن شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضره التنفس. قلت: وهذا هو الذي تدل له الفاء في قوله «فقال» وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سبيع بن جبير: بعد أربعة أشهر. وقال ابن عباس له الاستثناء أبدا متى يذكر. قلت: وهذه تقادير خالية عن الدليل: وقد تأول بعضهم هذه الأقاويل بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول إن شاء الله تبركا، ويجب على ما ذهب إليه بعضهم لقوله تعالى - واذكر ربك إذا نسيت - فيكون الاستثناء رافعا للإثم الحاصل بتركه، أو لتحصيل ثواب التذلل على القول باستجابته. ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث. واختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث في الحلف بالله وغيره من الطلاق والعناق وغيره من الظهار والنذر والإقرار. فقال مالك: لا ينفع إلا في الحلف بالله دون غيره واستقواه ابن العربي واستدل بأنه تعالى قال - ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم - فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية وهي الحلف بالله. وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ مرفوعا «إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق وإذا قال لعبده: أنت حر إن شاء الله فانه حر» إلا أنه قال البيهقي تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول واختلف عليه في إسناده، وذهبت الهادوية إلى أن الاستثناء بقوله «إن شاء الله» معتبر فيه أن يكون الخلوفا عليه فيما شاءه الله أو لا يشاؤه، فان كان مما يشاؤه الله بأن كان واجبا أو مندوبا أو مباحا في المجلس أو حال التكلم لأن مشيئة الله حاصلة في الحال فلا تبطل اليمين بل تعتقد به، وإن كان لا يشاؤه بأن يكون محظورا أو مكروها فلا تعتقد اليمين، فجعلوا حكم الاستثناء بالمشيئة حكم التقييد بالشرط فيقع المعلق عند وقوع المعلق به ويتنى بانتفائه، وكذا قوله إلا أن يشاء الله حكمه حكم إن شاء الله. ولا يخفى أن الحديث لا تطابقه هذه الأقوال. وفي قوله فقال «إن شاء الله» دليل على أنه لا يكتفى في الاستثناء النية وهو قول كافة العلماء. وحكى عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ وإلى هذا أشار البخاري وبوب عليه «باب النية في الأيمان»: يعني بفتح الهمزة. ومذهب الهادوية صحة الاستثناء بالنية وإن لم يلفظ بالعموم إلا من عدد منصوص، فلا بد من الاستثناء باللفظ.

٦ - (وعنه رضى الله عنه قال : كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ : رواه البخارى) المراد أن هذا اللفظ الذى كان يواظب عليه في القسم ، وقد ذكر البخارى الألفاظ التى كان صلى الله عليه وسلم يقسم بها « لا ومقلب القلوب » وفي رواية « لا ومصرف القلوب - والذى نفسى بيده - والذى نفس محمد بيده - والله - ورب الكعبة » ولابن أبى شيبة « كان إذا اجتهد في اليمين قال : والذى نفس أبى القاسم بيده » ولابن ماجه « كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم التى يحلف بها أشهد عند الله والذى نفسى بيده » والمراد بتقلب القلوب تقليب أعراضها وأحوالها لا تقليب ذات القلب . قال الراغب : تقليب الله للقلوب والبصائر صرفها عن رأى إلى رأى والتقلب التصرف ، قال الله تعالى - أويأخذهم في تقلبهم - وقال ابن العربى : القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة ، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات للفعلية والقولية ، وكل به ملكا يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر ، والعقل بنوره يهديه ، والهوى يظلمته يغويه ، والقضاء مسيطر على الكل ، والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة ، والقلمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمحفوظ من حفظه الله . قلت : وقوله : والكلام بناء منه على إثبات الكلام النفسى وأن محله القلب . وقوله صلى الله عليه وسلم « لا » رد ونفى للسابق من الكلام . والحديث دليل على جواز الإقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات : وإلى هذا ذهب المهادوية حيث قالوا : الحلف بالله أو بصفة لذاته أو لفعله لا يكون على ضدها ، ويريدون بصفة الذات كالعلم والقدرة ولكنهم قالوا : لا بد من إضافتها إلى الله تعالى كعلم الله ، يريدون بصفة الفعل كالعهد والأمانة إذا أضيفت إلى الله إلا أنه قد ورد حديث بالنهى عن الحلف بالأمانة أخرجه أبو داود من حديث بريدة بلفظ « من حلف بالأمانة فليس منا » وذلك لأن الأمانة ليست من صفاته تعالى بل من فروضه على العباد . وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمشية فلا تنعقد بها اليمين . وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية ، إلى أن جميع الأسماء الواردة في القرآن أو السنة الصحيحة وكذا الصفات صريح في اليمين وتجب به الكفارة ، وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحنابلة فقالوا : إن كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح بنعقد به اليمين سواء قصد الله تعالى أو أطلق ، وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره ، لكن يقيد كالرب والخالق فتنعقد به اليمين إلا أن يقصد به غير الله تعالى وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره على السواء نحو الحى والموجود ، فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس يمين ، وإن نوى به الله تعالى انعقد على الصحيح .

٧ - (وعن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاص (قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما الكبائر ؟ فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس) وهى بفتح الغين المعجمة وضم الميم آخره مهملة (وفيه قلت) ظاهره أن السائل ابن عمرو راوى الحديث

واجيب هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله وعبد الله المحيب ، والأول أظهر (١) (وما اليمين الغموس ؟ قال : التي يُقْتَطَعُ بها مالُ امرئٍ مُسْلِمٍ هو فيها كاذِبٌ . أخرجه البخاري) اعلم أن اليمين إما أن تكون بعقد قلب وقصد أو لا . بل تجرى على اللسان بغير عقد قلب ، وإنما تقع بحسب ما تعودته المتكلم سواء كانت باثبات أو نفي نحو : والله ، وبلى والله ، ولا والله ، فهذه هي اللغو الذي قال الله تعالى فيه - لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم - كما يأتي دليله . وإن كانت عن عقد قلب فينظر إلى حال المحلوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة : إما أن يكون معلوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو مشكوكا فيه . فالأول يمين برة صادقة وهي التي وقعت في كلام الله نحو - فو رب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون - ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن القيم : إنه صلى الله عليه وسلم حلف في أكثر من ثمانين موضعا وهذه هي المرادة في حديث « إن الله تعالى يحب أن يحلف به » وذلك لما يتضمن من تعظيم الله تعالى . والثاني وهو معلوم الكذب اليمين الغموس ، ويقال لها الزور والفاجرة ، وسميت في الأحاديث يمين صبر ويمينا مصبورة ، قال في النهاية سميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار ، فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل ، وقد فسرها في الحديث بالتى يقتطع بها مال المرء المسلم فظاهره أنها لا تكون غموسا إلا إذا اقتطع بها مال امرئ مسلم لأن كل محلوف عليه كذبا يكون غموسا ولكنها تسمى فاجرة . الثالث ما ظن صدقه وهو قسيان : الأول ما انكشف فيه الإصابة ، فهذا ألحقه البعض بما علم صدقه إذ بالانكشاف صار مثله . والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه ، وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأن وضع الحلف لقطع الاحتمال ، فكأن الخالف يقول : أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فإنه إنما حلف على ظنه . الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم . الخامس ما شك في صدقه وكذبه وهو أيضا محرم . فتلخص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه . وقوله « ما الكبائر » فيه دليل على أنه قد كان معلوما عند السائل أن في المعاصي كبائر وغيرها : وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب إمام الحرمين وجماعة من أئمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبائر . وذهب الجماهير إلى أنها تنقسم إلى كبائر وصغائر . واستدلوا بقوله تعالى - إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه - وبقوله - الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم - . قلت : ولا يخفى أنه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محل النزاع ، وقيل لاختلاف في المعنى . وإنما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العدالة ، ومنها ما لا يقدح فيها . قلت : وفيه أيضا تأمل . وقوله « فذكر الحديث » ذكر فيه الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس . وقد تعرض الشارح رحمه الله إلى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة وأطال نقل أقاويلهم في ذلك ، وهي أقاويل مدخولة : والتحقيق أن الكبر والصغر أمر نسبي (١) الذي حققه الحافظ في الفتوح وحمد الله عليه أن السائل فراس والمشتول عامر الشعي .

فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهذا كبير إلا بالرجوع إلى ما نص الشارع على كبره فهو كبير وما عداه باق على الإبهام والاحتمال ، وقد عد العلاني في قواعد الكبائر المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص فأبلغها خمسا وعشرين وهي : الشرك بالله ، والقتل والزنا . وأفضحه بحليلة الجار ، والفرار من الزحف ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات ، والسحر ، والاستطالة في عرض بغير حق ، وشهادة الزور ، واليمين الغموس ، والغنية ، والسرقه ، وشرب الخمر ، واستحلال بيت الله الحرام ، ونكث الصفقة ، وترك السنة ، والتعرب بعد الهجرة ، واليأس من روح الله ، والأمن من مكر الله ، ومنع ابن السبيل من فضل الماء ، وعدم التنزه من البول ، وعقوق الوالدين ، والتسبب إلى شتمهما ، والإضرار في الوصية ، وتعقب بأن السرقه لم يرد النص بأنها كبيرة ، وإنما في الصحيحين « لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » وفي رواية النسائي « فان فعل ذلك فقد خلع ربة الإسلام من عنقه ، فان تاب تاب الله عليه » وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول ، وهو إخفاء بعض الغنيمه بأنه كبيرة . وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ، ومنع الفحل ، ولكنه حديث ضعيف ، وجاء في الأحاديث ذكر أكبر الكبائر كحديث أبي هريرة « إن من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم » أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ونحوه من الأحاديث ، ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والأكبر . وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك ، وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليس فيها كفارة يمين صبر يقتطع بها مالا بغير حق » وفيه راو مجهول ، وقد روى آدم ابن أبي إياس وإسماعيل القاضي عن ابن مسعود موقوفا « كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا ليقتطعه » قالوا : ولا يخالف له من الصحابة ، ولكن تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود ، وإلى عدم الكفارة ذهب المهادوية وذهب الشافعي وآخرون إلى وجوب الكفارة فيها وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم . ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته - الآية . واليمين الغموس معقودة . قالوا : والحديث لا تقوم به حجة حتى تخصص الآية ، والقول بأنه لا يكفرها إلا التوبة ، فالكفارة تنفعه في رفع إثم اليمين ، ويبقى في ذمته ما اقتطعه بها من مال أخيه ، فان تحلل منه وتاب بما الله تعالى عنه الإثم :

٨ - (وعن عائشة رضي الله تعالى عنها في قوله تعالى - لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم - قالت : هو قول الرجل : لا والله ، وبلى والله . أخرجه البخاري) موقوفا على عائشة (ورواه أبو داود ومرفوعا) فيه دليل على أن اللغو من الأيمان ما لا يكون عن قصد الحلف ، وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الحلف ، وإلى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعي ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين . وذهب المهادوية الخفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظن صدقه فينكشف خلافه . وذهب طائفة

إلى آتيا الحلف وهو مخضبان : وفي ذلك تفاسير آخر لا يقوم عليها دليل ، وتفسير عائشة أقرب لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة بلغة العرب . وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وأبي قلابة لا والله ، وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ، ولأن اللغو في اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول . ففي القاموس : اللغة واللغى كالفتى السقط وما لا يعتد به من كلام غيره .

٩ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ اللهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِّنْ أَحْصَاهَا) وفي لفظ « من حفظها » (دَخَلَ الْجَنَّةَ . متفق عليه ، وساق الترمذى وابن حبان الأسماء ، والتحقيق أن سردها إدراج من بعض الرواة) اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها إدراج من بعض الرواة . وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بفهوم العدد . ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله « من أحصاها دخل الجنة » وهو خبر المبتدئ . فالمراد أن هذه التسعة والتسعين تختص بفضيلة من بين سائر أسمائه تعالى وهو أن إحصاءها سبب لدخول الجنة ، وإلى هذا ذهب الجمهور . وقال النووي : ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى ، وليس معناه أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين : ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعا « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عنذك » فانه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثرت بها : ودل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه ، ولكنه يحتمل أنه من التسعة والتسعين . وقد جزم بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال : قد صح أن أسماء تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا لقوله صلى الله عليه وسلم : « مائة إلا واحدا » فبنى الزيادة وأبطلها ، ثم قال : وجاءت أحاديث في إحصاء للتسعة والتسعين اسما مضطربة لا يصح منها شيء أصلا ، وإنما تؤخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم سرد أربعة وثمانين اسما استخرجها من القرآن والسنة . وقال الشارح تبعا لكلام المصنف في التلخيص : إنه ذكر ابن حزم أحدا وثمانين اسما . والذي رأيته في كلام ابن حزم أربعة وثمانون وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره . وذكر السيد محمد بن إبراهيم الوزير في إنباء الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما ، وإن قال صاحب الإنباء مائة وسبعة وخمسين فانا عددناها فوجدناها كما قلنا أولا وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وذهب كثيرون إلى أن هذا مرفوع . وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه : ورواية الوليد بن مسعم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة ، وعليها عول غالب مع شرح الأسماء

الحسنى ثم سردها على رواية الترمذى ، وذكر اختلافا فى بعض ألفاظها وتبيلا فى إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال : واعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام : القسم الأول الاسم العلم وهو الله ، والثانى ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير . والثالث ما يدل على إضافة أمر إليه كخالق والرازق . والرابع ما يدل على سلب شئ عنه كالعلى والقدوس . واختلف العلماء أيضا هل هى توقيفية : يعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى إسما بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة ؟ فقال الفخر الرازى : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت المعتزلة والكرامية : إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت فى حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى . وقال القاضى أبو بكر والغزالي : الأسماء توقيفية دون الصفات . قال الغزالي : كما أنه ليس لنا أن نسمى النبى صلى الله عليه وسلم باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولاسمى به نفسه كذلك فى حق الله تعالى . واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أوصفه توهم نقصا ، فلا يقال : ماهد ولازارع ولافالق وإن جاء فى القرآن - فنعم الماهلون - أم نحن الزارعون - فالفق الحب والنوى - ولا يقال ماكر ولابناء وإن ورد - ومكروا ومكر الله - والسما بنيها - وقال القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والإجماع ، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه فى وصفه وما لم يرد لم يجوز لو صح معناه . وقد أوضحنا هذا البحث فى كتابنا ليقاظ الفكرة . وبقوله « من أحصاها » اختلف العلماء فى الإحصاء ، فقال البخارى وغيره من المحققين : معناه حفظها وهو الظاهر ، فان إحدى الروايتين مفسرة للأخرى : وقال الخطاى : يحتمل وجوها : أحدها أن يعدها حتى يستوفىها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويثنى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب . وثانيها المراد بالإحصاء الإطاعة ، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بموجبها ، فاذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء . ثالثها المراد به الإحاطة بمعانيها ، وقيل أحصاها عمل بها ، فاذا قال : الحكيم ، سلم لجميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة ، وإذا قال : القدوس ، استحضر كونه مقدسا منزها من جميع النقائص ، واختاره أبو الوفاء بن عقيل . وقال ابن بطلال : طريق العمل بها أن ما كان يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم فيمرن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها ، وما كان يختص به نفسه كالجبار والعظيم فعلى العبد الإقرار بها والخضوع لها وعدم التحلى بصفة منها ، وما كان فيه معنى الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة ، وما كان فيه معنى الوعيد يقف منه عند الخشية والرغبة ، ويؤيد هذا أن حفظها لفظا من دون عمل واتصاف كحفظ القرآن من دون عمل لا ينفع كما جاء « يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم » ولكن هذا الذى ذكرته لا يمنع من ثواب من قرأها سردا وإن كان متلبسا بمعصية ، وإن كان ذلك مقام الكمال الذى لا يقوم به إلا أفراد من الرجال (١) ، وفيه أقوال أخر لا تخلو

(١) الصواب من ذلك قول ابن بطلال : فان الله تعالى مثل اليهود بالحمار يحمل أسفاوا لعدم عملهم بما خلوا .

من تكلف تركناها : فإن قلت : كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول جمع من المحققين ولم يأت بعددها حديث صحيح ؟ قلت : لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وإن كان الموجود فيهما أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على تطلبها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها .

١٠ - (وعن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ . أخرجه الترمذى ومصححه ابن حبان (المعروف : الإحسان ، والمراد من أحسن إليه إنسان يأى إحسان فكافأه بهذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغا عظيما ، ولا يدل على أنه قد كافأه على إحسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على المحسن . وقد ورد في حديث آخر : إن الدعاء إذا عجز العبد عن المكافأة مكافأة ، ولا ينبغي أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الأيمان والنور وإنما محله باب الأدب الجامع .

١١ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر وقال : إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ . متفق عليه) هذا أول الكلام في النور . والنذر لغة : التزام خير أو شر ، وفي الشرع : التزام المكلف شيئا لم يكن عليه منجزا أو معلقا . واختلف العلماء في هذا النهى ، فقيل هو على ظاهره ، وقيل بل متأول . قال ابن الأثير في النهاية : تكرر النهى عن النذر في الحديث وهو تأكيد لأمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمه وإسقاط للزوم الوفاء إذ كان بالنهى يصير معصية فلا يلزم ، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك الأمر لا يجر لهم في العاجل نفعاً ، ولا يصرف عنهم ضراً ولا يرد قضاء . فقال : لاتسندوا على أنكم تلتزمون بالنذر شيئا لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به عنكم ما قدر عليكم ، فاذا نلتم ولم تعتقدوا هذا فأخرجوا عنه بالوفاء فإن الذى نذرتموه لازم لكم اه . وقال المازرى بعد نقل معناه عن بعض أصحابه : وهذا عندى بعيد عن ظاهر الحديث ، قال : ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتى بالقربة مستقلا لما صارت عليه ضربة لازب فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار أو لأن الناذر يصير القربة كالعوض عن الذى نذر لأجله فلا تكون خالصة ، وبدل عليه قوله : إنه لا يأتى بخير ، وقال القاضى عياض : إن المعنى أنه يغالب القدر والنهى لخشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك . وقوله : لا يأتى بخير ، معناه أن عقابه لا تحمد ، وقد يتعذر الوفاء به وأنه لا يكون سببا لخير لم يقدر فيكون مباحا . وذهب أكثر الشافعية ونقل عن المالكية إلى أن النذر مكروه لثبوت النهى عنه ، واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القربة وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضررا بما التزم وجزم الحنابلة بالكراهة ، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ، ونقل

الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة . وقال ابن المبارك : يكره النذر في الطاعة والمعصية ، فان نذر بالطاعة ووفى به كان له أجر . وذهب النووي في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب . وقال المصنف : وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهى الصريح فأقل درجاته أن يكون مكروها . قال ابن العربي : النذر شبه بالدعاء فانه لا يرد القدر لكنه من القدر ، وقد ندب إلى الدعاء ونهى عن النذر ، لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع ، والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة اهـ . قلت : القول بتحريم النذر هو الذى دل عليه الحديث ، ويزيده تأكيداً تعليله بأنه لا يأتي بخير فانه يصير لإخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرم ، فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله « وإنما يستخرج به من البخيل » وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا تدخل في النهى ، ويدل له ما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى - يوفون بالنذر - قال : كانوا ينذرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما افترض الله عليهم ، وهو وإن كان أثراً فهو يقويه ما ذكر في سبب نزول الآية . هذا ، وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام في تحريمها ، لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر ويحلب الخير ويدفع الشر ويعافى الأليم ، ويشقى السقيم ، وهذا هو الذى كان يفعله عباد الأوثان بعينه ، فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشرك ، ويجب النهى عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات ، وأنه الذى كان يفعله عباد الأصنام ، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً ، وصارت تعقد اللواتى لقباض النذور على الأموات ، ويجعل للقادمين إلى محل الميت الضيافات ، وينحر في بابه النحائر من الأنعام ، وهذا هو بعينه الذى كان عليه عباد الأصنام فانا لله وإنا إليه راجعون ، وقد أشبعنا الكلام في هذا في رسالة تطهير الاعتقاد ، عن درن الإلحاد . والحديث ظاهر في النهى عن النذر مطلقاً ما ينذر به ابتداء كمن ينذر أن يخرج من ماله كذا ، وما يتقرب به معلقاً كأن يقول : إن قدم زيه تصدقت بكذا ؛ ١٢ - (وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، رواه مسلم . وزاد الترمذى فيه : إِذَا لَمْ يُسَمَّهِ ، وصححه) الحديث دليل على أن من نذر بأى نذر من مال أو غيره فكفارته كفارة يمين ولا يجب الوفاء به ، وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي . وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضى الله عنها في رجل جعل ماله في المساكين صدقة ، قالت : كفارة يمين . وأخرج أيضاً عن أم صفية أنها سمعت عائشة رضى الله عنها وإنسان يسألها عن الذى يقول كل ماله في سبيل الله ، أو كل ماله في رتاج الكعبة ، ما يكفر ذلك ؟ قالت عائشة : يكفروه ما يكفر اليمين ، وكذا أخرجه عن عمر وابن عمر وأم سلمة . قال البيهقي : هذا في غير العتق ؛

فقد روى عن ابن عمر من وجه آخر أن العناق يقع ، وكذلك عن ابن عباس ، ودليلهم حديث عقبة هذا . وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به ، فإن كان المنذور به فعلا فالفعل إن كان غير مقدور فهو غير منعقد ، وإن كان مقدورا فإن كان جنسه واجبا لزم الوفاء به عند الهادوية ومالك وأبي حنيفة وجماعة آخرين . وقول الشافعي : إنه لا ينعقد النذر المطلق بل يكون يمينا فيكفرها . ذكر هذا الخلاف في البحر . وذهب داود وأهل الظاهر (١) وذكر النووي في شرح مسلم : أنه أجمع المسلمون على صحة النذر ووجوب الوفاء به إذا كان المترما طاعة ، فإن كان معصية أو مباحا كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء . وقال أحمد وطائفة فيه كفارة يمين . وقال في نهاية المجتهد : إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر باليمين إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم ، وإن كان على جهة الشرط فقال مالك : يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك ، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقا ، وإن كان المنذور به معين لزمه وإن كان جميع ماله ، وكذا إذا كان المعين أكثر من الثلث ، وذهب الشافعي إلى أنها تجب كفارة يمين لأنه ألحقها بالإيمان ، ثم ذكر أقاويل في المسألة لا ينهض عليها دليل ، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعى ، وحديث عقبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه ، وقد حمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر ، وقالوا : هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ، ذكره النووي في شرح مسلم ، وهو الذي دل عليه إطلاق حديث عقبة .

١٣ - (ولأبي داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وإسناده صحيح لكن رجح الحفاظ وقفه) أما النذر الذي لم يسم كأن يقول : لله على نذر ، فقال كثير من العلماء في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس . وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا ، وكذلك من نذر نذرا لا يطيقه عقلا ولا شرعا كطلوع السماء وحجتين في عام لا ينعقد وتلزمه كفارة يمين . وعند الشافعي ومالك وداود وجمهور العلماء لا تلزمه الكفارة لما دل عليه الحديث الآتي ، وهو قوله :

١٤ - (وللبخاري من حديث عائشة : وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِي) ولم يذكر كفارة ، وحديث عمر « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله » أخرجه ابن ماجه . وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما . وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف . وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين « وكفارته كفارة يمين » فقد أخرجها النسائي والحاكم والبيهقي ، ولكن فيه محمد بن الزبير الخنظلي

(١) هكذا في الأصل ، ولعل صحته : إلى مثل قول الشافعي .

وليس بالقوى ، وله طريق أخرى فيها علة ، ورواه الأربعة من حديث عائشة وفيه «و مترك ، ورواه البارقطنى وفيه أيضا مترك . ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله « فلا يعصه » ولما يفيد قوله :

١٥ - (ولسلم من حديث عمران : لا وفاء لنذر في معصية) فانه صريح في النهى عن الوفاء كالذى قبله .

١٦ - (وعن عقبة بن عامر قال : نذرت أختى أن تمشى إلى بيت الله حافية ، فأمرتنى أن أستفتى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستفتيته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليمش ولتر ككب . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . ولأحمد والأربعة فقال : إن الله تعالى لا يصنع بشقاء أختك شيئا مرها ، فلتختصر ولتر ككب ولتصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يمشى إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء ، وله أن يركب لغير عجز وإليه ذهب الشافعى . وذهبت الهادوية إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشى ، فاذا عجز جاز له الركوب ، ولزمه دم مستدلين برواية أبى داود لحديث عقبة بأنه قال فيه « إن أختى نذرت أن تحج ماشية وأنها لا تطبق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى لغنى عن مشى أختك فتركب ولهد بدنة » قالوا : فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد ولمش إن استطاعت وتركب فى الوقت الذى لا تطبق المشى فيه أو يشق عليها . وقوله « فلتختصر » ذكر ذلك لأنه وقع فى الرواية « أنها نذرت أن تحج لله ماشية غير مخضرة » قال : فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مرها ، الحديث . ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختار فانه نذر بمعصية فوجب كفارة يمين ، وهو من أدلة من يوجب الكفارة فى النذر بمعصية ، إلا أنه ذكر البيهقى أن فى إسناده اختلافا ، وقد ثبت فى رواية أبى داود عن ابن عباس بعد قوله : فتركب « ولهد بدنة » قيل وهو على شرط الشيخين ، إلا أنه قال البخارى : لا يصح فى حديث عقبة بن عامر الأمر بالإهداء ، فان صح فكانه أمر ندب ، وفى وجهه خفاء .

١٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : استفتى سعد بن عبادة النبى صلى الله عليه وسلم فى نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه ، فقال : اقضيه عنها . متفق عليه) لم يبين فى هذه الرواية ما هو النذر ، وجاء فى رواية « أفيجزى أن أعتق عنها ؟ فقال : أعتق عن أمك » فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق . وأما ما أخرج النسائى عن سعد بن عبادة قال : قلت : يا رسول الله إن أمى ماتت أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم . قلت : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقى الماء » فانه فى أمر آخر غير الفتيا إذ هذا فى سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة تبرعا عنها . والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل له من بعده من عتق أو صدقة أو نحوهما ، وقد قدمنا ذلك فى آخر كتاب الجنائز ، وهل يجب ذلك على الوارث ؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب على الوارث أن يقضى النذر عن الميت إذا كان مالبا ولم يخلف .

تركة وكذا غير المال . وقالت الظاهرية : يلزمه ذلك لحديث سعد ، وأجيب بأن حديث سعد لادلالة فيه على الوجوب ، والظاهر مع الظاهرية إذ الأمر للوجوب .

١٨ - (وعن ثابت بن الضحاك) هو ثابت بن الضحاك الأشجلى . قال البخارى : هو ممن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال : نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينحر إبلا ببوانة) بضم الموحدة وفتحها وبعدها واو ثم ألف بعد الألف نون موضع بالشام ، وقيل أسفل مكة دون يعلم (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال هل كان فيها وثن يُعبد ؟ قال : لا ، قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ فقال : لا ، فقال : أوفِ بنذرك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم . رواه أبو داود والطبرانى واللفظ له وهو ، صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه قال : يا رسول الله إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أذبح على رأس بوانة في عقبة من الصاعدة عنه الحديث . وهو دليل على أن نذر أن يتصدق ويأتى بقربة في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك محل شيء من أعمال الجاهلية ، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الهادوية . وقال الخطابي : إنه مذهب الشافعى ، وأجازه غيره لغير أهل ذلك المكان اه ، ولكنه يعارضه حديث « لا تشد الرحال » فيكون قرينة على أن الأمر هنا للنذر كذا قيل ، ويدل له أيضا قوله :

١٩ - (وعن جابر أن رجلا قال يوم الفتح) أى فتح مكة (يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلى في بيت المقدس ، فقال : صلّ هاهنا ، فسأله ، فقال : صلّ هاهنا ، فسأله ، فقال : فسألتك إذن . رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح ، وهو دليل على أنه لا يتعين المكان في النذر ، وإن عين ، إلا ندبا .

٢٠ - (وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدي الحرام ، ومسجدي الأقصى ، ومسجدي هذا . متفق عليه ، واللفظ للبخارى) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف ولعله أورده هنا للإشارة إلى أن النذر لا يتعين فيه المكان إلا أحد الثلاثة المساجد . وقد ذهب مالك والشافعى إلى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أى المساجد الثلاثة ، وخالفهم أبو حنيفة فقال : لا يلزم الوفاء ، وله أن يصلى في أى محل شاء ، وإنما يجب عنده المشى إلى المسجد الحرام إذا كان لحج أو عمرة . وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء إلى عدم لزوم الوفاء لنذر بالصلاة فيها إلا ندبا . وأما شد الرحال للذهاب إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجوينى : إنه حرام ، وهو الذى أشار القاضى عياض إلى اختياره . قال النووى : والصحيح عند أصحابنا وهو الذى اختاره إمام الحرمين والمحققون أنه لا يجزى

ولا يكره : قالوا : والمراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى الثلاثة خاصة ، وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف .

٢١ - (وعنه عمر رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوفِ بِنَذْرِكَ . متفق عليه ، وزاد البخاري في رواية : فاعتكف ليلة) دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذر به إذا أسلم . وإليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية لهذا الحديث ، وذهب الجناهير إلى أنه لا ينعقد النذر من الكافر . قال الطحاوي : لا يصح منه التقرب بالعبادة . قال : ولكنه يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فهم من عمر أنه سمح بفعل ما كان نذر فأمره به لأن فعله طاعة ، وليس هو ما كان نذر به في الجاهلية ، وذهب بعض المالكية إلى أنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر به استحباباً ، وإن كان التزمه في حال لا ينعقد فيها . ولا يخفى أن القول الأول أوفق بالحديث والتأويل تعسف . وقد استدل به على أن الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم إذ الليل ليس ظرفاً له . وتعقب بأن في رواية عند مسلم يوماً وليلة . وقد ورد ذكر الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي « اعتكف وصم » وهو ضعيف .

كتاب القضاء

القضاء بالمذ : الولاية المعروفة ، وهو في اللغة مشترك بين إحكام الشيء والفراغ منه ، ومنه - فقضاهن سبع سموات - وبمعنى إمضاء الأمر ، ومنه - وقضيتا إلى بني إسرائيل - وبمعنى الحتم والإلزام . ومنه - وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه - وفي الشرع : إلزام ذى الولاية بعد الترفع ، وقيل هو الإكراه بحكم للشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة ، والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه .

١ - (عن بريدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ اِثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ) وكأنه قيل من هم ؟ فقال (رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ . وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ ، رواه الأربعة وصححه الحاكم) وقال في علوم الحديث : تفرد به الخراسانيون ورواهه مراوزة . قال المصنف : له طرق غير هذه جمعها في جزء مفرد . والحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به . والعمدة العمل فان من عرف الحق ولم يعمل به فهو ومن حكم بجهل سواء في النار . وظاهره أن من حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فانه في النار لأنه أطلقه وقال : فقضى للناس على جهل فانه يصدق عليه من وافق الحق وهو جاهل في قضائه أنه قضى على جهل . وفيه التحذير من حكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته به . والذي في الحديث أن التاجي من قضى بالحق عالماً

به . والاثنان الآخران في النار . وفيه أنه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء . قال في مختصر شرح السنة : أنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء ولا يجوز للإمام توليته ، قال : والمجتهد من جمع خمسة علوم : علم كتاب الله ، وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقاويل علماء السلف من إجماعهم واختلافهم ، وعلم اللغة ، وعلم القياس ، وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجد صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع ، فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ والمجمل والمفسر والخاص والعام والحكم والمتشابه والكراهة والتحريم والإباحة والندب ، ويعرف من السنة هذه الأشياء ، ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل ، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجه محمله ، فإن السنة بيان للكتاب فلا تخالفه ، وإنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواظ ، وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب ، ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام ومعظم فتاوى فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم فيأمن فيه خرق الإجماع ، فإذا عرف كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد ، وإذا لم يعرفها فسيبيله التقليد اه (١) .

٢ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ . رواه أحمد والأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان) دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كأنه يقول : من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه فليحذره وليتوقه ، فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار ، والمراد من ذبح نفسه إهلاكها : أى فقد أهلكتها بتولية القضاء ، وإنما قال بغير سكين للإعلام بأنه لم يرد بالذبح فرى الأوداج الذى يكون في الغالب بالسكين بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخرى . وقيل ذبح ذبحاً معنوياً وهو لازم له ، لأنه إن أصاب الحق فقد أتعب نفسه في الدنيا لإرادته الوقوف على الحق وطلبه ، واستقصاء ما تجب عليه رعايته في النظر في الحكم ، والموقف مع الخصمين ، والتسوية بينهما في العدل والقسط ، وإن أخطأ في ذلك لزمه عذاب الآخرة فلا بد له من التعب والنصب . ولبعضهم كلام في الحديث لا يوافق المتبادر منه .

٣ - (وعنه) أى أبي هريرة رضي الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّكُمْ مَتَحَرِّصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ) عام لكل إمارة من الإمامة العظمى إلى أدنى إمارة ولو على واحد (وَتَسْتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ) أى في الدنيا (وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ) أى بعد الخروج منها (رواه البخارى) قال الطيبي : تأنيث الإمارة

(١) من أنى لهم كل هذه الشروط المتعسرة أو المتعذرة التى تجعل بيننا وبين القرآن والسنة سدا والله يقول - ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر - .

غير حقيقي ، فترك تأنيث نعم وألحقه بيئس نظرا إلى كون الإمارة حيثئذ داهية دهياء ، وقال غيره أنت في لفظ وتركه في لفظ للافتنان وإلا فالفاعل واحد . وأخرج الطبراني والبخاري بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ « أولها ملامة » وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة ، إلا من عدل . وأخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت يرفعه « نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها ، ويئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة » ، وهذا يقيد ما أطلق فيها قبله . وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر قال « قلت : يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : إنك ضعيف وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها » قال النووي : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف ، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط فيه إذا جوزى بالجزاء يوم القيامة . وأما من كان أهلا لها وعدل فيها فأجره عظيم كما تضافرت به الأخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر منها ، فامتنع الشافعي لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه أبو حنيفة لما استدعاه المنصور فحبسه وضر به . والذين امتنعوا من الأكابر جماعة كثيرون ، وقد عد في النجم الوهاج جماعة . (تنبيه) في قوله « مستحوصون » دلالة على محبة النفوس للإمارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذاتها ونفوذ الكلمة ، ولذا ورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن « لا تسأل الإمارة ، فإني إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها » وأخرج أبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وسلم « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إليه ، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده » وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « والله إنا لأنولى هذا الأمر أحدا سأل ، ولا أحدا حرص عليه » حرص بفتح الراء . قال الله تعالى - وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين - ويتعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم فيوليه ، لما أخرجه الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استعمل رجلا على عصاية وفي تلك العصاية من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين » وإنما نهى عن طلب الإمارة لأن الولاية تفيد قوة بعد ضعف ، وقدرة بعد عجز تتخذها النفس المحبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو ، والنظر للصديق ، وتتبع الأغراض الفاسدة ، ولا يوثق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورتها ، فالأولى أن لا تطلب ما أمكن ، وإن كان قد أخرج أبو داود بأسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عدله جوروه فله الجنة ، ومن غلب جوروه عدله فله النار » .

٤ - (وعن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا حكم الحاكم) أى إذا أراد الحكم لقوله (فاجتهد) فإن الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران ، فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أى لم يوافق ما هو عند الله تعالى من الحكم

(فَلَهِ أَجْرٌ : متفق عليه) الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووفقه الله فيكون له أجران أجر الاجتهاد وأجر الاصابة . والذي له أجر واحد هو من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد . واستدلوا بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهدا . قال الشارح وغيره : وهو المتمكن من أخذ الأحكام من الأدلة الشرعية ، قال : ولكنه يعز وجوده بل كاد يعلم بالكلية ، ومع تغلره فن شرطه أن يكون مقلدا مجتهدا في مذهب إمامه ، ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصا من مذهب إمامه اه : قلت : ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطلان وإن تطابق عليه الأعيان ، وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا المسماة بارشاد التقاد إلى تيسير الاجتهاد (١) بما لا يمكن دفعه ، وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار إلا من كفران نعمة الله عليهم فانهم : أغنى المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها ، مجتهدون يعرف أحدهم مع الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم على مكة ، ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمن ، ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها ، ولا شريح قاضي عمر وعلى رضي الله عنهما على الكوفة . ويدل لذلك قول الشارح : فن شرطه : أي المقلد أن يكون مجتهدا في مذهب إمامه وأن يتحقق أصوله وأدلته : أي ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصا من مذهب إمامه فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم بكيدودة (٢) عدمه بالكلية وسماه متعلدا فهلا جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عوضا عن إمامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص إمامه والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان ، فهلا استبدل بألفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجده منصوصا ؟ تالله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم . ومن المعلوم يقينا أن كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى إصابة المرام ، فإنه أبليغ الكلام بالإجماع وأعذب في الأفواه والأسماع وأقرب إلى الفهم والإنتفاع ، ولا ينكر هذا إلا جلمود الطباع ومن لاحظ له في النفع والإنتفاع ، والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي والخطاب النبوي هي كأفهامنا وأحلامهم كأحلامنا ، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتنا يسقط معه فهم العبارات الإلهية والأحاديث النبوية لما كنا مكلفين ولا مأمورين ولا منبهين لاجتهادنا ولا تقليدا . أما الأول فلا استحالة . وأما الثاني فلا أن لا نقلد حتى نعلم أنه يجوز لنا التقليد ، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جوازه لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد ، فهذا الفهم الذي فهمنا به

(١) طبعت في عصر ضمن الرسائل المنيرية . (٢) أي بأنه لا يكاد يوجد .

هذا الدليل نفهم به غيره من الأجلة من كثير وقليل . على أنه قد شهد المصطفى صلى الله عليه وسلم بأنه يأتي من بعده من هو أفقه ممن في عصره وأوعى لكلامه حيث قال « قرب مبلغ أفقه من سامع » وفي لفظ « أوعى له من سامع » والكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة . ومن أحسن ما يعرفه القضاة : كتاب عمر رضى الله عنه الذى كتبه إلى أبي موسى الذى رواه أحمد والدارقطنى والبيهقى . قال الشيخ أبو إسحاق : هو أجل كتاب فانه بين آداب القضاة وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ، ولفظه « أما بعد : فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر ، فافهم إذا أدلى إليك الرجل الحجة ، فاقض إذا فهمت وامض إذا قضيت ، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، آس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يئأس ضعیف من عدلك ، البيئة على المدعى واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا . ومن ادعى حقا غائبا أو بيئة فاضرب له أمدا ينتهى إليه ، فان جاء بيئته أعطيته حقه وإلا استحللت عليه القضية ، فان ذلك أبلغ للعذر وأجلى للعمى ، ولا يمنحك قضاء قضيت فيه اليوم فرجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق ، فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذى في الباطل . الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم اعرف الأشباه والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك واعمد إلى أقربها إلى الله تعالى وأشبهها بالحق . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في حد أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو نسب أو قرابة فان الله تعالى تولى منكم السرائر . وادأ بالبينات والأيمان وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس عند الخصومة والتشكر عند الخصومات ، فان القضاء عند مواطن الحق يوجب الله تعالى به الأجر ، ويحسن به الذكر ، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ، ومن تخلق للناس بما ليس في قلبه شانه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصا . فإظنك بثواب من الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام اهـ .

ولأمير المؤمنين على عليه السلام في عهد عهده إلى الأشتر لما ولى مصر فيه عدة مصالح وآداب ومواعظ وحكم وهو معروف في المنهج لم أنقله لشهرته . وقد أخذ من كلام عمر رضى الله عنه أنه ينقض القاضى حكمه إذا أخطأ . ويدل له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بينا امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب ، فذهب بابن إحداهما فقالت هذه لصاحبتها : إنما ذهب بابنك ، وقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك فتحا كمتا إلى داود عليه السلام فقضى به للكبرى ، فخرجتا إلى سليمان فأخبرتا ، فقال : اتئوتى بالسكين أشقه بينكما نصفين ، فقالت للصغرى : لا تفعل يرحمك الله هو ابنها ، فقضى به للصغرى ، وللعلماء قولان في المسألة : قول إنه ينقضه إذا أخطأ : والآخر لا ينقضه لحديث « وإن أخطأ فله أجر » . قلت : ولا يخفى أنه لا دليل فيه لأن المراد .

أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الأمر من الحق وهذا الخطأ لا يعلم إلا يوم القيامة أو يوحى من الله تعالى . والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه .

٥ (وعن أبي بكره رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحكم أحدٌ بين اثنين وهو غضبانٌ . متفق عليه) النهى ظاهر في التحريم وحمله الجمهور على الكراهة ، وترجم النووي في شرح مسلم له « بباب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان » . وترجم البخارى « بباب هل يقضى القاضى أو يقضى المفتى وهو غضبان ؟ » وصرح النووي بالكراهة في ذلك . وإنما حملوه على الكراهة نظرا إلى العلة المستنبطة المناسبة لذلك ، وهى أنه لما رتب النهى على الغضب والغضب بنفسه لامناسبة فيه لمنع الحكم ، وإنما ذلك لما هو مظنة لحصوله وهو تشويش الفكر ومشغلة القلب عن استيفاء ما يجب من النظر وحصول هذا قد يقضى إلى الخطأ عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل إنسان ، فان أفضى الغضب إلى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه ، وإن لم يقض إلى هذا الحد فأقل أحواله الكراهة . وظاهر الحديث أنه لافرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه . وخصه بغوى وإمام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله ، وعلى بأن الغضب لله يؤمن معه من التعدى بخلاف الغضب للنفس . واستبعده جماعة لخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذى لأجله نهى عن الحكم معه . ثم لا يخفى أن الظاهر في النهى التحريم وأن جعل العلة المستنبطة صارقة إلى الكراهة بعيد . وأما حكمه صلى الله عليه وسلم مع غضبه في قصة الزبير ، فلما علم من أن عصمته مانعة عن إخراج الغضب له عن الحق ، ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب ، إذ النهى يقتضى الفساد والفرقة بين النهى للذات والنهى للوصف كما يقوله الجمهور غير واضح كما قرر في غير هذا المحل . وقد أُلحق بالغضب الجور والعطش المفرطان ، لما أخرجه الدارقطنى والبيهقى بسند تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضى القاضى إلا وهو شعبان ريان » وكذلك أُلحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوها .

٦ - (وعن علي رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا تَقاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخرِ فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي ، قال علي رضى الله عنه : فما زلت قاضيا بعد . رواه أحمد وأبو داود والترمذى ، وحسنه وقواه ابن المدينى ، وصححه ابن حبان) الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البزار عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضى الله عنه ، وفي إسناده عمرو بن أبي المقدام ، واختلف فيه على عمرو بن مرة فرواه شعبة عنه عن أبي البختري قال : حدثني من سمع عليا رضى الله عنه ، أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح لولا هذا الميم ، وله طرق أخر تشهد له ، ويشهد له الحديث الآتى ، وهو قوله :

٧ - (وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن عباس) والحديث دليل على أنه يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعى أولاً ثم يسمع جواب المhib ، ولا يجوز أن يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب المhib ، فإن حكم قبل سماع الإجابة عمدا بطل بنصاؤه وكان قدحا في عدالته ، وإن كان خطأ لم يكن قادحا وأعاد الحكم على وجه الصحة وهذا حيث أجاب الخصم ، فإن سكت عن الإجابة أو قال لا أقر ولا أنكر ففي البحر عن الإمام يحيى ومالك يحكم عليه لتصريحه بالتمرد وإن شاء حبسه حتى يقر أو ينكر ، وقيل بل يلزمه الحق بسكوته إذ الإجابة بموجب فوراً ، فإذا سكت كان كنيكوله . وأجيب بأن النكول : الامتناع من البين وهذا ليس منه ، وقيل يحبس حتى يقر أو ينكر . وأجيب بأن التمرد كاف في جواز الحكم إذ الحكم شرع لفصل الشجار ، ودفع الضرر ، وهذا حاصل ما في البحر . قيل والأولى أن يقال : ذلك حكمه حكم الغائب ، فنأجاز الحكم على الغائب أأجاز الحكم على الممتنع عن الإجابة لاشتراكهما في عدم الإجابة . وفي الحكم على الغائب قولان : الأول أنه لا يحكم على الغائب لأنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً ، ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه ، والغائب لا يسمع له جواب ، وهذا الذي ذهب إليه زيد بن علي وأبو حنيفة والثاني يحكم عليه لما تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفى ، وهذا مذهب الهادوية ومالك والشافعية ، وحملوا حديث علي هذا على الحاضر ، وقالوا : الغائب لا يفوت عليه حق ، فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحكم لأنه في حكم المشروط .

٨ - (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَىَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأُقْضَى لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً) زاد في رواية « فلا يأخذه » رواه ابن كثير في الإرشاد (فأنما أقطع له قطعة من النار . متفق عليه) اللحن هو الميل عن جهة الاستقامة ، والمراد أن بعض الخصماء يكون أعرف بالحجة وأفظن لها من غيره . وقوله « على نحو ما أسمع » أي من الدعوى والإجابة والبيئة أو البين . وقد تكون باطلة في نفس الأمر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما بثول إليه من باب - إنما يأكلون في بطونهم ناراً - والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحمل به للمحكوم له ما حكم له به على غيره إذا كان ما ادعاه باطلاً في نفس الأمر ، وما أقامه من الشهادة كاذباً . وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به ، وتخليص المحكوم عليه مما حكم به لو امتنع وينفذ حكمه ظاهراً ، ولكنه لا يحمل به الحرام إذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة ، وإلى هذا ذهب الجمهور . وخالف أبو حنيفة فقال : إنه ينفذ ظاهراً وباطناً وأنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان حلت له ، واستدل بآثار لا يقوم بها دليل وبقياس لا يقوى على مقاومة النص . وفي الحديث دليل أنه صلى الله عليه وسلم يقر على الخطأ ، وقد

نفس الاتفاق عن الأصوليين أنه لا يقر فيما حكم فيه بجتهاده بناء على جواز الخطأ في الأحكام .
 وجمع بين اتفاقهم وما أفاده الحديث بأن مرادهم أنه لا يقر فيما حكم فيه بجتهاده بناء على جواز
 الخطأ عليه فيه ، وذلك كقصة أسارى بدر والإذن للمتخلفين . وأما الحكم الصادر عن الطريق
 التي فرضت كالحكم بالبيئة أو يمين المحكوم عليه ، فإنه إذا كان مخالفا للباطن لا يسمى الحكم
 به خطأ بل هو صحيح لأنه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين وإن
 كانا شاهدي زور فالقتصير منهما . وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه .
 بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه ، مثل أن يحكم بأن الشفعة مثلا
 للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله أنها لا تثبت إلا للخليط ، فإنه إذا كان مخالفا للحق الذي
 في علم الله فيثبت فيه الخطأ للمجتهد على من يقول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم أنه إذا
 أخطأ كان له أجر . واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وسلم
 كان يمكنه اطلاعه على أعيان القضايا مفصلا ، كذا قاله ابن كثير في الإرشاد . قلت : وفيه
 تأمل لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ، ولم ينف أنه يحكم بما علم
 والتعليل بقوله « فأنما أقطع له قطعة من النار » دال على أن ذلك في حكمه بما يسمع ، فإذا حكم
 بما علمه فلا تجرى فيه العلة .

٩ - (وعن جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 كَيْفَ تَقْدَسُ أُمَّةٌ) أى تطهر (لا يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِ مِمَّ لَضَعِيفِهِمْ . رواه
 ابن حبان) وأخرج حديث جابر أيضا ابن خزيمة وابن ماجه ، وقد شهد له الحديث وهو قوله :
 ١٠ - (وله شاهد من حديث بريدة عند البزار) وفي الباب عن قابوس بن الحارث عن
 أبيه ، رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة ، فقيل إنها امرأة حمزة رواه الطبراني
 وأبو نعيم ، وشواهد حديث هذا الباب كثيرة منها ما ذكر ، ومنها الحديث وهو قوله :
 ١١ - (وآخر) أى وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه) والمراد أنها
 لا تطهر أمة من الذنوب لا ينتصف لضعيفها من قوتها فيما يلزم من الحق له ، فإنه يجب نصر
 الضعيف حتى يأخذ حقه من القوى كما يؤيده حديث « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » .

١٢ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 يُدْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَتَّى أَنَّهُ
 لَمْ يَقْصُرْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمَرِهِ (١) . رواه ابن حبان ، وأخرجه البيهقي ولفظه : في تمره)

(١) تمنيه هذا دليل على أنه يلاقى أهوالا وشدائد ، فهل القاضي الذي تولى الفصل
 في الخصومات ، وقضى بين الناس بالقسط ، وأعطى كل ذي حق حقه يستحق ذلك العقاب ؟
 وهل هو إلا منفذ لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط - ولقوله - إن الله
 يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل - اللهم إن هذا -

في الحديث دليل على شدة حساب القضاة في يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر ،
 فينبغي له أن يتحرى الحق ويبلغ فيه جهده ويحذر من خلطاء السوء من الوكلاء والأعوان ،
 فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا « ما استخلف الله من خليفة
 إلا له بطانتان ، بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه . وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، والمعصوم
 من عصمه الله تعالى » وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « ما من وال إلا له
 بطانتان » الحديث . ويحذر الغرماء والوكلاء ، ويروى لهم حديث « من خاصم في باطل وهو
 يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع » وفي لفظ « من أعان على خصومة بظلم فقد باء بنضب
 من الله » رواهما أبو داود من حديث ابن عمر . ولما عرفته من تجنب أكابر العلماء ولاية القضاء
 كما قدمناه . وإذا كان هذا في القاضي العادل فكيف بقضاة الجور والجهالة . وفي ترجمة
 عبد الله بن وهب في الغرالب أنه كتب إليه الخليفة بقضاء مصر فاختفى في بيته ، فاطلع عليه
 بعضهم يوما فقال : يا ابن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ؟ فقال : أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين ؟
 ١٣ - (وعن أبي بكره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَنْ يُفْلِحَ
 قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ . رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئا من
 الأحكام العامة بين المسلمين ، وإن كان الشارع قد أثبت لها أنها راعية في بيت زوجها . وذهب
 الحنفية إلى جواز توليتها الأحكام إلا الحدود . وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقا .
 والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم امرأة وهم منهبون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم
 .أمورون باكتساب ما يكون سببا للفلاح .

١٤ - (وعن أبي مريم الأزدي) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني ، روى عنه
 ابن عمه أبو الشماخ وأبو المعطل وغيرهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ
 شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَقَفِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ
 دُونَ حَاجَتِهِ . أخرجه أبو داود والترمذي) ولفظه عند الترمذي « ما من إمام يغلق بابه دون
 ذوى الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلقه وحاجته ومسكنته »
 وأخرجه الحاكم عن أبي مخيمرة عن أبي مريم « وله قصة مع معاوية ، وذلك أنه قال لمعاوية :
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من ولاه الله » الحديث ، فجعل معاوية رجلا
 على حوائج المسلمين . ورواه أحمد من حديث معاذ بلفظ « من ولي من أمور المسلمين شيئا
 فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة » ورواه الطبراني
 في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ « أيما أمير احتجب عن الناس فأهملهم احتجب الله
 تعالى عنه يوم القيامة » وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث : منكر . وأخرج الطبراني

= الحديث إن صح سنده فإن مثته لا يصح ، فكيف وسنده منقطع ، فقد قال العقيلي : عمران
 ابن حطان الراوى عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبت في سماعه منها .

برجال ثقات إلا نسيخه ، فانه قال المنثري لم يسب فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي جحيفة أنه قال لمعاوية : سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أحببت أن أضعه عندك مخافة أن لا تلقاني ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يا أيها الناس من ولي منكم عملاً فحجب بابيه عن ذى حاجة للمسلمين حجب الله أن يلج باب الجنة ، ومن كانت همته الدنيا حرم عليه جوارى ، فاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعازتها » (١). والحديث دليل على أنه يجب على من ولي أى أمر من أمور عباد الله أن لا يحتجب عنهم وأن يسهل الحجب ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره . وقوله « احتجب الله عنه » كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته .

١٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرأسى والمرثشى) فى النهاية : الرأسى من يعطى الذى يعينه على الباطل ، والمرثشى الآخذ (فى الحكم) . رواه أحمد والأربعة ، وحسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان (وزاد أحمد « والرأش » هو الذى يمشى بينهما وهو السفير بين الدافع والآخذ وإن لم يأخذ على سفارته أجراً ، فإن أخذ فهو أبلغ .

١٦ - (وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الأربعة إلا النسائى) إلا أنه لم يذكر فيه لفظ فى الحكم ، وكذا فى رواية أبي داود لم يذكرها إنما زادها فى رواية الترمذى . والرشوة حرام بالإجماع سواء كانت للقاضى أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما ، وقد قال تعالى - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون - . وحاصل ما يأخذه القضاة من الأموال على أربعة أقسام : رشوة وهدية وأجرة ورزق . فالأول الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهى حرام على الآخذ والمعطى ، وإن كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهى حرام على الحاكم دون المعطى لأنها لاستيفاء حقه ، فهى كجعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة ، وقيل تحرم لأنها توقع الحاكم فى الإثم . وأما الهدية وهى الثانى فإن كانت ممن يهاديه قبل الولاية فلا تحرم استدامتها وإن كان لا يهدى إليه إلا بعد الولاية ، فإن كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت وإن كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهى حرام على الحاكم والمهدى .

(١) الذى فى الترغيب والترهيب أن قاتل ذلك لمعاوية هو أبو الدحداح ، ومن العجب أن يتناقل المؤلفون هذا الحديث وعجزه مما يناقض صريح القرآن فانه يقول فى حق الرسول صلى الله عليه وسلم - وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين - فهل من الرحمة لهم تخريب الدنيا التى هى نعم الطريق إلى الآخرة ما وقفوا عند حدود الله والزموا شرائعه ، وكيف يكون الرسول جاء لتخريب الدنيا وقد شرع لهم المعاملات التى بها قيام الكون وانتظام المعاش ، وبعد : فان قوما ألهمهم رواية الأحاديث الضعيفة عن كتاب الله تعالى حتى بلغ بهم ذلك أن رووا منها ما يخالف نصوص القرآن أو يأتى على الدين من أساسه .

ويأتي فيه ما سلف في الرشوة على باطل أو حق . وأما الأجرة وهي الثالث ، فإن كان للحاكم جناية من بيت المال ورزق حرمت بالاتفاق ، لأنه إنما أجرى له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة ، وإن كانت لاجزائية له من بيت المال جازله أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم ، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه ، لأنه إنما يعطى الأجرة لكونه عمل عملا لا لأجل كونه حاكما فأخذه لما زاد على أجرة مثله غير حاكم إنما أخذها لافي مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكما ، ولا يستحق لأجل كونه حاكما شيئا من أموال الناس اتفاقا ، فأجرة العمل أجرة مثله ، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام . ولذا قيل إن تولية القضاء لمن كان غنيا أولى من تولية من كان فقيرا ، وذلك لأنه لفقره يصير متعرضا لتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال . قال المصنف : لم ندرك في زماننا هذا من يطلب القضاء إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوده ، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى .

١٧ - (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنَّ الْحَصْمَيْنِ يَتَقَعْدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ . رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم : إنه كثير الغلط . والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ويسوى بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم كما في قصة علي عليه السلام مع غريمه الذي عند شريح ، وهي ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال « وجد على ابن أبي طالب رضي الله عنه درعا له عند يهودي التقطها فعرفها فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورك ، فقال اليهودي : درعي وفي يدي ، ثم قال اليهودي : بيني وبينك قاضي المسلمين ، فأتوا شريحا ، فلما رأى عليا قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على فيه ثم قال علي لو كان خصمي من المسلمين لساوبته في المجلس ، لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لاتساوهم في المجلس » وساق الحديث . قال شريح : ماتشاء يا أمير المؤمنين ، قال : درعي سقط عن جمل لي أورك فالتقطها هذا اليهودي ، قال شريح : ما تقول يا يهودي قال : درعي وفي يدي ، قال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك ، ولكن لا بد لك من شاهدين ، فدعا قتيبا والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه ، فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزأها ، وأما شهادة ابنك فلا نجبرها ، فقال علي عليه السلام : ثكلتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : احسن والحسين صيدا شباب أهل الجنة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ؟ ثم قال لليهودي : خذ الدرع ، فقال اليهودي : أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى لي ورضي ، صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك سقطت عن جمل لك التقطتها ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ، فوهبها له علي عليه السلام وأجازه بتسعمائة ،

وقتل معه يوم صفين اه ، وقول شريح : والله إنها لدرعك كأنه عرفها ويعلم أنها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لأبيه ، فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل إليه من الخير للمدعى عليه .

باب الشهادات

الشهادة مصدر شهد : جمع لإرادة الأنواع . قال الجوهري : الشهادة خبر قاطع ، والشاهد حامل الشهادة ومؤديها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره . وقيل مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى - شهد الله أنه لا إله إلا هو - أى علم .

١ - (عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألا أخبركم بخَيْرِ الشَّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ . رواه مسلم) دل على أن خير الشَّهَدَاءِ من يَأْتِي بِشهادته لما هي له قبل أن يسأله ، إلا أنه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران ، وفيه « ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون » في سياق الذم لهم ، ولما تعارضا اختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه : الأول أن المراد بحديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتى إليه فيخبره بها أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتى إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة وهذا أحسن الأجوبة ، وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك . الثاني أن المراد بها شهادة الحسبة ، وهى ما لا تتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً ، ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها . وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الآدميين المحضة . الثالث أن المراد بقوله « أن يأتى بالشهادة قبل أن يسأله » المبالغة في الإجابة فيكون لقوة استعداده كالذى أتى بها قبل أن يسأله كما يقال في حق الجواد : إنه ليعطى قبل الطلب ، وهذه الأجوبة مبنية على أن الشهادة لا تؤدى قبل أن يطلبها صاحب الحق . ومنهم من أجاز ذلك عملاً برواية زيد ، وتأويل حديث عمران بأحد تأويلات ، الأول أنه محمول على شهادة الزور : أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . الثاني أن المراد إتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو أشهد بالله ما كان إلا كذا ، وهذا جواب الطحاوى . الثالث أن المراد به الشهادة على ما لا يعلم مما سيكون من الأمور المستقبلية فيشهد على قوم بأنهم من أهل النار . وعلى قوم بأنهم من أهل الجنة من غير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء . حكاه الخطائى . والأول أحسنها .

٢ - (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنَّ خَيْرَ كُفٍّ قَرَنِي ثُمَّ الْفَقِيرَ يَلُوتُهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيُسْذَرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السُّمْنُ . متفق عليه) القرن : أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر

من الأمور المقصودة ، ويقال ، إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ، ويطلق القرن على مدة من الزمان . واختلفوا في تحديدها من عشر أعوام إلى مائة وعشرين . قال المصنف إنه لم ير من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عدا ذلك فقد قال به قائل . قلت : أما التسعون فنعم ، وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فإنه قال : أومائة أومائة وعشرون . والأول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم لغلام « عش قرنا » فماش مائة سنة (١) انتهى . قال صاحب المطالع : القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد . وقرنه صلى الله عليه وسلم المراد به هم المسلمون في عصره . وقوله « ثم الذين يلونهم » هم التابعون ، والذين يلون التابعين أتباع التابعين . وهذا يدل على أن الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعين أفضل من تابعيهم ، وأن التفضيل بالنظر إلى كل فرد فرد ، وإليه ذهب الجماهير . وذهب ابن عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد ، فمجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم . إلا أهل بدر وأهل الحديبية فانهم أفضل من غيرهم . يريد أن أفرادهم أفضل من أفراد من يأتي بعدهم ، واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث أنس وصححه ابن حبان من حديث عمار من قوله صلى الله عليه وسلم « أمي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره » وبما أخرجه أحمد والطبراني والدارمي من حديث أبي جمعة . قال « قال أبو عبيدة يارسول الله أحد خير منا ؟ أسلمنا معك . وهاجرنا معك ، قال : قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني » وصححه الحاكم . وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة يرفعه « تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين ، قيل منهم أو منا يارسول الله ؟ قال : بل منكم » وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه « يأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه له أجر خمسين منكم » وجمع الجمهور بين الأحاديث بأن للصحبة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الأعمال ، فلمن صحبه صلى الله عليه وسلم فضيلتها وإن قصر عمله وأجره باعتبار الاجتهاد في العبادة ، وتكون خيريتهم على من سيأتي باعتبار كثرة الأجر لا بالنظر إلى ثواب الأعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة ، وأما مشاهير الصحابة فانهم حازوا السبق من كل نوع من أنواع الخير ، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث . وأيضا فإن المفاضلة بين الأعمال بالنظر إلى الأعمال المتساوية في النوع . وفضيلة الصحبة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم شيء من ذلك النوع . وفي قوله « ثم يكون قوم إلى آخره » دليل على أنه لم يكن في القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصف بهذه الصفات الممنومة ، ولكن الظاهر أن المراد بحسب الأغلب واستدل به على تعديل القرون الثلاثة ، ولكنه أيضا باعتبار الأغلب . وقوله « لا يؤمنون » أي لا يراهم الناس أمناء ولا يتقون بهم لظهور خيانتهم . وقد ثبت أن الأمانة أول ما يرفع من الناس . ومعنى قوله « يظهر فيهم السمن » أنهم يتوسعون في المال كل والمشارب وهي أسباب

(١) لانعرف هذا في كتب السنة الصحيحة .

السمن ، وقيل أراد كثرة المال ، وقيل المراد أنهم يسمنون : أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف . وفي حديث أخرجه الترمذى بلفظ « ثم يحيى قوم يتسمنون ويحبون السمن » فجمع بين السمن : أي التكثر بما ليس عندهم وتعاطى أسباب السمن .

٣ - (وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال صلى الله عليه وآله وسلم : لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى عجم) بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء (١) ، فسرهُ أبو داود بالحنة بالحاء المهملة ، وهى الحقد والشحناء (على أخيه ولا تجوز شهادة القانص) بالقاف وبعد الألف نون ثم عين مهملة يأتى بيانه (لأهل البيت . رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الخائن والخائنة » وأخرجه ابن ماجه والبيهقى وإسناده قوى ، وأخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة رضى الله عنها بلفظ « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى عجم لأخيه » الحديث ، وفيه ضعف . قال الترمذى : لا يصح عندنا إسناده . وقال أبو زرعة فى العلل منكر ، وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزى . وقال البيهقى : لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله « الخائن » قال أبو عبيدة : لأنراه خص به الخيانة فى أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده واثنهم عليه ، فانه قد سمي ذلك أمانة ، قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم - فن ضيع شيئاً مما أمر الله تعالى به أو ما نهى عنه فليس يبنى أن يكون عدلاً ، فانه إذا كان خائناً فليس له تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التى منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لأنه مظنة تهمة أو مسلوب الأهلية . وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء . والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه ، والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين ، فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبهه لإزالة الضرر بمن يحقد عليه . وأما المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فانها تقبل شهادته عليه وإن كان بينهما عداوة فى الدين ، فان عداوة الدين لا تقتضى أن يشهد عليه زوراً فان الدين لا يسوغ ذلك ، وإنما خرج الحديث على الأغلب . والقانع هو الخادم لأهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحوائج ، وموالاتهم عند الحاجة ، وفى تمام الحديث وأجازها : أى شهادة القانع لغيرهم : أى لغير من هو تابع لهم ، وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب الخير إليهم فنعم من الشهادة . ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة فى الشاهد ، وعليه دل قوله تعالى - وأشهدوا ذوى عدل منكم - وقد رسموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة . وقد نازعناهم فى هذا الرسم فى عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيأتهم به البلوى حكام الأمة وحققنا الحق فى العدالة فى رسالة « ثمرات النظر فى علم الأثر »

وفي نسخة « الغفار حاشية ضوء النهار » والله الحمد ، واخترنا أن المعدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد كذب وأقمنا عليه الأدلة هنالك والشارح هنا مشى مع الجماهير ، وذكر بعض ما يتعلق بتفسير مرادهم .

— (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية . رواه أبو داود وابن ماجه) البدوي : من سكن البادية نسب على غير قياس النسبة ، والقياس بادوي ، والقرية بفتح القاف وقد تكسر المصر الجامع . وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي على صاحب القرية لاعلى بدوي مثله فتصح ، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه . وقال أحمد : أخشى أن لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث ، ولأنه منهم حيث أشهد بدويا ولم يشهد قرويا ، وإليه ذهب مالك إلا أنه قال : لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الخفاء في الدين ، والجهالة بأحكام الشرائع ، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها . وذهب الأكثر إلى قبول شهادتهم ، وحملوا الحديث على من لا تعرف عدالته من أهل البادية ، إذ الأغلب أن عدالتهم غير معروفة ، وقد استدلل في البحر لقبول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وسلم لشهادة الأعرابي على هلال رمضان .

٥ — (وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه خطب فقال : إن أنا ساكانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم . رواه البخاري) وتامه « فن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شيء الله يحاسبه في سريرته ، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه ، وإن قال إن سريرته حسنة . » استدلل به على قبول شهادة من لم يظهر منه ريبة نظرا إلى ظاهر الحال وأنه يكتفى في التعديل ما يظهر من حال المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريرته لأن ذلك متعذر إلا بالوحي وقد انقطع ، وكأن المصنف أوردته وإن كان كلام صحابي لاحاجة فيه لأنه خطب به عمر وأقره من سمعه فكان قول جماهير الصحابة ، ولأن هذا الذي قاله هو البخاري على قواعد الشريعة وظاهر كلامه أنه لا يقبل المجهول . ويدل له ما رواه ابن كثير في الإرشاد أنه شهد عند عمر رجل فقال له عمر : لست أعرفك ولا يضرك أن لا أعرفك انت بمن يعرفك ، فقال رجل من القوم : أنا أعرفه . قال : بأي شيء تعرفه ؟ قال : بالعدالة والفضل ، فقال : هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه ؟ قال : لا ، قال : فعاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع ؟ قال : لا ، قال : فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا قال : لست تعرفه ، ثم قال للرجل : انت بمن يعرفك ، قال ابن كثير : رواه البغوي بإسناد حسن .

٦ — (وعن أبي بكر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عدّ شهادة الزور في أكبر الكبائر . متفق عليه) في حديث ولفظه أنه صلى الله عليه وسلم قال « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا ، قالوا بلى ، قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وجلس

وكان متشككاً ثم قال : ألا وقول الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ، تقدم تفسير شهادة الزور . قال الثعلبي : الزور : تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق . وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور عديلاً للإشراك ومساوياً له . قال النووي : وليس على ظاهره المتبادر ، وذلك (١) لأن الشرك أكبر بلا شك ، وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفضيل لما بالنظر إلى ما يناظرهما في المفسدة ، وهى التسبب في أكل المال بالباطل ، فهى أكبر الكبائر بالنسبة إلى الكبائر التى يتسبب بها إلى أكل المال بالباطل فهى أكبر من الزنى ومن السرقة ، وإنما اهتم صلى الله عليه وسلم باخبارهم على شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الإخبار لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل على اللسان والتهاون بها أكثر ، ولأن الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرها ، فاحتيج إلى الاهتمام بشأنه بخلاف الإشراك فإنه ينبو عنه قلب المسلم ، ولأنه لا يتعدى مفسدته إلى غير المشرك بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قبل فيه ، والعقوب يعصرف عنه كرم الطبع والمروءة .

٧ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : تَرَى الشَّمْسَ ؟ قال : نعم ، قال : على مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ . أخرجه ابن عدى باسناد ضعيف : وصححه الحاكم فأخطأ) لأن فى إسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائى . وقال البيهقى : لم يرو من وجه يعتمد عليه . وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه علماً يقيناً كما تعلم الشمس بالمشاهدة ، ولا تجوز الشهادة بالظن ، فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته ، وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت أو التعريف بالصوت بعدلين أو عدل عند من يكتفى به إلا فى مواضع فإنها تجوز الشهادة بالظن ، وقد بوب البخارى للشهادة على الظن بقوله « باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم » وذكر أربعة أحاديث فى ثبوت الرضاع ، وثبوته إنما هو بالاستفاضة ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع . وأشار بذلك إلى ثبوت النسب ، فإن من لازم الرضاع ثبوت النسب . وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة فإنه مستفاد من صريح الأحاديث ، فإن الرضاعة المذكورة فيها كانت فى الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له . وحد الاستفاضة عند الهاذوية شهرة فى الحلة تشر ظناً أو علماً ، وإنما اكتفى بالشهرة فى المذكورة إذ لا طريق له إلى التحقيق

(١) المتبادر أن قوله : وذلك الخ من كلام النووي وليس كذلك ، وهذه عبارته فى شرح مسلم بعد قوله : فلا بد من تأويله ، وفى تأويله ثلاثة أوجه : أحدها أنه محمول على الكفر ، فإن الكافر شاهد بالزور وعامل به والثانى أنه محمول على المستحل فيصير بذلك كافراً . والثالث أن المراد من أكبر الكبائر كما قدمناه فى نظائره ، وهذا الثالث هو الظاهر أو الصواب الخ .

بالنسب لتعلم التحقيق فيه في الأغلب ، وأراد البخارى بالموت القديم ما تطاول الزمان عليه ، وحده البعض بخمسين سنة ، وقيل أربعين ، وذلك لأنه يشق فيه التحقيق وإلى العمل بالشهرة في النسب ذهب المهادوية والشافعية وأحمد ، ومثله الموت - كذلك ذهبت إليه المهادوية في ثبوت الولاء . وقال المصنف في الفتح : اختلف العلماء في ضابط ما تفيد فيه الشهادة بالاستفاضة ، فيصح عند الشافعية في النسب قطعا والولادة وفي الموت والعقود والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه وذلك على الراجح في جميع ذلك . وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعا وهي مستوفاة في قواعد العلل إلى آخر كلامه .

٨ - (وعنه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى يمين وشاهد . أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وقال : إسناده جيد) ، قال ابن عبد البر : لا مطمئن لأحد في إسناده كذا قال ، لكنه قال الترمذى في العلل : سألت محمدا : يعني البخارى عنه فقال : لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس يريد عمرو بن دينار راويه عن ابن عباس . وقال الحاكم : قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث ، وسمع من جماعة من أصحابه فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثا . وسمعه من أصحابه عنه وله شواهد .

٩ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه مثله . أخرجه أبو داود والترمذى ، وصححه ابن حبان) وأخرجه أيضا الشافعى . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هو صحيح ، وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين من الصحابة ، وقد سرد الشارح أسماءهم : والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهد ويمين ، وإليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة والمهادوية ومالك . قال الشافعى وعمدتهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلها تأكيد للدعوى لكن يعظم شأنها فإنها إ شاهد لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ، ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مفتريا على الله أنه يعلم صدقه ، فلما كانت بهذه المنزلة العظيمة هاها المؤمن بآيمانه وعظمة شأن الله عنده أن يحلف به كاذبا ، وهاها الفاجر لما يراه من تعجيل عقوبة الله لمن حلف يمينا فاجرة ، فلما كان لليمين هذا الشأن صلحت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد ، وقد اعتبرت الأيمان فقط في اللعان وفي القسامة في مقام الشهود . وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى - وأشهدوا ذوى عدل منكم - وقوله - فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان - قالوا : وهذا يقتضى الحصر ويفيد مفهوم المخالفة . أنه لا يكون بغير ذلك ، وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخا لمفهوم المخالفة . وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم « شاهدك أو يمينه » . وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح يعمل بهما في منظوقهما ، فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منظوق

الآخر . هذا ، وفي سنن أبي داود أنه قال سلمة في حديثه : قال عمر في « الحقوق » يريد أن عمرو بن دينار الراوى عن ابن عباس خص الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق . قال الخطائى : وهذا خاص بالأموال دون غيرها فان الراوى وقفه عليها ، والخاص لا يتعدى به محله ولا يقاس عليه غيره واقتضاء العموم منه غير جائز لأنه حكاية فعل والفعل لا عموم له اهـ . والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص للإجماع أنهما لا يثبتان بذلك .

باب الدعاوى والبيئات

الدعاوى جمع دعوى : وهى اسم مصدر من ادعى شيئا إذا زعم أنه له ، حقا أو باطلا . والبيئات جمع بيعة : وهى الحجة الواضحة ، سميت الحجة بيعة لوضوح الحق وظهوره بها . ١ - (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **لَوْ يُدْعَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، متفق عليه .** وللبيهقى (أى من حديث ابن عباس) باسناد صحيح : **الْبَيْئَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ**) وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذى . والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه لمجرد دعواه بل يحتاج إلى البيعة أو تصديق المدعى عليه ، فان طلب يمين المدعى عليه فله ذلك وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها . قال العلماء : والحكمة فى كون البيعة على المدعى أن جانب المدعى ضعيف لأنه يدعى خلاف الظاهر ، فكلف الحجة القوية وهى البيعة فيقوى بها ضعف المدعى . وجانب المدعى عليه قوى ، لأن الأصل فراغ ذمته ، فاكتفى منه باليمين وهى حجة ضعيفة .

٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليميين فأمرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أيهم يحلف . رواه البخارى) يفسره ما رواه أبو داود والنسائى من طريق أبى رافع عن أبى هريرة « أن رجلين اختصما فى متاع ليس لواحد منهما بيعة قتال النبي صلى الله عليه وسلم : استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها » قال الخطائى : ومعنى الاستهام هنا الاقتراع ، يريد أنهما يقرعان فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعى . وروى مثله عن على بن أبى طالب عليه السلام وهو أنه أتى بنعل وجد فى السوق يباع ، فقال رجل : هذا : نعلى لم أبغ ولم أهب ، وقرع (١) على خمسة يشهدون ، وجاء آخر يدعيه يزعم أنه نعله وجاء بشاهدين . قال الراوى : فقال على رضى الله عنه : إن فيه قضاء وصلاحا وسوف أبين لكم ذلك ، أما صلحه فان يباع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان ، وإن لم يسطلح فالقضاء أن يحلف أحد الخصمين أنه ما باعه ولا وهبه وأنه نعله ، فان تشاححما أيكما يحلف فانه يقرع بينكما على الحلف فأيكما قرع حلف انتهى كلام الخطائى .

٣ - (وعن أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ
الْجَنَّةَ ، فقال له رجل : وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟ قال : وإن كان قَصِيصًا مِنْ
أُرَاكٍ . رواه مسلم) الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقا لغيره أو يسقط عن
نفسه حقا فإنه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم والتعبير بحق المرء المسلم يدخل فيه ما ليس
بمال شرعا كجلد الميتة ونحوه ، وذكر المسلم خرج مخرج الغالب ، وإلا فالذي مثله في هذا
الحكم ، قيل ويحتمل أن هذه العقوبة تختص بمن اقتطع يمينه حق المسلم لاحق الذمي وإن
كان محرما فله عقوبة أخرى ، وإيجاب النار وتحريم الجنة مقيد بما إذا لم يتب ويتخلص من
الحق الذي أخذه باطلا ، ثم المراد باليمين اليمين الفاجرة وإن كانت مطلقة في الحديث فقد
قيدها الحديث الآتي وهو قوله :

٤ - (وعن الأشعث) بشين معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فثلاثة وهو أبو محمد
(بن قيس) بن معديكرب الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد كندة وكان
رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجبها في الإسلام ، وارتد
عن الإسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر
رضي الله عنه . وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص ، وشهد القادسية وغيرها ثم سكن
الكوفة ومات بها سنة اثنين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي رضي الله عنه (أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ
هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ . متفق عليه) والمراد بكونه فاجرا فيها أن
يكون متعمدا عالما أنه غير حق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه .

٥ - (وعن أبي موسى رضي الله عنه أن رجلين اختصما في دابة وليس لواحد منهما بينة ،
ففضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين . حواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا
لفظه ، وقال : إسناده جيد) قال الخطابي : يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة التي كانت
في أيديهما معا ، فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لاستوائهما في الملك باليد ولولا
ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما . وقد روى أبو داود
عقبيه حديثا فقال « ادعيا بعيرا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث كل واحد منهما
بشاهدين ، فقسمة النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين » قال الخطابي : وهو مروى
بالإسناد الأول ، إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بينة ، وفي هذا أن كل واحد
منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن تكون القضية واحدة ، إلا أن الشهادات لما تعارضت
تأثرت فصارا كمن لا بينة له وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد ، ويحتمل أن
البعير في يد غيرهما ، فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزاع الشيء من يد المدعي

عليه ودفعه إليهما . وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقيم كل واحد منهما بينة ، فقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يقرع بينهما ، فن خرجت له القرعة صار له ، وكان الشافعي يقول به قديما ثم قال في الجديد : فيه قولان : أحدهما يقضى به بينهما نصفين وبه قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري ، والقول الثاني يقرع بينهما ، فأيهما خرج سهمه حلف ، لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به . وقال مالك : لأقضى به لواحد منهما إن كان في يد غيرهما ، وحكى عنه أنه قال : هو لأعدهما شهودا وأشهرهما في الصلاح . وقال الأوزاعي : يؤخذ بأكثر البيتين عددا . وحكى عن الشعبي أنه قال : هو بينهما على حصص الشهود اه كلام الخطابي . وفي المنار أن القرعة ليس هذا محلها ، وإنما وظيفتها حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة من كل وجه وكون المدعى هنا مشتركا أحد المحتملات ، فلا وجه لإبطاله بالقرعة واختار قسمة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة .

٦ - (وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنَبْرِي هَذَا يَمِينٍ آتَمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان) وأخرج النسائي برجال ثقات من حديث أبي أمامة مرفوعا « من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » والحديث دليل على عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذبا . واختلف العلماء في تغليظ الحلف بالمكان والزمان هل يجوز للحاكم أولا ؟ . والحديث لا دليل فيه على أحد القولين إنما فيه عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذبا . وذهب الهاديوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الخالف الإجابة إلى ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه يجب التغليظ في الزمان والمكان ، قالوا : ففي المدينة على المنبر ، وفي مكة بين الركن والمقام ، وفي غيرها في المسجد الجامع ، وكأنهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها ونحو ذلك . احتج الأولون باطلاق أحاديث « اليمين على المدعى عليه » وبقوله « شاهدك أو يمينه » واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة ، وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف . واستدلوا للتغليظ بالزمان بقوله تعالى - تحبسونهما من بعد الصلاة - قال المفسرون : هي صلاة العصر . وقال آخرون : يستحب التغليظ في الزمان والمكان ولا يجب . وقيل هو موضع اجتهاد الحاكم إذا رآه حسنا ألزم به .

٧ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثه " لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم) هذا كناية عن غضبه تعالى ، وإشارة إلى حرمانهم من رحمته . (ولا يزكّيهم) أى لا يظهرهم عن أدناس الذنوب بالمغفرة (ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بالفتلة بمنعته ابن السبيل ، ورجل بايع رجلا بسلعة بعد العصر فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا فصداقه)

وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يَبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفْ . متفق عليه) قوله « على فضل ماء » أى على ماء فاضل عن كفايته فهذا منع مالا حاجة إليه من هو محتاج له وتقدم الكلام عليه فى كتاب البيع . وقوله « فصدقه » أى المشتري وضمير « هو » للأخذ مصدر قوله لأخذها لدلالة فعله عليه مثل - اعدلوا هو أقرب للتقوى - أى والأخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب فى قيمة السلعة ، وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان . وقوله « بايع إماما لا يبايعه إلا للدنيا » أى لما يعطيه منها . والوعيد يحتمل أنه لمجموع ما ذكر من المبايعة لأجل الدنيا فإنها نية غير صالحة ، ولعدم الوفاء بالخروج عن الطاعة وتفريق الجماعة . والأصل فى بيعة الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله بأقامته ويهدم ما أمر الله بهدمه . ووقع فى البخارى « ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم » فيكون من توعد بهذا النوع من الوعيد أربعة . وفى مسلم مثل حديث أبى هريرة قال « وشيخ زان ، وملك كذاب ، وعائل مستكبر » ، وأخرج أيضا من حديث أبى ذر مرفوعا « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة : المنان الذى لا يعطى شيئا إلا منه ، والمنفق سلعته بالخلف القاجر والمسبل إزاره » فحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال إن جعلنا المنفق سلعته بالخلف الكاذب ، والذى حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئا واحدا ، وإن جعلناهما شيئين كما هو الظاهر ، فإن المنفق سلعته بالكذب أعم من الذى يحلف لقد أعطى ، فتكون عشرة .

٨ - (وعن جابر رضى الله عنه أن رجلين اختصما فى ناقة ، فقال كل واحد منهما : نُسِجت هذه الناقة عندى وأقاما) أى كل واحد (بينة ، فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذى هى فى يده) سيأتى من أخرجه وأخرج الذى بعده ؛ وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعفه . وأخرج نحوه عن الشافعى ، إلا أن فيه : « تداعيا دابة » ولم يضعف إسناده أيضا . والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها . وقد ذهب إلى هذا الشافعى ومالك وغيرهما قال الشافعى : يقال لهما قد استويتا فى الدعوى والبينة وللذى هو فى يده سبب بكيونته فى يده هو أقوى فى سببك فهو له بفضل قوة سببه . وذكر هذا الحديث . وذهب المادوية وجماعة من الآل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الخارج وهو من لم يكن فى يده ، قالوا : إذ شرعت له وللمنكر اليمين ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى » فانه يقتضى أنه لانتفيد بينة المنكر . ويروى عن على رضى الله عنه أنه قال . « من كان فى يده شيء فبينته لاتعمل له شيئا » ذكره فى البحر . وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث « البينة على المدعى » عام ، والخاص مخصوص مقدم . وأثر على رضى الله عنه لم يصح . وعلى صحته فعارض بما سبق . وعن القاسم أنه يقسم بينهما لأن اليد مقوية

لبينة الداخل فساوت بينة الخارج ، ويروى عنه كقول الشافعي . وللحنفية تفصيل م يسم عليه دليل .

٩ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق . رواهما) أى ههنا والذي قبله (الدارقطني وفي إسنادهما ضعف) لأن مذارهما على محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات ، ومحمد لا يعرف ، وإسحاق مختلف فيه كما قاله المصنف . وقال الذهبي في الكاشف : إن إسحاق بن الفرات قاضى مصر ثقة معروف . وقال البيهقي : والاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وسلم لأولياء الدم « أتخلفون ؟ فأبوا ، قال : فتخلف يهود » وهو حديث صحيح ، وساق الروايات في القسامة ، وفيها رد اليمين . قال : فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعى إذا لم يخلف المدعى عليه . قلت : وهذا منه قياس إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس . وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس . وقد استدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعى ، والمراد به أنها تجب اليمين على المدعى ولكن إذا لم يخلف المدعى عليه . وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعى عليه فإنه لا يجب بالنكول شيء إلا إذا حلف المدعى . وذهب الهادوية وجماعة إلى أنه يثبت الحق بالنكول من دون تخليف للمدعى . وقال المؤيد : لا يحكم به ولكن يجبس حتى يخلف أو يقر . استدل الهادوية بأن النكول كالإقرار . ورد بأنه مجرد تمرد عن حق معلوم وجوبه عليه هو اليمين فيجبس له حتى يوفيه أو يسقطه بالإقرار . واستدلوا أيضا بأنه حكم به عمر وعثمان وابن عباس وأبو موسى . وأجيب بعدم حجة أفعالهم . نعم لو صح حديث ابن عمر كان الحجة فيه .

١٠ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على رسول الله صل الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا تبرق) بفتح المثناة الفوقية وضم الراء (أسارير وجهه) هي الخطوط التي في الجبهة ، واحدها سروسرر ، وجمعها أسرار وأسرة ، وجمع الجمع أسارير : أى تضيء وتستنير من الفرح والسرور (فقال : ألم تترى إلى مجزَز) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى : اسم فاعل ، لأنه كان في الجاهلية إذا أسر أسير جزنا صيته وأطلقه (المدلجى) بضم الميم وبالذال المهملة وجيم بزنة مخرج نسبة إلى بنى مدلج بن مرة ابن عبد مناف بن كنانة (نَظَرَ آنيفا) أى الآن (إلى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ) فَقَالَ هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ . متفق عليه) في رواية للبخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ألم ترى أن مجززا المدلجى دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما ومدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » .

واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسود شديد السواد وكان زيد أبيض ، كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سوداء ، ووقع في الصحيح

أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم . ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن القيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم . وتزوجت قبل زيد عبيدا الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها برمكة . والحديث دليل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب ، وهي مصدر قاف قيافة . والقائف : الذي يتبع الآثار ويعرفها ، ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه . وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء مستدلين بهذا الحديث . ووجه دلالته ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة . وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به ، وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكاره لها كمن كافر إلى كنيسة ، أو مع عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأذاهم للمسلمين ولم ينكره ، كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه ، فإن استبشر به فأوضح كما في هذه القصة فانه استبشر بكلام مجزى في إثبات نسب أسامة إلى زيد ، فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب . وبما رواه مالك عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب كان يلبط (١) أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام ، فأتى رجلان إلى عمر رضي الله عنه كلاهما يدعي ولد امرأة ، فدعا قائفا فنظر إليه القائف فقال : لقد اشتركا فيه فضر به عمر بالبرة ثم دعا المرأة فقال : أخبريني خبرك ، فقالت : كان هذا لأحد الرجلين يأتيها - في إبل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استمر بها حمل ثم ينصرف عنها فأهريق عليه دماً ، ثم خلف عليها هذا - يعني الآخر - فلا أدري من أيهما هو ، فكبر القائف ، فقال عمر للغلام ، فإلى أيهما شئت فانتسب ، ففضى عمر بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم فكان بالإجماع تقوى به أدلة القيافة ، قالوا : وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا يخالف لهما من الصحابة ، ويدل عليه حديث اللعان ، وقوله صلى الله عليه وسلم « إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان ، أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان » فجاءت به على الوصف المكروه فقال « لولا الإيمان لكان لي ولها شأن » فقوله فهو لفلان إثبات للنسب بالقيافة ، وإنما منعت الإيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته . وذهبت المهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب ، والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتركين أو الزوجين . وللهادوية في الزوجين تفاصيل معروفة في الفروع ، وتأولوا حديث مجزى هذا وقالوا : ليس من باب التقرير لأن نسب أسامة كان معلوماً إلى زيد ، وإنما كان يقدح الكفار في نسبة لاختلاف اللون بين الولد وأبيه . والقيافة كانت من أحكام الجاهلية ، وقد جاء الإسلام بإبطالها ومحو آثارها ، فسكوته صلى الله عليه وسلم عن الإنكار على مجزى ليس تقريراً لفعله ، واستبشاره إنما هو لإلزام الخصم الطاعن في نسب أسامة بما يقوله ويعتمده فلا حجة في ذلك . قلت : ولا يخفى

(١) في النهاية : أن يلبط مأخوذ من ألاه يلبط إذا ألصقه به .

أن هذا الجواب مبنى على أنه قد سبق منه صلى الله عليه وسلم إنكار للقيافة وإلحاق النسب بها كتقدم إنكاره مضي كافراً إلى كنيسة وهذا لادليل عليه بل الدليل قائم على خلافه، وهو قوله صلى الله عليه وسلم في قصة اللعان بما سمعت ثم فعل الصحابة من بعده . وقولهم بثبوت النسب به من الأدلة على عدم إنكاره صلى الله عليه وسلم . وأما قوله « الولد للفراش » فذلك فيما إذا علم الفراش فانه معلوم أن الحكم به مقدم قطعاً ، وإنما القيافة عند عدمه ، ثم الأصح عند القائلين بالإلحاق أنه يكتفى قائف واحد ، وقيل لا بد من اثنين ، وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد .

كتاب العتق

العتق : الحرية ، يقال عتق عتقا بكسر العين وبفتحها فهو عتيق وعتاق . وفي النجم الوهاج : العتق : إسقاط الملك من الآدمي تقرباً لله وهو مندوب وواجب في الكفارات . وقد حث الشارع عليه كما قال تعالى - فك رقبة - فسرت بعتقها من الرق ، والأحاديث في فضله كثيرة ، منها :

١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ إِلَهُهُ بِكُلِّ عَضْوٍ » بكسر العين وضمها (مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ . متفق عليه) وتماه في البخاري « حتى فرجه بفرجه » وفيه « أنه إذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار » وفي قوله « استنقذه » ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها واشترائط إسلامه لأجل هذا الأجر ، وإلا فان عتق الكافر يصح ، وقولهم لاقربة لكافر ليس المراد أنه لا ينفذ منه مامن شأنه أن يتقرب به كالمعتق والهبة والصدقة وغير ذلك ، إنما المراد أنه لا يثاب عليها ، وإلا فهي نافذة منه ، لكن لانجاة له بسببه من النار . وفي تفهيد الرقبة المعتقة بالإسلام أيضاً دليل على أن هذه الفضيلة لاتنال إلا بعتق المسلمة وإن كان في عتق الكافرة فضل ، لكن لا يبلغ ما وعد به هنا من الأجر . ووقع في رواية مسلم « إرب » عوض عضو ، وهو بكسر الهمزة وإسكان الراء فوحدة العضو . وفيه أن عتق كامل الأعضاء أفضل من عتق ناقصها ، فلا يكون خصياً ولا فاقد غيره من الأعضاء ، والأغلى ثمننا أفضل كما يأتي ، وعتق الذكر أفضل من عتق الأنثى كما يدل له قوله :

٢ - (ولترمذى وصححه عن أبي أمامة : « أيما امرئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْ فَكَأَكَّهُ مِنَ النَّارِ » فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر ، فالرجل إذا أعتق امرأة كانت فكأك نصفه من النار ، والمرأة إذا أعتقت الأمة كانت فكأكها من النار كما دل له مفهوم هذا ومنطوق قوله :

٣ - (ولأبي داود من حديث كعب بن مرة : « أيما امرأة مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَأَكَّهَا مِنَ النَّارِ » وبهذا والذي قبله استدلل من قال عتق الذكر

أفضل ، ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة والجهاد والقضاء ، وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعا وإما عادة ، ولأن في الإمام من تصبغ بالعتق ، ولا يرغب فيها بخلاف العبد . وقال آخرون : عتق الأنثى أفضل لأنه يكون ولدها حرا سواء تزوجها حر أو عبد . وقوله في رواية « حتى فرجه بفرجه » استشكله ابن العربي قال : لأن المعصية التي تتعلق بالفرج هي الزنا ، والزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ، إلا أن يقال إن العتق يرجح عند الموازنة بحيث تكون حسنات العتق راجحة توازي سيئة الزنا مع أنه لا اختصاص لهذا بالزنا ، فإن اليد يكون بها القتل والرجل يكون بها الفرار من الزحف وغير ذلك .

(فائدة) في النجم الوهاج « أنه أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة عدد سنى عمره وعد أسماءهم قال : وأعتقت عاتشة سبعا وستين وعاشت كذلك ، وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين عبدا » رواه الحاكم ، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين ، وأعتق حكيم ابن حزام مائة مطوقين بالفضة ، وأعتق عبد الله بن عمر ألفا واعتمر ألف عمرة ، وحج ستين حجة ، وحبس ألف فرس في سبيل الله . وأعتق ذو الكلاع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد ، وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة . انتهى .

٤ - (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أفضل ؟ قال : لِمَإْنٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ ، قلت : فأى الرقاب أفضل ؟ قال : أغلّاها) روى بالعين المهملة والغين المعجمة (تَمَنَّا وَأَنْفَسْهَا عِنْدَ أَهْلِهَا . متفق عليه) دل على أن الجهاد أفضل أعمال البر بعد الإيمان . وقد تقدم في كتاب الصلاة أن الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال على الإطلاق ، وتقدم الجمع بين الأحاديث هنالك . ودل على أن الأغلى ثمنا أفضل من الأدنى قيمة . قال النووي : محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبا يعتقها ، فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين ، قال : فثنتان أفضل ، بخلاف الأضحية فإن الواحدة السمينة أفضل لأن المطلوب في العتق فك الرقبة ، وفي الأضحية طيب اللحم انتهى . والأولى أن هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الأشخاص ، فانه إذا كان شخص بمحل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به فعتقه أفضل من عتق جماعة ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبار الأكثر نفعا . وقوله « وأنفسها عند أهلها » أى ما كان اغتباطهم بها أشد وهو الموافق لقوله تعالى - لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون - .

٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ) بفتح العين : أى لآزياة فيه ولا نقص (فَأُعْطِيَ شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فَقَدْ عَتَقَ) بفتح العين المهملة (مِنْهُ مَا عَتَقَ) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على أن من له حصّة في عبد

إذا أعتق بخصته فيه وكان موسرا لزمه تسليم حصّة شريكه بعد تقويم حصّة الشريك تقويم مثله وعتق عليه العبد جميعه . وقد أجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق ، ودل على أنه لا يعتق نصيب شريكه إلا مع يسار المعتق لامع إعساره لقوله في الحديث « وإلا » أى « وإلا يكن له مال » فقد عتق منه ما عتق ، وهى حصته ، وظاهره تبعض العتق ، إلا أنه قد وقع فى هذا اللفظ نزاع بين الأئمة ، فقال ابن وضاح : ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه رواه أيوب عن نافع قال : قال نافع « وإلا فقد عتق منه ما عتق » ففصله من الحديث وجعله من قول نافع . قال أيوب مرة : لأدرى هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع ؟ . وقال غيره : قد رواه مالك وعبيد الله العمرى فوصلاه بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وجعلاه منه . قال القاضي عياض : وما قاله مالك وعبيد الله العمرى أولى . وقد جوداه ، وهما فى نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن ، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا . وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وسلم . قال الشافعى : لأحسب عالما فى الحديث يتشكك فى أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له ، حتى لو تساويا وشك أحدهما فى شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك . هذا ، وللعلماء فى المسألة أقوال : أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول للشافعى . وقالت الهادوية وآخرون : إنه يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال فإنه يستسعى العبد فى حصّة الشريك مستدلين بقوله :

٦ - (ولهما) أى الشيخين (عن أبي هريرة رضى الله عنه : وإلا قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ وَاسْتَسْعَى غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ) وقبل إن السعاية مدرجة فى الخبر فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستسعى فى قيمة حصّة الشريك . وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وسلم بل مدرجة من بعض الرواة فى الخبر كما أشار إليه المصنف . قال ابن العربي : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنه من قول قتادة . قال النسائى : بلغنى أن هماما رواه ، فجعل هذا الكلام : أعنى الاستسعاء من قول قتادة . وكذا قال الإسماعيلى إنما هو من قول قتادة مدرج على ما روى همام وجزم ابن المنذر والخطائى بأنه من فتيا قتادة . وقد ردّ جميع ما ذكر من إدراج السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فأنهما فى أعلى درجات التصحيح . وقد روى السعاية فى الحديث سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له ولكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة من همام وشعبة وما روياه لابنائى رواية سعيد ، لأنهما اقتصرنا فى رواية الحديث على بعضه ، وأما لإعلال رواية سعيد بن أبى عروبة بأنه اختلط فردود ، لأن روايته فى الصحيحين قبل اختلاطه ، ثم رواه البخارى من رواية جرير ابن حازم لم تابعته له ليدنى عنه التفرد ، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ، ثم قال : اختصره شعبة كأنه جواب سؤال مقلد تقديره إن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر

الاستسعاء ؟ فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه شئنا لانه أوردته مختصرا وغيره ساقه بتمامه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد . قلت : وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم . وبعد تقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه الزيادة ولا كلام في أنها قد رويت مرفوعة والأصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض . وقد تقاومت الأدلة هنا ولكنه عضد القول برفع زيادة السعاية إليه صلى الله عليه وسلم أن الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية « وإلا فقد عتق منه ما عتق » وقد جمع بينهما بوجهين : الأول أن معنى قوله وإلا فقد عتق منه ما عتق : أى باعناق مالك الحصبة حصته ، وحصبة الشريك تعنى بالسعاية فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذى جزم به البخارى ، ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله « غير مشقوق عليه » فلو كان ذلك على جهة اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة ، وهو لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذا مثلها ، وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال : لاتبقي بين الحديثين معارضة أصلا وهو كما قال : إلا أنه يلزم منه أنه يبتى الرق في حصبة الشريك إذا لم يجتر العبد السعاية . ويحمل حديث أبى المليح عن أبيه أن رجلا أعتق شقصا له في غلام ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ليس لله شريك » وفي رواية « فأجاز عتقه » وأخرجه النسائي بإسناد قوى ، ومثله ما أخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة « أن رجلا أعتق شقصا في مملوك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو كله فليس لله شريك » على الموسر (١) فتدفع المعارضة . وأما ما أخرجه أبو داود من طريق ملقاه عن أبيه « أن رجلا أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وسلم » وإسناده حسن فهو في حق المعسر ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر رضى الله عنهما بلفظ « من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ، ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شئ » فقال : وله وفاء . والثاني من وجهى الجمع أن المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذى لم يعتق رقيقا بقله ما له من الرق ، ومعنى غير مشقوق عليه : أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ، ولا فوق حصته من الرق . قيل : إلا أنه يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة « أن رجلا منهم أعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره ، فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين » قلت : قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه وسلم أن يسعى في الثلثين يسعى على ماله بقله ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذى بقى رقا لهم . وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله صلى الله عليه وسلم « لا شريك لله » فيما إذا كان مالك الشقص غنيا فهو في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه . ويحمل حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادرا عليها كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وسلم « غير

شقوق عليه ، وحديث « وإلا فقد عتق منه ما عتق » على ما إذا كان المعتق فقيرا والعبد لاقدره له على السعاية .

واعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد ، وأما إذا كان يملكه كله فأعتق بعضه ، فجمهور العلماء يقولون يعتق كله . وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر : يعتق منه ذلك القدر الذى عتق ويسعى فى الباقي وهو قول طاوس وحماد ، وحجة الأولين حديث أبى المليلح وغيره . وبالقياص على عتق الشقص فانه إذا سرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك . وحجة الآخرين أن السبب فى حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر ، فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياص ، ولا يخفى أنه رأى فى مقابلة النص . ٧ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لَا يَجْزِي (يفتح حرف المضارعة : أى لا يكافئ) وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ » . رواه مسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء ، وأنه لا بد من الإعتاق بعده ولهذا ذهب الظاهرية وذهب الجهود إلى أنه يعتق بنفس الشراء وتأولوا قوله « فيعتقه » بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق نسب إليه العتق مجازا ، ولا يخفى أن الأصل الحقيقة ، إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتى ، وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتى ، وإنما كان عتقه جزاء لأبيه لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع . والحديث نص فى عتق الوالد ، ومثله قول من عدا داود فى حق الأم أيضا .

٨ - (وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ . رواه أحمد والأربعة ، ورجح جمع من الحفاظ أنه موقوف) وأخرجه أبو داود مرفوعا من رواية حماد ، وموقوفا من رواية شعبة . وقال : شعبة أحفظ من حماد ، فالوقف حينئذ أرجح . وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن قتادة أن عمر ابن الخطاب قال « من ملك » الحديث ، فوقفه على عمر . وقال أبو داود : لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شك فيه . قال ابن المدينى : هو حديث منكر . وقال البخارى : لا يصح . ورواه ابن ماجه والنسائى والترمذى والحاكم من طريق ضمرة عن الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهم . قال النسائى : حديث منكر . وقال الترمذى لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ . وقال الطبرانى : وهم فى هذا الإسناد ، والمحفوظ بهذا الإسناد « نهى عن بيع الولاء وعن هبته » ورد الحاكم هذا وقال : إنه روى من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد ، وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان ، وقالوا : ضمرة ابن ربيعة لا يضر تفرد له لأنه ثقة لم يكن فى الشام رجل يشبهه . قلت : فقد رفعه ثقة فارسا لغيره له لا يضر كما قرنا . وفى الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرمة للكاح فانه يعتق عليه وذلك كالآباء وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والإخوة وأولادهم والأخوال

والأعمام لا أولادهم ، وإلى هذا ذهب المادوية والخنفية مستدلين بالحديث . وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء ، وقياسا للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده ، وزاد مالك : الإخوة والأخوات قياسا على الآباء وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي « فيشترية فيعتقه ، فلا يعتق أحد إلا بالإعتاق عنده » وهذا الحديث كما عرفت وقد صححه أئمة فاعمل به متعين ، وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحمل « فيعتقه » على المعنى المجازي كما قاله اجمهور ، فلا يكون فيه حجة لداود .

٩ - (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رجلا أعتق ستة ممالك له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة ، وقال له قولنا شديدا) وهو ما رواه النسائي وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال « لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبوع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث . وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد . وإنما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم ، فقال مالك : يعتبر التقويم ، فاذا كانوا ستة أعبد أعتق الثلث بالقيمة ، سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل أو أكثر ، وذهب البعض إلى أن الاعتبار العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة الستة الأعبد . وخالف المادوية والخنفية وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه ، ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة . قالوا : وهذا الحديث آحادى خالف الأصول ، وذلك لأن السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق ، فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع ، وإذا لم يكن له مال وجب أن ينفذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه . ورد بأن الحديث الآحادى من الأصول ، فكيف يقال إنه خالف الأصول ؟ وأوسلم فن الأصول أنه لا يدخل ضررا على الغير وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين ، وإذا جمع العتق في شخصين كما في مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث ، ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فانه يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقا ، ثم إذا أريد القسمة تعينت الأنصباء بالقرعة اتفاقا .

١٠ - (وعن سفينة رضى الله عنه) بالسین المهملة ففاء فثناة تحتية فنون (قال : كنت مملوكا لأم سلمة ، فقالت : أعتقتك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عشت . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم) الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتق ، وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط . ووجه أدلته أنه علم أنه صلى الله عليه وسلم ؛ ذلك إذ الخدمة له . وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين . قال في نهاية المجتهد : لم يختلفوا في أن عبدا إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته ، وبهذا قالت المادوية والخنفية .

١١ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لئنما

الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ . متفق عليه) في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية ، وأفادت كلمة إنما الحصر وهو إثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن عداه ، فاستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام خلافا للهادوية والحنفية .

١٢ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لِحِمَّةٍ) في القاموس : بضم اللام وفتحها في النسب والثوب (كَلْحِمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ . رواه الشافعي ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ) يريد أنه فيهما بلفظ « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته » أخرجه البخارى من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وأخرجه مسلم من هذه الطريق وقال الترمذى بعد تخريجهم حسن صحيح ، ومعنى تشبيهه بلحمة النسب أنه يجرى الولاء مجرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشئ الواحد كما يفيد كلام النهاية . والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء ولا هبته ، فان ذلك أمر معنوى كالنسب ولا يتأتى انتقاله كالأبوة والأخوة لا يتأتى انتقالهما ، وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فهى الشرع عن ذلك ، وعليه جماهير العلماء . وروى عن بعض السلف جواز بيعه ، وعن آخرين منهم جواز هبته ، وكأنهم لم يطلعوا على الحديث أو حملوا النهى على التنزيه وهو خلاف أصله .

باب المدبر والمكاتب وأم الولد

المدبر اسم مفعول : وهو الرقيق الذى علق عتقه بموت مالكة ، سمي بذلك لأن مالكة دبر ذنابه وأخرته . أما دنياه فاستمرار انتفاعه بخدمة عبده . وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق . والمكاتب اسم مفعول أيضا ، هو من وقعت عليه الكتابة . وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا أو نحوه من مالك أو نحوه وهو على خلاف القياس عند من يقول إن العبد لا يملك . وأم الولد تقدم ذكرها في كتاب البيع .

١ - (وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا) اسمه مذكور كما في رواية مسلم ، وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبى داود والنسائى أن اسمه أبو مذكور ، واسم غلامه أبو يعقوب (من الأنصار أعتق غلاما له) اسمه يعقوب كما في مسلم أيضا (عن دبر) بضم الدال المهملة وبضم الموحدة وسكونها (ولم يكن له مال غيره ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، متفق عليه . وفى لفظ البخارى : فاحتاج . وفى رواية النسائى) أى عن جابر (وكان عليه دين ، فباعه بثمانمائة درهم ، فأعطاه وقال : اقْضِ دَيْنَكَ) الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته . واختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث ؟ فذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من الثلث ، وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال .

استدل الجمهور بقياسه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت ، وبحديث ابن عمر مرفوعا « المدبر من الثلث » ورد الحديث بأنه جزم أئمة الحديث بضعفه وإنكاره وأن رفعه باطل ، وإنما هو موقوف على ابن عمر . وقال البيهقي الصحيح أنه موقوف . وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسل « أن رجلا أعتق عبدا له عن دبر فجعله صلى الله عليه وسلم من الثلث » وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفا . واستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها بما يخرج الإنسان من ماله في حال حياته . ودليل الأولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف ، ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة . وفي الحديث دليل على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقته أو قضاء دينه . ذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا مستدلين بقوله تعالى - أوفوا بالعقود - ورد بأنه عام خصصه حديث الكتاب . وذهب آخرون منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر ويشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصى باع ما أوصى به وكذلك مع استغنائه . قالوا : والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة ، وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه ، وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الأول .

٢ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **المُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ** . أخرجه أبو داود بإسناد حسن ، وأصله عند أحمد والثلاثة ، وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها لا تخلو عن مقال . قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب : لأعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من من رضى من أهل العلم يثبت ، وعلى هذا فتيا المفتين . والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بما كتب عليه فهو عبد له أحكام المالك وإلى هذا ذهب الجمهور والمهادوية والخنفية والشافعية ومالك . وفي المسألة خلاف ، فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط . ويروى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى . ودليله ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقى دية عبد » قال البيهقي : قال أبو عيسى : فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي . واختلف على عكرمة فيه ، ورواية عكرمة عن علي مرسلة ، وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة وروى عن علي من طرق مرفوعا وموقوفا . قلت : فقد ثبت له أصل إلا أنه قد عارضه حديث الكتاب ، وقول الجمهور دليله الحديث ، وإن كان ما خلت طرقه عن قادح إلا أنه أيده آثار سلفية عن الصحابة ، ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزول ملكه إلا بما قد رضى به من تسليم ما عنده عبده ، فالأقرب كلام الجمهور .

٣ - (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان لإحداكن مَكاتَبٌ وكانَ عندهُ ما يُؤدِّي فلتَحْتَجِبْ مِنْهُ . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذي) وهو دليل على مسئلتين : الأولى أن المكاتب إذا صار معه جميع

مال المكاتب فقد صار له مال للأحرار فاحتجب منه سيده إذا كان مملوكا لامرأة ، وإن لم يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب . وقد جمع بينهما الشافعي فقال : هذا خاص بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو احتجابهن عن المكاتب وإن لم يكن قد سلم مال الكتابة إذا كان واجدا له ، وإلا منع من ذلك كما منع سودة من نظر ابن زمعة إليها مع أنه قد قال « الولد للفراش » . قلت : ولك أن تجمع بين الحديثين بأن المراد أنه قن إذا لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهما . وحديث أم سلمة في مكاتب واجد لجميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه . وأما حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها « إذا كتبت إحداكن عبدا فليرها ما بقي عليه شيء من كتابته ، فإذا قضاه فلا تكلمه إلا من وراء حجاب » فإنه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب . المسئلة الثانية دل بمفهومه على أنه يجوز لمملوك المرأة النظر إليها ما لم يكتبها ويجد مال الكتابة ، وهو الذي دل له منطوق قوله تعالى - أو ما ملكت أيمانهم - في سورة النور وفي سورة الأحزاب ، ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة لما تقنعت بثوب ، وكانت إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها ، وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلأمك » أخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس . وأخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال : كان العبيد يدخلون على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، يريد مماليكهن . وفي تفسير البيان للأوزاعي أن رؤية المملوك لمالكته المنصوص : أي للشافعي ، وذكر الخلاف لبعض الشافعية ورده وهو خلاف ما نقلنا عنه أولا ، فيحتمل أن ذلك قول له ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي . وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى أن المملوك كالأنجبى ، قالوا : يدل له صحة تزويجها إياه بعد العتق . وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به ، وعن الآية بأن المراد بما ملكت أيمانهم المملوكات من الإماء للحرائر وخصهن بالذكر رفعا لتوهم مغايرتهن للحرائر في قوله تعالى - أو نسائهن - إذ الإماء لسن من نسائهن . ولا يخفى ضعف هذا وتكلفه والحق بالاتباع أولى .

٤ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يُودَى بضم حرف المضارعة مبنى للمجهول من وداه يديه (المَكَاتِبُ بِقَدَرٍ مَا عَسَى مِنْهُ دِيَّةُ الْخُرِّ وَبِقَدَرٍ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَّةُ الْعَبْدِ . رواه أحمد وأبو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشرحه من الشرح ، وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابته فتبعض دية إن قتل ، وكذلك الحد وغيره من الأحكام التي تنصف وهذا قول الهادوية وذهب على عليه السلام وشريح إلى أنه يعتق كله إذا سلم قسطا من مال الكتابة . وعن على عليه السلام رواية مثل كلام الهادوية ، واستدل من قال لا تبعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم لحديث ابن عمر « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » إلا أنه موقوف ، وقد رفعه ابن قانع وأعله بالانقطاع ، وأخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أبو داود

والنسائي لكن قال الشافعي : لم أر من رضى من أهل العلم يشبه كما تقدم . وقد أخرج
أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن عباس مرفوعين بلفظ « المكاتب
يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر ما أعتق » ولا علة له ، وهو يؤيد حديث
الكتاب ، ولعله هو . وإنما اختلف لفظه . وتقدم الخلاف في المسألة وبين الراجح منها .

٥ - (وعن عمرو بن الحارث) هو عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بكسر الضاد
المعجمة وراء خفيفة ، عداة في أهل الكوفة ، روى عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره
(أخى جويرية أم المؤمنين رضى الله عنهما قال : ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
موته درهما ولا دينارا ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة .
رواه البخارى) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من تنزهه عن الدنيا
وأدناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لأنه متفرغ للإقبال على تبليغ ما أمر به
وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه إليه وما يرضاه . وقوله « ولا عبدا ولا أمة » وقد قدمنا
أنه صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يمت وعنده مملوك . والأرض التى جعلها
صدقة قال أبو داود : كانت نخل بنى النضير لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة أعطاه
الله إياها فقال « ما أفاء الله على رسوله » فأعطى أكثرها المهاجرين وبقى منها صدقة رسول الله
صلى الله عليه وسلم التى فى أيدي بنى قاطمة . ولأبى داود أيضا من طريق ابن شهاب كانت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخير وفلك ، فأما بنو النضير
فكانت حبسا لنوائيه ، وأما فلك فكانت حبسا لأبناء السبيل ، وأما خير فجزأها بين المسلمين
ثم قسم جزءا لنفقة أهله وما فضل منه جعله فى فقراء المهاجرين .

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أَيُّمَا أُمَّةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدٍهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ » . أخرجه ابن ماجه والحاكم
بإسناد ضعيف) إذ فى سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جدا (ورجع جماعة وفقه
على عمر رضى الله عنه) الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها ، وعليه دل الحديث
الأول حيث قال ولا أمة ، فانه صلى الله عليه وسلم توفى وخلف مارية القبطية أم إبراهيم ،
وتوفيت فى أيام عمر ، فدل أنها عتقت بوفاة صلى الله عليه وسلم ، ولأجل هذا الحكم ذكر
المصنف الحديث الأول ، وتقدم الكلام فى أم الولد مستوفى فى كتاب البيع .

٧ - (وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ
أَعَانَ مَجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ (الغارم : الذى يلتزم ما ضمنه وتكفل
به ويؤديه قاله فى النهاية) أَوْ مَكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ . رواه
أحمد وصححه الحاكم) فيه دليل على عظم أجر هذه الإعانة لمن ذكر ، وذكر هنا لأجل
المكاتب . وقد قال تعالى فى المكاتب - فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى
آتاكم - وقد أخرج النسائي من حديث علي رضى الله عنه مرفوعا أنه صلى الله عليه وسلم

قال : في الآية ريع الكتابة ، (١) قال النسائي : والصواب وقفه . وقال الحاكم في رواية الرفع صحيح الإسناد ، وقد فسرقوله تعالى - وفي الرقاب - باعانة المكاتبين . وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام أنه قال : أمر الله السيد أن يدع الريع للمكاتب من ثمنه ، وهذا تعلية من الله وليس بفريضة ، ولكن فيه أجر .

كتاب الجامع

أى الجامع لأبواب ستة : الأدب ، البر والصلة ، الزهد والورع ، الترهيب من مساوى الأخلاق والترغيب في مكارم الأخلاق ، الذكر والدعاء . الأول :

باب الأدب

١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حق المسلم على المسلم ستة : إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فانصحه ، وإذا عطس فحمد الله فشمته) بالسین المهملة والشين المعجمة (وإذا مريض فعده ، وإذا مات فاتبعه . رواه مسلم) وفي رواية له خمس أمقط ممن عده هنا « وإذا استنصحك فانصحه » والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم ، والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجبا أو مندوبا ندبا مؤكدا شيئا بالواجب الذى لا ينبغي تركه ويكون استعماله فى المعنيين من باب استعمال المشترك فى معنيه ، فان الحق يستعمل فى معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي . فالأولى من الست : السلام عليه عند ملاقاته لقوله « إذا لقيته فسلم عليه » والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الابتداء بالسلام سنة وأن رده فرض ، وفى صحيح مسلم مرفوعا الأمر بإفشاء السلام وأنه سبب للتحاب ، وفى الصحيحين « أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف » قال عمار : ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان : إنصاف من نفسك ، وبذل السلام للعالم ، والإنفاق من الإقتار . ويألفها من كلمات ما أجمعها للخير . والسلام اسم من أسماء الله تعالى ، فقوله السلام عليكم أى أنتم فى حفظ الله ، كما يقال الله معك والله يصحبك ، وقيل السلام بمعنى السلامة : أى سلامة الله ملازمة لك . وأقل السلام أن يقول السلام عليكم ، وإن كان المسلم عليه واحدا يتناوله وملائكته ، وأكمل منه أن يزيد بركة الله وبركاته ، ويجزيه السلام عليك وسلام عليك بالإفراد والتنكير ، فان كان المسلم عليه واحدا وجب الرد عليه عينا ، وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية فى حقهم ، ويأتى قريبا لحديث (١) الآية ليس فيها تعرض لمقدار ما يعطى إنما فيها الأمر بالمساعدة فقط ، ولهذا صوب وقفه .

« يميز عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويميز عن الجماعة أن يرد أحدهم »
وهذا هو سنة الكفاية ، ويشترط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول ،
ويأتي حديث « أنه يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير »
ويؤخذ من مفهوم قوله « حق المسلم على المسلم » أنه ليس للذي حتى في رد السلام وما ذكر
معه ، ويأتي حديث « لا تبدموا اليهود والنصارى بالسلام » ويأتي فيه الكلام . وقوله
« إذا لقيت » يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقه ، لكنه قد ثبت حديث « إذا قعد أحدكم
فليسلم وإذا قام فليسلم ، وليست الأولى بأحق من الآخرة » فلا يعتبر مفهوم إذا لقيت ثم المراد
يلقيه وإن لم يطل بينهما الافتراق لحديث أبي داود « إذا لقي أحدكم صاحبه فليسلم عليه »
فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه » وقال أنس : كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتأشون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا يمينا وشمالا ، فإذا التقوا من
ورثها يسلم بعضهم على بعض : والثانية « وإذا دعاك فأجبه » ظاهره عموم حقبة الإجابة
في كل دعوى يدعوه لها ، وخصها العلماء بإجابة دعوى الولية ونحوها والأولى أن يقال :
إنها في دعوى الولية واجبة وفيها عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجب في الأولى دون
الثانية . والثالثة : قوله « وإذا استنصحك » أي طلب منك النصيحة « فانصحه » دليل على
وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له ، وظاهره أنه لا يجب نصيحة إلا عند طلبها ،
والنصح بغير طلب مندوب لأنه من الدلالة على الخير والمعروف . الرابعة : قوله « وإذا
عطس فحمد الله فشمته » بالسعين المهملة والشين المعجمة . قال ثعلب يقال شمت العاطس
وسمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السميت المستقيم ، قال : والأصل فيه السين المهملة
فقلبت شيئا معجمة . فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد . وأما الحمد على
العطاس فما في الحديث دليل على وجوبه : وقال النووي : إنه متفق على استحبابه ، وقد
جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العطاس فيما أخرجه البخاري من حديث
أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه
أو صاحبه يرحمك الله ، وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم » وأخرجه أيضا أبو داود وغيره
باسناد صحيح ، وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، وليقل له أخوه وصاحبه يرحمك الله ،
ويقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم » أي شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور .
وذهب الكوفيون أنه يقول : يغفر الله لنا ولكم . واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن
مسعود ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وقيل يتخير أي اللفظين ، وقيل يجمع
بينهما . وإلى وجوب التشميت لمن ذكر ذهب الظاهرية وابن العربي وأنه يجب على كل
سامع . ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة « إذا عطس أحدكم وحد
الله كان حقا على كل مسلم يسمعه أن يقول يرحمك الله » وكأنه مذهب أبي داود صاحب
السنن ، فانه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة فسمع عاطسط ، الشاعلي

فاكثرى قارباً بدرهم حتى جاء إلى العاطس فشتمه ثم رجع ، فسئل عن ذلك فقال :
 لعله يكون مجاب الدعوة ، فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول لأهل السفينة : إن أبا داود اشترى
 الجنة من الله بدرهم انتهى (١) . ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن
 يراه واجباً . قال النووي : ويستحب لمن عطس فلم يحمد أن يذكر الحمد ليحمد فيشتمه
 وهو من باب النصيح والأمر بالمعروف . ومن أذاب العاطس على ما أخرجه الحاكم والبيهقي
 من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها
 صوته » وأن يزيد بعد الحمد لله كلمة رب العالمين فإنه أخرج الطبراني من حديث ابن عباس
 « إذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب العالمين ، فإذا قال أحدكم رب العالمين
 قالت الملائكة رحمك الله » وفيه ضعف . ويشرع أن يشتمه ثلاثاً إذا كرر العطاس ولا يزيد عليها لما
 أخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً « إذا عطس أحدكم فليشتمه جليسه ، فإن زاد على ثلاث
 فهو مزكوم ولا يشتم بعد ثلاث » قال ابن أبي جرة : في الحديث دليل على عظمة نعمة
 الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على
 عبده ، فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس ، ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه ،
 ثم الدعاء بالخير لمن شتمه بعد الدعاء منه له بالخير . ولما كان العاطس قد حصل له
 العطاس نعمة ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أذواء ،
 شرع له حمد الله على هذه النعمة من بقاء أعضائها على هيئتها والتثامها بعد هذه الزلزلة التي
 هي للبدن كزلزلة الأرض لها . ومفهوم الحديث أنه لا يشتم غير المسلم كما عرفت .
 وقد أخرج أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال « كان
 اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجون أن يقول لهم : يرحمكم
 الله ، فيقول : يهديكم الله ويصلح بالكم » ففيه دليل أنه يقال لهم ذلك ولكن إذا حمدوا .
 الخامسة : قوله « إذا مرض فعده » ففيه دليل على وجوب عيادة المسلم للمسلم وجزم
 البخاري بوجوبها ، قيل يحتمل أنها فرض كفاية ، وذهب الجمهور إلى أنها مندوبة ،
 ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب ، قال المصنف : يعني على الأعيان . وإذا كان
 حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه ، وسواء فيه القريب وغيره ،
 وهو عام لكل مرض ، وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد
 ابن أرقم « قال : عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع بعيني » وصححه الحاكم
 وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وظاهر العبارة ولو في أول المرض إلا أنه قد أخرج
 ابن ماجه من حديث أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود إلا بعد ثلاث » وفيه

(١) إذا كان أبو داود قد سمع العاطس وهو في السفينة فلم يشتمه وهو فيها وفي إمكانه
 أن يسمعه صوته كما أسمعته ذلك عطاسه من غير إجهاد ؟ وكيف يستحق الجنة في مقابلة ذلك
 للدرهم الذي أنفق في غير مصلحة ، وهل الجنة ثمنها درهم ؟ ألا إن ثمنها الإيمان . العمل
 للصالح وتطهير النفوس وحسن الخلق .

رو متروك . ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يعاد الذمى ، إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم عاد خادمه الذمى وأسلم ببركة عيادته ، وكذلك زار عمه أبا طالب فى مرض موته وعرض عليه كلمة الاسلام . السادسة : قوله « وإذا مات فاتبعه » دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف .

٢ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ) وقوله (فَهَوَ أَجْدَرُ) بالجيم والدال المهملة فراء أحق (أَنْ لَا تَزْدَرُوا) تحتقروا (نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) عله للأمر والنهى معا (متفق عليه) الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة ، والمراد هو أسفل من الناظر فى الدنيا ، فينظر إلى المبتلى بالأسقام وينتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التى هى أصل كل إنعام ، وينظر إلى من فى خلقه نقص من عى أو صمم أو بكم ، وينتقل إلى ما فيه من السلامة عن تلك العاهات التى تجلب الهم والغم ، وينظر إلى من ابتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق ، ويعلم أنه قد فضل بالإقلال وأنعم عليه بقلّة تبعه الأموال فى الحال والمآل ، وينظر إلى من ابتلى بالفقر المدقع أو بالدين المفضّع ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمرين وتقر بما أعطاه ربه العين ، وما من مبتلى فى الدنيا بخير أو شر إلا ويجد من هو أعظم منه بلية فيتسلى به ويشكر ما هو فيه مما يرى غيره ابتلى به ، وينظر من هو فوقه فى الدين فيعلم أنه من المفرطين . فبالنظر الأول يشكر ماله عليه من النعم ، وبالنظر الثانى يستحي من مولاه ويقرع باب المتاب بأنامل الندم فهو بالأول مسرور لنعمة الله وفى الثانى منكسر النفس حياء من مولاه . وقد أخرج مسلم من حديث أبى هريرة مرفوعاً « إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه فى المال والخلق فليَنظر إلى من هو أسفل منه » .

٣ - (وعن النّوّاس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سميان) بفتح السين المهملة وكسرهما وبالعين المهملة . ورد سميان الكلّابى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجه ابنته وهى التى تعوذت من النبى صلى الله عليه وسلم . سكن النّوّاس الشام وهو معدود منهم ، وفى صحيح مسلم نسبته إلى الأنصار . قال المازرى والقاضى عياض : والمشهور أنه كلّابى ولعله حليف الأنصار (قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر والإثم فقال : البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ ، والإثمُ ما حاكَّ فى صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْكَ النَّاسُ . أخرجه مسلم) قال النّوّى : قال العلماء : البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدقة وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة وبمعنى الطاعة ، وهذه الأمور هى مجامع حسن الخلق . وقال القاضى عياض : حسن الخلق مخالقة الناس بالجميل والبشر والتودد لهم والإشفاق عليهم واحتمالهم والحمل عنهم والصبر عليهم فى المكاره وترك الكبر والاستطالة عليهم ومجانبة الغلظة والغضب والمؤاخذة ، وحكى فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب ؟

قال : والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلق والافتداء بغيره . وقال الشريف في التعريفات : قيل حسن الخلق هيئة راسخة تصلو عنها الأفعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى إعمال فكر وروية انتهى . قيل ويجمع حسن الخلق قوله صلى الله عليه وسلم « طلاقة الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق » وقوله « والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس » أى تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه لالوم فيه ؟ أو تركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً . ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في إباحته . وفي معناه حديث « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » أخرجه البخارى من حديث الحسن بن على . وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس إدراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله .

٤ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان) المناجاة المشاورة والمسارة (دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) وعلمه بقوله (من أجل أن ذلك يحزنه) من أحزن يحزن مثل أخرج يخرج ، أو من حزن يحزن بضم الزاى (متفق عليه ، واللفظ لمسلم) فيه النهى عن تناجى الاثنين إذا كان معهما ثالث إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لا تنفاء العلة التى نص عليها وهى أنه يحزنه انفراده وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسر أو يوهمه أن الخوض من أجله . ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن انفراد اثنين بالمناجاة لفقد العلة . وظاهره عام لجميع الأحوال فى سفر أو حضر ، وإليه ذهب ابن عمر ومالك وجمهور العلماء ، وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه . وأما الآيات فى سورة المجادلة فهى فى نهى اليهود عن التناجى كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد فى قوله تعالى - ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى - قال اليهود : وأخرج ابن أبى حاتم عن مقاتل بن حيان قال « كان بين اليهود وبين النبي صلى الله عليه وسلم موادة ، فكانوا إذا مر بهم رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلسوا يتناجون بينهم ، حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون بقتله أو بما يكره المؤمن ، فإذا رأى المؤمن ذلك خشيم فترك طريقه عليهم ، فهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن النجوى فلم ينتهوا فأنزل الله - ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى - » .

٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقيم الرجل الرجل من جلسه ثم يجلس فيه ولكن تفسحوا وتوسعوا . متفق عليه) وفى اللفظ لمسلم « لا يقيم » بصيغة النهى مؤكداً ، فلفظ الخبر فى هذا الحديث الذى أتى به المصنف فى معنى النهى ، وظاهره التحريم ، فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره للصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ، ويحرم على غيره أن يقيمه منه ، إلا أنه قد أفاد حديث « من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به » أخرجه مسلم أنه إذا

كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره ثم فارقه لأى حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه ، وإلى هذا ذهب الهادي والشافعية وقالوا : لافرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أولا فإنه أحق به ، قالوا : وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها . والحديث يشمل من قعد في موضع مخصوص لتجارة أو حرفة أو غيرها . قالوا : وكذلك من اعتاد في المسجد محلا يدرس فيه فهو أحق به . قال المهدي : إلى العشي . وقال الغزالي : إلى الأبد ما لم يضرب وأما إذا قام القاعد من محله لغيره فظاهر الحديث جوازه . وروى عن ابن عمر أنه كان إذا قام له الرجل من مجلسه لا يقعد فيه ، وحمل على أنه تركه تورعا لجواز أنه قام له حياء من غير طيبة نفس .

٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها) غيره الأول بفتح حرف المضارعة من لعق ، والثاني بضمه من ألعق (متفق عليه) والحديث دليل على عدم تعيين غسل اليد من الطعام وأنه يجزئ مسحها (١) ، وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو إلحاقها الغير ، وعمله في الحديث « أنه لا يدري في أى طعامه البركة » كما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم « أمر بلعق الأصابع والصفحة » وقال « إنكم لاتدرون في أى طعامكم البركة » وكذلك أمر صلى الله عليه وسلم بالتقاط اللقمة ومسحها وأكلها ، كما في رواية لمسلم أيضا بلفظ « إذا وقعت لقمة أحدكم فليسط ما كان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان » وهذه الأمور من اللعق والإلحاق ولعق الصفحة وأكل ما يسقط ظاهر الأوامر وجوبها ، وإلى هذا ذهب أبو محمد بن حزم ، وقال إنها فرض . والبركة : هى النماء والزيادة وثبوت الخير ، والمراد هنا ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك ، وهذه البركة قد يكون في لعق يده أو لعق الصفحة أو أكل ما يسقط من لقمة ، وإن كان علل أكل الباقط بأنه لا يدعها للشيطان . والمراد من قوله « يده » هو أصابع يده الثلاث ، كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل بثلاث أصابع ولا يزيد الرابعة والخامسة إلا إذا احتاجهما بأن يكون الطعام غير مشد ونحوه . وقد أخرج سعيد بن منصور « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس » وهو مرسل . وفيه دلالة على أنه لا بأس باللعق الغير أصابعه من زوجة وخادم وولد وغيرهم ، فان تجست اللقمة الساقطة فيزبل ما فيها من نجاسة إن أمكن وإلا أطعمها حيوانا ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على جواز إطعام المتنجس وعليه إجماع الأمة فعلا خلفا عن سلف ، وتقديم الكلام في ذلك

(١) النظافة من الدين ، ولما كان الماء قليلا عند العرب أمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بلعق الأصابع قبل مسحها حتى لا يلوثوا ما يمسحون فيه ، وكذلك كل من ليس لديهم ماء يلعقون الأصابع ثم يمسحونها في المناشف ، وأمرهم بلعق الصفحة تنظيفا لها ، فلأن هنالك الماء غسلت فالمدار كله في هذه الأمور على تحقيق النظافة من أسهل الطرق إليها .

٧ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ . متفق عليه ، وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي) بل هو في البخارى . وقال المصنف : لأنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه ، وظاهر الأمر الوجوب . وقال المازرى : إنه للندب ، قال فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركا للمستحب والآخر فاعلا للسنة . قلت : والأصل في الأمر الوجوب وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البداءة بالسلام . والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير . قال ابن بظال عن المهلب : وإنما شرع للصغير أن يبتدئ الكبير لأجل حق الكبير ، ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له : ولو تعارض الصغير المعنوى والحسى كأن يكون الأصغر أعلم مثلا . قال المصنف : لم أرفيه نقلا والذي يظهر اعتبار السن ، لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز ، وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد . قال المازرى : لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان راكبا ، فإذا ابتداه بالسلام أمن منه وأنس إليه ، أو لأن التصرف في الحاجات أمهانا فصار للقاعد مزية ، فأمر المار بالابتداء ، أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للمشقة عليه ، وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير ، وذلك لفضيلة الجماعة ، أو لأن الجماعة لو ابتدءوا لخيف على الواحد الزهو ، فاحتيط له ، فلو مر جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير . قال المصنف : لم أرفيه نصا ، واعتبر النووى المروى ، فقال : الوارد يبدأ سواء كان صغيرا أو كبيرا . وذكر الماوردى أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض ، لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذى خرج لأجله وخرج به عن العرف . وفيه شرعية ابتداء الراكب على الماشى ، وبذلك لأن للراكب مزية على الماشى ، فعوض الماشى بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطا على الراكب من الزهو لو حاز الفضيلتين . وأما إذا تلاقى راكبان أو ماشيان فقد تكلم فيها المازرى فقال : يبدأ الأدنى منهما على الأعلى قلدا في الدين لإجلالاً لفضله ، لأن فضيلة الدين مرغّب فيها في الشرع ، وعلى هذا لو التقي راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والفرس فيبدأ راكب الفرس أو يكتفى بالنظر إلى أعلاههما قلدا في الدين فيبدأ الذى هو أدنى الذى هو فوقه والثانى أظهر كما لا ينظر من يكون أعلاههما قلدا من جهة الدنيا إلا أن يكون سلطانا يخشى منه ، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء ، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام كما ثبت في حديث المهاجرين . وقد أخرج البخارى في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر « الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل » وأخرج الطبرانى بسند صحيح عن الأغر المزنى قال : قال أبو بكر : لا يسبقك أحد بالسلام . وأخرج الترمذى من حديث أنى أمانة مرفوعا « إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام » وقال حسن والطبرانى في حديث « قلنا يا رسول الله إنا نلتقى فأينا يبدأ بالسلام ؟ قال : أطوعكم لله تعالى »

٨ - (وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . يُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ ، وَيُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ . رواه أحمد والبيهقي) فيه أنه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا . قال النووي : يستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلاء أو في الحمام أو نائما أو ناعسا أو مصليا (١) أو مؤذنا ما دام متلبسا بشيء مما ذكر إلا أن السلام على من كان في الحمام إنما كره إذا لم يكن عليه إزار وإلا فلا كراهة . وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالإنصات ، فلو سلم لم يجب الرد عليه عند من قال : الإنصات واجب ، ويجب عند من قال إنه سنة ، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد . وأما المشتغل بقراءة القرآن ، فقال الواحدي : الأولى ترك السلام عليه ، فان سلم كفاه الرد بالإشارة وإن رد لفظا استأنف الاستعاذة وقرأ . قال النووي : فيه نظر . والظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد ، ويندب السلام على من دخل بيتا ليس فيه أحد لقوله تعالى - فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم - الآية . وأخرج البخاري في الأدب المفرد وابن أبي شيبة باسناد حسن عن ابن عمر رضي الله عنه « يستحب إذا لم يكن في البيت أحد أن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه : فان ظن المار أنه إذا سلم على القاعد لا يرد عليه فانه يترك ظنه ويسلم فلعل ظنه يخطئ ، فانه إن لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك . وأما من قال : لا يسلم على من ظن أنه لا يرد عليه لأنه يكون سببا لتأثير الآخر فهو كلام غير صحيح ، لأن المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هذا ذكر معناه النووي . وقال ابن دقيق العيد : لا ينبغي أن يسلم عليه ، لأن توريط المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه ، وامثال حديث الأمر بالإفشاء يحصل مع غير هذا (٢) ، فان قيل هل يحسن أن يقول : رد السلام فانه واجب ؟ قيل نعم ، فانه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيجب فان لم يجب حسن أن يحلله من حق الرد .

٩ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ . أخرجه مسلم) ذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام . وهو الذي دل عليه الحديث إذ أصل النهي التحريم . وحكن عن بعض الشافعية أنه يجوز الابتداء لهم بالسلام ، ولكن يقتصر على قول السلام عليكم ، وروى عن ذلك ابن عباس (١) في هذا نظر فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيرد بالإشارة ولم ينكر ذلك .

(٢) الإصرار على عدم رد السلام معصية ، فالذي ينبغي لإلقاء السلام عليه تذكيرا له بالواجب وعساه يجيب ، يرشد إلى ذلك قوله تعالى - وإذا قالت أمة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم - إلى - قالوا معذرة إلى ربكم ولعلمهم يتقون - .

وغيره . حكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك ، لكن للضرورة والحاجة ، وبه قال علقمة والأوزاعي ، ومن قال لا يجوز يقول : إن سلم على ذمي ظنه مسلماً ثم بان له أنه يهودي فينبغي أن يقول له رد على سلامي . وروى عن ابن عمر أنه فعل ذلك والغرض منه أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة . وعن مالك أنه لا يستحب أن يسترده ، واختاره ابن العربي . فان ابتدأ الذي مسلماً بالسلام ففي الصحيحين عن أنس مرفوعاً « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سلم عليكم اليهود فانما يقول أحدهم السام عليك ، فقل وعليك » وإلى هذه الرواية بائبات الواو ذهب طائفة من العلماء ، واختار بعضهم حذف الواو لثلاث يقتضي التشريك ، وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع . وقال الخطابي : عامة المحدثين يرون هذا الحرف وعليكم بالواو ، وكان ابن عينة يرويه بغير الواو وقال الخطابي : وهذا هو الصواب . قلت : وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان . وفي قوله « فقولوا وعليك » وقولوا وعليكم ما يدل على إيجاب الجواب عليهم في السلام ، وإليه ذهب عامة العلماء . ويروى عن آخرين أنه لا يرد عليهم ، والحديث يدفع ما قالوه . وفي قوله « فاضطروهم إلى أضيقه » دليل على وجوب ردهم عن وسط الطرقات إلى أضيقتها (١) ، وتقدم فيه الكلام .

١٠ - (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ** ، وَإِذَا قَالَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بِالْكُم . أخرجه البخاري) تقدم فيه الكلام ، ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب .

١١ - (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِماً** . أخرجه مسلم) وتامه « فن نسي فليستق » من التي . وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً ، فقال : مه ، قال له ، فقال : **أيسرك أن يشرب معك الهر ؟** قال لا ، قال : قد شرب معك من هو شر منه الشيطان » وفيه راو لا يعرف ، ووثقه يحيى بن معين . والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً لأنه الأصل في النهي (٢) وإليه ذهب ابن حزم . وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى وآخرون إلى أنه مكروه ، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو »

(١) ليس الغرض المعاكسة ، وإنما الغرض من ذلك الدلالة على أن المسلمين لا يرضون لهم أن يبقوا على دينهم بعد أن جاءت هذه الشريعة الخفيفة السمحاء ، بل يحبون لهم ما أحسوا لأنفسهم من الدخول في هذا الدين .

(٢) لا يصح مطلقاً أن يكون النهي هنا للتحريم بعد أن ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم مشرب قائماً ، وهل ينهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن المحرم ثم يفعله ؟ هذا ما لا يكون اهـ .

فاتم ، وفي صحيح البخارى « أن عليا عليه السلام شرب قائما ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت ، فيكون فعله صلى الله عليه وسلم بيانا لكون النهى ليس للتحريم . وأما قوله « فليستق » ، فانه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس من شرب قائما أن يستق ، وكانهم حملوا الأمر أيضا على الندب .

١٢ - (وعنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين ، وإذا نزع) أى نعله (فليبدأ بالشمال ، ولتكن اليمنى أولهما تنعل وأخيرهما تنزع . أخرجه مسلم إلى قوله : بالشمال ، وأخرج باقية مالك والترمذى وأبو داود) ظاهر الأمر الوجوب ، ولكنه ادعى القاضى عياض الإجماع على أنه للاستحباب . قال ابن العربى : البداءة باليمين مشروعة فى جميع الأعمال الصالحة لفصل اليمين حسا فى القوة وشرعا فى الندب إلى تقديمها . قال الحلبي إنما يبدأ بالشمال عند الخلع لأن اللبس كرامة لأنه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدئ بها فى اللبس وأخرت فى النزاع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر . وقال ابن عبد البر : من بدأ فى الانتعال باليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكنه لا يحرم عليه لبس نعليه . وقال غيره : ينبغى أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين . ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع إذا بدأ باليسرى ثم يستأنف لبسهما على الترتيب المشروع لأنه قد فات محله . وهذا الحديث لا يدل على استحباب الانتعال ، لأنه قال « إذا انتعل أحدكم » ولكنه يدل عليه ما أخرجه مسلم « استكثروا من النعال ، فإن الرجل لا يزال راكبا ما انتعل » أى يشبه الراكب فى خفة المشقة وقلة النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، فان الأمر إذا لم يحمل على الإيجاب فهو للاستحباب .

١٣ - (وعنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يمش أحدكم فى نعل واحد ولينعلنهما) بضم حرف المضارعة من أنعل كما ضبطه النووى ، وضمير التثنية للرجلين وإن لم يجر لهما ذكر فانه قد ذكر ما يدل عليهما من النعل (جميعا أو ليخلعنهما) أى النعلين ، وفى رواية للبخارى « أو ليحفهما جميعا » وهوللقدمين (جميعا . متفق عليه) ظاهر النهى عن المشى فى نعل واحدة التحريم ، وحمله الجمهور على الكراهة ، فانهم جعلوا القرينة حديث الترمذى عن عائشة قالت « ربما انقطع شمع نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فشئى فى النعل الواحدة حتى يصلحها » إلا أنه رجح البخارى وقته . وقد ذكر رزين عنها قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتعل قائما ويمشى فى نعل واحدة » واختلفوا فى علة النهى ، فقال قوم : علته أن النعال تترعت لوقاية الرجل عما يكون الأرض من شوك ونحوه ، فاذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشى أن يتولى لإحدى رجله ما لا يتوق للأخرى ، فيخرج لذلك عن سجيته مشيته ولا يأمن مع ذلك العثار ، وقيل إنها مشية الشيطان . وقال البيهقى : الكراهة لما فى ذلك من الشهرة

في الملابس . وقد ورد في رواية لمسلم « إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلحها » وتقدم ما يعارضه من حديث عائشة فيحمل على الذنب . وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالحفين . وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة « لا يمش أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد » وهو عند مسلم من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس . وقال الخطابي : وكذا إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى والارتداء على أحد المنكبين دون الآخر . قلت : ولا يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل فالأولى الاختصار على محل النص .

١٤ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَنْظُرُ اللهُ إلى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيْلَاءَ) بضم الخاء المعجمة ، والمد : البطر والكبر (متفق عليه) فسرني نظر الله بنظر رحمته إليه ، أي لا يرحم الله من جرَّ ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال . وقد فهمت ذلك أم سلمة ، فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وسلم فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « يزدن فيه شبرا » قالت : إذن تنكشف أقدامهن ، قال : فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه « أخرجه النسائي والترمذي ، والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة ، والمراد جر الثوب على الأرض وهو الذي يدل له حديث البخاري « ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار » وتقييد الحديث بالخيلاء دال بمفهومه أنه لا يكون من جره غير خيلاء داخل في الوعيد ، وقد طرَّح به ما أخرج البخاري وأبو داود والنسائي أنه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث « إن إزارى يسترخى إلا أن أتعاهده » فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنك لست ممن يفعله خيلاء » وهو دليل على اعتبار المفاهيم من هذا النوع ، وقال ابن عبد البر : إن جره لغير الخيلاء مذموم . وقال النووي : إنه مكروه وهذا نص الشافعي . وقد صرحت السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال « كنت أمشي وعلى برد أجره » فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أبقي وأتقي ، فنظرت فإذا هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنما هي بردة ملحاء ، فقال : ما لك في أسوة ، قال : فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقيه » وأما ما هودون ذلك فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعبين ، ومادون الكعبين فهو حرام إن كان للخيلاء ، وإن كان لغيرها فقال النووي وغيره : إنه مكروه وقد يتجه أن يقال : إن كان الثوب على قدر لابس له لكنه يسدله فإن كان لاعتن قصد كالذي وقع لأبي بكر فهو غير داخل في الوعيد ، وإن كان الثوب زائدا على قدر لابس له فهو ممنوع من جهة الإسراف محرم لأجله ولأجل التشبه بالنساء ولأجل أنه لا يأمن أن تتعلق به النجاسة . وقال ابن العربي : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه فيقول : لا أجره خيلاء لأن النهي قد تناول له لفظا ، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه إذا صار حكمه أن يقول لا أمتثله ، لأن تلك العلة ليست في فاتها دعوى غير مسلمة بل إطالة ذيله دالة على تكبره اهـ . وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس . وقد أخرج ابن منيع

عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه « إياك وجر الإزار فان جر الإزار من الخيلة » وقد أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة وفيه قصة لعمر بن زرارة الأنصاري « إن الله لا يحب المسبل » والقصة أن أبا أمامة قال « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك . حتى سمعنا عمرو فقال : يا رسول الله إني حمش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه إن الله لا يحب المسبل » وأخرجه الطبراني عن عمرو بن زرارة وفيه « وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع أصابع تحت ركة عمرو ، وقال : يا عمرو هذا موضع الإزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال : يا عمرو وهذا موضع الإزار » الحديث ورجاله ثقات ، وحكم غير الثوب والإزار حكمهما ، وكذلك لما سأل شعبة محارب بن دثار ، قال شعبة : أذكر الإزار ، قال : ما خص إزارا ولا قميصا ، ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره . وأخرج أهل السنن إلا الترمذي عن ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الإسبال في الإزار والقميص والعمامة ، من جر منها شيئا خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » وإن كان في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال . قال ابن بطال : وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائدا على ما جرت به العادة . وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخى طرف عمامته بين كتفيه » وكذلك تطويل أكمام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبال محرم . وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة . قلت : وينبغي أن يرد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة .

١٥ - (وعنه) أي ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله . أخرجه مسلم) الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلقته ، والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسوق فضلا عن الشيطان . وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لأنه بالشمال محرم ، وقد زاد نافع : الأخذ بالإعطاء .

١٦ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة) بالخاء المعجمة ومثناة تحتية وزن عظيمة التكبر (أخرجه أبو داود وأحمد وعلقه البخاري) دل على تحريم الإسراف في المأكل والمشرب والملبس والتصدق . وحقيقة الإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ، وهو في الإنفاق أشهر . والحديث مأخوذ من قوله تعالى - كلوا واشربوا ولا تسرفوا - وفيه تحريم الخيلاء والكبر . قال عبد اللطيف البغدادي : هذا الحديث جامع لفصائل تدبير

الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ، ويؤدي إلى الإلتلاف فيضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب ، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم ، وباللدينا حيث تكسب المقت من الناس . وقد علق البخارى عن ابن عباس « كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان : سرف ومخيلة » .

باب البر والصلة

البر بكسر الموحدة : هو التوسع في فعل الخير . والبر بفتحها : المتوسع في الخيرات ، وهو من صفات الله تعالى . والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوعده عدة . في النهاية تكرر في الحديث ذكر صلة الأرحام وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم ، وكذلك إن تعدوا وأساءوا ، وضد ذلك قطعة الرحم اهـ .

١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ) مغبر صيغته أى يبسط الله (لَهُ) فِي رِزْقِهِ (أى يوسع له فيه) وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ) مثله في ضبطه ، بالسین المهملة مخففة : أى يؤخر له (فِي أَثَرِهِ) بفتح الهمزة والمثلثة فراء : أى أجله (فَلْيَصِلْ رَحْمَهُ . أخرجه البخارى) وأخرج الترمذى عن أبي هريرة « أن صلة للرحم محبة في الأهل مضافة في المال منسأة في الأجل » وأخرج أحمد عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا « صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار » وأخرج أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا « إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر ويدفع بهما ميتة السوء » وفي سنده ضعف . قال ابن التين : ظاهر الحديث : أى حديث البخارى معارض لقوله تعالى - فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون - قال : والجمع بينهما من وجهين : أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة وعمارة وقته بما ينفعه في الآخرة وصيانتة عن تضييعه في غير ذلك ، ومثل هذا ما جاء : أن النبي صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة إلى أعمار من مضى من الأمم ، فأعطاه الله ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية ، فيبقى بعده الذكر الجميل فكأنه لم يموت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذى ينتفع به من بعده بتأليف ونحوه والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح . وثانيهما أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر ، والذى في الآية بالنسبة إلى علم الله كأن يقال للملك مثل إن عمر فلان مائة إن وصل رحمه ، وإن قطعها فستون ، وقد سبق في علمه أنه يصل أو يقطع . فالذى في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذى في علم الملك هو الذى يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الإشارة بقوله تعالى - يحو الله

ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب - (١) والحو والإثبات بالنسبة إلى ما في علم الملك وما في أم الكتاب . وأما الذي في علم الله فلا محو فيه ألبتة . ويقال له القضاء المبرم ، ويقال للأول القضاء المعلق . والوجه الأول أليق فإن الأثر ما يتبع الشيء فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور ورجحه الطيبي وأشار إليه في الفائق . ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال « ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصل رحمه أنسيء له في أجله ؟ فقال : إنه ليس زيادة في عمره قال تعالى - فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون - ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده » وأخرجه في الكبير مرفوعا من طريق أخرى . وجزم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله . قال غيره : في أعم من ذلك وفي علمه ورزقه . ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقضى بأن مدة حياة العبد وعمره هي مهما كان قلبه مقبلا على الله ذاكرا له مطيعا غير عاص فهذه هي عمره ، ومتى أعرض القلب عن الله تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره ، فعلى هذا معنى أنه ينسأ له في أجله . أى يعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته ويأتى تحقيق صلة الرحم في شرح قوله :

٢ - (وعن جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يدخل الجنة قاطع . يعني قاطع رحم - متفق عليه) وأخرج أبو داود من حديث أبي بكره يرفعه « ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما ادخر الله له في الآخرة من قطيعة الرحم » وأخرج البخارى في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة يرفعه « إن أعمال أمتي تعرض عشية الخميس ليلة الجمعة ، فلا يقبل عمل قاطع رحم » وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى « إن الرحمة لا تنزل على القوم فيهم قاطع رحم » وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود « إن أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم » واعلم أنه اختلف العلماء في حد الرحم التي تجب صلتها فقبل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما بحيث لو كان أحدهما ذكرا حرم على الآخر . فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام : ولا أولاد الأخوال . واحتج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح لما يؤدى إليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلا بميراث ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أدناك أدناك » وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة سواء كان يرثه أولا . ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض : درجات بعضها أرفع من بعض ، وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجب ومنها مستحب ، فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعا ولو قصر عما يقدر عليه وينبغى له ، لم يسم واصلا . وقال القرطبي : الرحم التي توصل عامة وخاصة . فالعامة رحم الدين ، وتجب صلتها بالتوادة (١) في الاستدلال بالآية نظر فانها ذكرت في الآية الكونية فليتأمل ، ويجب أن تفهم آيات القرآن مجتمعة لامتطعة .

والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . والرحم الخاصة تزيد بالنفقة على القريب وتفقد حاله والتغافل عن زلته . وقال ابنه أبي جمر : المعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا في حق المؤمنين . وأما الكفار والفساق فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة . واختلف العلماء أيضا بأى شيء تحصل القطيعة للرحم ؟ فقال الزين العراقي : تكون بالإساءة إلى الرحم . وقال غيره : تكون بترك الإحسان لأن الأحاديث آمرة بالصلة ناهية عن القطيعة فلا واسطة بينهما ، والصلة نوع من الإحسان كما فسرنا بذلك غير واحد ، والقطيعة ضدها وهي ترك الإحسان . وأما ما أخرجه الترمذى من قوله صلى الله عليه وسلم « ليس الواصل بالمكافئ » ولكن الواصل الذى إذا قطعت رحمه وصلها » فانه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رحمه ، وهذا على رواية قطعت بالبناء للفاعل وهي رواية ، فقال ابن العربي في شرحه : المادة الكاملة في الصلة وقال الطحطاوى : معناه ليس بقطيعة الواصل وهو من قطع الصلة .

من يتفضل على صاحبه . وقال المصنف : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع ، فهم ثلاث درجات : واصل ومكافئ وقاطع . فالواصل هو الذى يتفضل ولا يتفضل عليه . والمكافئ هو الذى لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه . والقاطع هو الذى لا يتفضل عليه ولا يتفضل . قال الشارح : وبالأولى من يتفضل عليه ولا يتفضل أنه قاطع . قال المصنف : وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانيين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانيين ، فمن بدأ فهو القاطع ، فان جوزى سمي من جازاه مكافئا .

٣ - (وعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَا وَهَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قَيْلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ . متفق عليه) الأمهات جمع أمهات : لغة في الأم ، ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فأنها تعم . وإنما خصت الأم هنا إظهارا لعظم حقها ، وإلا فالأب محرم عقوقه . وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني ، وهو أن يحصل من الولد للأبوين أو أحدهما إيذاء ليس بالهين عرفا ، فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى فخالفهما بما لا يعد في العرف مخالفته عقوقا فلا يكون ذلك عقوقا ، وكذلك لو كان مثلا على الأبوين دين للولد أو حق شرعى فرافعه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقا كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكايته الأب إلى النبي صلى الله عليه وسلم في احتياجه لماله ، فلم يعد النبي صلى الله عليه وسلم شكايته عقوقا . قلت : في هذا تأمل ، فلا قوله صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لأبيك » دليل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شكايته ، ثم قال صاحب الضابط : فعلى هذا العقوق أن يؤذى الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرما من جملة الصغائر فيكون في حق الأبوين كبيرة . أو مخالفة الأمر أو النهى فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد

الواجب عليه . أو مخالفتها في سفر يشق عليهما وليس يفرض على الولد أو في غيبة طويلة فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب . أو ترك تعظيم الوالدين فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجهه فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين . وقوله « وآد البنات » بسكون الحززة ، وهو دفن البنت حية وهو محرم ، وخص البنات لأنه الواقع من العرب ، فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهية لهن . يقال : أول من فعله قيس ابن عاصم التميمي ، وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والنفقة . وقوله « منعوا وهات » المنع مصدر من منع يمنع ، والمراد منع ما أمر الله أن لا يمنع ، وهات فعل أمر مجزوم ، والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه . وقوله « وكره لكم قيل وقال » يروى بغير تنوين حكاية للفظ الفعل ، وروى منونا وهي رواية في البخاري : قولا وقالا ، على النقل من الفعلية إلى الاسمية والأول أشهر ، والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل ، وقال فلان كذا وكذا ، وإنما نهى عنه لأنه من الاشتغال بما لا يعنى المتكلم ، ولكونه قد يتضمن الغيبة والنميمة والكذب ، ولا سيما مع الإكثار من ذلك قلما يخلو عنه . وقال الحب الطبري : فيه ثلاثة أوجه : أحدها أنها مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلاً . وفي الحديث إشارة إلى كراهة كثرة الكلام . ثانيها إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخبر عنها ، فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا . والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه وإما لما يكرهه المحكي عنه . ثالثها أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله قال فلان كذا وقال فلان كذا ، ومحل كراهة ذلك في أن يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل ، وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يحتاط له ، ويؤيد هذا الحديث الصحيح « كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع » أخرجه مسلم . قلت : ويحتمل إرادة كل من الثلاثة . وقوله « وكثرة السؤال » هو السؤال للمال أو عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى ، وتقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال ، وقد تقدم عن الأغلوطات . أخرجه أبو داود ، وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا فينتج بذلك عن فتنة . وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ، ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع . وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو بتلذذ وقوعها جداً لما في ذلك من التشطع والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ . وقيل كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسئول . وقوله « وإضاعة المال » المتبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي ، وقيل هو الإسراف في الإنفاق . وقيد بعضهم بالإنفاق في الحرام ، ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوهه المأذون فيها شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية ، لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد ، وفي التبذير تفويت تلك المصالح إما في حق صاحب المال أو في حق غيره . قال : والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه : الأول الإنفاق في الواجب المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه . الثاني الإنفاق في الوجوه المحمودة شرعاً ، ولا شك في كراهته .

مطلوبا ما لم يفوت حقا آخر أهم من ذلك المنفق فيه . والثالث الإنفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله ، فهذا ليس باسراف ولا إسراف . والثاني أن يكون فيما لا يليق به عرفا ، فإن كان لدفع مفسدة إما حاضرة أو متوقعة فذلك ليس باسراف ، وإن لم يكن كذلك فالجمهور على أنه إسراف . قال ابن دقيق العيد : ظاهر القرآن أنه إسراف ، وصرح بذلك القاضي حسين ، فقال في قسم الصدقات : هو حرام ، وتبعه الغزالي ، وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم . وقال الباجي من المالكية : إنه يحرم استيعاب جميع المال بالصدقة . قال : ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به إذا وقع نادرا لحادث كضيف أو عيد أو زليمة . والاتفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ، ولا سيما إن انضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة ، وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبيعات بلا سبب . وقال السبكي في الحلييات : وأما إنفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى - والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما - أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف . ومن بذل ما لا كثيرا في عرض يسير فانه يعده العقلاء مضيعا انتهى . وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية .

٤ - (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رضا الله في رضا الوالدين ونحط الله في منحط الوالدين . أخرجه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لوالديه وتحريم إسقاطهما فإن الأول فيه مرضاة الله ، والثاني فيه منخذه ، فيقدم رضاها على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر « أنه جاء رجل يستأذنه صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال : أحيى والذاك ؟ قال نعم ، قال : ففيهما فجاهد » وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد « أن رجلا هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : يا رسول الله إني قد هاجرت ، قال : هل لك أهل باليمن ؟ فقال : أبواى ، قال : أذن لك ؟ قال : لا ، قال : فارجع فاستأذنها ، فإن أذن لك فجاهد وإلا فبرهما ، وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات ، وإليه ذهب جماعة من العلماء كالأمير حسين ذكره في الشفاء والشافعى فقالوا : يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فانها تقدم ، وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع . وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمندوب وإن لم يرض الأبوان ما لم يتضررا بسبب فقد الولد ، وحلوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين وأنه يتبع رضاها ما لم يكن في ذلك منخذه الله تعالى كما قال - وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا - قلت : الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر . وفيه دلالة على أنه لا يطعهما فيه ترك فرض الكفاية والعين ، لكن الإجماع خصص فرض العين . ولما إذا تعارض حق الأب وحق الأم ، فحق الأم مقدم لحديث البخارى « قال رجل : يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي ؟ قال : أمك ثلاث مرات ، ثم

قال أبوك ، فانه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب . قال ابن بطلال . محتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب ، قال : وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع ، قلت : وإليه الإشارة بقوله تعالى - ووصيتنا الإنسان بوأديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها - ومثلها - حملته أمه وهنا على وهن - قال القاضى هياض : ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل على الأب في البر ، ونقل الحارث المحاسبى الإجماع على هذا . واختلفوا في الأخ والجد من أحق بیره منهما . فقال القاضى : الأكثر الجدة ، وجزم به الشافعية ، ويقدم من أدلى بسبيين على من أدلى بسبب ، ثم القرابة من ذوى الرحم ، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ثم العصباء ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الجوار ، وأشار ابن بطلال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن البر دفعة واحدة . وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائى وصححه الحاكم من حديث عائشة « سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أى للناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال زوجها ، قلت : فعلى الرجل ؟ قال : أمه ، ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل للتضرر للوالدين فانه يقدم حقهما على حق الزوج جمعا بين الأحاديث .

٥ - (وعن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : وَلَلَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ : متفق عليه) الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله : لأخيه أو لجاره ، ووقع في البخارى لأخيه بغير شك . الحديث دليل على عظم حق الجار والأخ ، وفيه نفي الإيمان عن لا يحب لهما ما يحب لنفسه . وتأوله العلماء بأن المراد منه نفي كمال الإيمان ، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بذلك لا يخرج عن الإيمان وأطلق المحبوب ولم يعين . وقد عينة ما في رواية للنسائى في هذا الحديث بلفظ « حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه » قال العلماء : والمراد من الطاعات والأمور المباحة . قال ابن الصلاح : وهذا قد يعد من الصعب الممتنع ، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير . والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك من جهة لا يزاحمه فيها بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئا من النعمة عليه ، وذلك سهل على القلب السليم وإنما يعسر على القلب الدغل ، عافانا الله وإخواننا أجمعين اه ، هذا على رواية الأخ ، ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصدى والعدو والقريب والأجنبي والأقرب جوارا والأبعد ، فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب ، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به ، وهلم جرا إلى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذى حق حقه بحسب حاله ، وقد أخرج الطبرانى من حديث جابر « الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام ، وجار له ثلاثة حقوق جار مسلم له رحم ، له حق الإسلام . رحم والجوار » وأخرج البخارى في الأدب المفرد أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها مائة اليهودى ، فان كان الجار أخا أحب له ما يحب وإن لنفسه كان كافرا أحب له الدخول

في الإيمان مع ما يجب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان . قال الشيخ محمد بن أبي حمزة : حفظ حق الجار من كمال الإيمان والإضرار به من الكبائر لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره » قال : ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره . والذي يشمل الجميع لإرادة الخير وموعظته بالحسنى والدعاء له بالمهابة وترك الإضرار له إلا في الموضع الذي يحل له الإضرار بالقول والفعل « والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم وغير الصالح كفه عن الأذى وأمره بالحسنى على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق . والفاسق يعظه بما يناسبه بالرفق ويسر عليه زلته وينهاه بالرفق ، فان نفع وإلا هجره قاصدا تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكف . ويقدم عند التعارض من كان أقرب إليه بابا كما في حديث عائشة « قلت : يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربهما بابا » أخرجه البخاري . والحكمة فيه أن الأقرب بابا يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف له بخلاف الأبعد . وتقدم أن حد الجار أربعون دارا من كل جهة ، وجاء عن علي عليه السلام « من سمع النداء فهو جار » وقيل من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار .

٦ - (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعلَ لله نداً) هو الشبه ويقال له : نِدْ ونديد (وهو خَلَقَكَ ، قلتُ ثم أي ؟ قال : أن تقتلَ ولدك خشيةً أن يأكلَ معك ، قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزاني بحليلة جارك) بفتح الحاء المهملة الزوجة (جارك . متفق عليه) قال تعالى - فلا تجعلوا لله أندادا - وقال تعالى - ولا تقتلوا أولادكم من إملاق - والآية الأخرى - خشية إملاق - وقوله « أن تزاني بحليلة جارك » أي بزوجه التي تحل له ، وعبر بزاني لأن معناه تزني بها برضاها ، وفيه فاحشة الزنا ، وإفساد المرأة على زوجها ، واستمالة قلبها إلى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة ، وكونها حليلة الجار أعظم ، لأن الجار يتوقع من جاره الذنب عنه وعن حريمه ، ويأمن بوائقه ويركن إليه ، وقد أمر الله تعالى برعاية حقه والإحسان إليه ، فاذا قابل هذا بالزنا بامرأته وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لا يمكن منه غيره كان غاية في القبح . والحديث دليل أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ، ثم تختلف الكبائر باختلاف مفسدها الناشئة عنها .

٧ - (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من الكبائر شتم الرجلُ والديه ، قيل : وهل يسب الرجل والديه ؟ قال : نعم يسبُّ أباه الرجلُ فيسبُّ الرجلُ أباهُ ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه . متفق عليه) قوله « شتم الرجل والديه » أي يتسبب إلى شتمهما فهو من المجاز المرسل من استعماله المسبب في السبب ، وقد بينه صلى الله عليه وسلم بجوابه عن سألته بقوله « نعم » وفيه تحريم التسبب إلى أذية الوالدين وشتمهما ، ويأثم الغير بسبه لهما . قال ابن بطال : هذا الحديث أصل في سد الذرائع ،

وَيَرْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ آلَ أَمْرُهُ إِلَى مُحَرَّمٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْحَرَّمَ ، وَعَلَيْهِ دَلُّ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَاوَةً بَغِيرَ عِلْمٍ - وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ الْمَاورِدِيُّ تَحْرِيمَ بَيْعِ الثَّوبِ الْحَرِيرِ إِلَى مَنْ يَتَحَقَّقُ مِنْهُ لِبَسُهُ وَالْغُلَامُ الْأَمْرَدُ إِلَى مَنْ يَتَحَقَّقُ مِنْهُ فِعْلُ الْفَاحِشَةِ وَالْعَصِيرُ لِمَنْ يَتَخَذُهُ خَرًّا . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْغَالِبِ ، لِأَنَّ الَّذِي يَسْبُ أَبَا الرَّجُلِ قَدْ لَا يَجَازِيهِ بِالسَّبِّ لَكِنَّ الْغَالِبَ هُوَ الْحَاجِزَةُ .

٨ - (وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَحِلُُّ الْمُسْلِمُ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا ، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) نَبِيُّ الْحِلِّ دَالٌ عَلَى التَّحْرِيمِ فَيَحْرِمُ هَجْرَانِ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَدَلُّ مَفْهُومِهِ عَلَى جَوَازِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . وَحِكْمَةُ جَوَازِ ذَلِكَ هَذِهِ الْمُدَّةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَجْبُولٌ عَلَى الْغَضَبِ وَسُوءِ الْخَلْقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَعِنِّي لَهُ هَجْرُ أَخِيهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِيَذْهَبَ ذَلِكَ الْعَارِضُ تَخْفِيفًا عَلَى الْإِنْسَانِ وَدَفْعًا لِلْإِضْرَارِ بِهِ ، فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ يَسْكُنُ غَضَبُهُ وَفِي الثَّانِي يَرَاجِعُ نَفْسَهُ ، وَفِي الثَّلَاثِ يَعْتَذِرُ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ قَطْعًا لِحَقُوقِ الْأَخُوَّةِ . وَقَدْ فُسِّرَ مَعْنَى الْمَهْجَرِ بِقَوْلِهِ « يَلْتَقِيَانِ » إِلَى آخِرِهِ ، وَهُوَ الْغَالِبُ مِنْ حَالِ الْمُتَهَاجِرِينَ عِنْدَ الْإِقَاءِ . وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى زَوَالِ الْمَهْجَرِ لَهُ بَرْدُ السَّلَامِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَاسْتَدَلُّ لَهُ بِمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَمَّ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ مَوْقُوفٍ ، وَفِيهِ « وَرَجُوعُهُ أَنْ يَأْتِيَ فَيُسَلِّمَ عَلَيْهِ » قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ كَانَ يُوْذِيهِ تَرَكَ الْكَلَامَ فَلَا يَكْفِيهِ رَدُّ السَّلَامِ ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَالِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا ، وَقِيلَ يَنْظُرُ إِلَى حَالِ الْمَهْجُورِ ، فَإِنْ كَانَ خَطَابُهُ بِمَا زَادَ عَلَى السَّلَامِ عِنْدَ الْإِقَاءِ بِمَا تَطْيِبُ بِهِ نَفْسَهُ وَيُزِيلُ عِلَّةَ الْمَهْجَرِ كَانَ مِنْ تِمَامِ الْوَصْلِ وَتَرَكَ الْمَهْجَرِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ كُنِيَ السَّلَامُ . وَأَمَّا فَوْقَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ الْمَهْجَرُ فَوْقَ ثَلَاثٍ لِمَنْ كَانَتْ مَكَالَتُهُ تَجْلِبُ نَقْصًا عَلَى الْمُخَاطَبِ لَهُ فِي دِينِهِ ، أَوْ مُضَرَّةً تَحْصِلُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ أَوْ دُنْيَاهُ ، فَرُبَّ هَجْرٍ جَمِيلٍ خَيْرٌ مِنْ مَخَالَطَةٍ مُؤْذِيَةٍ ، وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ فِي هَجْرٍ مِنْ يَأْتِي مَا يَلَامُ عَلَيْهِ شَرْعًا ، وَقَدْ وَقَعَ مِنْ السَّلَفِ الْمُتَهَاجِرِ بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ . وَقَدْ عَدَّ الشَّارِحُ جَمَاعَةً مِنْ أَوْلَئِكَ يَسْتَنْكَرُ صُدُورُهُ مِنْ أَمْتَالِهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ وَلَهُمْ أَعْذَارٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْحَمْلُ عَلَى السَّلَامَةِ مَتَعِينَ وَالْعِبَادَةُ مَظْنَةُ الْمُخَالَفَةِ . وَأَمَّا قَوْلُ الذَّهَبِيِّ : إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ جَرَحَ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سِوَا السَّلَفِ قَالَ : وَحَدَّثَهُمْ رَأْسُ ثَلَاثُمِائَةٍ مِنَ الْمَهْجَرَةِ ، فَقَدْ بَيْنَا اخْتِلَالَ مَا قَالَ فِي ثَمَرَاتِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ ، وَقَدْ نَقَلَ فِي الشَّرْحِ قَضَايَا كَثِيرَةً لَا يَحْسُنُ ذِكْرُهَا ، إِذْ طُلِيَ مَا لَا يَحْسُنُ ذِكْرُهُ لَا يَحْسُنُ نَشْرُهُ .

٩ - (وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ) الْمَعْرُوفُ ضِدُّ الْمُنْكَرِ . قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ : يُطْلَقُ اسْمُ الْمَعْرُوفِ عَلَى مَا عُرِفَ بِأَدْلَةِ الشَّرْعِ أَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ سِوَاءِ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَمْ لَا ، فَإِنْ قَارَنْتَهُ

النية أجر صاحبه جزما وإلا ففيه احتمال ، والصدقة هي ما يعطيه المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والمندوبة ، والإخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البليغ وهو إخبار بأن له حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتقر الفاعل شيئا من المعروف ولا يبخل به . وفي الحديث « إن كل تسيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، والأمر بالمعروف صدقة ، والنهي عن المنكر صدقة » وقال « وفي بضع أحدكم صدقة » والإمسك عن الشر صدقة « وغير ذلك من الأعمال الصالحة ولفظ كل معروف عام . وقد أخرج الترمذى وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذر « تبسمك في وجه أخيك صدقة لك ، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك ، وإرشادك في أرض الضلالة صدقة لك ، وإماطتك الحجر والشوك والعظم عن الطريق صدقة لك ، وإفراغك من دلوك إلى دلو أخيك صدقة » وأخرجه ابن حبان في صحيحه . وفي الأحاديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها ، وهو ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعا ، فلا تختص بأهل اليسار ، بل كل أحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال من غير مشقة ، فان كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة .

١٠ - (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) باسكان اللام ويقال طليق ، والمراد سهل منبسط .

١١ - (وعنه) أي أبي ذر (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا طبخت مرقّة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك . أخرجهما مسلم) فيهما الحث على فعل المعروف ولو بطلاقة الوجه والبشر والابتسام في وجه من يلاقيه من إخوانه . وفيه الوصية بحق الجار وتعاوده ولو بمرقة تهديها إليه .

١٢ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نقّس) لفظ مسلم : من فرج (عن مسلم كربة من كرب الدنيا نقّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسّر على معسر يسّر الله عليه في الدنيا والآخرة) هذا ليس في مسلم كما قال الشارح . وقد أخرجه غيره (ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة) ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . أخرجه مسلم) الحديث فيه مسائل : الأولى فضيلة من فرج عن المسلم كربة من كرب الدنيا ، وتفريجها ، إما باعطائه من ماله إن كانت كرفته من حاجة أو بذل جاهه في طلبه له من غيره أو قرضه ، وإن كانت كرفته من ظلم ظالم له فرجها بالسعي في رفعها عنه أو تخفيفها ، وإن كانت كربة مرض أصابه أعانه على الدواء إن كان لديه ، أو على طبيب ينفعه . وبالحملة تفريج الكرب باب واسع ، فانه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد أو تخفيفه . الثانية التيسير على المعسر هو أيضا من تفريج الكرب ، وإنما خصه لأنه أبلغ وهو : إنظاره لغريمه في الدين أو إبرائه منه أو غير ذلك ، فان الله يسر له أموره ويسهلها له لتسهيله لأخيه فيما عنده له .

والتيسير لأمور الآخرة بأن يهون عليه المشاق فيها ويرجح وزن الحسنات ويلقى في قلوب من لهم عنده حق يجب استيفاؤه منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك . ويؤخذ منه أن من عسر على معسر عسر الله عليه . ويؤخذ منه أنه لا بأس على من عسر على مؤسر لأن مطلقه ظلم يحل عرضه وعقوبته . والثالثة من ستر مسلما اطلع منه على ما لا ينبغي إظهاره من الزلات والعثرات فانه مأجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة ، فيستره في الدنيا بأن لا يأتي زلة يكره اطلاع غيره عليها ، وإن أتاها لم يطلع الله عليها أحدا وستره في الآخرة بالمنفرة لذنوبه وعدم إظهار قبائحهم وغير ذلك . وقد حث صلى الله عليه وآله وسلم على الستر للمسلم فقال في حق ما عزر « هلا سترت عليه بردائك يا هزال » وقال العلماء : وهذا الستر منسوب لأوجب ، فلو رفعه إلى السلطان كان جائزا له ولا يأثم به . قلت : ودليله أنه صلى الله عليه وسلم لم يلم هزالا ولا أبان له أنه آثم ، بل حرصه على أنه كان ينبغي له ستره ، فان علم أنه تاب وأقبح حرم عليه ذكر ما وقع منه ووجب عليه ستره ، وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتماهى في الطغيان . وأما من عرف بذلك فانه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذا لم يخف من ذلك مفسدة ، وذلك لأن الستر عليه يغريه على الفساد ويجرئه على أذية العباد ويجرئ غيره من أهل الشر والعناد ، وهذا بعد انقضاء فعل المعصية . فأما إذا رآه وهو فيها فالواجب المبادرة لإنكارها والمنع منها مع عدم القدرة على ذلك ، ولا يحل تأخيرها لأنه من باب إنكار المنكر لا يحل تركه مع الإمكان . وأما إذا رآه يسرق مال زيد فهل يجب عليه إخبار زيد بذلك أو ستر السارق ؟ الظاهر أنه يجب عليه إخبار زيد وإلا كان معينا للسارق بالكتم منه على الإثم ، والله تعالى يقول - ولا تعاونوا على الإثم والعدوان - وأما جرح الشهود والرواة والأمناء على الأوقاف والصدقات وغير ذلك فانه من باب نصيحة المسلمين الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو مجمع عليه . الرابعة الإخبار بأن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، فانه دال على أنه تعالى يتولى إعانة من أعان أخاه ، وهو يدل على أنه يتولى عونته في حاجة العبد التي يسعى فيها وفي حوائج نفسه ، فينال من عون الله ما لم يكن يناله بغير إعانته ، وإن كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره ، لكن إذا كان في عون أخيه زادت إعانة الله . فيؤخذ منه أنه ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه فيقدمها على حاجة نفسه لينال من الله كمال الإعانة في حاجاته ، وهذه الجمل المذكورة في الحديث دلت على أنه تعالى يجازى العبد من جنس فعله ، فمن ستر ستر عليه ، ومن يسر يسر عليه ، ومن أعان أعين ، ثم إنه تعالى بفضل وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على المعسر والساتر للمسلم ، وجعل تفريج الكربة يجازى به في يوم القيامة كأنه لعظام يوم القيامة أخر عز وجل جزاء تفريج الكربة ، ويحتمل أن يفرج عنه في الدنيا أيضا لكنه طوى في الحديث وذكر ما هو أهم .

١٣ (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ . أخرجه مسلم) دل الحديث على أن الدلالة على

الخير يؤجر بها الدالّ عليه كأجر فاعل الخير ، وهو مثل حديث « من من سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها » والدلالة تكون بالإشارة على المغير بفعل الخير وعلى إرشاد ملتزم الخير على أنه يطلبه من فلان والوعظ والتذكير وتأليف العلوم النافعة . ولفظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة فله در الكلام النبوي ما أشمل معانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة .

١٤ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ اسْتَعَاذَ كُمْ بِاللّهِ فَأَعِيدُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَ كُمْ بِاللّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ . أخرج البيهقي) وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم ، وفيه زيادة « ومن استجار بالله فأجبروه ، ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه » وفي رواية « فإن عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين » وأخرج الترمذي وقال حسن غريب « من أعطى عطية فوجد فليجز بها ، فإن لم يجد فليئن ، فإن من أتى فقد شكر ، ومن كتم فقد كفر ، ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور » والحديث دليل على أنه من استعاذ بالله عن أى أمر طلب منه غير واجب عليه فانه يعاذ ويترك ما طلب منه أن يفعل ، وأنه يجب إعطاء من سأل بالله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة . فمن سأل من الخلقين بالله شيئا وجب إعطاؤه إلا أن يكون منبها عن إعطائه . وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه ، وهو ثقة على كلام فيه ، من حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ملعون من سأل بوجه الله ، وملعون من سأل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجرا » بضم الهاء وسكون الجيم : أى أمرا قبيحا لا يليق ، ويحتمل ما لم يسأل سؤالاً قبيحا : أى بكلام يقيح ، ولكن العلماء حملوا هذا الحديث على الكراهة . ويحتمل أنه يراد به المضطر ، ويكون ذكره هنا أنه منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفزع ويحمل لعن السائل على ما إذا ألح في المسئلة حتى أضجر المستول ، ودل الحديث على وجوب المكافأة للمحسن إلا إذا لم يجد فانه يكافئه بالدعاء ، وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به وهو ظاهر الحديث ،

باب الزهد والورع

الزهد : هو قلة الرغبة في الشيء ، وإن شئت قلت : قلة الرغبة عنه . وفي اصطلاح أهل الحقيقة (١) : بغض الدنيا والإعراض عنها . وقيل ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة ، وقيل أن

(١) ليس لدينا ظاهر وباطن ، وإنما هو كتاب الله الذي بينته السنة ، فمن وقف عنده فهو المتشرع المتحقق ، ومن عداه فهو خارج عليه .

يغلو قلبك مما خلت منه يدك ، وقيل بذلك ما تملك ولا تؤثر ما تدرك ، وقيل ترك الأسف على معدوم ، ونفى الفرح بمعلوم : قاله المناوى فى تعريفاته : وأخرج الترمذى وابن ماجه من حديث أبى ذر مرفوعا « الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يديك ، وأن تكون فى ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها لو أنها بقيت لك » انتهى . فهذا التفسير النبوى يقدم على كل تفسير . والورع : تجنب الشبهات خوف الوقوع فى محرم . وقيل ترك ما يريك إلى ونفى ما يعيبك ، وقيل الأخذ بالأوثق وحمل النفس على الأشق ، وقيل النظر فى المطعم واللباس وترك ما به باس ، وقيل تجنب الشبهات ومراقبة الخطرات .

١ - (عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، وأهوى النعمان بأصبعه إلى أذنيه : إنَّ الحلالَ يَبِينُ والحرامَ يَبِينُ ، وَيَسْتَبِينُ مُشْتَبِهَاتٌ) ويروى مشبهات بضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهات بضمها أيضا وتخفيف الموحدة (لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَتَنَ أَتَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ) بالهمزة من البراءة : أى حصل له البراءة من الذم الشرعى وصان عرضه من ذم الناس (لِيَدِينَهُ وَعَرْضُهُ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ) أى يوشك أن يقع فيه ، وإنما حذفه للدلالة ما بعده عليه ، إذ لو كان الوقوع فى الشبهات وقوعا فى الحرام لكانت من قسم الحرام البين ، وقد جعلها قسما برأسه ، وكما يدل له التشبيه بقوله (كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى ، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ . متفق عليه) أجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث ، وأنه من الأحاديث التى تدور عليها قواعد الإسلام . قال جماعة : هو ثلث الإسلام فان دورانه عليه وعلى حديث « الأعمال بالنيات » وعلى حديث « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » وقال أبو داود : إنه يدور على أربعة : هذه ورابعها حديث « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقيل حديث « ازهد فى الدنيا يحبك الله ، وازهد فيما فى أبدي الناس يحبك الناس » قوله « الحلال بين » أى قد بينه الله ورسوله إما بالاعلام بأنه حلال نحو - أحل لكم صيد البحر - الآية ، وقوله تعالى - فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا - أو سكت عنه تعالى ولم يحرمه ، فالأصل حله ، أو بما أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه حلال أو امتن الله ورسوله به فانه لازم حله . وقوله « والحرام بين » أى بينه الله لنا فى كتابه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم نحو - حرمت عليكم الميتة - الآية أو بالنهى عنه نحو - لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحل الانتفاع به - لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - والإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه . وقوله « وبينهما مشبهات لا يعلمهن فى وجوه النفع كما أن الإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه . وقوله « وبينهما مشبهات لا يعلمهن

كثير من الناس ، المراد بها التي لم يعرف حلها ولا حرمها فصارت مترددة بين الحل والحرمه عند الكثير من الناس وهم الجهال ، فلا يعرفها إلا العلماء بنص ، فما لم يوجد فيه شيء من ذلك اجتهد فيه العلماء وألحقوه بأيهما بقياس أو استصحاب أو نحو ذلك ، فان خفي دليله فالورع تركه ويدخل تحت « فن اتقى للمشبهات فقد استبرأ » أى أخذ بالبراءة « لدينه وعرضه » فإذا لم يظهر فيه للعالم دليل تحريمه ولا حله فإنه يدخل في حكم الأشياء قبل ورود الشرع ، فن لا يثبت للعقل حكما يقول لاحكم فيها بشيء ، لأن الأحكام شرعية والفرض أنه لا يعرف فيها حكم شرعى ولا حكم للعقل . والقائلون بأن العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال : التحريم والإباحة والوقف . وإنما اختلفت في المشبهات هل هى مما اشبهه تحريمه أو ما اشبهه بالحرام الذى قد صح تحريمه ؟ رجع المحققون الأخير ومثلوا ذلك بما ورد في حديث عقبة بن الحارث الصحابى الذى أخبرته أمة سوداء بأنها أرضعته وأرضعت زوجته فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم « كيف وقد قيل » فقد صح تحريم الأخت من الرضاعة شرعا قطعاً ، وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ، ومثله التمرة التى وجدها صلى الله عليه وسلم فى الطريق فقال : « لولا أنى أخاف أنها من الزكاة ، أو من الصدقة لأكلتها » فقد صح تحريم الصدقة عليه ، ثم التبت هذه التمرة بالحرام المعلوم . وأما ما التبت ٧ حرمه الله علينا أم لا ، فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال ، منها حديث سعد بن أبى وقاص « إن من أعظم الناس إثماً فى المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » فإنه يفيد أنه كان قبل سؤاله حلالاً ولما اشبهه عليه سأل عنه فحرم من أجل مسألته ، ومنها حديث « ما سكت الله عنه فهو مما عفى عنه » له طرق كثيرة ، ويدل له قوله تعالى - ويحل لهم الطيبات - فكل ما كان طيباً ولا يثبت تحريمه فهو حلال وإن اشبهه علينا تحريمه ، والمراد بالطيب هو ما أحله الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سكت عنه ، والخبيث ما حرمه وإن عدته النفوس طيباً ، كالخمر فإنه أحد الأطينين فى لسان العرب فى الجاهلية . وقال ابن عبد البر : إن الحلال الكسب للعليل وهو الحلال المحض ، وإن التشابه عندنا فى حيز الحلال بدلائل ذكرناها فى غير هذا الموضع ذكره صاحب تنزيه التمهيد فى الترغيب فى الصدقة نقله عنه السيد محمد بن ابراهيم ، وقد حققنا أنه من قسم الحلال البين فى رسالتنا السماء : القول المنين . وقال الخطابى : ما شككت فيه ، فالأولى اجتنابه وهو على ثلاثة أحوال : واجب ومستحب ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم الحرام ، والمندوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام ، والمكروه اجتناب الرخصة المشروعة اه . قال فى الشرح : وقد ينازع فى المندوب فانه إذا كان الأغلب الحرام فأولى أن يكون واجباً الاجتناب وهو الذى بنى عليه الهادوية فى معاملة الظالم فيما لم يظن تحريمه ، لأن الذى غلب عليه الحرام يظن فيه التحريم اه . وقد أوضحنا هذا فى حواشى ضوء النهار . وقسم الغزالي الورع أقساماً ، ورع الصديقين : وهو ترك ما لم تكن فيه بينة ولضحة على حله ، وورع المتقين : وهو ما لا شبهة فيه ولكن يخاف أن يجر إلى الحرام ،

وورع الصالحين : وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع وإلا فهو ورع الموسوسين . قلت : ورع الموسوسين قد بوب له البخارى فقال « باب من لم ير الوسواس في الشبهات » كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون انفلت من إنسان ، وكن ترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حرام أم حلال ؟ ولا علامة تدل على ذلك التحريم ، وكن ترك تناول شيء نجس ورد فيه متفق على ضعفه ويكون دليل إباحته قويا وتأويله ممنوع أو مستبعد ، والكلام في الحديث متسع وفي هذا كفاية . وقوله « إن لكل ملك حمى » إخبار عما كانت عليه ملوك العرب وغيرهم ، فإنه كان لكل واحد حمى يحمي به من الناس ويمنعهم عن دخوله ، فمن دخله أوقع به العقوبة ، ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة لم يقربه خوفا من الوقوع فيه ، وذكر هذا كضرب المثل للمخاطبين ثم أعلمهم أن حماه تعالى ، الذي حرمه على العباد . وقوله « ومن وقع في الشبهات الخ » أى من وقع فيها فقد حام حول حمى الحرام فيقرب ويسرع أن يقع فيه . وفيه إرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير محرمة ، فإنه يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه ، فمن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي ، ثم أخبر صلى الله عليه وسلم منها مؤكدا بأن في الجسد مضغة وهي القطعة من اللحم ، سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها ، وأنها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفساده ، فان صلحت صلح وإن فسدت فسد ، وفي كلام الغزالي أنه لا يراذ بالقلب المضغة إذ هي موجودة للبهائم مدركة بحاسة البصر ، بل المراد بالقلب لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق ، وتلك اللطيفة هي حقيقة الإنسان وهي المدركة العارفة من الإنسان وهو المخاطب والمعاقب والمطالب ، ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني ، وذكر أن جميع الحواس والأعضاء أجناد مسخرة للقلب ، وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والأعوان ، وهو المتصرف فيها والمتردد لها وقد خلقت مقبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه تمردا فإذا أمر العين بالانفتاح انفتحت ، وإذا أمر الرجل بالحركة تحركت ، وإذا أمر اللسان بالكلام وجزم به تكلم ، وكذا سائر الأعضاء وتسخير الأعضاء والحواس للقلب يشبه من وجه تسخير الملائكة لله تعالى ، فإنهم جبلوا على طاعته لا يستطيعون له خلافا ، وإنما يفرقان في شيء وهو أن الملائكة عالمة بطاعته للرب والأجناف تطيع القلب بالانفتاح والانطباع على سبيل التسخير ، وإنما افتقر القلب إلى الجنود من حيث افتقاره إلى المركب والزاد لسفره إلى الله تعالى وقطع المنازل إلى لقائه ، فلأجله خلقت القلوب ، قال الله تعالى - وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون - وإنما مركبه البدن وزاده العلم ، وإنما الأسباب التي توصله إلى الزاد وتمكنه من التزود منه هو العمل الصالح ثم أطال في هذا المعنى بما يحتمل مجلدة لطيفة ، وإنما أشرنا إلى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي وأنه بحر قطراته لا تنزف . وأما كونه محل العقل أو محله الدماغ فليبحث من مسائل علم الآثار حتى يشغل بذكرها وذكر الخلاف فيها .

تَعَسَّ) في القاموس كسمع ومنع ، وإذا خاطبت قلت : تعس كنع ، وإذا حكيت قلت : تعس كفرح : وهو الهلاك والعتار والسقوط والشر والبعد والانحطاط (عَبْدُ الدِّينَارِ والدَّرْهِمِ والقَطِيفَةِ) الثوب الذى له خمل (إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ . أخرجه البخارى) أراد بعبد الدينار والدرهم من استعبده للدنيا بطلبها وصار كالعبد لها تتصرف فيه تصرف المالك لينالها وينغمس في شهواتها ومطالبها ، وذكر الدينار والقטיפه مجرد مثال ، وإلا فكل من استعبده الدنيا في أى أمر وشغله عما أمر الله تعالى ، وجعل رضاه وسخطه متعلقا بنيل ما يريد أو عدم نيله فهو عبده ، فمن الناس من يستعبده حب الإمارات ، ومنهم من يستعبده حب الصور ، ومنهم من يستعبده حب الأطنان .

واعلم أن المذموم من الدنيا كل ما يبعد العبد عن الله تعالى ويشغله عن واجب طاعته وعبادته لآما يعينه على الأعمال الصالحة فانه غير مذموم ، وقد يتعين طلبه ويجب عليه تحصيله . وقوله « رضى » أى عن الله بما ناله من حطامها « وإن لم يعط لم يرض » أى عنه تعالى ولا عن نفسه فصار ساخطا ، فهذا الذى تعس لأنه أراد رضاه على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه . والحديث نظير قوله تعالى - ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه - الآية .

٣ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنكبى) يروى بالإفراد والتثنية وهو بكسر الكاف مجمع الكنف والعضد (فقال : كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ (١) . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء ، وخذ من صحتك لستمك ، ومن حياتك لموتك . أخرجه البخارى) الغريب من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأنس به ولا بلد يستوطن فيه ، كما قيل في المسيح : سعد المسيح يسبح لاولد يموت ولا بناء يخرب . وعطف أوعابر سبيل من باب عطف الترقى ، وأو ليست للشك بل للتخير أو الإباحة ، والأمر للإرشاد ، والمعنى : قدر نفسك ونزلها منزلة من هو غريب أو عابر سبيل لأن الغريب لا يستوطن ، ويحتمل أن أو للاضراب والمعنى : بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل ، لأن الغريب قد يستوطن بلدا بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة إلى مقصده ، والمقصد هنا إلى الله - وأن إلى ربك المنتهى - قال ابن بطال : لما كان الغريب قليل الانبساط إلى

(١) من الناس من يركن إلى الدنيا وما فيها من اللذات بحيث ينسيه ذلك واجبه نحو ربه ونحو نفسه ونحو بنى جنسه ، فهذا بلا شك مذموم ، ومنهم من يعمل فيها قائما بواجبه غير ناس لآخرته فهذا ممدوح مأجور - ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار - وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك في الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين - وليس المراد من النهى عن انتظار الصباح والمساء ترك الدنيا بل الغرض المبادرة بالأعمال الصالحة قبل أن تفجأه المنية .

الناس بل هو مستوحش منهم لا يكاد يمر بمن يعرفه فيأنس به ، فهو ذليل في نفسه خائف ، وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوته وتخفيفه من الأثقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره معه زاده وراحته يبلغانه إلى ما يعنيه من مقصده . وفي هذا إشارة إلى إثبات الزهد في الدنيا وأخذ النبلغة منها والكفاف ، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره ، فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه الحِل . وقوله « وكان ابن عمر الخ » قال بعض العلماء : كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع وهو متضمن لنهاية تقصير الأجل لأن العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا ينتظر الصباح ، وإذا أصبح ينبغي له أن لا ينتظر المساء بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك ، وفي كلامه الإخبار بأنه لا بد للإنسان من الصحة والمرض ، فيغتم أيام صحته وينفق ساعته فيما يعود عليه نفعه ، فانه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة ، ولأنه إذا مرض كتب له ما كان يبدل صحيفا ، فقد أخذ من صحته لمرضه حفظه من الطاعات . وقوله « من حياتك لموتك » أى خذ من أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما ينفعك بعد الموت ، وهو نظير حديث « بادروا بالأعمال سبعا : ما تنتظرون إلا فقرا منسيا أو غنى مطغيا أو مرضا مفسدا أو همرا مفندا أو موتا مجهزا أو الدجال فانه شر منتظر أو الساعة والساعة أدهى وأمر » أخرجه الترمذى والحاكم من حديث أبي هريرة .

٤ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ . أخرجه أبو داود ، وصححه ابن حبان) الحديث فيه ضعف ، وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن الضعف . ومن شواهد ما أخرجه أبو يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود « من رضى عمل قوم كان منهم » والحديث دال على أن من تشبه بالفساق كان منهم أو بالكفار أو بالمبتدعة في أى شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة . قالوا : فإذا تشبه بالكافر في زى واعتقد أن يكون بذلك مثله كفر فان لم يعتقد ففيه خلاف بين الفقهاء ، منهم من قال : يكفر وهو ظاهر الحديث ، ومنهم من قال : لا يكفر ولكن يؤدب .

٥ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال : « يَا غُلَامُ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ » . جواب الأمر (احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ) مثله « تَجَاهَلَكَ » في القاموس : وجاهلك وتجاهلته ، وإذ سألت) حاجة من حوائج الدارين (فاسأل الله) فان يداك رهما (وإذا استعنت فاستعين بالله . رواه الترمذى ، وقال حسن صحيح) وقاموا على أن الأمة لم اجتمعت على أن ينفعل بك بشيء لم ينفعلوا إلا بشيء قد كتبه الله لك ، وان اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك جفت الأقلام . وأخرجه أحمد عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ : « كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا غلام أو يا غليم ، ألا

أعلمك كلمات ينفعك الله بهن ؟ فقلت بلى ، قال : احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده أمامك ، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة ، وإذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، قد جفّ القلم بما هو كائن ، فلو أن الحق جميعا أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدروا عليه ، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه .

واعلم أن في الصبر على ما تكره خيرا كثيرا ، وأن النصر مع الصبر ، وأن الفرج مع الكرب ، وأن مع العسر يسرا ، وله ألفاظ أخر وهو حديث جليل أفرده بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد ، فانه اشتمل على وصايا جلييلة ، والمراد من قوله « احفظ الله » أى حدوده وعهده وأوامره ونواهيه ، وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال ، وعند نواهيه بالاجتناب ، وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه ، فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها ، وقال تعالى - والحافظون لحدود الله - وقال - هذا ما توعدون لكل أبواب حفيظ - فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لأوامر الله ، وفسر بالحافظ لذنوبه حتى يرجع منها ، فأمره صلى الله عليه وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر ، وتفصيلها واسعة . وقوله « تجده أمامك » وفي اللفظ الآخر « يحفظك » والمعنى متقارب : أى تجده أمامك بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاقا من باب - وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم - يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب ، وعن كل أمر مرهوب ، ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى - وكان أبوهما صالحا - وقوله « فاسأل الله » أمر بإفراد الله عز وجل بالسؤال وإنزال الحاجات به وحده ، وأخرج الترمذى مرفوعا « سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل » ، وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعا : « من لا يسأل الله يغضب عليه » ، وفيه « إن الله يحب الملمحين في الدعاء » وفي حديث آخر « يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شمع نعله إذا انقطع » وقد بايع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئا منهم الصديق وأبوذر وثوبان ، وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خظام ناقته فلا يسأل أحدا أن يناوله . وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع ، فان السؤال بذل لماء الوجه وذل لا يصلح إلا لله تعالى لأنه القادر على كل شيء الغنى مطلقا ، والعباد بخلاف هذا ، وفي صحيح مسلم عن أنى ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث قدسى فيه « يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني ، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص الخيط إذا غمس في البحر » وزاد في الترمذى وغيره « وذلك بأنى جواد واجد ما جد أفعل ما أريد ، عطائى كلام ، وعذابى كلام ، إذا أردت شيئا فأنما أقول له كن فيكون » وقوله « إذا استعنت فاستعن بالله » مأخوذ من قوله - وإياك نستعين - أى نفردك بالاستعانة ، أمره صلى الله عليه وسلم أن يستعين بالله وحده في كل أموره ، أى إفراده بالاستعانة على ما يريد . وفي إفراده بالاستعانة قائمتان : الأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في الطاعات والثانية أنه لا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل ، فمن أعانته الله فهو المعان ،

ومن خذله فهو المخذول . وفي الحديث الصحيح « احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز »
وعلم صلى الله عليه وسلم العباد أن يقولوا في خطبة الحاجة « الحمد لله نستعينه » وعلم معاذاً
أن يقول دبر الصلاة : « اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » فالعبد أحوج شئاً
إلى مولاه في طلب إعانته على فعل المأمورات وترك المحظورات والصبر على المقذورات . قال
يعقوب صلى الله عليه وسلم في الصبر على المقذور - والله المستعان على ما تصفون - وما ذكر
من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالأسباب ، فإنها من جملة سؤال الله والاستعانة به ، فإن
من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها ورزق من جهته فهو منه تعالى ، وإن
حرم فهو لمصلحة لا يعلمها ، ولو كشف الغطاء لعلم أن الحرمان خير من العطاء ، والكسب
المملوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولمن يعوله أو الزائد على ذلك إذا
كان بعده لقرض محتاج أو صلة رحم أو إعانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لا لغير
ذلك فإنه يكون من الاشتغال بالدنيا وفتح باب محبتها الذي هو رأس كل خطيئة . وقد ورد
في الحديث « كسب الحلال فريضة » أخرجه الطبراني والبيهقي واتفقوا عن ابن مسعود مرفوعاً
وفيه عباد بن كثير ضعيف ، وله شاهد من حديث أنس عند الديلمي « طلب الحلال
واجب » ومن حديث ابن عباس مرفوعاً « طلب الحلال جهاد » رواه القضاعي ومثله في الحلية
عن ابن عمر . قال العلماء : الكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعالم المشتغل بالتدريس
والحاكم المستغرق أوقاته في إقامة الشريعة ، ومن كان من أهل الولايات العامة كالإمام
فترك الكسب بهم أولى لما فيه من الاشتغال عن القيام بما هم فيه ويرزقون من الأموال
المعدة للمصالح .

٦ - (وعن سهل بن سعد قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
يا رسول الله دلني على عمل إذا علمته أحبني الله وأحبني الناس ، فقال : ازهد في الدنيا
يحبك الله ، وازهد فيما عند الناس يحبك الناس . رواه ابن ماجه وغيره ،
وسنده حسن) فيه خالد بن عمرو القرشي مجمع على تركه ونسب إلى الوضع فلا يصح قول
الحاكم إنه صحيح . وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس برجال ثقات ،
إلا أنه لم يثبت سماع مجاهد من أنس ، وقد روى مرسلًا ، وقد حسن النووي الحديث كأنه
لشواهد ، والحديث دليل على شرف الزهد وفضله ، وأنه يكون سبباً لمحبة الله لعبده ومحبة الناس له
لأن من زهد فيما هو عند العباد أحبه لأنه جبلت الطباع على استئثار من أنزل بالخلق
حاجاته وطمع فيما في أيديهم . وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك بل هو
مندوب إليه أو واجب كما قال صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا »
وأرشد صلى الله عليه وسلم إلى إفشاء السلام فإنه من جوارب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك .

٧ - (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي . أخرجه مسلم) فسر العلماء

حجة الله تعبه بأنها إرادته الخير له وهدايته ورحمته وتفيض ذلك بغض الله له . والتقى : هو الآتى بما يجب عليه المحتجب لما يحرم عليه ، والغنى هو غنى النفس فإنه الغنى المحبوب ، قال صلى الله عليه وسلم : ليس الغنى بكثرة الغرض ولكن الغنى غنى النفس ، وأشار عياض إلى أن المراد به غنى المال وهو محتمل ، والخنى بالخاء المعجمة والفاء : أى الخامل المنقطع إلى عبادة الله والاشتغال بأمور نفسه وضبطه بعض رواة مسلم بالخاء المعجمة ذكره القاضى عياض ، والمراد به الوصول للرحم اللطيف بهم وبغيرهم من الضعفاء . وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس .

٨ - (وعن أنى هزيمة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) أى يهمله من عنه يعنوه ويعنيه : أهمه (رواه الترمذى ، وقال حسن) هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية يعم الأقوال ، كما روى أن فى صحف إبراهيم عليه السلام : من عد كلامه من عنده قل كلامه لإفنيه يعنيه ، ويعم الأفعال فيندرج فيه ترك التوسع فى الدنيا (١) وطلب المناصب والرياسة وحب المحمدة والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج إليه المرء فى إصلاح دينه وكفايته من دنياه . وأما اشتغال العلماء بالمسائل الفرضية فقليل إنه ليس من الاشتغال بما لا يعنى بل هو مما يؤجرون فيه لأنهم لما عرفوا من الأحاديث النبوية أنه فى آخر الزمان يقل العلم ويفشو الجهل ، اجتهدوا فى ذلك لما يأتى من الزمان ومن يأتى من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث فانهم أتبعوا القرائح وخرجوا التخاريج وقدروا التقادير والأعمال بالنيات . قلت : ولا يخفى أن تخريج التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود لأن غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين وكليست أقوالا لهم ولا أقوالا لمن يخرجها ولا احتياج إليها والعمل بها مشكل إذ ليست لقائل ، إذ القائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد ، لأنه إنما يقلد مجتهد عدل ، والقرص أن المخرجين ليسوا مجتهدين . وأما تقدير التقادير فانه قسم من التخاريج إذ غالب ما يقدر أنه يجب عنه بأقوال المخرجين . وفى كلام على عليه السلام : العلم نقطة كثرتها الجهال ، بل هذه الموضوعات فى التخاريج كانت مضرّة للناظر فى الكتاب والسنة إذ شغلت الناظرين عن النظر فيهما ونيل بركتها ، فقطعوا الأعمار فى تقرير تلك التخاريج ، وقد أشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال به طوائف من علماء التحقيق وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق .

٩ - (وعن المقدام بن معدى كرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه . أخرجه الترمذى) وأخرجه ابن حبان فى صحيحه ،

(١) لما أن توسع الأجانب فى الدنيا وشئون العمران امتلكوا البحار وبطونها والأرض وهواءها ، وامتلكوا فيها امتلكوه فأصبحنا لا أمر لنا ولا نهى فى بلادنا ، وأصبحنا ممنوعين من الجهر بالحق والصدق بالدعوة الدينية ، وكان الواجب أن نسبقهم فى علوم الحياة ، فإن الله يقول - خلق لكم ما فى الأرض جميعاً - ونخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه -

وتمامه « فحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه فان كان فاعلا لامحالة » وفي لفظ ابن ماجه :
« فان غلبت ابن آدم نفسه ، فثلاثا لطعامه وثلاثا لشربه وثلاثا لنفسه » . والحديث دليل على ذم
التوسع في المأكول والشبع والامتلاء ، والإخبار عنه بأنه شر لمافيه من المفسد الدينية
والبدنية ، فإن فضول الطعام مجلبة للسقام ومشبهة عن القيام بالأحكام ، وهذا الإرشاد
إلى جعل الأكل ثلث ما يدخل المعدة من أفضل ما أرشد إليه سيد الأنام صلى الله عليه وسلم ،
فانه يخفف على المعدة ويستمد من البدن الغذاء وتنفع به القوى ولا يتولد عنه شيء من
الأدواء . وقد ورد من الكلام النبوى شيء كثير فى ذم الشبع ، فقد أخرج البزار باسنادين :
أحدهما رجاله ثقات مرفوعا بلفظ « أكثرهم شبعاً فى الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة » قاله
صلى الله عليه وسلم لأمي جحيفة لما تجشأ فقال « ما ملأت بطنى منذ ثلاثين سنة » وأخرج
الطبرانى باسناد حسن « أهل الشبع فى الدنيا هم أهل الجوع غدا فى الآخرة » زاد البيهقى « الدنيا
سجن المؤمن وجنة الكافر » . وأخرج الطبرانى بسند جيد « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً
عظيم البطن فقال بأصبعه : لو كان فى غير هذا لكان خيراً لك » وأخرج البيهقى واللفظ له
وأخرجه الشيخان مختصراً « ليؤتين يوم القيامة بالعظيم الطويل الأكل والشروب فلا يزن
عند الله جناح بحرصة ؛ اقرءوا إن شئتم - فلانقيم لهم يوم القيامة وزناً - » وأخرج ابن أبى الدنيا
: أنه صلى الله عليه وسلم أصابه جوع يوماً ، فعمد إلى حجر فوضعه على بطنه ثم قال :
« ألا رب نفس طاعة ناعمة فى الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ، ألا رب مكرم لنفسه وهو لها
مهين ، ألا رب مهين لنفسه وهو لها مكرم » وصح حديث « من الإسراف أن تأكل كل
ما اشتيت » وأخرج البيهقى باسناد فيه ابن لمعة عن عائشة قالت « رأى النبى صلى الله عليه
وسلم وقد أكلت فى اليوم مرتين فقال : يا عائشة أما تحبين أن لا يكون لك شغل إلا جوفك ؟
الأكل فى اليوم مرتين من الإسراف والله لا يحب المسرفين » وصح « كلوا واشربوا والبسوا
فى غير إسراف ولا مخيلة » وأخرج ابن أبى الدنيا والطبرانى فى الأوسط « سيكون رجال من
أمتى يأكلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان الثياب ويتشدقون فى الكلام
فأولئك شرار أمتى » وقال لقمان لابنه : يا بنى إذا امتلأت المعدة نامت الفكرة وخرست
الحكمة وقعدت الأعضاء عن العبادة . وفى الخلوة عن الطعام فوائد ، وفى الامتلاء مفسد ؛ فى
الجوع صفاء القلب وإيقاد القريحة ونفاذ البصيرة ، فإن الشبع يورث البلادة ويعمى القلب
ويكبر البخار فى المعدة والدماغ كسبه السكر حتى يحتوى على معادن الفكر فيثقل القلب
بسببه عن الجريان فى الأفكار . ومن فوائده كسر شهوة المعاصى كلها والاستيلاء على النفس
بالأمر بالسوء ، فإن منشأ المعاصى كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات والشهوات
لامحالة الأطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة ، وإنما السعادة كلها فى أن يملك الرجل
نفسه ، والشقاوة كلها فى أن تملكه نفسه . قال ذوالنون : ما شبت قط إلا عصيت أو هممت
بمعصية . وقالت عائشة رضى الله عنها : أول بدعة حدثت بعد رسل الله صلى الله عليه
وسلم الشبع ، إن القوم لما شبت بطونهم جمحت بهم نفوسهم إلى الدنيا . ويقال : الجوع

حزائنة من خزائن الله ، وأول ما يندفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام ، فان الجائع لا تتحرك عليه شهوة فضول الكلام فيتخلص من آفات اللسان ولا تتحرك عليه شهوة الفرج فيتخلص من الوقوع في الحرام . ومن فوائده قلة النوم ، فان من أكل كثيرا شرب كثيرا فنام طويلا ، وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية . وعد الغزالي في الإحياء عشر فوائد لتقليل الطعام ، وعد عشر مفاصل للتوسع منه ، فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك ، فانها تميل به إلى الشره ويصعب تداركها ويرضها من أول الأمر على السداد ، فان ذلك أهون له من أن يجرئها على الفساد وهذا أمر لا يحتمل الإطالة ، إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان والتجربة من أقسام البرهان .

١٠ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كُلْ بَنِي آدَمَ خَطَاءُونَ) أى كثير و الخطأ ، إذ هو صيغة مبالغة (وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ) أخرجه الترمذى وابن ماجه وسنده قوى) والحديث دال على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه ، ولكنه تعالى بلفظه فتح باب التوبة لعباده وأخبر أن خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ . وفي الأحاديث أدلة على أن العبد إذا عصى الله وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك وزن يهلك على الله إلا هالك . وقد خص من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد أنه ما هم بخطيئة . وروى أنه لقيه إبليس ومعه معاليق من كل شيء فسأله عنها ، فقال : هي الشهوات التي أصيب بها بنى آدم ، فقال : هل لى فيها شيء ؟ قال : ربما شبعت فشغلناك عن الصلاة والذكر ، قال : هل غير ذلك ؟ قال : لا ، قال : لله على أن لا أملاً بطنى من طعام أبدا ، فقال إبليس : لله على أن لا أنصح مسلما أبدا (١) .

١١ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصَّمْتُ حِكْمَةٌ وَقَلِيلٌ فاعِلُهُ . أخرجه البيهقى فى الشعب بسند ضعيف ، وصح أنه موقوف من قول لقمان الحكيم) وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فرآه يسرد درعا لم يكن رآها قبل ذلك فجعل يتعجب مما رأى ، فأراد أن يسأله عن ذلك فمنعته حكمته عن ذلك فترك ولم يسأله ، فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال : نعم الدرع للحرب ، فقال لقمان : « الصمت حكمة » . الحديث . وقيل تردد إليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله . وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه ، والمراد به عن فضول الكلام . وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ، ومدحه العقلاء والشعراء . وفى الحديث « من صمت نجى » وقال عقبة بن عامر : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : ما النجاة ؟ قال : « أمسك عليك لسانك » الحديث . وقال صلى الله عليه وسلم « من تكفل لى بما بين لحييه ورجليه أتكفل له بالجنة » وقال معاذ رضى

(١) حقيقة أن الشيطان يفتن بنى آدم عن الواجبات بالشهوات ، ولكن ما نسب ليحيى وقول الشيطان له من أمور الغيب التي لا تعرف إلا من الوحي ولم تعرف ذلك من طريق صحيح .

الله عنه له صلى الله عليه وسلم « أنواخذ بما تقول ؟ قال : ثكلتك أمك وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ » وقال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » والأحاديث فيه واسعة جدا والآثار عن السلف كذلك .
واعلم أن فضول الكلام لا تنحصر ، بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال - لاخير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس - وآفته لا تنحصر ، فعد منها الخوض في الباطل ، وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء ومجالس الخمر ومواقف الفساق وتنعم الأغنياء وتجبر الملوك ومراسمهم المذمومة وأحوالهم المكروهة ، فان كل ذلك مما لا يحل الخوض فيه فهذا حرام ، ومنها الغيبة والنميمة وكفى بهما هلاكا في الدين ومنها المراء والمجادلة والمزاح ، ومنها الخصومة والسب والفحش وبذاءة اللسان والاستنزاء بالناس والسخرية والكذب وقد عد الغزالي في الإحياء عشرين آفة ، وذكر في كل آفة كلاما بسيطا حسنا وذكر علاج هذه الآفات .

باب الترهيب من مساوىء الأخلاق

١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ . أخرجه أبو داود ولابن ماجه من حديث أنس نحوه) إياكم ضمير منصوب على التحذير والمحذر منه الحسد . وفي الحسد أحاديث وآثار كثيرة . ويقال : كان أول ذنب عصي الله به الحسد ، فانه أمر إبليس بالسجود لآدم فحسده فامتنع عنه فعصى الله فطرده وتولد من طرده كل بلاء وفتنة عليه وعلى العباد ، والحسد لا يكون إلا على نعمة ، فاذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان : إحداهما أن تكره تلك النعمة وتحب زوالها وهذه الحالة تسمى حسدا . الثانية أن لا تحب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها ، ولكنك تريد لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة ، فالأول حرام على كل حال إلا نعمة على كافر أو فاجر وهو يستعين بها على تهيج الفتنة وإفساد ذات البين وإيذاء العباد ، فهذه لا يضرك كراحتك لها ولا محبتك زوالها ، فانك لم تحب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد . ووجه تحريم الحسد مع ما علم من الأحاديث أنه تسخط لقدر الله تعالى وحكمته في تفضيل بعض عباده على بعض ولذا قيل :
ألا قل لمن كان لي حاسدا أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في فعله لأنك لم ترض لي ما وهب
ثم الحاسد إن وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا إثم عليه بل لعله مأجور في مدافعة نفسه ، فان سعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ ، وإن لم يسع ولم يظهره لمانع العجز ، فان كان بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وإلا فلا : أى لا وزر عليه لأنه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية فيكفیه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها .
رفى الإحياء : فان كان بحيث لو ألقى الأمر إليه ورد إلى اختياره لسعى في إزالة النعمة فهو

حسود حسدا مذموما ، وإن كان نزعہ التقوى عن إزالة ذلك فيعنى عنه ما يجده في نفسه من ارتياحه إلى زوال النعمة من محسوده مهما كان كارها لذلك من نفسه بعقله ودينه . وهذا التفصيل يشير إليه ما أخرجه عبد الرزاق مرفوعا « ثلاث لا يسلم منهن أحد : الطيرة والظن والحسد ، قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ » وأخرج أبو نعيم « كل ابن آدم حسود ، ولا يضر حاسد حسده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد » . وفي معناه أحاديث لا تخلو عن مقال . وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي إن الحسد مراتب ، وهى إما محبة زوال نعمة الغير وإن لم تنتقل إلى الحاسد وهذا غاية الحسد أو مع انتقالها إليه أو انتقال مثلها إليه وإلا أحب زوالها لثلاث يتميز عليه أولا مع محبة زوالها . وهذا الأخير هو المعفو عنه من الحسد إن كان في الدنيا والمطلوب إن كان في الدين انتهى . وهذا القسم الأخير يسمى غيرة ، فإن كان في الدين فهو المطلوب ، وعليه حمل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله ما لا فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار » والمراد أنه يغار من اتصف بهاتين الصفتين فيفتدى به محبة للسلوك في هذا المسلك ، ولعل تسميته حسدا مجاز . والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر . ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة . وقوله « كما تأكل النار الحطب » تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما يذهب الحطب بالنار ويتلاشى جرمه .

واعلم أن دواء الحسد الذى يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وأنه يعود وبال حسده عليه في الدارين ، إذ لا تزول نعمة بحسد قط وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان ، لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد لأنه مظلوم من جهته سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص والغيبة وهتك السر وغيرها من أنواع الإيذاء فيلقى الله مفلسا من الحسنات محروما من نعمة الآخرة كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا ، فاذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جر نفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والآخرة .

٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ) بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة : أى كثير الصرع (لَأَمَّا الشَّدِيدُ الَّذِى يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ . متفق عليه) المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهى مجاهدة النفس وإمساكها عند الشر ومنازعتها للجوارح للانتقام ممن أغضبها ، فإن النفس فى حكم الأعداء الكثيرين وغلبتها عما تشبهه فى حكم من هو شديد القوة فى غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه . وفيه إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الذى يملك نفسه عند

الغضب أعظم الناس قوة ، وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام والحديث فيه لإرشاد إلى أن من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة إلى الانتقام من أغضبه أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت ، والغضب غريزة في الإنسان ، فمهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثار حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكى لون ما وراءها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً ، وإن كئى على النظير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ، والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة في الأطراف وخروج الأفعال على غير ترتيب ، واستحالة الحلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه لسكن غضبه حياءً من قبح صورته واستحالة خلقته ، هذا في الظاهر . وأما في الباطن فقبحه أشد من الظاهر لأنه يولد حقداً في القلب وإضرار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدم على تغير ظاهره ، فان تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن فيظهر على اللسان الفحش والشتم ، ويظهر في الأفعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفسد . وقد ورد في الأحاديث دواء هذا الداء ، فأخرج ابن عساكر موقوفاً « الغضب من الشيطان ، والشيطان خلق من النار ، والماء يطفي النار ، فإذا غضب أحدكم فليغتسل » وفي رواية « فليتوضأ » وأخرج ابن أبي الدنيا : « إذا غضب أحدكم فقال : أعوذ بالله سكن غضبه » . وأخرج أحمد « إذا غضب أحدكم فليسكت » وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان « إذا غضب أحدكم فليجلس ، فإذا ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع » وأخرج أبو الشيخ « الغضب من الشيطان ، فإذا وجده أحدكم قائماً فليجلس وإن وجده جالساً فليضطجع » والنهي متوجه إلى الغضب على غير الحق . وقد بوب البخاري « باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله » وقد قال تعالى - جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم - وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة راجعة إلى أن كل ذلك كان لأمر الله وإظهار الغضب فيه منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد ، وقد ذكر تعالى في موسى وغضبه لما عبد قومه العجل وقال - ولما سكنت عن موسى الغضب - .

٣ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . متفق عليه) الحديث من أدلة تحريم الظلم ، وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق ، والإخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال : قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يهتدى يوم القيامة سبيلاً حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم ، وقيل إنه أريد بالظلمات : الشدائد ، وبه فسر قوله تعالى - قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر - أي من شدائدهما ، وقيل إنه كثرة عن النكال والعقوبات .

٤ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتَّقُوا

الظلم ، فان الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فانه اهلك من كان قبلكم : أخرجه مسلم) في الشح وفي التفرقة بينه وبين البخل أقوال : ف قيل في تفسير الشح أنه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل ، وقيل هو البخل مع الحرص ، وقيل البخل في بعض الأمور والشح عام ، وقيل البخل بالمال خاصة والشح بالمال والمعروف ، وقيل الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل بما عنده . وقوله « فانه اهلك من كان قبلكم » يحتمل أنه يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله « حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » وهذا هلاك دنيوي والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال وجمعه وازدياده وصيانتة عن ذهابه في النفقات فضموا إليه مال الغير صيانة له ، ولا يدرك مال الغير إلا بالحرب والعصية المفضية إلى القتل واستحلال المحارم ، ويحتمل أن يراد به الهلاك الآخروي فانه يتفرع عما اقترفوه من ارتكاب هذه المظالم ، والظاهر حمله على الأمرين واعلم أن الأحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى - الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل - ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه - ولا تحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم - ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون - وفي الحديث « ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه » أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه زيادة . وفي الدعاء النبوي « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، إلى قوله : والبخل » أخرجه الشيخان ، وقال صلى الله عليه وسلم « شر ما في الرجل شح هالع ، وجبن خالع » أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا ، والآثار فيه كثيرة . فان قلت : وما حقيقة البخل المذموم وما من أحد إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلا ، وربما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس ، فيقول جماعة إنه بخيل ، ويقول آخرون ليس بخيلا فاذا حد البخل الذي يوجب الهلاك ، وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها . قلت : السخاء : هو أن يؤدي ما أوجب الله عليه ، والواجب واجبان : واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات لمن يجب عليه إنفاقه وغير ذلك ، وواجب المروءة والعادة . والسخي : هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة ، فان منع واحدا منهما فهو بخيل ، لكن الذي يمنع واجب الشرع أبخل ، فمن أعطى زكاة ماله مثلا ونفقة عياله بطيبة نفسه ولا يتيمم الخبيث من ماله في حق الله فهو سخي . والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات ، فان ذلك مستقبح ويختلف استتباعه باختلاف الأحوال والأشخاص وتفصيله يطول ، فمن أراد استيفاء ذلك إجماع الإحياء للغزالي رحمه الله .

واعلم أن البخل داء له دواء ، وما أنزل الله من داء إلا وله دواء . وداء البخل سببه أمران الأول حب الشهوات التي لا يتوصل إليها إلا بالمال وطول الأمل . والثاني حب ذات المال والشغف به وبقائه لديه فان الدنانير مثلا رسول تال به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوبا لنفسه لأن الموصل إلى الذات لذيق فقد ينسى الحاجات والشهوات ونصير الدنانير

عنده هي المحبوبة ، وهذا غاية الضلال فانه لافرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث انه تقضى به الحاجات ، فهذا سبب حب المال ويتفرع منه الشح وعلاجه بضده ، فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج طول الأمل الإكثار من ذكر الموت وذكر موت الأقران والنظر في ذكر طول تعبهم في جمع المال ثم ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم ، وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد ، وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه فانه ربما لم يخلف له أبوه فلما ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله وينظر في الآيات القرآنية الحاثية على الجود المانعة عن البخل ، ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا فانه لا بد لجامع المال من آفات تخرجه على رغم أنفه ، فالسقاء خير كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المهى عنه ، وقد أدب الله عباده أحسن الآداب فقال - والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما - فخير الأمور أوسطها . وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال أنفق في وجه المعروف بالتي هي أحسن ويكون بما عند الله أوثق منه بما هو لديه ، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والتكفف وعدم الطمع .

٥ - (وعن محمود بن لبيد رضى الله عنه) هو محمود بن لبيد الأنصارى الأشجلى . ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث عنه أحاديث . قال البخارى : له صحبة وقال أبو حاتم : لا تعرف له صحبة ، وذكره مسلم في التابعين . قال ابن عبد البر : الصواب قول البخارى وهو أجد العلماء ، مات سنة ست وتسعين (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشُّرْكَ الْأَصْغَرُ**) كأنه قيل ما هو ؟ فقال صلى الله عليه وسلم (**الرِّيَاءُ**) . أخرجه أحمد بإسناد حسن (الرياء مصلر رأى ومصلره يأتي على بناء مفاعلة وفعال وهو مهموز العين لأنه من الرؤية ويجوز تخفيفها بقلبها ياء ، وحقيقته لغة أن يرى غيره خلاف ما هو عليه وشرعا أن يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله أو يخبر بها أو يجب أن يطلع عليها لمقصد دينوى من مال أو نحوه . وقد ذمه الله في كتابه وجعله من صفات المنافقين في قوله - يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا - وقال - فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا - وقال - فويل للمصلين - إلى قوله - الذين هم يراءون - وورد فيه من الأحاديث الكثيرة الطيبة الدالة على عظمة عقاب المرائى فانه في الحقيقة عابد لغير الله ، وفي الحديث القدسى « يقول الله تعالى من عمل عملا أشرك فيه غيرى فهو له كلفه وأنا عنه برىء وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك » . واعلم أن الرياء يكون بالبدن وذلك باظهار النحول والاصفرار ليوم بذلك شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليدل بالنحول على قلة الأكل وبتشعث الشعر ودرن الثوب يوم أن همه بالدين أماء عن ذلك ، وأنواع هذا واسعة ، وهو معنى أنه من أهل الدين ويكون في القول بالوعظ في المواقف ويذكر حكايات الصالحين ليدل على عنايته بأخبار السلف وتبحره في العلم ، ويتأسف على مقارفة الناس للمعاصى والتأوه من ذلك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحضرة الناس ، والرياء بالقول لانتحصر أبوابه ، وقد تكون المراءاة بالأصحاب والأتباع

والتلاميذ ، فيقال فلان متبوع قدوة . والرياء باب واسع إذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم من بعض لاختلافه باختلاف أركانه وهي ثلاثة : المراءى به والمراءى لأجله ونفس قصد الرياء ، فقصد الرياء لا يخلو من أن يكون مجردا عن قصد الثواب أو مصحوبا بارادته ، والمصحوب بارادة الثواب لا يخلو عن أن تكون إرادة الثواب أرجح أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور : الأولى أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الصلاة مثلا ليراه غيره ، وإذا افترد لا يفعلها وأخرج الصدقة لئلا يقال إنه بخيل ، وهذا أغلظ أنواع الرياء وأخبثها وهو عبادة للعباد . الثانية قصد الثواب لكن قصدا ضعيفا بحيث أنه لا يحمله على الفعل إلا مراعاة العباد ولكنه قصد الثواب فهذا كالذي قبله . الثالثة تساوى القصدان بحيث لم يبعثه على الفعل إلا مجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما لم يفعلفه فهذا تساوى صلاح قصده وفساده ، فلعله يخرج رأسا برأس لاله ولأعليه . الرابعة أن يكون اطلاع الناس مرجحا أو مقويا لنشاطه ولو لم يكن لما ترك العبادة . قال الغزالي : والذي نظنه والعلم عند الله أنه لا يحبط أصل الثواب ولكنه ينقص ويعاقب على مقدار قصد الرياء ، ويتاب على مقدار قصد الثواب ، وحديث « أنا أغنى الأغنياء عن الشرك » محمول على ما إذا تساوى القصدان أو أن قصد الرياء أرجح . وأما المراءى به وهو الطاعات فيقسم إلى الرياء بأصول العبادات وإلى الرياء بأوصافها وهو ثلاث درجات : الرياء بالإيمان وهو إظهار كلمة الشهادة وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في الدرك الأسفل منها ، وفي هؤلاء أنزل الله تعالى - إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرَسُولُ الله والله يعلم إنك لرسوله - الآية . وقريب منهم الباطنية الذين يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافه . ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون لكل فريق أنهم منهم تقية . والرياء بالعبادات كما قدمناه ، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد . وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به ، وقد أخرج الديلمي مرفوعا « إن الرجل ليعمل عملا سرا فيكتبه الله عنده سرا ، فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمحي من السر ويكتب علانية ، فان عاد تكلم الثانية محي من السر والعلانية وكتب رياء » وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادة ثم ندم في أثناء العبادة فأوجب البعض من العلماء الاستئناف لعدم انعقادها . وقال بعضهم : يلغو جميع ما فعله إلا التحريم . وقال بعض : يصح لأن النظر إلى الخواتم كما لو ابتدأنا بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده . قال الغزالي : والقولان الآخران خارجان عن قياس الفقه . وقد أخرج الواحدى في أسباب النزول جواب جندب بن زهير لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إني أعمل العمل لله وإذا اطلع عليه سرني فقال صلى الله عليه وسلم « لأشريك لله في عبادته » . وفي رواية « إن الله لا يقبل ما شورك فيه » رواه ابن عباس ، وروى عن مجاهد أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله فيذكر ذلك مني فيسرني وأعجب به ، فلم يقل النبي صلى الله عليه وسلم له شيئا حتى نزلت الآية : يعنى قوله تعالى - فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا - ففي الحديث دلالة على أن السرور

بالاطلاع على العمل رياء ، ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذى من حديث أبى هريرة وقال :
حديث غريب قال « قلت : يا رسول الله بينا أنا فى بيتى فى صلاتى إذ دخل على رجل ،
فأعجبنى الحال التى رآنى عليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لك أجران « وفى الكشف
من حديث جندب أنه صلى الله عليه وسلم قال له « لك أجران أجر السر وأجر العلانية » وقد
يرجح هذا الظاهر قوله تعالى - ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق
قربات عند الله وصلوات الرسول - فدل على أن محبة الثناء من رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تنافى الإخلاص ولا تعد من الرياء ، ويتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله « إذا
اطلع عليه سرى » لمحبة للثناء عليه ، فيكون الرياء فى محبة للثناء على العمل ، وإن لم يخرج
العمل عن كونه خالصا ، وحديث أبى هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الثناء من المطلع عليه ،
وإنما هو مجرد محبة لما يصدر عنه وعلم به غيره . ويحتمل أن يراد بقوله فيعجبه : أى يعجبه
شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم شهداء الله فى الأرض »
وقال الغزالى : أما مجرد السرور باطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر فى العمل فبعيد
أن يفسد العبادة .

٦ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : آية
المُنافِقِ (أى علامة نفاقه) ثلاث : إذا حَدَّثَ كَذَبَ ، وإذا وَعَدَ أخْلَفَ ، وإذا
أَوْثَمَنَ خانَ . متفق عليه) وقد ثبت عند الشيخين من حديث عبد الله بن عمر رابعة وهى
« وإذا خاصم فجر » والمُنافِق من يظهر الإيمان ويبطن الكفر . وفى الحديث دليل على أن من
كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق ، فإن كانت فيه هذه كلها فهو
مُنافِق ، وإن كان موقنا مصدقا بشرائع الإسلام . وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال
قد توجد فى المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين ، ولما كان كذلك اختلف العلماء فى معناه .
قال النووى : قال المحققون والأَكثَرُونَ - وهو الصحيح المختار - إن هذه الخصال هى خصال
المُنافِقِينَ ، فإذا اتصف بها أحد من المصدقين أشبه المُنافِق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا ، فإن
النفاق هو إظهار ما يبطن خلافه وهو موجود فى صاحب هذه الخصال ، ويكون نفاقه
فى حق من حدثه ووعدته واثمنته وخاصمه وعاهده مع الناس ، لأنه مُنافِق فى الإسلام
وهو يبطن الكفر . وقيل إن هذا كان فى حق المُنافِقِينَ الذين كانوا فى أيامه صلى الله عليه
وسلم ، تحدّثوا بإيمانهم فكذبوا ، واثمنوا على رسلهم فخانوا ، ووعدوا فى الدين بالنصر
فغدروا ، وأخلفوا وفجروا فى خصوصاتهم . وهذا قول سعيد بن جبير وعطاء بن أبى رباح ،
ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه ، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وروياه
عن النبى صلى الله عليه وسلم . قال القاضى عياض : وإليه مال كثير من الفقهاء .
وقال الخطابى عن بعضهم : إنه ورد الحديث فى رجل معين ، وكان النبى صلى الله عليه
وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول : « فلان مُنافِق وإنما يشير إشارة » وحكى الخطابى أن

معناه التحذير للمسلم أن يعتاد في هذه الخصال التي يخاف عليه منها أن تفضي به إلى حقيقة النفاق ، وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال فيه تعالى - فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون - فانه آل به خلف الوعد والكذب إلى الكفر ، فيكون الحديث للتحذير من التخلق بهذه الأخلاق التي تتول بصاحبها إلى النفاق الحقيقي الكامل .

٧ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سببُ) بكسر السين المهملة مصدر سبه (المُسْلِمِ فسوقٌ وقِتَالُهُ كُفْرٌ . متفق عليه) السب لغة : الشتم والتكلم في أعراض الناس بما لا يبغي كالسباب ، والفسوق مصدر فسق ، وهو لغة : الخروج ، وشرعا : الخروج من طاعة الله ، وفي مفهوم قوله « المسلم » دليل على جواز سب الكافر ، فان كان معاهدا فهو أذية له وقد نهى عن أذيته فلا يعمل بالمفهوم حقه ، وإن كان حربيا جاز سبه إذ لا حرمة له . وأما الفاسق فقد اختلف العلماء في جواز سبه بما هو مرتكب له من المعاصي ، فذهب الأكثر إلى جوازه لأن المراد بالمسلم في الحديث الكامل الإسلام والفاسق ليس كذلك ، وبحديث « أذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس » وهو حديث ضعيف وأنكره أحمد ، وقال البيهقي ، ليس بشيء ، فان صح حمل على فاج معلن بفجوره أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي . ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط الصغير باسناد حسن رجاله موثقون ، وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال : خطبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « حتى متى ترعونون عن ذكر الفاجر أمتكوه حتى يحذره الناس » وأخرج البيهقي من حديث أنس باسناد ضعيف « من ألقى جلاباب الحياء فلا غيبة له » وأخرج مسلم « كل أمتي معافي إلا المجاهرون » وهم الذين جاهرُوا بمعاصيهم فهتكوا ماستر الله عليهم فيبيحون بها بلا ضرورة ولا حاجة ، والأكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للفاسق يافاسق ويامفسد ، وكذا في غيبته بشرط قصد النصيحة له أو لغيره لبيان حاله أو لالزجر عن صنيعه لالقصد الواقعة فيه ، فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جوابا لمن يبدؤه بالسب فانه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى - ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل - ولقوله صلى الله عليه وسلم « المتسابقان ماقالا فعلى البادىء ما لم يعتد المظلوم » أخرجه مسلم ، ولكنه لا يجوز أن يعتدى ولا يسبه بأمر كذب . قال العلماء : وإذا انتصر المسبوب استوفى ظلامته وبرىء الأول من حقه وبقى عليه لثم الابتداء والاثم المستحق لله تعالى ، وقيل برىء من الثم ويكون على البادىء اللوم والذم لا الثم . ويجوز في حاله الغضب لله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر « إنك امرؤ فيك جاهلية » وقول عمر في قصة حاطب : دعني أضرب عنق هذا المنافق . وقول أسيد لسعد : إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين . ولم ينكر صلى الله عليه وسلم هذه الأقوال وهي بمحضرة .

وقوله صلى الله عليه وسلم « وقتاله كفر » دال على أنه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق وهو ظاهر فيمن استحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه : وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك فإطلاق الكفر عليه مجاز ، أو يراد به كفر النعمة والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود ، ومما كفرا لأنه قد ينول به ما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعنى عن الحق فقد يصير كفرا ، أو أنه فعل كفعل الكافر الذى يقاتل المسلم .

٨ - (وعن أنى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ . متفق عليه) المراد بالتحذير : التحذير من الظن بالمسلم نحو قوله - اجتنبوا كثيرا من الظن - والظن هو ما يخطر بال نفس من التجويز المحتمل للصحة والبطالان فيحكم به ويعتمد عليه كذا فسر الحديث في مختصر النهاية . وقال الخطابي : المراد التهمة ومحل التحذير والنهي إنما هو عن التهمة التى لاسبب لما يوجبها كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضى ذلك . وقال النووي : والمراد التحذير من تحقيق التهمة والإصرار عليها وتقررها فى النفس دون ما يعرض ولا يستقر فان هذا لا يكلف به كما فى الحديث « تجاوز الله عما تحدث به الأمة أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل » ونقله عياض عن سفيان . والحديث وارد فى حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور ، ويقيد إطلاقه حديث « احتسروا من الناس بسوء الظن » أخرجه الطبرانى فى الأوسط والبيهقى والعسكرى من حديث أنس مرفوعا . قال البيهقى : تفرد به بقية . وأخرج الديلمى عن على رضى الله عنه موقوفا « يحرم سوء الظن » وأخرجه القضاعى مرفوعا من حديث عبدالرحمن ابن عائذ مرسلا وكل طرقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضها ويدل على أن لها أصلا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « أخوك البكرى ولا تأمنه (١) » أخرجه الطبرانى فى الأوسط عن عمر وأبوداود عن عمرو بن الفعواء . وقد قسم الزمخشرى الظن إلى واجب ومنسوب وحرام ومباح . فالواجب حسن الظن بالله ، والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين ، وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم « إياكم والظن » الحديث . والمنسوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين . والجائز مثل قول أبى بكر لعائشة : إنما هما أخواك أو أختاك لما وقع فى قلبه أن الذى فى بطن امرأته اثنان . ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الربيب والمجاهرة بالخبايا ، فلا يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ، ومن ستر على على نفسه لم يظن به إلا خيرا ، ومن دخل فى مداخل السوء اتهم ، ومن هتك نفسه ظنا به السوء ، والذى يميز الظنون التى يجب اجتنابها عما سواها أن كل ما لاتعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجبا الاجتنابها ، وذلك إذ كان المظنون به ممن شوهد منه السر والصلاح ، وممن عرفت منه الأمانة فى الظاهر فظن الفساد والخيانة به محرم ، بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطى الربيب فتقاربه بعكس ذلك ذكر معناه فى الكشف . وقوله لا فإن الظن

أكذب الحديث ، سماه حديثنا لأنه حديث النفس ، وإنما كان الظن أكذب الحديث لأن الكذب مخالفة الواقع من غير استناد إلى أمانة ، وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره . وأما الظن فيزعم صاحبه أنه استند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذبا بحسب الغالب ، فكان أكذب الحديث .

٩ - (وعن معقل بن يسار رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشٍ لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة . متفق عليه) أخرجه البخاري من رواية الحسن . وفيه قصة وهي أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه ، وكان عبيد الله عاملا على البصرة في إمارة معاوية وولده يزيد . أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال : قدم إلينا عبيد الله بن زياد أميرا أمره علينا معاوية غلاما سفيا يسفك الدماء سفكا شديدا فيها معقل المزني ، فدخل عليه ذات يوم فقال له : انت عما أراك تصنع فقال له وما أنت وذاك ، ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام هذا السفية على رموس الناس ؟ فقال : إنه كان عندي علم أحببت أن لا أموت حتى أقول به على رموس الناس ، ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعود ، فقال له معقل بن يسار : إني أحدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة لم يرح رائحة الجنة » ولفظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم . وأخرج مسلم « ما من أمير يلي أمر المسلمين لا يتجهد معهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة » ورواه الطبراني وزاد « كنصحه لنفسه » وأخرج الطبراني باسناد حسن « ما من إمام ولا وال بات ليلة سوداء غاشا لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما » وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحدا محاباة فعليه لعنة الله ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم » وأخرج أحمد والحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » وفي إسناده واه ، إلا أن ابن نمير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث ، والراعي : هو القائم بمصالح من يرعاه . وقوله « يوم يموت » مراده أنه يدركه الموت وهو غاش لرعيته غير تائب من ذلك ، والغش بالكسر ضد النصح ، ويتحقق غشه بظلمه لهم بأخذ أموالهم وسفك دماهم وانتهاك أعراضهم واحتجابهم عن خلعتهم وحاجتهم ، وحبسه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله سبحانه المعين للمصارف وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد . ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم وتوليته من غيره أَرْضَى الله منه مع وجوده . والأحاديث دالة على تحريم الغش وأنه من الكبائر لورود الوعيد عليه بعينه فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن كما قال

تعالى - فقد حرم الله عليه الجنة - وهو على رأى من يقول بخلود أهل الكبائر فى النار واضح ، وقد حمله من لا يرى خلود أهل الكبائر فى النار على الزجر والتغليظ . قال ابن بطال : **هذه** وعيد شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استرجاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ؟ ومعنى « حرم الله عليه الجنة » أى أنفذ عليه الوعيد ، ولم يرض عنه المظلومين .

١٠ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشَقُّ عَلَيْهِ .** متفق عليه) أخرجه مسلم حتى عليهم أدخل عليهم المشقة أى المضرة ، والدعاء عليه منه صلى الله عليه وسلم بالمشقة جزاء من جنس العمل ، وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة ، وتمامه « ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به » ورواه أبو عوانة فى صحيحه بلفظ « ومن ولي منهم شيئاً فشق عليهم فعليه بهلة الله ، فقالوا : يا رسول الله وما بهلة الله ؟ قال : لعنة الله » والحديث دليل على أنه يجب على الوالى تيسير الأمور على من وليهم والرفق بهم ومعاملتهم بالعفو والصفح وإثارة الرخصة على العزيمة فى حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة ، ويفعل بهم ما يجب أن يفعل به الله .

١١ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ**) أى غيره كما يدل له فاعل (**فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ .** متفق عليه) وفى رواية « **إذا ضرب أحدكم** » وفى رواية : « **فلا يلطم الوجه** » الحديث . وهو دليل على تحريم ضرب الوجه وأنه يتقى فلا يضرب ولا يلطم ولو فى حد من الحدود الشرعية ولو فى الجهاد ، وذلك لأن الوجه لطيف يجمع المحاسن وأعضاؤه لطيفة وأكثر الإدراك بها ، فقد يطلها ضرب الوجه وقد ينقصها وقد يشين الوجه ، والشين فيه فاحش لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره ، ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين ، وهذا النهى عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره .

١٢ - (وعنه) أى أبى هريرة (أن رجلاً قال : يا رسول الله أوصنى ، قال : **لَا تَغْضَبْ** ، فردد مراراً ، قال : **لَا تَغْضَبْ** . أخرجه البخارى) جاء فى رواية أحمد تفسيره بأنه جارية بالجيم ابن قدامة ، وجاء فى حديث أنه سفيان بن عبد الله الثقفى قال : « قلت يا رسول الله قل لى قولاً أنتفع به وأقل ، قال : **لَا تَغْضَبْ** ولك الجنة » وورد عن آخرين من الصحابة مثل ذلك . والحديث نهى عن الغضب وهو كما قال الخطابى نهى عن اجتناب أسباب الغضب وعدم التعرض لما يجلبه . وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهى عنه لأنه أمر جبرى . وقال غيره : وقع النهى عما كان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة ، وقيل هو نهى عما ينشأ عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده فيحمله الكبر على الغضب ، والذى يتواضع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب ، وقيل معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب ، قيل إنما اقتصر صلى الله عليه وسلم على هذه اللفظة لأن السائل

كان غضوبا ، وكان صلى الله عليه وسلم يفتى كل أحد بما هو أولى به . قال ابن التين :
جمع النبي صلى الله عليه وسلم في قوله « لا تغضب » خيري الدنيا والآخرة ، لأن الغضب يثول إلى
التقاطع ومنع الرفق ويثول إلى أن يؤذى الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصا في دينه
انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن الغضب ينشأ عن النفس
والشيطان فمن جاهدتهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان أملك لقهر نفسه عن
غير ذلك بالأولى . وتقدم كلام يتعلق بالغضب وعلاجه .

١٣ - (وعن خولة الأنصارية رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إن رجلا يتخوضون في مال الله يغير حق فلتهم النار يوم القيامة » .
أخرجه البخارى) الحديث دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئا من مال الله بأن
لا يكون من المصارف التي عينها الله تعالى أن يأخذها ويتملكه وأن ذلك من المعاصي الموجبة
لنار ، وفي قوله « يتخوضون » دلالة على أنه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون ، فإن
كانوا من ولاة الأموال أبيع لهم قدر ما يحتاجونه لأنفسهم من غير زيادة ، وقد تقدم
الكلام في ذلك .

١٤ - (وعن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه)
من الأحاديث القدسية (قال) الرب تبارك وتعالى (يا عبادى إني حرمت الظلم على
نفسى) وأخبرنا بأنه لا يفعله في كتابه بقوله - وما ربك بظلام للعبيد - (وجعلته بينكم
محرمًا فلا تظالموا . أخرجه مسلم) التحريم لغة : المنع عن الشيء ، وشرعا : ما يستحق
فإرعه العقاب ، وهذا غير صحيح لإرادته في حقه تعالى ، بل المراد به أنه تعالى منزه متقدس عن
الظلم ، وأطلق عليه لفظ التحريم لمشابهة الممنوع بجامع عدم الشيء ، والظلم مستحيل في حقه
تعالى ، لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير الملك أو مجاوزة الحد ، وكلاهما محال في حقه
تعالى لأنه المسالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دقه وجله . وقوله « فلا تظالموا » تأكيد لقوله
« وجعلته بينكم محرما » والظلم قبيح عقلا أقره الشارع وزاده قبحا وتوعد عليه بالعذاب - وقد
خاب من حمل ظلما - .

١٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون
ما الغيبة ؟) بكسر الغين المعجمة (قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : ذكرك أخاك بما
يكره ، قال : أفرأيت إن كان في أخى ما أقول ، قال : إن كان فيه ما تقول
فقد اغتبتته ، وإن لم يكن فقد بهته) بفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان
(أخرجه مسلم) الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله تعالى - ولا يغتب بعضكم
بعضا - ودل الحديث على حقيقة الغيبة . قال في النهاية : هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء
وإن كان فيه . وقال النووي : في الأذكار تبعا للغزالي ذكر المرء بما يكره سواء كان في بلد

الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو حركته أو طلاقته أو عبوسته أو غير ذلك مما يتعلق به ذكر سوء سواء ذكر باللفظ أو بالرمز أو بالإشارة ، قال النووي : ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعى العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يعافينا الله يتوب علينا نسأل الله السلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . وقوله « ذكرك أخاك بما يكره » شامل لذكره في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي . وأما معناها لغة : فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة . ورجح جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي ، ورووا في ذلك حديثاً مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة » فيكون هذا إن ثبت تخصصاً لحديث أبي هريرة وتفسير العلماء دالة على هذا ففسرها بعضهم بقوله : ذكر العيب يظهر الغيب ، وآخر بقوله : هي أن تذكر الإنسان من خلفه بسوء وإن كان فيه . نعم ذكر العيب في الوجه حرام لما فيه من الأذى وإن لم يكن غيبة . وفي قوله « أخاك » أي أخ الدين دليل على أن غير المؤمن تجاوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك . قال ابن المنذر : في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كاليهودي والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجه بدعته عن الإسلام لا غيبة له . وفي التعبير عنه بالأخ جذب للمغتاب عن غيبته لمن يغتاب ، لأنه إذا كان أخاه فالأولى الحنو عليه وطى مساويه والتأول لمعاييه لانشرها بذكرها . وفي قوله « بما يكره » ما يشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كأهل الخلاعة والحجون فإنه لا يكون غيبة ، وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه . وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو الكبائر ، فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر ، واستدل لكبرها بالحديث الثابت « إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام » وذهب الغزالي وصاحب العمدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر . قال الأوزاعي : (١) لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرهما . وذهب المهدي إلى أنها محتملة بناء على أن ما لم يقطع بكبره فهو محتمل كما تقول المعترلة . قال الزركشي : والعجب ممن يعد أكل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله أنزلها منزلة أكل لحم الآدمي أي ميتا ، والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دالة على شدة تحريمها .

واعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة : الأول التظلم ، فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذ مالي ، أو أنه ظالم ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها ، ودليله قول هند عند شكايته له صلى الله عليه وسلم من أي سفيان أنه رجل شحيح . الثاني الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته فيقول : فلان فعل كذا في حق من لم يكن مجاهراً بالمعصية : الثالث الاستفتاء بأن يقول للمفتي فلان ظلمني بكذا فما طريقى إلى الخلاص عنه ، ودليله أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر ما وقع منه . الرابع التحذير للمسلمين من الاغترار كجرح الرواة والشهود ومن يتصلر

(١) هو غير الإمام المشهور الذي مات سنة ١٥٧ .

للتدريس والإفتاء مع عدم الأهلية ، ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « بشئ أخو العشيبة » وقوله صلى الله عليه وسلم « أما معاوية فصعلوك » وذلك أنها جاءت فاطمة بنت فيس تستأذنه صلى الله عليه وسلم وتستشيريه وتذكر أنه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهم فقال « أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، ثم قال : انكحى أسامة » الحديث . الخامس ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة ، فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره ، وتقدم دليله في حديث « اذكروا الفاجر » . السادس التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور والأعرج والأعمش ، ولا يراد به نقصه وغيبته ، وجمعها ابن أبي شريف في قوله :

الذم ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومخدر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

١٦ - (وعنه) أى أبى هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحاسدوا ولا تناجشوا) بالجم والشين المعجمة (ولا تباعضوا ولا تبابروا ولا تبغ) بالغين المعجمة من البغى وبالمهملات من البيع (بعضكم على بعض ، وكونوا عباد الله) منصوب على النداء (إخوانا ، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره) بفتح حرف المضارعة وسكون الحاء المعجمة وبالقاف فراء . قال القاضي عياض : ورواه بعضهم لا يحقره بضم الياء وبالحاء المعجمة وبالقاف : أى لا يغدر بعهد ولا ينقض أمانه . قال : والصواب الأول (التقوى هاهنا ، ويشير إلى صدره ثلاث مرات ، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه . أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع . الأول التحاسد وهو تفاعل يكون بين اثنين ، نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه النهى عن الحسد من جانب واحد بطريق الأولى ، لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع أنه من باب - وجزاء سيئة سيئة مثلها - فهو مع عدم ذلك أولى بالنهى ، وتقدم تحقيق الحسد . الثانى النهى عن المناجشة وتقدم تحقيقها فى البيع ووجه النهى عنها أنها من أسباب العداوة والبغضاء ، وقد روى بغير هذا اللفظ فى الموطأ بلفظ « ولا تنافسوا » من المنافسة وهى الرغبة فى الشيء ومحبة الانفراد به ، ويقال نافست فى الشيء منافسة ونافسا إذا رغبت فيه والنهى عنها نهى عن الرغبة فى الدنيا وأسبابها وحفظها . والثالث النهى عن التباغض وهو تفاعل وفيه ما فى « تحاسدوا » من النهى عن التقابل فى المباغضة والانفراد بها بالأولى وهو نهى عن تعاطى أسبابه ، لأن البغض لا يكون إلا عن سبب ، والذم متوجه إلى المباغضة لغير الله ، فأما ما كانت لله فهى واجبة ، فإن البغض فى الله والحب فى الله من الإيمان ، بل ورد فى الحديث حصر الإيمان عليهما . الرابع النهى عن التدابر . قال الخطابي : أى لا تهاجروا فيهمجر أحدكم أخاه مأخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه . وقال

ابن عبد البر : قيل للإعراض تدابر لأن من أبغض أعرض ومن أعرض وى دبره ، والنحب بالعكس ، وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر . وسعى المستأثر مستديرا لأنه يولى دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال المازرى : معنى التدابر المعادة ، تقول دابرت : أى عاديت ، وفى الموطأ عن الزهرى التدابر : الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه ، وكأنه أخذه من بقية الحديث ، وهى « يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الإعراض . الخامس النهى عن البغى إن كان بالغين المعجمة وإن كان بالمهملة فمن بيع بعض على بيع بعض ، وقد تقدم فى كتاب البيع . قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريض بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبته بغير ذنب شرعى ، والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه ، ثم أمر أن يعامله معاملة أخى النسب ولا يبحث عن معاييه ولا فرق فى ذلك بين الحاضر والغائب والحى والميت ، وبعد هذه المناهى الخمسة حثهم بقوله « وكونوا عباد الله إخوانا » فأشار بقوله : عباد الله ، إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لما أمر . قال القرطبي : المعنى كونوا كإخوان النسب فى الشفقة والرحمة والمحبة والمواساة والمعاونة والنصيحة ، وفى رواية لمسلم زيادة « كما أمر الله » أى بهذه الأمور ، فإن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر منه تعالى ، وزاد المسلم حثا على أخوة المسلم بقوله « المسلم أخو المسلم » وذكر من حقوق الأخوة أنه لا يظلمه ، وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه ، والظلم محرم فى حق الكافر أيضا ، وإنما خص المسلم لشرفه « ولا يخذله » والخذلان ترك الإعانة والنصر ، ومعناه إذا استعان به فى دفع أى ضرر أو جلب أى نفع أعانه « ولا يحقره » ولا يحقره ولا يتكبر عليه ويستخف به . ويروى « لا يحتقره » وهو بمعناه . وقوله « التقوى ها هنا » إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل فى القلب من خشية الله ومراقبته وإخلاص الأعمال له . وعليه دل حديث مسلم « إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم » أى أن المجازاة والمحاسبة إنما تكون على ما فى القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة فإن عمدتها النيات ومحلها القلب . وتقدم أن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد ، وإذا فسد فسد الجسد . وقوله « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه » أى يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الخصلة وحدها . وفى قوله « كل المسلم على المسلم حرام » إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض وهو معلوم من الشرع علما قطعيا .

١٧ - (وعن قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهملة وفتح الموحدة (ابن مالك) يقال له التغلبى بالمشاة الفوقية والغين المعجمة ، ويقال الثعلبى بالثلثة والعين المهملة (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللَّهُمَّ اجْنُبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ . أخرجه الترمذى وصححه الحاكم واللفظ له) التجنب المباحة : أى باعدنى ، والأخلاق جمع خلق ، قال القرطبي : الأخلاق أوصاف الإنسان التى يعامل بها غيره ، وهى محمودة ومذمومة : فالمحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك

فنتصف منها ولا نتصف لها ، وعلى التفصيل العفو والحلم والجلود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتودد ولين الجانب ونحو ذلك ، والمذمومة ضد ذلك ، وهى منكرات الأخلاق التى سأل الله صلى الله عليه وسلم ربه أن يجنبه إياها فى هذا الحديث ، وفى قوله « اللهم كما حسنت خلقى فحسن خلقى » أخرجه أحمد وصححه ابن حبان . وفى دعائه صلى الله عليه وسلم فى الافتتاح « واهدنى لأحسن الأخلاق ، لا يهذى لأحسنها سواك ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك » ومنكرات الأعمال ما ينكر شرعا أو عادة ، ومنكرات الأهواء جمع هوى ، والهوى هو ما تشبهه النفس من غير نظر إلى مقصد يحمد عليه شرعا ، ومنكرات الأدواء جمع داء ، وهى الأسقام المنفرة التى كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ منها كالجدام والبرص والمهلكة : كذات الجنب ، وكان صلى الله عليه وسلم يستعيذ من سيئ الأسقام .

١٨ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَمَارَ) من المماراة وهى المجادلة (أَخَاكَ وَلَا تُمَارَ زِحَهُ) من المزح (وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِدَ فَتُخْلِفَهُ . أخرجه الترمذى بسند فيه ضعف) لكن فى معناه أحاديث سبب فى المراء ، فانه روى الطبرانى أن جماعة من الصحابة قالوا « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتمارى فى شىء من أمر الدين فغضب غضبا شديدا لم يغضب مثله ، ثم انتهرنا وقال : أبعد يا أمة محمد أمرتم ؟ إنما أهلك من كان قبلكم بمثل هذا ، ذروا المراء لقلته خيره ، ذروا المراء فان المؤمن لا يمارى ، ذروا المراء فان الممارى قد تمت خسارته ، ذروا المراء ، كفى إنما أن لاتزال مماريا ، ذروا المراء فان الممارى لأشفع له يوم القيامة ، ذروا المراء فأننا زعيم بثلاثة آيات فى الجنة فى رياضها أسفلها وأوسطها وأعلاها لمن ترك المراء وهو صادق ، ذروا المراء فانه أول ما نهانى عنه ربى بعد عبادة الأوثان » وأخرج الشيخان مرفوعا « إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » أى الشديد المراء : أى الذى يحج صاحبه . وحقيقة المراء طعنك فى كلام غيرك لإظهار خلل فيه لغرض سوى تحقير قائله وإظهار مزيتك عليه ، والجدال هو ما يتعلق باظهار المذاهب وتقريرها . والخصومة لحاج فى الكلام ليستوفى به مالا أو غيره ، ويكون تارة ابتداء وتارة اعتراضا ، والمراء لا يكون إلا اعتراضا ، والكل قبيح إذا لم يكن لإظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه . وأما مناظرة أهل العلم للفائدة وإن لم تخل عن الجدال فليست داخلة فى النهى ، وقد قال تعالى - ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن - وقد أجمع عليه المسلمون سلفا وخلفا . وأفاد الحديث النهى عن مزاخة الأخ ، والمزاح : الدعابة ، والنهى عنه ما يجلب الوحشة أو كان بياطل . وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر الخاطر فهو جائر ، فقد أخرج الترمذى من حديث أبى هريرة « أنهم قالوا : يا رسول الله إنك لتداعبنا ، قال : إني لأقول إلا حقا » وأفاد الحديث النهى عن إخلاف الوعد ، وتقدم أنه من صفات المنافقين وظاهره التحريم ، وقد قيده حديث « أن تعدده وأنت مضمر

خلافه ، وأما إذا وعدته وأنت عازم على الوفاء فعرض ما نع فلا يدخل تحت النهي :
 ١٩ - (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ : الْبُخْلُ وَسَوْءُ الْخُلُقِ** . أخرجه الترمذى وفى إسناده ضعف) قد علم قبح البخل عرفا وشرعا ، وقد ذمه الله فى كتابه بقوله - الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل - وبقوله فى الكانزين - فبشرهم بعذاب أليم - بل ذم من لم يأمر الناس ويحثهم على خلافه ، فقال تعالى - ولا يحض على طعام المسكين - جعله من صفات الذين يكذبون بيوم الدين ، وقال فى الحكاية عن الكفار أنهم قالوا وهم فى طبقات النار - ولم نك نطعم المسكين - الآية . وإنما اختلف العلماء فى المذموم منه ، وقد منا كلامهم فى ذلك ؛ وحده بعضهم بأنه فى الشرع منع الزكاة ، والحق أنه منع كل واجب ، فمن منع ذلك كان بخيلا يناله العقاب . قال الغزالي : وهذا الحد غير كاف ، فان من يرد اللحم والخبز إلى القصاب والخباز لنقص وزن حبة يعد بخيلا اتفاقا وكذا من يضايق عياله فى لقمة أو ثمرة أكلوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضى لهم ، وكذا من بين يديه رغيغ فحضر من يظن أنه يشاركه فأخفاه يعد بخيلا اه . قلت : كذا فى البخيل عرفا لامن يستحق العقاب فلا يرد نقضا . وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه ، وسوء الخلق ضده ، وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه ينافى الإيمان ، فأخرج الحاكم « سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل » وأخرج ابن منده « سوء الخلق شؤم ، وطاعة النساء ندامة ، وحسن الملكة نماء » وأخرج الخطيب « إن لكل شىء توبة إلا صاحب سوء الخلق فانه لا يتوب من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه » وأخرج الصابونى « ما من ذنب إلا وله عند الله توبة إلا سوء الخلق فانه لا يتوب صاحبه من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه » وأخرج الترمذى وابن ماجه « لا يدخل الجنة سىء الخلق » والأحاديث فى هذا الباب واسعة ، ولعله يحمل المؤمن فى الحديث على كامل الإيمان ، أو أنه أخرج مخرج التحذير والتنفير ، أو أراد إذا ترك إخراج الزكاة مستحلا ترك واجب قطعى :

٢٠ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **الْمُسْتَبَيِّنُ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِيِّ مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ** : أخرجه مسلم) دل الحديث على جواز مجازاة من ابتدأ الإنسان بالأذية بمثلها ، أو أن إثم ذلك عائد على البادى لأنه المتسبب لكل ما قاله الخبيب إلا أن يعتدى الخبيب فى أذيته بالكلام فيختص به إثم عدوانه ، لأنه إنما أذن له فى مثل ما عوقب به - وجزاء سيئة سيئة مثلها - فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم - وعدم المكافأة والصبر والاحتمال أفضل ، فقد ثبت « أن رجلا سب أبابكر رضى الله عنه بحضرته صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد ، ثم أجابه أبو بكر ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم ، فقيل له ذلك ، فقال : إنه لما سكت أبو بكر كان ملك يجيب عنه ، فلما انتصف لنفسه حضر

الشیطان ، أو نحو هذا اللفظ ، قال تعالى - ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور -

٢١ - (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء : اشتهر بكنيته ، واختلف في اسمه اختلافا كثيرا ، وهو من بني مازن بن النجار ، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللهُ وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ . أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه) أى من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق صاره الله ، أى جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة . والمشاقة : المنازعة : أى من نازع مسلماً ظلماً وتعدياً أنزل الله عليه المشقة جزاء وفاقا . والحديث تحذير عن أذى المسلم بأى شيء .

٢٢ - (وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَدِيَّ . أخرجه الترمذى وصححه) البغض ضد المحبة ، وبغض الله عبده إنزال العقوبة به وعدم إكرامه إياه . والبذىء فاعيل من البذاء ، وهو الكلام القبيح الذى ليس من صفات المؤمن كما دل له الحديث الآتى :

٢٣ - (وله) أى الترمذى (من حديث ابن مسعود رفعه : لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ وَلَا اللَّعَانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَدِيِّ . وحسنه وصححه الحاكم ، ورجح الدارقطنى وقفه) الطعن : السب ، يقال طعن فى عرضه : أى سبه . واللعان : اسم فاعل للمبالغة بزنة فعّال : أى كثير اللعن ، ومفهوم الزيادة غير مراد ، فإن اللعن محرم قليله وكثيره . والحديث إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان السب واللعن إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنه الله ورسوله .

٢٤ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَلَهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا . أخرجه البخارى) سب الأموات عام للكافر وغيره ، وقد تقدم ، وعمله صلى الله عليه وسلم بافضائهم إلى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم إلى مولاهم . وقد مر الحديث بلفظه فى آخر الجنايز والكلام عليه .

٢٥ - (وعن حذيفة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ) بقاف ومثناة فوقية وبعد الألف مثناة أيضا : وهو النمام ، وقد روى بلفظه (متفق عليه) وقيل إن بين القتات والنمام فرقا ، فالنمام : الذى يحضر القصة ليبلغها ، والقتات : الذى يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه . وحقيقة النميّة نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض للإفساد بينهم . وقال الغزالي : إن حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث ، وسواء كان الكشف بالرمز أو بالكتابة أو بالإيحاء . قال : فحقيقة النميّة إفشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه ، فلو رآه يخفى مالا لنفسه فذكره فهو نميّة كذا قاله . قلت : ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل فى النميّة بل يكون

من إفشاء السر وهو محرم أيضا ، وورد في النعمة عدة أحاديث ، أخرج الطبراني مرفوعا : ليس منا ذو حسد ولا نعمة ولا كهانة ولا أنا منه ، ثم تلا قوله تعالى - والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ، وأخرج أحمد : خيار عباد الله الذين إذا رؤوا ذكر الله ، وشروا عباد الله المشاعون بالنعمة الباغون للبراء العيب يحشرهم الله مع الكلاب ، وغير هذا من الأحاديث ، وقد تجب النعمة كما إذا سمع شخصا يتحدث بارادة إيذاء إنسان ظلما وعدوانا فيحذر منه فان أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك . والحديث دليل على عظم ذنب النمام : قال الحافظ المنذرى : أجمعت الأمة على أن النعمة محرمة وأنها من أعظم الذنوب عند الله ، وفي كلام الغزالي ما يدل على أنها لا تكون كبيرة إلا مع قصد الإفساد .

٢٦ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ . أخرجه الطبراني في الأوسط ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب مرارا . وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع نفسه من إصدار ما يقتضيه الغضب ، ولا يكون ذلك إلا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر شاق ، ولذا جعل الله جزاءه كف عذابه عنه ، وقد قال تعالى في صفات المؤمنين - وإذا ما غضبوا هم يغفرون -

٢٧ - (وعن أنى بكر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَوَّلُ الْأَمْرِ (خَبٌّ) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة : الخداع (ولا بخيل) تقدم الكلام على البخيل (ولا سِيءُ الْمَلِكَةِ) وهو من يترك ما يجب عليه من حق الممالك أو تجاوز الحد في عقوبتهم ، ومثله تركه لتأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرائض الله وغيرها ، وكذلك البهائم سوء الملكة يكون بإهمالها عن الإطعام وتحميلها ما لا تطيقه من الأحمال والمشقة عليها بالسير والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذى وفرقه حديثين ، وفي إسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها .

٢٨ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآتُكُ) بفتح الهمزة والمد وضم النون (يَوْمَ الْقِيَامَةِ . يعنى الرصاص) هو مدرج في الحديث تفسيراً لما قبله (أخرجه البخارى) هكذا في نسخ بلوغ المرام تسمع بالمشاة الفوقية وتشديد الميم ، ولفظ البخارى من استمع . والحديث دليل على تحريم استماع حديث من يكره سماع حديثه ويعرف بالقرائن أو بالتصريح . وروى البخارى في الأدب المفرد من رواية سعيد المقبرى قال : مرت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث ، فقامت إليهما ، فلطم صدرى وقال : إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما . قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما . قال المصنف : ولا ينبغى للداخل عليهما القعود عندهما ولو

تباعد عنهما إلا بإذنها ، لأن افتتاحهما الكلام سرا وليس عندهما أحد دل على أنهما لا يريدان الاطلاع عليه ، وقد يكون لبعض الناس قوة فهم إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقية فلا بد له من معرفة الرضا ، فانه قد يكون في الإذن حياء وفي الباطن الكراهة ، ويلحق باستماع الحديث استنشاق الرائحة ومس الثوب واستخبار صغار أهل الدار ما يقول الأهل والبحيران من كلام أو ما يعملون من الأعمال ، وأما لو أخبره عدل عن منكر جاز له أن يهجم ويستمع الحديث لإزالة المنكر .

٢٩ - (وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عَيْبِ النَّاسِ . أخرجه البزار بإسناد حسن) طوبى : مصدر من الطيب ، أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها ، والمراد أنها لمن شغله النظر في عيوبه وطلب إزالتها أو السر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب غيره والتعرف لما يصدر منهم من العيوب ، وذلك بأن يعدم النظر في عيب نفسه إذا أراد أن يعيب غيره ، فانه يجد من نفسه ما يردعه عن ذكر غيره .

٣٠ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَعَاطَمَ فِي نَفْسِهِ وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ . أخرجه الحاكم ورجاله ثقات) تفاعل يأتي بمعنى فعل ، مثل توانيت بمعنى ونيت وفيه مبالغة ، وهو المراد هنا : أى من عظم نفسه إما باعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم استحقاقه الإهانة . ويحتمل هنا أن تعاطم بمعنى تعظم مشددة : أى اعتقد في نفسه أنه عظيم كتكبر اعتقد أنه كبير ، أو يكون تفاعل بمعنى استفعل : أى طلب أن يكون عظيما وهذا يلا في معنى تكبر ، والكبر كما قال المهدى في كتاب تكملة الأحكام هو اعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم استحقاقه الإهانة . وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذى من حديث ابن مسعود أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر » قال رجل : يا رسول الله إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا ، قال صلى الله عليه وسلم : إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر : بطر الحق وعظم الناس ، قيل هو أن يتكبر عن الحق فلا يراه حقا ، وقيل هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله . وقال النووي : معناه الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق وإنكاره ترفعا وتجبرا . وجاء في رواية الحاكم « ولكن الكبر من بطر الحق وازدرى الناس » فبطر الحق دفعه ورده ، وعظم الناس بفتح المعجمة وسكون الميم وبالطاء المهملة : هو احتقارهم وازدراؤهم ، هكذا جاء مفسرا عند الحاكم ، قاله المنزوى ، ولفظه « من » رويت بالكسر لميمها على أنها حرف جر وبفتحتها على أنها موصولة ، والتفسير النبوى دل على أنه ليس من قبيل الاعتقاد وإنما هو بمعنى عدم الامتنال تعززا وترفعا واحتقارا للناس . وقال ابن حجر في الزواجر : الكبر اما باطن وهو خلق في النفس وامم الكبر بهذا أحق ، وإما ظاهر وهو أعمال تصدر من

الجوارح وهى تمرات ذلك الخلق ، وعند ظهورها يقال تكبر وعند علمها يقال كبر ، فالأصل هو خلق النفس الذى هو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه ، فهو يستدعى متكبرا عليه ومتكبرا به ، وبه فارق العجب فانه لا يستدعى غير المعجب به حتى لو فرض انفراده دائما لما أمكن أن يقع منه العجب دون الكبر ، فالعجب مجرد استعظام الشيء ، إبان صحبه من يرى أنه فوقه كان تكبرا اه ، والاختيال فى المشية هو من التكبر

وعطفه عليه من عطف أحد نوعى الكبر على الآخر ، كأنه يقول : من جمع بين نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد ، ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة ، لأنه قد ثبت أحاديث فى ذم الكبر مطلقا . والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وإيجابه لغضب الله تعالى .

٣١ - (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ . أخرجه الترمذى وقال حسن) العجلة : هى السرعة فى الشيء وهى مذمومة فيما كان المطلوب فيه . الأناة : محموددة فيما يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخبرات ونحوها . وقد يقال : لامتنافاة بين الأناة والمسارعة ، فإن سارع بتؤدة وتأن فيتم له الأمران ، والضابط أن خيار الأمور أوسطها .

٣٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشُّؤْمُ سُوءُ الْخُلُقِ . أخرجه أحمد وفى إسناده ضعف) الشؤم : ضد البين ، وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه الشؤم ، وأن كل ما يلحق من الشرور فسببه سوء الخلق : وفيه إشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار مكتسب للعبد ، وتقدم تحقيقه .

٣٣ - (وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شَفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أخرجه مسلم) تقدم الكلام فى اللعن قريبا ، والحديث إخبار بأن كثيرى اللعن ليس لهم عند الله قبول شفاعاة يوم القيامة : أى لا يشفعون حين يشفع المؤمنون فى إخوانهم ، ومعنى ولا شهداء : قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء على تبليغ الأئم رسلهم إليهم الرسالات ، وقيل لا يكونون شهداء فى الدنيا ولا تقبل شهادتهم لفسقهم ، لأن إكثار اللعن من أدلة التساهل فى الدين ، وقيل لا يرزقون الشهادة ، وهى القتل فى سبيل الله « فى يوم القيامة » متعلق بشفعاء وحده على هذين الأخيرين ، ويحتمل عليهما أن يتعلق بهما ، ويراد أن شهادته لما لم تقبل فى الدنيا لم يكتب له فى الآخرة ثواب من شهد بالحق ، وكذلك لا يكون له فى الآخرة ثواب الشهداء .

٣٤ - (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ) من عابه به (لم يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ . أخرجه الترمذى وحسنه وسنده منقطع) كأنه حسن الترمذى لشواهد فلا يضره انقطاعه ، وكأن من عير أخاه : أى عابه من العار وهو كل شيء لزم به عيب كما فى القاموس يجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به ، وذلك إذا صحبه إعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه . وفيه أن ذكر

الذنب لجرد التعمير قبيح يوجب العقوبة ، وأنه لا يذكر عيب الغير إلا للأمور الستة التي سلفت مع حسن القصد فيها .

٣٥ - (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده) معاوية بن حيدة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وَيَلُ لِّلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ ، وَيَلُ لَهُ ثُمَّ وَيَلُ لَهُ . أخرجه الثلاثة ، وإسناده قوى) وحسنه الترمذى وأخرجه البيهقى . والويل : الهلاك ، ورفع على أنه مبتدأ خبره الجار والمجرور ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه من باب سلام عليكم ، وفي معناه الأحاديث الواردة في تحريم الكذب على الإطلاق مثل حديث « إياكم والكذب ، فإن الكذب يهذى إلى الفجور ، والفجور يهذى إلى النار » سيأتى ، وأخرج ابن حبان فى صحيحه « إياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما فى النار » ومثله عند الطبرانى وأخرج أحمد من حديث ابن لهيعة « ما عمل أهل النار ؟ قال : الكذب ، فإن العبد إذا كذب فجر ، وإذا فجر كفر ، وإذا كفر دخل النار » وأخرج البخارى أنه قال صلى الله عليه وسلم فى الحديث الطويل ، ومن جملة قوله « رأيت الليلة رجلين أتيانى قالانى : الذى رأيت يشق شدة فكذاب يكذب الكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق » فى حديث رؤياه صلى الله عليه وسلم ، والأحاديث فى الباب كثيرة . الحديث دليل على تحريم الكذب لإضحاك القوم ، وهذا تحريم خاص ، ويحرم على السامعين سماعه إذا علموه كذبا لأنه لإقرار على المنكر ، بل يجب عليهم التنكير أو القيام من الموقف . وقد عد الكذب من الكبائر . قال الرويانى من الشافعية : إنه كبيرة ، ومن كذب قصدا ردت شهادته وإن لم يضر بالغير ، لأن الكذب حرام بكل حال . وقال المهدي : إنه ليس بكبيرة ، ولا يتم له نفي كبره على العموم ، فإن الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم أو الإضرار بمسلم أو معاهد كبيرة . وقسم الغزالى الكذب فى الإحياء إلى واجب ومباح ومحرم وقال : إن كل مقصد محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام ، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب وحده فباح إن أنتج تحصيل ذلك المقصود ، وواجب إن وجب تحصيل ذلك ، وهو إذا كان فيه عصمة من يجب إنقاذه ، وكذا إذا خشى على الودعة من ظالم وجب الإنكار والحلف ، وكذا إذا كان لا يتم مقصود حرب أو إصلاح ذات البين أو استمالة قلب المحنى عليه إلا بالكذب فهو مباح ، وكذا إذا وقعت منه فاحشة كالزنى وشرب الخمر وسأله السلطان فله أن يكذب ويقول ما فعلت ، ثم قال : وينبغى أن تقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق ، فإن كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب ، وإن كانت بالعكس أو شك فيها حرم الكذب ، وإن تعلق بنفسه استحب أن لا يكذب ، وإن تعلق بغيره لم تحسن المسامحة بحق الغير ، والحزم تركه حيث أبيض .

واعلم أنه يجوز الكذب اتفاقا فى ثلاث صور كما أخرجه مسلم فى الصحيح . قال ابن شهاب : لم أسمع يرخص فى شيء مما يقول الناس كذب إلا فى ثلاث : الحرب والإصلاح بين الناس

وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها . قال القاضي عياض : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الثلاث الصور . وأخرج ابن النجار عن النواس بن سمعان مرفوعا « الكذب يكتب على ابن آدم إلا في ثلاث : الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما ، والرجل يحدث امرأته ليرضيها بذلك ، والكذب في الحرب » . قلت : انظر في حكمة الله ومحبته لاجتماع القلوب كيف حرم النيمة وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة ، وأباح الكذب وإن كان حراما إذا كان لجمع القلوب وجلب المودة وإذهاب العداوة .

٣٦ - (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كَفَّارَةُ مَنْ اغْتَبَتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ . رواه الحارث ابن أبي أسامة باسناد ضعيف) وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان وغيرهما بألفاظ مختلفة من حديث أنس وفي أسانيدهما ضعف . وروى من طريق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال : وهو أصح ولفظه قال « كان في لساني ذرب على أهلي ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين أنت من الاستغفار يا حذيفة ؟ إني لأستغفر الله في كل يوم مائة مرة » وهذا الحديث لا دليل فيه نصا أنه لأجل الاغتيال بل لعله لدفع ذرب اللسان . وفي الحديث دليل على أن الاستغفار من المغتاب لمن اغتابه يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه : وفصلت الهادوية والشافعية فقالوا : إذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه ، وأما إذا لم يعلم فلا ، ولا يستحب أيضا لأنه يجلب الوحشة وإيغار الصدر ، إلا أنه أخرج البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعا « من كانت عنده مظلمة لأخيه في عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون له دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو دال على أنه يجب الاستحلال وإن لم يكن قد علم إلا أنه يحتمل على من قد بلغه ، ويكون حديث أنس فيمن لم يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري .

٣٧ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة (أخرجه مسلم) الألد مأخوذ من لديدى الوادى وهما جانباه ، والخصم : شديد الخصومة الذي يحج مخاصمه ، ووجه الاشتقاق أنه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر . وقد وردت أحاديث في ذم الخصومة كحديث « من جادل في خصومة بغير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع » تقدم تخريجه . وأخرج الترمذي وقال : غريب من حديث ابن عباس مرفوعا « كفى بك إثما أن لاتزال مخاصما » وظاهر إطلاق الأحاديث أن الخصومة مذمومة ، ولو كانت في حق وقال النووي في الأذكار : فإن قلت لا بد للإنسان من الخصومة لاستيفاء حقه ، فالجواب ما أجاب به الغزالي : أن الذم إنما هو لمن خاصم بباطل وبغير علم كوكيل القاضي فإنه يتوكل قبل أن يعرف الحق في أى جانب ، ويدخل في الذم من يطلب حقا لكن لا يقتصر على قدر

الحاجة بل يظهر اللد والكذب لإيذاء خصمه ، وكذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره ، ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذى وليس إليها ضرورة في التوصل إلى غرضه فهذا هو المذموم ، بخلاف انظوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع من غير لد وإسراف وزيادة الحجاج على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء ففعله هذا ليس مذموما ولا حراما ، لكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلا . وفي بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة لأنها تنقص المروءة لالكونها معصية .

باب الترغيب في مكارم الأخلاق

١ - (عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي) بفتح حرف المضارعة (إِلَى الْبِرِّ ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذِبًا . متفق عليه) الصدق : ما طابق الواقع ، والكذب : ما خالف الواقع ، هذه حقيقتهما عند الجمهور من الهادوية وغيرهم ، والهداية : الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، والبر بكسر الموحدة : أصله التيسع في فعل الخيرات ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح الخالص . وقال ابن بطال على قوله « وَإِنَّ الْبِرَّ » إلى آخره مصداقه قوله تعالى - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنِيْ نَعِيْمٍ - وقال على قوله « وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ » إلى آخره المراد بتكرره منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق . وأصل الفجور الشق ، فهو شق الديانة ، ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر . وقوله « وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ » هو كما مر في قوله « وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ » في أنه إذا تكرر منه الكذب استحق اسم المبالغة وهو الكذاب . وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار له سجيّة ، ومن تعمّد الكذب ونحراه صار له سجيّة ، وأنه بالتدرب والاكتساب تستمر صفات الخير والشر . والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهى بصاحبه إلى الجنة ، ودليل على عظمة قبح الكذب وأنه ينتهى بصاحبه إلى النار ، وذلك من غير ما لصاحبهما في الدنيا ، فإن الصدوق مقبول الحديث عند الناس مقبول الشهادة عند الحكام مرغوب في أحاديثه ، والكنوب بخلاف هذا كله .

٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ) بالنصب محذر منه (فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ . متفق عليه) تقدم بيان معناه ، وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه . وأما نفس الظن فقد يهجم على القلب فيجب دفعه والإعراض عن العمل عليه

٣ - (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 لِيَأْكُمُ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ) بضمين جمع طريق (قالوا : يا رسول الله ما لنا بد من
 مجالسنا نتحدث فيها ، قال : فأما إذا أبيئتم) أى امتنعتم عن ترك الجلوس على الطرقات
 (فأعطوا الطريقَ حَقَّهُ ، قالوا : وما حقه ؟ قال : غَضُّ البَصَرِ) عن المحرمات (وَكَفُّ
 الْأَذَى) عن المارين بقول أو فعل (وَرَدُّ السَّلَامِ) لإجابه على من ألقاه عليكم من المارين
 إذ السلام يسن ابتداء للمار لا للقاعد (وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ . متفق عليه)
 قال القاضي عياض : فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس لأوجب وأنه للترغيب فيما
 هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه . قال المصنف : ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ
 تخفيفا لما شكوا من الحاجة إلى ذلك . وقد زيد في أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة
 المذكورة . زاد أبو داود : « وإرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد الله . وزاد سعيد
 ابن منصور : « وإغاثة الملهوف » . وزاد البزار « والإعانة على الحمل » . وزاد الطبراني « وأعينوا
 المظلوم واذكروا الله كثيرا » قال السيوطي في التوشيح : فاجتمع من ذلك ثلاثة عشر أدبا
 وقد نظمها شيخ الإسلام ابن حجر فقال في أربعة أبيات :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق إنسانا
 افش السلام وأحسن في الكلام وشميت عاطسا وسلاما رد إحسانا
 في الحمل عاون ومظلوما أعن وأغث لهفان اهد سبيلا واهد حيرانا
 بالعرف مروانه عن نكر وكف أذى وغض طرفا وأكثر من ذكر مولانا
 إلا أن الأحاديث التي قدمناها وذكرها السيوطي في التوشيح فيها أحد عشر أدبا ، وفي الأبيات
 ثلاثة عشر لأنه زاد : حسن الكلام ، وهو ثابت في حديث لأبي هريرة ، وزاد فيها : وإفشاء
 السلام ، ولم أجده في حديث إنما فيها رد السلام ، وقد ذكره فيها . والحكمة في النهي عن
 الجلوس في الطرقات أنه لجلوسه يتعرض للفتنة ، فانه قد ينظر إلى الشهوات ممن يخاف الفتنة على
 نفسه من النظر إليهن مع مرورهن . وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسلمين ، ولو كان
 قاعدا في منزله لما عرف ذلك ولا لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها . ولما طلبوا الإذن في البقاء
 في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق ، وكل ما ذكر من الحقوق قد
 وردت به الأحاديث مفرقة تقدم بعضها ويأتى بعضها .

٤ - (وعن معاوية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ
 خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ . متفق عليه) الحديث دليل على عظمة شأن التفقه في الدين
 وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيرا عظيما كما يرشد إليه التنكير ويدل له المقام . والفقه في الدين
 تعلم قواعد الإسلام ومعرفة الحلال والحرام ، ومفهوم الشرط أن من لم يتفقه في الدين لم يرد الله
 به خيرا . وقد ورد هذا المفهوم منظوما في رواية أبي يعلى « من لم يفقه لم يبال الله به »

وفي الحديث دليل على ظاهر شرف الفقه في الدين والمتفقهين فيه على سائر العلوم والعلماء، والمراد منه معرفة الكتاب والسنة .

٥ - (وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مامين شئ في الميزان أثقل من حسن الخلق . أخرجه أبو داود والترمذى وصححه) وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهده .

٦ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحياء من الإيمان . متفق عليه) الحياء في اللغة : تغير وانكسار يلحق الإنسان من خوف ما يعاب به . وفي الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق . والحياء وإن كان قد يكون غريزة فهو في استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فلذلك كان من الإيمان وقد يكون كسبياً . ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي ينقطع بحياؤه عن المعاصي فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمى إيماناً كما يسمى الشئ باسم ما قام مقامه . والحياء مركب من جبن وعفة . وفي الحديث « الحياء خير كله ولا يأتي إلا بخير » . فان قلت : قد يمنع الحياء صاحبه عن إنكار المنكر وهو إخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم « إنه لا يأتي إلا بخير » . قلت : قد أجيب عنه بأن المراد من الحياء في الأحاديث الحياء الشرعى . والحياء الذى ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياءً شرعياً ، بل هو عجز ومهانة ، وإنما يطلق عليه الحياء لمشابهته الحياء الشرعى . ويجواب آخر : وهو أن من كان الحياء من خلقه فالخير عليه أغلب ، أو أنه إذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الأحوال . قال القرطبي في المفهم شرح مسلم : وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع له نوعان من الحياء المكتسب والغريزى وكان في الغريزى أشد حياءً من العذراء في خدرها ، وكان في المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وسلم .

٧ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما شئت . أخرجه البخارى) لفظ الأولى ليس في البخارى بل في سنن أبي داود . ووقع في حديث أبي حذيفة « إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى » إلى آخره ، أخرجه أحمد والبرار ، والمراد من كلام النبوة الأولى ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم ، لأنه أمر أطبق عليه العقول . وفي قوله « فاصنع ما شئت » قولان : الأول أنه بمعنى الخبر : أى صنعت ما شئت وعبرته بلفظ الأمر للإشارة إلى أن الذى يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياء ، فإذا تركه توفرت دواعيه على مواجهة الشر حتى كأنه مأمور به أو الأمر فيه للتهديد : أى اصنع ما شئت فان الله مجازيك على ذلك . الثانى أن المراد انظر إلى ما تريد فعله فان كان مما لا يستحيا منه فافعله ، وإن كان مما يستحيا منه فدعه ولا تبال بالخلق .

٨ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ، وَفِي كُلٍّ مِنَ الْقَوِي
 وَالضَّعِيفِ (خَيْرٌ) لوجود الإيمان فيهما (احْرِصْ) من حرص يحرص كضرب يضرب
 ويقال : حرص كسمع (على ما يَنْفَعُكَ) في دنياك ودينك (واستعن بالله) عليه
 (ولا تعجز) بفتح الجيم وكسرهما (وإن أصابك شيءٌ فلا تقلْ : لو آتني فَعَلْتُ
 كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا ، وَلَكِنْ قُلْ : قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلَّ ، فَإِنْ لَو تَفَتَّحَ
 عَمَلُ الشَّيْطَانِ . أخرجه مسلم) المراد من القوى : قوى عزيمة النفس في الأعمال الأخروية
 فإن صاحبها أكثر إقداما في الجهاد وإنكار المنكر والصبر على الأذى في ذلك واحتمال المشاق
 في ذات الله والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرها ، والضعيف بالعكس من هذا ، إلا أنه
 لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه ، ثم أمره صلى الله عليه وسلم بالحرص على طاعة الله
 وطلب ما عنده وعلى طلب الاستعانة به في كل أموره ، إذ حرص العبد بغير إعانة الله لا ينفعه

إذا لم يكن عون من الله للفتي فأكثر ما يجنى عليه اجتهاده
 ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات ، وقد استعاذ منه صلى الله عليه وسلم بقوله
 « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، ومن العجز والكسل » وسيأتى ، ونهاه بقوله : إذا
 أصابه شيء من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول « لو » . قال بعض العلماء : هذا
 إنما هو لمن قال معتقدا ذلك حتماً ، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعا ، فأما من رد ذلك إلى
 مشيئة الله وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا ، واستدل له بقول أبي بكر في الغار : « ولو
 أن أحدهم رفع رأسه لرآنا وسكوته صلى الله عليه وسلم » قال القاضي عياض :
 لاحجة فيه ، لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه . قال :
 وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من الالو كحديث « لولا حدثان قومك بالكفر »
 الحديث « ولو كنت راجما بغير بينة - ولولا أن أشق على أمتي » وشبه ذلك ، فكله مستقبل
 ولا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لأنه إنما أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل لولا
 المانع وعما هو في قدرته ، فأما ما ذهب فليس في قدرته . قال القاضي : فالذي عندي
 في معنى الحديث أن النهي على ظاهره وعمومه لكن نهى تنزيه . ويدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم « فإن لو تفتح عمل الشيطان » . قال النووي : وقد جاء من استعمال لو في الماضي
 قوله صلى الله عليه وسلم « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهلدي » وغير ذلك ،
 فالظاهر أن النهي إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيه لا تحريم .
 وأما من قاله تأسفا على ما فاتته من طاعة الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس
 به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث .

٩ - (وعن عياض بن حمار رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن
 اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَىَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَفْخَرُ أَحَدٌ عَلَى

أحمد . أخرجه مسلم) التواضع : عدم الكبر ، وتقدم تفسير الكبر ، وعدم التواضع يؤدي إلى البغى ، لأنه يرى لنفسه مزية على الغير فيبغى عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدرجه ، والبغى والفخر مذمومان ، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغى : منها عن أنى بكرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مامن ذنب أجدر أو أحق من أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغى وقطيعة الرحم » أخرجه الترمذى والحاكم وصحاحه ، وأخرجه ابن ماجه . وأخرج البيهقي « ليس شيء مما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغى » .

١٠ - (وعن أنى الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . أخرجه الترمذى وحسنه) .

١١ - (ولأحمد من حديث أسماء بنت يزيد نحوه) في الحديثين دليل على فضيلة الرد على من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لأنه من باب الإنكار للمنكر ، ولذا ورد الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا « ما من مسلم يخذل امرأ مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة وينتقص من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته » وأخرج أبو الشيخ « من رد عن عرض أخيه رد الله عنه النار يوم القيامة » وتلا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وكان حقا علينا نصر المؤمنين - وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضا « من حمى عرض أخيه في الدنيا بعث الله له ملكا يوم القيامة يحميه من النار » وأخرج الأصبهاني « من اغتاب عنده أخوه فاستطاع نصرته فنصره الله في الدنيا والآخرة ، وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة » بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المغتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور ، الرد عن عرض أخيه ولو بإخراج من اغتاب إلى حديث آخر ، أو القيام عن موقف الغيبة أو الإنكار بالقلب أو الكراهة للقول ، وقد عد بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر ، ولأنه أحد المغتابين حكما وإن لم يكن مغتابا لغة وشرعا .

١٢ - (وعن أنى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا تَقَصَّتْ صِدْقَةً مِنْ مَالٍ ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا ، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى . أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم النقص بمعنيين : الأول أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية . والثاني أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عنها ، فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة . قلت : والمعنى الثالث أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المال بل ربما زادته ، ودليله قوله تعالى - وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه - وهو مجرب محسوس ، وفي قوله « ما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا » حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على إساءته ، وإن كانت جائزة قال تعالى - فمن عفا وأصلح

فأجره على الله - وفيه أنه يجعل الله تعالى للعافى عزا وعظمة في القلوب ، لأنه بالانتصاف يظن أنه يعظم ويصان جانبه ويهاب ، ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه يزداد بالعفو عزا . وفي قوله « وما تواضع أحد لله » أى لأجل ما أعده الله للمتواضعين « لإرفعه الله » دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقه ، وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع ، وهذه من أمهات مكارم الأخلاق

١٣ - (وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس أفشوا السلامَ وصلوا الأرحامَ وأطعموا الطعامَ وصلّوا بالليل والناس نيامٌ تدخلكم الجنة بسلامٍ أخرجه الترمذى وصححه) الإفشاء لغة : الإظهار ، والمراد نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه . وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أى الإسلام خير ؟ قال : تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » ولا بد في السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه . وقد أخرج البخارى في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر « إذا سلمت فأسمع فانها تحية من عند الله » قال النووي : أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه ، فان لم يسمعه لم يكن آتيا بالسنة ، فان شك استظهر ، وإن دخل مكانا فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم من المقداد قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحىء من الليل فيسلم تسليما لا يوقظ نائما ولا يسمع اليقظان » ، فان لقي جماعة يسلم عليهم جميعا ، ويكره أن يخص أحدهم بالسلام ، لأنه يولد الوحشة ، ومشروعية السلام لجلب التحاب والألفة ، فقد أخرج مسلم من حديث أبى هريرة مرفوعا : « ألا أدلكم على ما تحابون به ؟ أفشوا السلام بينكم » . ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول ، لما أخرجه النسائي من حديث أبى هريرة مرفوعا : « إذا قعد أحدكم فليسلم ، وإذا قام فليسلم ، فليست الأولى أحق من الآخرة » ، وتكره أو تحرم الإشارة باليد أو الرأس ، لما أخرجه النسائي بسند جيد عن جابر مرفوعا « لا تسلموا تسليم اليهود فان تسليمهم بالروس والأكف » إلا أنه يستثنى من ذلك حال الصلاة ، فقد وردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه وهو يصلى بالإشارة . وقد قدمنا تحقيق ذلك في الحديث العشرين من باب شروط الصلاة في الجزء الأول . وجوزت الإشارة بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام . قال ابن دقيق العيد : وقد يستدل بالأمر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام . ويرد عليه أنه لو كان الابتداء فرض عين على كل أحد كان فيه حرج ومشقة والشريعة على التخفيف والتيسير فيحمل على الاستحباب اهـ . قال النووي : في التسليم على من لم يعرف لإخلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع ، وإفشاء السلام الذى هو شعار هذه الأمة . وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف استفتاح مخاطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يستوحش أحد من أحد . وتقدم الكلام على صلة الأرحام مستوفى ، وعلى إطعام الطعام ، فيشمل من يجب عليه إنفاقه ويلزمه إطعامه ولو عرفا أو عادة ، وكالهبة على

السائل للطعام وغيره ، فالأمر محمول على فعل ما هو أولى من تركه ليشمل الواجب والمندوب والأمر بصلاة الليل في قوله « وصلوا بالليل » قد ورد تفسيره بصلاة العشاء ، والمراد بالناس اليهود والنصارى . ويحتمل أنه أريد ذلك وما يشمل نافلة الليل . وقوله « تدخلوا الجنة بسلام » إخبار بأن هذه الأفعال من أسباب دخول الجنة وكأنه بسببها يحصل لفاعلها التوفيق وتجنب ما يوبقها من الأعمال وحصول الخاتمة الصالحة .

١٤ - (وعن تميم الدارى رضى الله عنه) هو أبو رقية تميم بن أوس بن خارجة ، نسب إلى جده دار ويقال الديرى نسبة إلى دير كان فيه قبل الإسلام وكان نصرانيا ، وليس في الصحيحين ولا في الموطأ دارى ولا دبرى إلا تميم ، أسلم سنة تسع . كان يحتم القرآن في زكاة ، وكان ربما ردد الآية الواحدة الليل كله إلى الصباح (١) . سكن المدينة ثم انتقل منها إلى الشام ، وروى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته قصة الجساسة والدجال (٢) وهى منقبة له وهى داخلة فى رواية الأكابر عن الأصاغر ، وليس له فى صحيح مسلم إلا هذا الحديث ، وليس له فى البخارى شيء (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا) أى قالها ثلاثا (قلنا : لمن هى يا رسول الله ؟) أى من يستحقها (قال : لله ولِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ . أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل . قال العلماء : إنه أحد الأحاديث الأربعة التى يدور عليها الإسلام . وقال النووى : ليس الأمر كما قالوه بل عليه مدار الإسلام . قال الخطابى : النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له ، ومعنى الإخبار عن الدين بها : أن عماد الدين وقوامه النصيحة « قالوا : والنصح لله الإيمان به ونفى الشرك عنه وترك الإلحاد فى صفاته ووصفه بصفات الكمال والحلال كلها وتنزيهه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعه ومعاداته من عصاه ، وغير ذلك مما يجب له تعالى . قال الخطابى : وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه والله تعالى غنى عن نصيح الناصح والنصيحة لكتابه الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حله وتحريم ما حرمه والاهتداء بما فيه والتدبر لمعانيه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجه والمعرفة له والنصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه وتقديره حيا وميتا ومحبة من أمر بمحبته من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء إليها والذب عنها والنصيحة لأئمة المسلمين : إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه ، وأمرهم به وتذكيرهم لحوائج العباد ونصحهم فى الرفق والعدل . قال الخطابى : ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم . وتعدد أسباب الخير فى كل من هذه الأقسام لانتحصر قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء فنصحهم بقبول أئمتهم وتعظيم حقهم والاقتراء بهم ، ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما . والنصيحة لعامة المسلمين بمرسأدهم إلى (١) لانظن هذا إلا مبالغة . (٢) أنظر القصة فى آخر صحيح مسلم فى أشراف الساعة هـ

مصالحهم في دنياهم وأخراهم وكف الأذى عنهم وتعليمهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك. والكلام على كل قسم يحتمل الإطالة وفي هذا كفاية، وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير . قال ابن بطلال : في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديناً وإسلاماً ، وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول ، قال : والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقي ، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه ، فان خشى أذى فهو في سعة والله أعلم .

١٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ . أخرجه الترمذى والحاكم) الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق ، وتقواه تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المقبحات ، فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة . وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه .

١٦ - (وعنه) أى أبي هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ ، وَلَكِنْ يَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ . أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أى لا يتم لكم شمول الناس باعطاء المال لكثرة الناس وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه والطلاقة ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجلب التحاب بينكم فانه مراد الله ، وذلك فيما عدا الكافر ومن أمر بالإغلاظ عليه .

١٧ - (وعنه) أى أبي هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الْمُؤْمِنُ لِمِرَّةٍ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ : أخرجه أبو داود باسناد حسن) أى المؤمن لأخيه المؤمن كالمراة التي ينظر فيها وجهه ، فالمؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه ويرشده إلى ما يزيه عند مولاه تعالى وإلى ما يزيه عند عباده ، وهذا داخل في النصيحة .

١٨ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ نَاسًا وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ . أخرجه ابن ماجه باسناد حسن ، وهو عند الترمذى إلا أنه لم يسم الصحابي) فيه أفضلية من يخالط الناس مخالطة يأمرهم فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فانه أفضل من الذي يعتزهم ولا يصبر على المخالطة ، والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مقال ، ومن رجع العزلة فله على فضلها أدلة ، وقد استوفينا الغزالي في الإحياء وغيره .

١٩ - (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (فَحَسِّنْ خُلُقِي)

بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان) قد كان صلى الله عليه وسلم من أشرف العباد خلقا وخلقاً ، وسؤاله ذلك اعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعلية للأمة .

باب الذكر والدعاء

الذكر : مصدر ذكر ، وهو ما يجري على اللسان والقلب ، والمراد به ذكر الله . والدعاء مصدر دعا ، وهو الطلب ، ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو : دعوت فلانا استعنته ، ويقال : دعوت فلانا سألته ، ويطلق على العبادة وغيرها .

واعلم أن الدعاء ذكر الله وزيادة ، فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه ، وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال - ادعوني أستجب لكم - وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال - وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان - وسماه مخ العبادة ، ففي الحديث عند الترمذى من حديث أنس مرفوعاً « الدعاء مخ العبادة » وأخبر صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يغضب على من لم يدعه ، فانه أخرج البخارى في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً « من لم يسأل الله يغضب عليه » وأخبر صلى الله عليه وسلم أنه تعالى يحب أن يسأل ، فأخرج الترمذى من حديث ابن مسعود مرفوعاً « سلوا الله من فضله فانه يحب أن يسأل » والأحاديث في الحث عليه كثيرة ، وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب وافتقار العبد وقدرته تعالى ، وعجز العبد وإحاطته تعالى بكل شيء علماً . فالدعاء يزيد العبد قرباً من ربه واعترافاً بحقه ، ولذا حث صلى الله عليه وسلم على الدعاء ، وعلم الله عباده دعاءه بقوله - ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الآية - ونحوها ، وأخبرنا بدعوات رسله وتضرعهم حيث قال - وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين - وقال زكريا عليه السلام - رب لا تنرنى فرداً - وقال - فهب لى من لدتك وليا - وقال أبو البشر - ربنا ظلمنا أنفسنا - الآية ، وقال يوسف - رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث - إلى قوله - توفنى مسلماً وألحقنى بالصالحين - وقال يونس - لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين - ودعا نبينا صلى الله عليه وسلم فى مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ، ودعواته فى الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة ، فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال التفويض والتسليم أفضل من الدعاء ، فان قائل هذا ما ذاق حلاوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه .

واعلم أنه قد ورد من حديث أبى سعيد عند أحمد « إنه لا يضيع الدعاء بل لا يبد للداعى من إحدى ثلاث : إما أن يجعل له دعوته ، وإما أن يدخرها له فى الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها » وصححه الحاكم . وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قد أودعناها أوائل الجزء الثانى من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء .

١ - (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

يَقُولُ اللهُ تَعَالَى : أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَّتَاهُ . أخرجه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، وذكره البخارى تعليقا) وهو فى البخارى بلفظ قال النبى صلى الله عليه وسلم « يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدى بى وأنا معه إذا ذكرنى ، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ، وإن ذكرنى فى ملاء ذكرته فى ملاء خير منه ، وإن تقرب إلى شبرا تقربت إليه ذراعا ، وإن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا ، وإن أتانى يمشى أتته هرولة » وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره تعالى وأنه مع ذاكره برحمته ولطفه وإعانتة والرضا بحاله وقال ابن أبى جرة : معناه أنا معه بحسب ما قصده من ذكره لى ، ثم قال : يحتمل أن يراد الذكر بالقلب أو باللسان أو بهما معا أو بامتثال الأمر واجتناب النهى ، قال : والذى تدل عليه الأخبار أن الذكر على نوعين : أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر ، والثانى على خطر . قال : والأول مستفاد من قوله تعالى - فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره - والثانى من الحديث الذى فيه « من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا » لكن إن كان فى حال المعصية يذكر الله لخوف وجل فانه يرجى له .

٢ - (وعن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما عمل ابنُ آدمَ عملا أنجى له من عذاب الله من ذكر الله . أخرجه ابن أبى شيبة والطبرانى باسناد حسن) الحديث من أدلة فضل الذكر وأنه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضا من المنجيات من عذاب الدنيا ومخاوفها ، ولذا قرن الله الأمر بالثبات لقتال أعدائه وجهادهم بالأمر بذكره كما قال - إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا - وغيرها من الآيات والأحاديث الواردة فى مواقف الجهاد .

٣ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما جلس قومٌ مجلسا يذكرون الله فيه إلا حَقَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ . أخرجه مسلم) دل الحديث على فضيلة مجالس الذكر والذاكرين وفضيلة الاجتماع على الذكر . وأخرج البخارى « إن لله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر ، فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى تنادوا هلموا إلى حاجتكم قال : فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا » الحديث ، وهذا من فضائل مجالس الذكر تحضرها الملائكة بعد التماسهم لها . والمراد بالذكر هو التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن ونحو ذلك . وفى حديث البزار « إنه تعالى يسأل ملائكته ما يصنع العباد ؟ وهو أعلم بهم ، فيقولون : يعظمون آلاءك ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لآخرتهم وديارهم » والذكر حقيقة فى ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ، ولا يشترط استحضار معناه وإنما يشترط أن لا يقصد غيره ، فإن انضاف إلى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل ، وإن انضاف إليهما استحضار معنى الذكروما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونهى النقائص عنه ازداد كمالا ، فإن وقع ذلك فى عمل صالح مما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرها فكذلك ، فإن صح

التوجه واخلص لله فهو أبلى في الكماله . وقال الفخر الرازي : المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتمجيد ، والذكر بالقلب التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطلع على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات ، ومن ثمة سمي الله الصلاة ذكرا في قوله - فاسعوا إلى ذكر الله - وذكر بعض العارفين أن الذكر على سبعة أنحاء ، فذكر العينين بالبكاء ، وذكر الأذنين بالإصغاء ، وذكر اللسان بالثناء ، وذكر اليدين بالعطاء ، وذكر البدن بالوفاء ، وذكر القلب بالخوف والرجاء ، وذكر الروح بالتسليم والرضا . وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها ، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعا « ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى ، قال : ذكر الله » ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد وأنه أفضل من الذكر ، لأن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد ذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى واستحضار عظمة الله ، فهذا أفضل من الجهاد ، والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط . وقال ابن العربي : إنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه ، فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه فليس عمله كاملا ، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحثية ، ويشير إليه حديث « نية المؤمن خير من عمله » .

٤ - (وعنه) أي أي هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما قَعَدَ قَوْمٌ مَّقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد « فان شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم » وأخرجه أحمد بلفظ « ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله تعالى فيه إلا كان عليه ترة ، وما من رجل يمشي طريقا فلم يذكر الله تعالى إلا كان عليه ترة ، وما من رجل أوى إلى فراشه فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة » وفي رواية « إلا كان عليه حسرة يوم القيامة وإن دخل الجنة » والتره بمثناة فوقية مكسورة فراء بمعنى : الحسرة . وقال ابن الأثير : هي النقص . والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس سيما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب فقد فسرت بهما ، فان التعذيب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل محظور ، وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . وقد عدت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فبلغت ستة وأربعين موضعا . قال أبو العالية : معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له بمحصول الثناء والتعظيم ، وفيها أقوال أخر هذا أجودها . وقال غيره : الصلاة منه تعالى على رسوله تشريف وزيادة تكرمة ، وعلى من دون النبي رحمة ، فعلى قولنا اللهم صل على محمد : عظم محمدا ، والمراد بالتعظيم إعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته في الدنيا

وفي الآخرة باحراز ثبوته وتشفيته في أمته والشفاعة العظمى للخلائق أجمعين في المقام المحمود ومشاركة الآل والأزواج بالعطف يراد به في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه اختصاص الصلاة بالأنبياء استقلالاً دون غيرهم ، ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس يرفعه «إذ صليتم على قصوا على أنبياء الله فإن الله تعالى بعثهم كما بعثني» فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث . وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس « ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم » وحكى القول عن مالك وقال : ما تعبدنا به . وقال القاضي عياض : عامة أهل العلم على الجواز ، قال : وأنا أميل إلى قول مالك وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا : يذكر غير الأنبياء بالترضى والغفران ، والصلاة على غير الأنبياء : يعنى استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت في دولة بني هاشم : يعنى العبيدين . وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً ، وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لأن الله سماهم رسلاً . وأما المؤمنون فقالت طائفة : لا تجوز استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص كالآل والأزواج والزرية ، ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم ، وقد بينا أنه يدعى للصحابة ونحوهم بما ذكره الله من أنه رضى عنهم وبالمغفرة كما أمر بها رسوله - واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات - وأما الصلاة عليهم فلم ترد . والمسئلة فيها خلاف معروف فقال بجوازه البخارى ، ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم صلى على آل سعد بن عباد . أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد ، وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على آل أبي أوفى ، فمن قال بجوازه استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله . ومن أدلته أن الله تعالى قال - هو الذى يصلى عليكم وملائكته - ومن منع قال هذا ورد من الله ومن رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يرد الإذن لنا . وقال ابن القيم : يصلى على غير الأنبياء والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وذريته وأهل طاعته على سبيل الإجمال ، ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً لاسمها إذا ترك في حق مثله وأفضل منه كما تفعله الرافضة ، فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحيان من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس . واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيتها في تحية الحى ، فقليل يشرع مطلقاً ، وقيل تبعاً ولا يفرد بواحد لكونه صار شعاراً للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني . قلت : هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينهض على المنع ، والسلام على الموتى قد شرعه الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم «السلام عليكم دار قوم مؤمنين» وكان ثابتاً في الجاهلية كما قال الشاعر .

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحم

وما كان قيس موته موت واحد ولكنه بنيان قوم تهتما

• - (وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له عشر مَرَّات كان كمن أعْتَقَ أَرْبَعَةَ

أَنْقَسِرَ مِنْهُ وَكَدِّ إِسْمَاعِيلَ . متفق عليه) زاد مسلم « له الملك وله الحمد وهو كل على شيء »
 قدير ، وفي لفظ « من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة
 حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم
 يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك » وأخرج أحمد من طريق عبد الله
 ابن يعيش عن أبي أيوب ، وفيه « من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله » فذكره بلفظ
 « عشر مرات كن كعدل أربع رقاب ، وكتب له بهن عشر حسنات ، ومحى عنه بهن عشر
 سيئات ، ورفع له بهن عشر درجات ، وكن له حرزا من الشيطان حتى يمسي ، وإذا قالها
 بعد المغرب فمثل ذلك » وسنده حسن ، وأخرجه جعفر في الذكر عن أبي أيوب رفعه قال
 « من قال حين يصبح » فذكر مثله لكن زاد : يحيى ويميت وقال : تعدل عشر رقاب ، وكان
 له مسلحة من أول نهاره إلى آخره ، ولم يعمل يومئذ عملا يقهرهن وإن قال مثل ذلك حين
 يمسي فمثل ذلك وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها كأنه باعتبار الذاكرين
 في استحضارهم معاني الألفاظ بالقلوب ، وإحاطض التوجه والإخلاص لعلام الغيوب ،
 فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي .

٦ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ
 قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ
 زَبَدِ الْبَحْرِ . متفق عليه) معنى سبحان الله : تنزيهه عما لا يليق به من نقص ، فيلزم منه
 نفى الشريك والصاحب والولد وجميع ما لا يليق ، والتسبيح يطلق على جميع ألفاظ الذكر ويطلق
 على صلاة النافلة ، ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها . وفيه أنه تكفر بهذا
 الذكر الخطايا وظاهره ولو كبائر ، والعلماء يقيدون ذلك بالصغائر ويقولون : لا تمحى الكبائر
 إلا بالتوبة ، وقد أورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل ، فانه
 قال في التهليل « إن من قال مائة مرة في يوم محبت عنه مائة سيئة » كما قدمناه ، وهنا قال
 حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر . والأحاديث دالة على أن التهليل أفضل ، فقد
 أخرج الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر مرفوعا « أفضل الذكر
 في إله إلا الله ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وهى كلمة التوحيد والإخلاص
 وهى اسم الله الأعظم ، ومعنى التسبيح داخل فيها ، فانه التنزيه عما لا يليق بالله وهو داخل
 ولا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك الخ ، وفصائلها عديدة ، وأجيب عنه بأنه انضاف
 إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور : رفع الدرجات وكتب الحسنات وعق الرقاب .
 والعق : يتضمن تكفير جميع السيئات ، فان من أعنت رقبة أعنت الله بكل عضو منها
 عضوا منه من النار كما سلف . وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاك . وذكر
 القاضى عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار إنما هو
 لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام ، وليس من أصر على شهواته وانتهك دين

الله وحرماته بلا حق من الأفاضل المطهرين في ذلك ، ويشهد له قوله تعالى - أم حسب الدين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات - الآية .

٧ - (وعن جويرية بنت الحارث رضى الله عنها قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ) بكسر التاء خطاب لها (مُنْذُ الْيَوْمِ لَوْزَنْتُهُنَّ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَاةِ نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ . أخرجه مسلم) عدد خلقه منصوب صفة مصدر محذوف تقديره : أصبح تسيحا ومثله أخواته ، وخلقه شامل لما في السموات والأرض وفي الدنيا والآخرة ، ورضاء نفسه : أى عدد من رضى الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاه عنه لا ينقضى ولا ينقطع ، وزنة عرشه : أى زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله ، ومداد كلماته بكسر الميم : هو ما تمد به الدواة كالحبر ، والكلمات هي معلومات الله ومقدورات ، وهي لا تنحصر وهي لا تنهاى ، ومدادها هو كل مدة يكتب بها معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر فتعلقه غير منحصر كما قال تعالى - قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي - الآية . الحديث دليل على فضل هذه الكلمات وأن قائلها يدرك فضيلة تكرار القول بالعدد المذكور

٨ - (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم) الباقيات الصالحات : يراد بها الأعمال الصالحة التي يبقى لصاحبها أجرها أبد الآباد ، وفسرها صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمات ، ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى - والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا - وقد جاء في الأحاديث تفسيرها بأفعال الخير . فأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث ابن عباس « الباقيات الصالحات هن : ذكر لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله ولا حول ولا قوة إلا بالله وأستغفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم والصيام والصلاة والحج والصدقة والعق والجهاد والصلة وجميع أنواع الحسنات وهن الباقيات الصالحات التي تبنى لأهلها في الجنة » وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة « الباقيات الصالحات كل شيء من طاعة الله فهو من الباقيات الصالحات » ولا يتنافى تفسيرها في الحديث بما ذكر فانه لا يحصر فيه عليها .

٩ - (وعن سمرة بن جندب رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ لَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ بَدَأْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . أخرجه مسلم) يعنى إنما كانت أحبه إليه تعالى لاشتهائها على تنزيهه وإثبات الحمد له والوحدانية والأكبرية . وقوله « لا يضرك بأيهن بدأت » دل على أنه لا ترتيب بينها ، ولكن تقديم التنزيه أولى لأنه تقدم التخلية بالخاء المعجمة على التحلية

بالحاء المهملة ، والتنزيه : تخلية عن كل قنبح وإثبات الحمد والوحدانية ، والأكبرية : تخلية بكل صفات الكمال ، لكنه لما كان تعالى منزّه ذاته عن كل قبيح لم تضر البداءة بالتخلية وتقديمها على التخلية ، والأحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومتفرقة بحر لا تنزه الدلاء ولا ينقصه الإملاء ، وكفى بما في الحديث من أنها الباقيات الصالحات وأنها أحب الكلام إلى الله تعالى .

١٠ - (وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ ؟ لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . متفق عليه : زاد النسائي) من حديث أبي موسى (لا مَلَجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) أى أن ثوابها مدخر في الجنة ، وهو ثواب نفيس كما أن الكنز أنفس أموال العباد ، فالمراد مكنون ثوابها عند الله لكم ، وذلك لأنها كلمة استسلام وتفويض إلى الله واعتراف بالإذعان له وأنه لا صانع غيره ولا راد لأمره ، وأن العبد لا يملك شيئاً من الأمر ، والحول والحركة والحيلة : أى لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله . وروى تفسيرها مرفوعاً « أى لا حول عن المعاصي إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بالله » ثم قال صلى الله عليه وسلم كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى : « وقوله « ولا ملجأ » مأخوذ من لجأ إليه وهو بفتح الهمزة يقال : لجأت إليه والتجأت إذا استندت إليه واعتضدت به : أى لا مستند من الله ولا مهرب عن قضائه إلا إليه .

١١ - (وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ . رواه الأربعة ، وصححه الترمذى) ويدل له قوله تعالى - ادعوني أستجب لكم - ثم قال - إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين وتقدم الكلام عليه .

١٢ - (وله) أى للترمذى (من حديث أنس مرفوعاً بلفظ : الدُّعَاءُ مُحَّ الْعِبَادَةُ) أى خالصها ، لأن مخ الشيء خالصة ، وإنما كان نحوها لأمرين : الأول أنه امتثال لأمر الله حيث قال - ادعوني - . الثاني أن الداعي إذا علم أن نجاح الأمور من الله انقطع عما سواه وأفرده بطلب الحاجات وإنزال الفاقات ، وهذا هو مراد الله من العبادة .

١٣ - (وله) أى للترمذى (عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه : لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمَ مِنَ الدُّعَاءِ . وصححه ابن حبان والحاكم) .

١٤ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَرُدُّ . أخرجه النسائي وغيره ، وصححه ابن حبان وغيره) تقدم الحديث بلفظ آخر في باب الأذان ، وتقدم الكلام عليه ، ويتأكد الدعاء بعد الصلوة المكتوبة لحديث الترمذى عن أبي أمامة . قلت : « يا رسول الله أى الدعاء أجمع ؟ قال : جوف الليل

وأدبار الصلوات المكتوبات ، وأما هذه الهيئة التي يفعلها الناس في الدعاء بعد السلام من الصلاة بأن يبقى الإمام مستقبل القبلة والمؤمنون خلفه يدعو ويدعون ، فقال ابن القيم : لم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وسلم ولا روى عنه في حديث صحيح ولا حسن . وقد وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة ، وورد التسييح والتحميد والتكبير كما سلف في الأذكار ١٥ - (وعن سلمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن رَبَّكُمْ حَيٌّ) بزنة نسي وحشى (كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا . أخرج الأربعة إلا النسائي ، وصححه الحاكم) وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق به كسائر صفاته تؤمن بها ولا نكفيها ، ولا يقال إنه مجاز وتطلب له العلاقات ، هذا مذهب أئمة الحديث والصحابة وغيرهم . وصفرا بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء : أى خالية ، وفي الحديث دلالة على استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة : وأما حديث أنس « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء » فالمراد به المبالغة في الرفع وأنه لم يقع إلا في الاستسقاء . وأحاديث رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الدعاء أفردا الحافظ المنذرى في جزء . وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس « المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك ، والاستسقاء أن تشير بأصبع واحدة ، والابتهال أن تمد يديك جميعا » وهو موقوف . وأما مسح اليدين بعد الدعاء فورد فيه الحديث الآتي :

١٦ - (وعن عمر رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا أَحَدٌ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ : أخرج الترمذى ، وله شواهد منها عند أبي داود من حديث ابن عباس وغيره ومجموعها يقضى بأنه حديث حسن) وفيه دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء ، قيل وكأن المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفرا فكان الرحمة أصابتهما ، فناسب إفاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها بالتكريم .

١٧ - (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ : أخرج الترمذى ، وصححه ابن حبان) المراد أحقهم بالشفاعة أو القرب من منزلته في الجنة ، وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدمت قريبا ، ولوأضاف هذا الحديث إلى ما سلف لكان أوفق .

١٨ - (وعن شداد بن أوس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّى لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقْتَنى وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَىَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لى ، فإنه

لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . أخرجه البخارى) وتام الحديث « من قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ، ومن قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة » قال الطيبي : لما كان هذا الدعاء جامعا لمعانى التوبة استعير له اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذى يقصد إليه في الحوائج ويرجع إليه في الأمور . وجاء في رواية الترمذى : « ألا أدلك على سيد الاستغفار ؟ » ، وفي حديث جابر عن النساء « تعلموا سيد الاستغفار » ، وقوله : « لا إله إلا أنت خلقتنى » ، ووقع في رواية : « اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت خلقتنى » ، وزاد فيه : « آمنت لك نخلصا لك ديني » ، وقوله : « وأنا عبدك » جملة مؤكدة لقوله : أنت ربى ، ويحتمل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون تأكيذا ويؤيد عطف قوله « وأنا على عهدك » ومعناه كما قال الخطابى : أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت وتمسك به ومستنجز وعذك في المثوبة والأجر . وفي قوله « ما استطعت » اعتراف بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى . قال ابن بطال : يريد بالعهد الذى أخذه الله على عباده حيث أخرجهم أمثال الدر وأشهدهم على أنفسهم - ألسنت بربكم - فأقروا له بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية ، وبالوعد ما قال على لسان نبيه « إن من مات لا يشرك فى شئنا أن أخله الجنة » ومعنى « أبوء » أقر وأعترف ، وهو مهموز وأصله البواء ، ومعناه اللزوم ، ومنه : بوأه الله منزلا : أى أسكنه فكانه ألزمه به . وأبوء بذنبي : أعترف به وأقر . وقوله « فاغفر لى فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت » اعترف بذنبه أولا ثم طلب غفرانه ثانيا ، وهذا من أحسن من الخطاب والطف الاستعطف كقول أبى البشر - ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين - . وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد فى التوحيد له ، وبالإقرار بأنه الخالق ، والإقرار بالعهد الذى أخذه على الأمم ، والإقرار بالعجز عن الوفاء من العبد بالعهد والاستعانة به تعالى من شر السيئات نحو « نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » والإقرار بنعمته على عباده وأفردها للجنس ، والإقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه تعالى . وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل . وأما ما استشكل به من أنه كيف يستغفر ، وقد غفر له صلى الله عليه وسلم ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضا معصوم ، فانه من الفضول لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يستغفر الله ويتوب إليه فى اليوم سبعين مرة ، وعلمنا الاستغفار فعلينا التأسى والامثال لا إيراد السؤال والإشكال ، وقد علم هذا من خاطبهم بذلك فلم يوردوا إشكالا ولا سؤالا ، ويكفيها كونه ذكر الله على كل حال ، وهو مثل طلبنا للرزق ، وقد تكفل به وتعليمه ذلك - وارزقنا وأنت خير الرازقين - وكله تعبد وذكر الله تعالى .

١٩ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدع هؤلاء الكلمات حين يمسي وحين يصبح : اللهم إنى أسألك العافية فى ديني

وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي ، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي * وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي . أخرجه النسائي وابن ماجه ، وصححه الحاكم (العافية في الدين : السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات ، وفي الدنيا السلامة من ضرورها ومصائبها ، وفي الأهل : السلامة من سوء العشرة والأمراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام ، وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه ، وستر العورات عام لعورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك ، والروعات جمع روعة : وهي الفرع ، وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات ، لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فما له من قوة : وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته ، لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية ، وهو أن يخسف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالفرق كما صنع بفرعون ، فالكل اغتيال من التحت :

٢٠ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ . أخرجه مسلم) الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهي البغته ، وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد ، فلا استعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال : نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم للعباد وتحول العافية انتقلها ، ولا يكون إلا بمحصل ضدها وهو المرض .

٢١ - (وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ وَشَهَانَةِ الْأَعْدَاءِ . رواه النسائي وصححه الحاكم) غلبة الدين : ما يغلب المدين قضاؤه ، ولا ينافي الاستعاذة كونه صلى الله عليه وسلم استدان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شعير ، فان الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاائه . ولا ينافيه أن الله مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله ، وروى هذا عن عبد الله بن جعفر مرفوعا ، لأنه يحمل على ما لا غلبة فيه ، فمن استدان ديناً يعلم أنه لا يقدر على قضاائه فقد فعل محرماً ، وفيه ورد حديث « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » أخرجه البخاري وقد تقدم ، ولذا استعاذ صلى الله عليه وسلم من المغرم وهو الدين ، ولما سأله عائشة عن وجه إكثاره من الاستعاذة منه قال « إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعده فأخلف ، فالمرء يتعرض لهذا الأمر العظيم . وأما غلبة العدو : أى بالباطل ، لأن العدو في الحقيقة إنما يعادى في أمر باطل ، إما لأمر ديني أو لأمر دنيوي كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه وغير ذلك . وأما شهانة الأعداء فهي فرح العدو بفرض نزل بعلوه . قال

ابن بطال : شماتة الأعداء : ما ينكأ القلب وتبلغ به النفس أشد مبلغ . وقد قال هرون لأخيه موسى عليهما السلام - فلا تشمت بي الأعداء - لانفرجهم بما تصيبني به .

٢٢ - (وعن بريدة رضى الله عنه قال : سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : اللهم إني أسألك بأنى أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الَّذِى إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أُجَابَ . أخرجه الأربعة ، وصححه ابن حبان)
الأحد صفة كمال ، لأن الأحد الحقيقى ما يكون منزلة الذات عن أنحاء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتحيز والمشاركة فى الحقيقة ، ومتصفا بخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية . والصمد : السيد الذى يصمد إليه فى الحوائج ويقصد والمتصف به على الإطلاق هو الذى يستغنى عن غيره مطلقا وكل ما عده محتاج إليه وليس ذلك إلا الله تعالى ، ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يقتصر إلى ما يعينه أو يخلف عنه لامتناع الحاجة والفناء عليه ، وهو رد على من قال : الملائكة بنات الله ، ومن قال عزيز ابن الله ، والمسيح ابن الله . وقوله « لم يولد » أى لم يسبقه عدم . فان قلت : المعروف تقدم كون المولود مولودا على كونه والدا ، فكان هذا يقتضى أن يقال الذى لم يولد ولم يلد . قلت : القصد الأصلى هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه أهل الباطل ، ولم يدع أحد أنه تعالى مولود ، فالمقام مقام تقديم نفي ذلك . فان قلت : فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه ؟ قلت : تعميا لتفرد الله تعالى عن مشابهاة المخلوقين ، وتحقيقا لكونه ليس كمثل شئ . والكفؤ : المماثل : أى لم يكن أحد يماثله فى شئ من صفات كماله وعلو ذاته .
وفى الحديث دليل على أنه ينبغى تحرى هذه الكلمات عند الدعاء لإخباره صلى الله عليه وسلم أنه إذا سئل بها أعطى ، وإذا دعى بها أجاب ، والسؤال : الطلب للحاجات ، والدعاء أعم منه فهو من عطف العام على الخاص .

٢٣ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصبح يقول : اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ النُّشُورُ ، وإذا أمسى قال : مثل ذلك ، إلا أنه قال : وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ . أخرجه الأربعة)
الظرف متعلق بمقدر : أى بقوتك وقدرتك وإيجادك . أصبحنا : أى دخلنا فى الصباح إذ أنت الذى أوجدتنا وأوجدت الصباح ، ومثله أَمْسَيْنَا . والنشور : من نشر الميت إذا أحياه ، وفيه مناسبة لأن النوم أخو الموت ، فالإيقاظ منه كالإحياء بعد الإمامة كما ناسب فى المساء ذكر المصير لأنه ينأى فيه والنوم كالموت ، وفيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى .

٢٤ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم - رَبَّنَا آتِنَا فى الدُّنْيَا حَسَنَةً وفى الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ - متفق عليه) قال القاضى عياض : إنما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معانى الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة .

قال : والحسنة عندهم هاهنا النعمة ، فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب ، نسأل الله أن يمن علينا بذلك . وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة ، فقال ابن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوى من عافية ودار رحبة وزوجة حسناء وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هني وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم ، فإنها مندرجة في حسنات الدنيا . فأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن . وأما الوقاية من النار فهى تقتضى تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشبهات أو العفو محضاً ، ومراده بقوله : وتوابعه ما يلحق به في الذكر لا ما يتعقبه حقيقة .

٢٥ - (وعن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي وَأَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدَّتِي وَهَزْلِي وَخَطِيئَتِي وَعَمْدِي وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . متفق عليه) الخطيئة : الذنب ، والجهل : ضد العلم ، والإسراف : مجاوزة الحد في كل شيء . وقوله « في أمرى » يحتمل تعلقه بكل ما تقدم ، أو بقوله إسرافى فقط ، والجذ بكسر الجيم ضد الهزل . وقوله « وخطيئى وعمدى » من عطف الخاص على العام إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جد وتكرير ذلك لتعدد الأنواع التى تقع من الإنسان من المخالفات والاعتراف بها وإظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب . وقوله « وكل ذلك عندي » خبره محذوف : أى موجود ، ومعنى « أنت المقدم » أى تقدم من تشاء من خلقك فيتصف بصفات الكمال ويتحقق بمقتضى العبودية بتوفيقك ، وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخذلانك وتباعدك له عن درجات الخير . قال المصنف : وقع في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاة الليل ، وتقدم بيانه . ووقع في حديث على عليه السلام أنه كان يقول بعد الصلاة . واختلفت الروايات هل كان يقول بعد السلام أو قبله ، ففي مسلم من حديث ابن عمر رضى الله عنه « أنه كان يقول بين التشهد والسلام » وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ « كان إذا فرغ من الصلاة » وهو ظاهر في أنه بعد السلام ، ويحتمل أنه كان يقول قبله وبعده .

٢٦ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي ، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي ، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي لَهَا مَعَادِي ، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ . أخرجه مسلم) تضمن الدعاء بخير الدارين ، وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت ، بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في قضائه عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومز شرور القبر لعموم كل شر : أى من كل شر قبله وبعده .

٢٧ - (وعن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم انتفعني بما علمتني وعلمتني ما ينفعني وارزقني علما ينفعني . رواه النسائي والحاكم) .

٢٨ - (وللنسائي من حديث أبي هريرة نحوه ، وقال في آخره : وزدني علما ، الحمد لله على كل حال ، وأعوذ بالله من حال أهل النار . وإسناده حسن) فيه أنه لا يطلب من العلم إلا النافع ، والنافع ما يتعلق بأمر الدين والدنيا فيما يعود فيها على نفع الدين ، وإلا فما عدا هذا العلم فانه ممن قال الله فيه - ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم - أى في أمر الدين فانه نفي النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة بل لأنه ضار فيها وقد ينفعهم في الدنيا لكنه لم يعده نفعاً .

٢٩ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم علمها هذا الدعاء : اللهم إني أسألك من الخير كله عاجليه وأجله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله عاجليه وأجله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك وتبيلك ، وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك وتبيلك ، اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل ، وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي خيرا . أخرجه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخيرى الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيرا ، وكان المراد سؤال اعتقاد العبد أن كل ما أصابه خير ، وإلا فان كل قضاء قضى الله به خير وإن رآه العبد شرا في الصورة . وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الأدعية لأن كل خير ينالونه فهو له ، وكل شر يصيبهم فهو مضرة عليه .

٣٠ - (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلمتان حبیبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخارى صحيحه وتبعه جماعة من الأئمة في ختم تصانيفهم في الحديث . والمراد من الكلمتين الكلام نحو كلمة الشهادة ، وهو خبر مقدم . وقوله « سبحان الله الخ » مبتدأ مؤخر وصح الابتداء به وإن كان جملة لأنه في معنى هذا اللفظ ، وإنما قدم الخبر تشويقا للسامع إلى المبتدأ سيما بعد ما ذكر من الأوصاف : والحيية بمعنى المحبوبة : أى محبوبتان له تعالى ، والخفيفة فعيلة بمعنى فاعلة ، والثقيلة فعيلة بمعنى فاعلة أيضا . قال الطيبي : الخفة مستعارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من بعض الأمتعة فلا يتعبه كالشيء الثقيل ، وفيه إشارة إلى أن

سائر التكاليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها ، مع أنها تثقل في الميزان كيثقل الشاق من الأعمال . وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال : لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت ، فلا يحملنك ثقلها على تركها ، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت ، فلا تحملنك خفتها على ارتكابها . والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن . واختلف العلماء في الموزون فقيل : الصحف لأن الأعمال أعراض فلا توصف بثقل ولاخفة والحديث السجلات والبطاقة . وذهب أهل الحديث والمحققون إلى أن الموزون نفس الأعمال وأنها تجسد في الآخرة ، ويدل له حديث جابر مرفوعا « توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات ، فمن أثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن ثقلت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار ، قيل له : فمن استوت حسناته وسيئاته ؟ قال : أولئك أصحاب الأعراف » أخرجه خيثمة في فوائده . وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مرفوعا . والأحاديث ظاهرة في أن أعمال بني آدم توزن وأنه عام لجميعهم . وقال بعضهم إنه يخص المؤمن الذي لاسيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين ألفا . ويخص منه الكافر الذي لاحسنة له ولا ذنب له غير الكفر ، فإنه في النار بغير حساب ولا ميزان . نقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر مطلقا لا ثواب له ولا توضع حسنة في الميزان لقوله تعالى - فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا - والحديث أبي هريرة في الصحيح « الكافر لا يزن عند الله جناح بعوضة » . وأجيب بأن هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن . والصحيح أن الكافر توزن أعماله إلا أنه على وجهين : أحدهما أن كفره يوضع في كفة ولا يجد حسنة يضعها في الأخرى لبطلان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لاشيء فيها . قال القرطبي : وهذا لظاهر قوله تعالى - ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم - فإنه وصف الميزان بالخفة . والثاني أنه قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المأرية ، مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات ، فمن كانت له جمعت ووضعت في الميزان ، غير أن الكفر إذا قابلهما رجح بها . ويحتمل أن هذه الأعمال توازن ما يقع منه من الأعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق ، فإن ساوتها عذب بالكفر وإذا زادت عذب بما كان زائدا على الكفر منه ، وإن زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي وبقي عقاب الكفر ، كما جاء في حديث أبي طالب « أنه في ضحضاح من النار » .

اللهم ثقل موازين حسناتنا إذا وزنت ، وخفف موازين سيئاتنا إذا في كفة الميزان وصعت واجعل سجلات ذنوبنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان . ووفقنا يجعل كلمة التوحيد عند الممات آخر ما ينطق به اللسان .

قد انتهى بحمد ولي الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام « سبل السلام » ، نسأل
الله أن يجعله من موجبات دخول دار السلام ، وأن يتجاوز عما ارتكبناه من الخطايا والآثام ،
وأن يجعل في كفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الأقدام ، وأن ينفع به الأنام
لأنه ذو الجلال والإكرام ، والمولى لعباده من أفضاله كل مرام ، والحمد لله حمدا لا ينفي
ما بقيت الليالي والأيام ، ولا يزول إن زال دوران الشهور والأعوام ، والصلاة والسلام
على رسول الله الكاشف بأنوار الوحي كل ظلام ، وعلى آله العلماء الأعلام ، وأصحابه الكرام ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

• • •

وقد وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر
سنة ١١٦٤ من هجرة سيد الأنام عليه أفضل الصلاة وأتمّ السلام ، ختمها الله تعالى بنجيه ،
وما بعدها من الأعوام اهـ .

تم الجزء الرابع بعون الله وحده ، وبه تم الكتاب

وبليبه :

متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (للمحافظ ابن حجر)

خاتمة الطبع بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الموجودات من ظلمة العدم إلى نور الإيجاد ، وجعلها دليلا على وحدانيته لذوى البصائر ليوم الميعاد ، وميز النوع الإنسانى منها بالعقل رفعا له إلى درجة الكمال ، وخلق له ما فى الأرض جميعا تكميلا لتعنته عليه وتحقيقا للأفضال ، وبعث الرسل قطعا للحجة وبيانا هاديا للضال ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل « نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها » فأظهره الله على الدين كله ، وأتمّ به النعمة وجمع به الكلمة وأكمل به الدين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد جعل الله الأنبياء والمرسلين صفوة الخلق ، لأنهم هدوا إلى الطيب من القول وإلى صراط العزيز الحميد ، وجعل ورثتهم العلماء كما أخبر بذلك الصادق الأمين ، وكان من بينهم حجة الإسلام « الحافظ ابن حجر العسقلانى » صاحب (بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) وشارحه العلامة « محمد بن إسماعيل العيني الصنعانى » صاحب (سبل السلام) . ولما كان فن الحديث يحتاج الناظر فيه إلى بيان الحسن من الصحيح ألحقنا به نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر لابن حجر مع بعض تعليقات من شرحه لابن حجر أيضا .

وقد اعتنى بطبعه وحسن تنميقة ونشره بين الأنام أصحاب
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

القاهرة فى ٦ جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ
١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م

فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون
[قرآن كريم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الحمد لله الذى لم يزل عالما قديرا ، وصلى الله على سيدنا محمد الذى أرسله إلى الناس كافة بشيرا ونذيرا) وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(أما بعد : فان التصنيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت ، وبسطت واختصرت : فسألنى بعض الاخوان أن ألخص له المهم من ذلك ، فأجبتة إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك ، فأقول : الخبر (الحديث (إما أن يكون له طرق (أسانيد (بلا عدد معين أو مع حصر بما فوق الاثنين ، أو بهما أو بواحد . فالأول : المتواتر ، المفيد للعلم اليقيني بشروطه) وهى عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذاب رويوا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء ، وكان مستند انتهائهم الحسن ، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه . (والثاني : المشهور ، وهو المستفيض على رأى) ويطلق المشهور على ما اشتهر على الألسنة . (والثالث : العزيز ، وليس شرطا للصحيح ، خلافا لمن زعمه . والرابع : الغريب ، وسوى الأول آحاد . وفيها المقبول) وهو ما يجب العمل به عند الجمهور (وفيها المردود : لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال روايتها ، دون الأول ، وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار) كأن يخرج الخبر الشبان في صحيحهما ، أو يكون مشهورا وله طرق متباينة ، سالمة من ضعف الرواة والعلل ، أو يكون مسلسلا بالأئمة الحفاظ المتقنين ، حيث لا يكون غريبا (ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند) طرفه الذى فيه الصحابي من أول التابعي ، (أولا . فالأول : الفرد المطلق ، والثاني : الفرد النسبي ، ويقل إطلاق الفردية عليه) كما أن أكثر ما يطلقون الغريب على الفرد النسبي (وخبر الآحاد ينقل عدل ، تام الضبط ، متصل ، ، مسند ، غم معلل ولاشاذ ، هو الصحيح لذاته) والمراد « بالعدل » من له ملكة تحمله على ملازمة

التقوى والمروءة . والمراد « بالتقوى » اجتناب الأعمال السيئة ، من شرك أو فسق أو بدعة .
« والضبط » ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .
وضبط كتاب : وهو صيافته لديه منذ سمع فيه وصححه ، إلى أن يؤدي منه ، وقيد بالتام
إشارة إلى المرتبة العليا في ذلك . « والمتصل » ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل
من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه . « والمعلل » ما فيه علة خفية قاذحة . « والشاذ »
ما يخالف فيه الراوى من هو أرجح منه (وتتفاوت رتبته بسبب تفاوت هذه الأوصاف ،
ومن ثم قدم صحيح البخارى ثم مسلم ثم شرطهما) المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح
(فان خف الضبط) مع بقية الشروط المتقدمة فى الصحيح (فالحسن لذاته ، وبكثرة
الطرق يصحح) فيسمى الصحيح لغيره (فان جمع) كقول الترمذى : حديث حسن صحيح .
(فللتردد فى الناقل حيث التفرد ، وإلا فباختبار إسناده ، وزيادة راويهما) أى الصحيح
والحسن (مقبولة ما لم تقع منافية لـ) رواية (من هو أوثق ، فان خولف بأرجح فالراجح :
المحفوظ ، ومقابله : الشاذ و) إن وقعت المخالفة له (مع الضعف ، فالراجح : المعروف ،
ومقابله : المنكر . والفرد النسبى إن وافقه غيره فهو : المتابع) والمتابعة مختصة بكونها من
رواية ذلك الصحابى (وإن وجد متن) يزوى من حديث صحابى آخر (يشبهه فهو : الشاهد ،
وتتبع الطرق) من الجوامع والمسانيد والأجزاء (لذلك) الحديث الذى يظن أنه فرد (هو
الاعتبار ، ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم وإن عارض بمثله ، فان أمكن الجمع)
بغير تعسف (فهو مختلف الحديث) وإن لم يمكن الجمع (أو ثبت المتأخر) عرف بالتاريخ
(فهو الناسخ والآخر المنسوخ ، وإلا فالترجيح ثم التوقف ثم المردود ، إما أن يكون لسقط)
من إسناده (أو طعن) فى راو (فالسقط : إما أن يكون من مبادئ السند من) تصرف (مصنف
أو من آخره بعد التابعى أو غير ذلك . فالأول : المعلق) قال ابن الصلاح : إن وقع
الحذف فى كتاب التزم صحته كالبخارى ، فما أتى فيه بالجزم دل على أنه ثبت إسناده
عنده ، وإنما حذف لغرض من الأغراض ، وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال . (والثانى :
المرسل . والثالث : إن كان باثنين فصاعدا مع التوالى فهو : المعضل ، وإلا فالمقطع ، ثم)
إن السقط من الإسناد (قد يكون واضحا أو خفيا ، فالأول يدرك بعدم التلاقى ، ومن ثم
احتيج إلى التاريخ ، والثانى : المدلس) سمى بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه وأوهم
سماعه للحديث من لم يحدثه به (ويرد بصيغة) تحتل وقوع (الذى كمن ، وقال) فان وقع
بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذباً وكذلك المرسل الخفى من معاصر لم يلق) فالفرق بين
المدلس والمرسل الخفى أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاؤه إياه ، فأما إن حاصره

ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي (ثم الطعن ، إما أن يكون لكذب الراوى أو مهمته بذلك أو فحش غلظه أو غفلته) عن الإتيان (أو فسقه أو وهمه) بأن يروى على سبيل التوهم (أو مخالفته) للثقات (أو جهالته أو بدعته أو سوء حفظه) بأن يكون ليس غلظه أقل من إصابته (فالأول : الموضوع . والثاني : المتروك . والثالث : المنكر على رأى) من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة (وكذا الرابع والخامس ، ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق) هو (الملل ، ثم المخالفة إن كانت بتغير السياق) سياق الإسناد (فدرج الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع فدرج المتن ، أو بتقديم وتأخير) في الأسماء كمره بن كعب وكعب بن مرة (فالمللوب أو بزيادة راو ، فالزيد في متصل الأسانيد أو بابداله ولا مرجح فالمضطرب) ، وقد يقع الإبدال عمدا امتحانا أو بتغيير حروف مع بقاء صورة الخط في (السياق ، فالمصحف) في النقط (والحرف) في الشكل (ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمزاد إلا لعالم بما يحيل المعاني) ومن ثم (احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل منها ، ثم الجهالة وسببها أن الراوى قد تكرر نعوته) من اسم أو كنية أو لقب أو حرفه الخ (فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض ، وصنفوا فيه : الموضح ، وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه ، وصنفوا فيه : الوجدان) وهو من لم يرو عنه إلا واحد (أولا يسمى اختصارا ، و) صنفوا فيه (المبهمات ، ولا يقبل) حديث (المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح ، فان سمي وانفرد واحد عنه فجھول العين ، أو اثنان فصاعدا ، ولم يوثق فجھول الحال وهو المستور ثم البدعة إما بمكفر أو بمفسق ، فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور) والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر بدعته ، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفتها ، فالمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أثر امتواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه . (والثاني يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح إلا إن روى ما يقوى بدعته فيرد على المختار ، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي . ثم سوء الحفظ إن كان لازما) للراوى في جميع حالاته (فالشاذ على رأى ، أو طارئا . فالختلط ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر) كأن يكون فوقه أو مثله لإدونه (وكذا المستور ، والمرسل ، والمُدلس صار حديثهم حسنا) لآلذاته بل (ب) اعتبار (المجموع) من المتابع والمتابع (ثم الإسناد) وهو الطريق الموصلة إلى المتن ، والمتن هو غاية ما ينتهى إليه الإسناد من الكلام (إما أن ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصريحا أو حكما من قوله أو فعله أو تقريره ، أو إلى الصحابي كذلك ، وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام ، ولو تخللت ردة في الأصح) لاختفاء في رجحان لية من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه ، أو لم

يحضر معه مشهدا ، أو على من كلمه يسيرا أو ماشاء قليلا ، أو رآه على بعد أو فى حال الطفولية ، وإن كان شرف الصحبة حاصلًا للجميع ، ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية ، ويعرف كون الشخص صحابيا بالتواتر أو الاستفاضة أو الشهرة أو باخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين ، أو باخباره عن نفسه بأنه صحابى إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان (أو إلى التابعى ، وهو من لقي الصحابى كذلك . فالأول : المرفوع . والثانى : الموقوف . والثالث : المقطوع . ومن دون التابعى فيه مثله ، ويقال للأخيرين الأثر والمسند مرفوع صحابى بسند ظاهره الاتصال ، فان قل عدده) عدد رجال السند (١) (فاما أن ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى إمام ذى صفة عليه) كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف (كشعبة) ومالك والشافعى والثورى والبخارى ومسلم ونحوهم (فالأول : العلو المطلق . والثانى : النسبى ، وفيه) فى العلو النسبى (الموافقة ، وهى الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه ، وفيه البدل : وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك . وفيه المساواة : وهى استواء عدم الإسناد من الراوى إلى آخره) آخر الإسناد (مع إسناد أحد المصنفين . وفيه المصنعة : وهى الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف) على الوجه المشروح فى المساواة (ويقابل العلو بأقسامه النزول ، فان تشارك الراوى ومن روى عنه فى السن واللقب) الأخذ عن المشايخ (فهو) رواية (الأقران ، وإن روى كل منهما عن الآخر فهو المديح ، وإن روى عن دونه) فى السن أو فى اللقب أو فى المقدار (فالأكابر عن الأصاغر . ومنه) رواية (الآباء عن الأبناء) والصحابة عن التابعين ، والشيخ عن تلميذه (وفى عكسه كثرة . ومنه من روى عن أبيه عن جده ، وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما فهو السابق واللاحق ، وإن روى عن اثنين متفقى الاسم) أو مع اسم الأب أو مع الجد أو مع النسبة (ولم يتميزا فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل ، وإن جحد الشيخ مرويه جزما رد أو احتمالا قبل فى الأصح . وفيه من حدث ونسى ، وإن اتفق الرواة فى صيغ الأداء) كسمعت فلانا ، قال : سمعت فلانا الخ (أو غيرها من الحالات) كسمعت فلانا يقول : أشهد بالله لقد حدثنى فلان الخ (فهو المسلسل . وصيغ الأداء : سمعت وحدثنى ثم أخبرنى ، وقرأت عليه ثم قرئ عليه وأنا أسمع ، ثم أنبأنى ، ثم ناوئنى ، ثم شافهنى ، ثم كتب إلى) المشافهة والكتابة بالإجازة (ثم عن ونحوها) من الصيغ المحتملة للسمع والإجازة ولعدم السماع أيضا ، وهذا مثل : قال وذكر وروى (فالأولان) سمعت وحدثنى (لمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، فان جمع فع غيره) وقد تكون النون للعظمة لكن بقلة ،

(١) بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير .

(وأولها أصرحها وأرفعها) مقداراً ما يقع (في الإملاء ، والثالث) أخيرني (والرابع) قرأت (لمن قرأ بنفسه ، فان جمع فهو كالخامس ، والإنباء : بمعنى الإخبار ، إلا في عرف المتأخريين فهو للإجازة كمن ، وعننة المعاصر محمولة على السماع إلا من مدلس ، وقيل يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة وهو المختار ، وأطلقوا المشافهة في الإجازة المنلفظ بها ، و) كلنا (المكتوبة في الإجازة المكتوب بها ، واشترطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية ، وهي أرفع أنواع الإجازة ، وكذا اشترطوا الإذن في الوجدادة والوصية بالكتاب وفي الإعلام) أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأني أروى الكتاب الفلاني عن فلان (وإلا فلا عبرة بذلك كالإجازة العامة والمجهول والمعلوم على الأصح في جميع ذلك . ثم الرواة إن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمفترق ، وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقاً ، فهو المؤتلف والمختلف ، وإن اتفقت الأسماء (خطأ ونطقاً) واختلفت الآباء (نطقاً مع اختلافهما خطأ (أو بالعكس) كأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطأ وتتفق الآباء خطأ ونطقاً) فهو المتشابه ، وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في اسم الأب والاختلاف في النسبة ، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب ، والاختلاف في النسبة . ويتركب منه ومما قبله أنواع : منها أن يحصل الاتفاق والاشتباه إلا في حرف أو حرفين (كمحمد بن سنان ، ومحمد بن سيار ، وعبد الله بن زيد ، وعبد الله بن يزيد (أو) يحصل الاتفاق في الخط والنطق ، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه (بالتقديم والتأخير أو نحو ذلك) كالأسود بن يزيد ، ويزيد بن الأسود ، وأيوب بن سيار ، وأيوب بن يسار .

خاتمة

(ومن المهم معرفة طبقات الرواة) الطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ (وموالدهم ووفياتهم وبلدانهم وأحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالة) ، ومراتب الجرح وأسوؤها الوصف بأفعل كأكذب الناس ثم دجال أو وضاع أو كذاب ، وأسهلها لين أو سيئ الحفظ أو فيه مقال . ومراتب التعديل وأرفعها الوصف بأفعل كأوثق الناس ثم ماتأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة أو ثقة حافظ وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ تقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح . والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه ، فإن خلا من تعديل قبل مجمل على المختار .

(فصل : و) من المهم (معرفة كنى المسمين) المشهورين بأسمائهم (وأسماء المكئين ومن اسمه كنيته ، ومن اختلف في كنيته ، ومن كثرت كناه أو نعوته ، ومن وافقت كنيته اسم أبيه) كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق (أو بالعكس) كإسحاق بن أبي إسحاق (أو كنيته كنية زوجته) كأبي أيوب وأم أيوب (ومن نسب إلى غير أبيه ، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم) كالحداد نسب إلى الحدادة لأنه كان يجالس الحدادين (ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده ، أو) اسمه (واسم شيخه وشيخ شيخه ، ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه) كالبخارى روى عن مسلم بن إبراهيم ، وروى عنه مسلم بن الحجاج (ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة) التي لم يسم بها إلا واحد (والكنى) المجردة (والألقاب والأنساب أو تقع إلى القبائل وإلى الأوطان بلدا أو ضياعا أو سككا أو مجاورة ، وإلى الصنائع والحرف ، ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء ، وقد تقع ألقابا) كخالد بن محمد القطوانى كان كوفيا ويلقب القطوانى وكان يغضب منها (ومعرفة أسباب ذلك ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالحلف) أو بالاسلام (ومعرفة الأخوة والأخوات ، ومعرفة أدب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء) الأصح اعتبار سن التحمل بالتميز ، وسن الأداء يقدر بالاحتياج والتأهل لذلك (وكتابة الحديث وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه وتصنيفه على المسانيد أو الأبواب أو العلل) فيذكر المتن وطرقه ويبان اختلاف نقلته (أو الأطراف) فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده إما مستوعبا وإما مقيدا بكتب مخصوصة (ومعرفة سبب الحديث ، وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى أنى يعلى بن القراء وصنفوا في غالب هذه الأنواع ، وهى نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل ، فلتراجع مبسوطاتها) اهـ .

متن نخبۃ الفكر

مصطلح أهل الأثر

للعلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني

المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

مع بعض تعليقات عليه من شرح ابن حجر أيضا
تخبرها الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبد العزيز الخولي

فهرست الجزء الرابع من سبل السلام

شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

صحيفة

صحيفة

- ٢٥ إذا أخذ المحتاج بفيه لسد حاجته فلا قطع عليه
- ٢٦ تقطع يد السارق فيما كان مالكة حافظا له وإن لم يكن مغلقا عليه
- ٢٨ من دعا على من ظلمه فقد انتصر باب حد الشارب وبيان المسكر
- ٣٠ ثبوت الحد على شارب الخمر بالإجماع
- ٣٢ إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه النهى عن إقامة الحدود في المساجد
- ٣٣ ما يحل من الأشرطة وما يحرم
- ٣٥ ما أسكر كثيره فقليله حرام
- ٣٦ إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
- ٣٧ باب التعزير وحكم الصائل
- ٣٨ أقبلوا ذوى الهيثات عثرهم إلا الحدود
- كل معزر يموت بالتعزير يضمنه الإمام
- ٤٠ من قتل دون ما له فهو شهيد
- ٤١ كتاب الجهاد والترغيب في الإخلاص فيه
- ٤٢ استئذان الأصول في الجهاد
- ٤٣ الترغيب في الجهاد لتكون كلمة الله هي العليا

- ٣ كتاب الحدود
- ٤ حد الزاني غير المحصن مائة جلدة وتغريب عام ، وحد الزاني المحصن الرجم
- ٧ يجب على الإمام الاستفصال عن الأمور التي يجب معها الحد
- ٨ ما يثبت الزنا إذا علم السيد بزنا أمته جلدها وإن لم تقم شهادة
- ١٠ أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم
- ١١ يقام الحد على الحامل بعد الوضع وبعد مضي مدة الرضاع
- ١٣ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به
- ١٤ حد من يأتي بهيمة القتل
- ١٥ باب حد القذف
- ١٧ حد القذف على العبد
- ١٨ باب حد السرقة
- ١٩ أقوال العلماء في النصاب الذي تقطع فيه يد السارق
- ٢٠ الهى عن الشاعة في الحدود
- ٢١ يجب القطع من جحد العارية
- ٢٢ ليس على خائن ولا متنب ولا مختلس قطع
- ٢٤ يأمر بالقطع والحسم الامام

صحيفة

صحيفة

٤٥ لا تنقطع الحجرة ما قاتل العدو

٤٦ نهى المجاهد عن التمثيل بالمقتول والغلول

٤٨ التورية في الغزو

٤٩ عدم الاء تعانة بالمشركون

٥٠ النهى عن قتل النساء والصبيان

٥١ النهى عن الإلقاء بالنفس في التهلكة

٥٢ القضاء بالسلب للقاتل

٥٣ جواز الرمي بالمتجنين

٥٤ دخول النبي مكة وعلى رأسه المغفر

٥٥ جواز القتل صبورا وفداء مسلمين

بمشارك

٥٦ من أسلم أحرز ماله ودمه

٥٧ انفساخ نكاح المسيية

٥٨ قسم الغنيمة بين مستحقها

٥٩ ما يباح للمجاهدين قبل القسمة

٦١ يجب إخراج من على دين غير الإسلام

من جزيرة العرب

٦٣ أموال بني النضير كانت للنبي صلى

الله عليه وسلم خاصة

٦٤ إجماع العلماء على جواز الادخار مما

يستغله الإنسان من أرضه

باب الجزية والهدنة

٦٦ تؤخذ الجزية من كل حالم دينارا

أو عدله

٦٧ الإسلام يعلو ولا يعلى

٦٩ تجوز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم

من المشركون لمدة معلومة لمصلحة

٧٠ باب السبق والرمي

٧١ لاسبق إلا في خوف أو نصل أو حافر

٧٢ كتاب الأطعمة

٧٢ النهى عن أكل كل ذى ناب من

السباع

٧٣ إذنه صلى الله عليه وسلم في لحوم

الخنيل

٧٥ حل أكل الجراد

٧٦ نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل

أربع من الدواب

٧٧ نهى صلى الله عليه وسلم عن الجلالة

وألبانها

٧٨ يحل أكل الضب

٨٠ باب الصيد والذباح

٨١ لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله

صاحبه

ما صاده الكلب إذا أدرك حيا فيذكي

٨٤ ما أصيب بحد المعراض يؤكل ، وما

أصيب بعرضه فلا يؤكل

٨٥ النهى عن الخذف

٨٦ النهى عن اتخاذ شئ فيه الروح غرضاً

٨٧ يشترط في الذكاة ما يقطع ويمر

الدم

٨٨ إن الله تعالى كتب الإحسان على كل

شئ

٨٩ المسلم يكفيه اسمه

باب الأضاحي

٩٠ يستحب إضجاع الغنم ولا تدبج

قائمة ولا باركة

٩٢ وقت التضحية من بعد صلاة العيد

٩٣ العيوب المانعة من صحة التضحية

٩٤ ما لا يجزئ في الأضحية

٩٥ يتصدق المضحي باللحوم والجلود

والجلال

صحيفة

صحيفة

- ١٢٢ كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديد هم
لضعيفهم
- ١٢٣ يجب على من ولى أى أمر من أمور
عباد الله أن لا يحتجب عنهم
- ١٢٤ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الراشى والمرثى
- ١٢٦ باب الشهادات
- أفضل القرون قرنه صلى الله عليه
وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم
- ١٢٨ بيان من لا تجوز شهادتهم
- ١٢٩ شهادة الزور من أكبر الكبائر
- ١٣١ يثبت القضاء بشاهد ويمين
- ١٣٢ باب الدعاوى والبيّنات
- ١٣٤ عظم لأثم من حلف على منبره صلى
الله عليه وسلم كاذبا
- بيان من لم يكلمهم الله تعالى يوم
القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم الخ
- ١٣٦ تردّ اليمين على المدعى إذا لم يحلف
المدعى عليه
- اعتبار القيافة في ثبوت النسب
- ١٣٨ كتاب العتق
- فضائل العتق
- ١٣٩ من أعتق حصة له في عبد وكان
موسرا قوم عليه حصة شريكه الخ
- ١٤٢ من ملك ذارحم محرم فهو حر
- ١٤٤ باب المدير والمكاتب وأم الولد
- ١٤٥ المكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته
درهم
- ١٤٧ المكاتب إذا صار معه جميع مال
المكاتبه فقد صار له ما للأحرار

- ٩٧ باب العقيقة
- ٩٨ كل غلام مرتين بعقيقة تذبح عنه
يوم سابعه ويحلق ويسمى
- ١٠١ كتاب الأيمان والنذور
- ١٠٢ اليمين تكون على نية المستحلف
- ١٠٣ من حلف على يمين فقال إن شاء
الله فلا حنث عليه
- ١٠٥ الصبيغ التي كان يحلف بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم
- اليمين الغموس من الكبائر
- ١٠٦ بيان الذنوب الكبائر واختلاف
العلماء فيها
- ١٠٨ إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها
دخل الجنة
- ١١٠ نهيه صلى الله عليه وسلم عن النذر
وأنه لا يأتى بخير وإنما يستخرج
به من البخيل
- أقوال العلماء في النذر وما يباح منه
وما يحرم
- ١١١ بيان النذور التي تلزم فيها كفارة
يمين
- ١١٣ لا وفاء لنذر في معصية
- ١١٥ كتاب القضاء
- ١١٦ التحذير من ولاية القضاء والدخول
فيه
- ١١٧ إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب
فله أجران الخ
- ١١٩ كتاب عمر في آداب القاضي
- ١٢٠ النهى عن القضاء في حالة الغضب .
آداب القضاء

صحيفة

- ١٤٧ ما كان عليه صلى الله عليه وسلم
من تنزهه عن الدنيا وخلق قلبه
عن الاشتغال بها
- ١٤٨ كتاب الجامع
باب الأدب
حقوق المسلم على المسلم
- ١٥١ إرشاد العبد إلى ما يشكر به النعمة
- ١٥٢ لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم
يجلس فيه
- ١٥٤ آداب السلام بدعا وردا
- ١٥٥ النهى عن بدء اليهود والنصارى
بالسلام
- ١٥٦ النهى عن الشرب قائما
- ١٥٧ النهى عن لبس نعل واحدة
- ١٥٨ النهى عن جرّ الثوب خيلاء
- ١٥٩ آداب الأكل والشرب
- النهى عن الإسراف فى الأقوال
والأفعال
- ١٦٠ باب البر والصلة
- ١٦١ لا يدخل الجنة قاطع للرحم
- ١٦٢ بيان ما حرّمه الله تعالى على عباده
- ١٦٤ رضا الله فى رضا الوالدين الخ
- ١٦٥ تنفى الإيمان عن من لا يحب لأخيه
ما يحب لنفسه
- ١٦٦ بيان الذنوب الكبائر وأكبر الكبائر
- ١٦٧ كل معروف صدقة
- ١٦٨ الترغيب فى فعل الخير
- ١٦٩ الدال على الخير كفاعله
- ١٧٠ باب الزهد والورع
- ١٧١ إن الحلال بين والحرام بين

صحيفة

- ١٧٢ الإرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام
وإن كانت غير محرّمة
- ١٧٤ تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة
من تشبه بقوم فهو منهم
- ١٧٥ الحث على الدعاء والتوجه إلى الله
تعالى فى كل المطالب
- ١٧٨ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه
- ١٨٠ الحث على التوبة ومدح النصمت
- ١٨١ باب الترهيب من مساوئ الأخلاق
ذمّ الحسد والغضب وبيان ما يتداوى
به منهما
- ١٨٣ الظلم ظلمات يوم القيامة
- ١٨٤ ذمّ البخل وبيان علاجه
- ١٨٥ التحذير من الشرك الأصغر
- ١٨٦ ذمّ الرياء بجميع أقسامه
- ١٨٧ علامات النفاق
- ١٨٩ التحذير من سوء الظن بالمسلمين
- ١٩٠ الوعيد الشديد على أئمة الجور
- ١٩١ دعاؤه صلى الله عليه وسلم على من ولى
من أمر الناس شيئا فشقّ عليهم
- ١٩٢ بيان حقيقة الغيبة وذمها
- ١٩٣ بيان الأمور التى تبيح الغيبة
- ١٩٤ تحريم بغض المسلم والإعراض عنه
وقطيعة بغير ذنب شرعى الخ
- ١٩٦ النهى عن المماراة والمزاح وخلف
الوعد
- ١٩٧ التحذير من أذى المسلم بأى شئ
- ١٩٨ النهى عن سبّ الأموات
- الوعيد الشديد على النمام

صحيفة

- ٢٠٠ طوبى لمن شغله عييه عن عيوب الناس
ذمّ الكبر
٢٠١ من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمل
٢٠٣ كفارة من اغتبه أن تستغفر له
٢٠٤ باب الترغيب في مكارم الأخلاق
٢٠٥ آداب الجلوس في الطريق
٢٠٦ الحياء من الإيمان
٢٠٧ فضل التواضع
٢٠٨ فضل من ردّ عن عرض أخيه بالغيب الخ
٢٠٩ فضل الصدقة والعفو وإفشاء السلام
وصلة الأرحام الخ
٢١٠ الدين النصيحة
٢١١ أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق
٢١٢ باب الذكر والدعاء
ذكر الله من أعظم أسباب النجاة
من مخاوف الدنيا والآخرة

صحيفة

- ٢١٤ فضل الذكر وذمّ تاركه
٢١٥ أقوال العلماء في الصلاة والسلام على غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
٢١٦ فضل التسبيح والتحميد
٢١٧ الباقيات الصالحات ، وأحبّ الكلام إلى الله تعالى
٢١٩ استحباب رفع اليدين في الدعاء . سيد الاستغفار
٢٢٠ الكلمات التي داوم عليها صلى الله عليه وسلم صباحا ومساء
٢٢١ ما كان يستعيذ منه صلى الله عليه وسلم ، وما يتبدئ به الدعاء
٢٢٢ أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم : ربنا آتنا في الدنيا حسنة الخ .
٢٢٤ كلمتان حبيتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان الخ
٢٢٥ وزن أعمال بني آدم كلهم
٢٢٧ متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر

